

العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين

تأليف

د. على السيد على محمود

الطبعة الأولى

١٤١٧/٥/١٩٩٦



عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المستشارية

د . احمد ابراهيم الهاشمي
د . شهروز عبد القرى حبيب
د . على السعدي
د . قاسم عبد الله قاسم
مدير المدرسة: محمد عبد الرحمن عفيفي
تصميم الفلافل: مني العيسوي

الناشر : عن للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

٦ شارع يوسف فهمي - اسباط - الهرم - جم.ع - تليفون : ٢٨٥١٢٧٦

Publisher: EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES
6, Yousef Fahmy St., Suez - Elharam - A.R.E. Tel : 3851276

بسم الله الرحمن الرحيم

(إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنما لأنفسهم أجر من أحسن عملا)

صدق الله العظيم

«الكهف» : ٣٠

إهداء

إلى من شاركوني مشوار الحياة بكل ما فيها ...

وكانوا لي نبراساً ومعيناً وزاداً على طول الطريق ..

إليك يا زوجتي العبيبة

ويا أبنائي الأعزاء .. سامح .. إيهاب .. شريف

المقدمة

من المعروف أن منطقة الشرق الأوسط قد تعرضت أواخر القرن الخامس الهجري ، الحادى عشر للميلاد لحركة استعمارية استيطانية من قبل الغرب الأولى ، وهى التى اشتهرت فى التاريخ باسم الحركة الصليبية : والتى استمرت قرابة قرنين من الزمان ، احتدمت فيما كثير من المعارك فوق رمال الشام ، والعراق ، ومصر . إلى أن جاء عام ٦٩٠ هـ / ١٢٩١ م معلنًا عن نهاية الوجود الصليبي على أرض فلسطين .

ويختفى من يتصور أن المسلمين والصلبيين فى بلاد الشام طوال فترة الحروب الصليبية لم يعرفوا سوى حياة الحرب والقتال ، أو أنهم عاشوا فى عدا ، مستمر . ذلك أن الطبيعة البشرية فرضت عليهم أن يتقاولوا حيناً وتهادوا أحياناً : وفي أوقات السلم كان يتم الاتصال الحضارى بينهم على نطاق واسع ، وفي ذلك يقول الرحالة المغاربى المعاصر ابن جبير وهو شاهد عيان على ذلك العصر " ومن غريب ما يتحدث به أن نيران الفتنة تشتعل بين الفتىدين ، مسلمين ونصارى يلتقي الجميع ويقع المصالح بينهم ، ورفاق المسلمين والنصارى تختلف بينهم دون اعتراض عليهم .. " .

وهذا العمل الذى نقدمه اليوم عن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين يعرض للتجربة الحضارية التى عاشها المسلمون فى مواجهة الحركة الاستعمارية الاستيطانية التى شنتها جماعات غفيرة من أبناء الغرب الأولى على بلدان الشرق الإسلامى ، والتى استهدفت ضمن ما استهدفت طرد السكان الوطنين من بلادهم ، وإنشاء العديد من المستوطنات الصليبية ، وإحلال جماعات من الغرب الأولى محلهم ، والاستيلاء على مصادر الشروة والانتاج ، وحرمان أبناء البلد الأصليين منها . إلى جانب بث الفرقة بين المسلمين حتى يضمنوا لأنفسهم البقاء كمحظيين .

كذلك يصور لنا ما نجم الصراع الذى دار على أرض الشام من مشكلات اقتصادية وسياسية ، خاصة فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها ، ومناطق الحدود ، وما أدى إليه ذلك

من ضرورة قيام نظام جديد يكفل حل تلك المشكلات ، وهو ما اصطلح عليه تحت اسم نظام بلاد المناصفات ، وهو نظام بما له من مقومات وخصائص كان سابقاً على ما توصلت إليه بعض الدول في عصرنا الحديث لحل مشاكل مناطق الحدود المتنازع عليها ، ومناطق الحدود المشتركة وكيفية إدارتها من قبل الطرفين .

ومن المعروف أن الحضارة العربية على مر عصورها التاريخية حافلة بكثير من الأمثلة الدالة على مدى ما وصل إليه أبناء هذه الحضارة من رقي وتطور وازدهار في كل مجال ومكان ، والدرس لتراثنا التاريخي في فترة الحروب الصليبية تستوقفه كثير من الحقائق الدالة على هذا ، ولعله من بين الدلائل الهامة على مدى رقي وتطور أبناء هذه الحضارة العربية هو الاهتمام الفائق بالخدمات التي تساعد على التبادل التجاري والمنشآت التي أقيمت لذلك ، من فنادق وحانات وتخصيص فنادق من الناس للخدمات التجارية والإعفاءات الجمركية ، فضلاً عن الأعمال المصرفية والتي كان للمسلمين السبق فيها ، وسك العملات المختلفة . مما كان له انعكاساته الحضارية على أبناء الطرف الآخر ، ونقصد بهم أبناء الغرب الأوروبي .

أضف إلى ذلك أن المعاصرين أدركوا أن الأحداث التاريخية المجيدة لا تصنفها الصدفة وحدها وإنما تصنفها جهود الأجيال المتعاقبة ، لذا فقد كان عليهم أن يطهروا من أساليب مقاومتهم بما يتناسب مع مخططات عدوهم ، الذي حرص الغرب الأوروبي على دعمه بالمال والسلاح والرجال ، فالتهمت جموع الشعب العربي وعلى رأسها الفقهاء والشعراء والفقيرين في كل مكان لاستنفار الجهود ، ولاستنزاف موارد العدو ، وضرب خطوط مواصلاته وإمداده ، وقويته ، وبث الفزع بين صفوفه . وفي مواجهة حركة الاستيطان الصليبي ، فقد تحمل من خضع من السكان المحليين لهذا الحكم الدخيل كل أنواع القسوة والوحشية ، وضربوا أروع الأمثلة للفداء والتضحية والبطولة والشجاعة التي سجلها لهم التاريخ على مر الأجيال ، وشهد لهم بها الأعداء قبل غيرهم .

ولما كانت دراسة تاريخ العلاقات الاقتصادية من أعقد فروع الدراسات التاريخية وأصعبها ، ذلك أن المصادر المعاصرة وإن كانت قد أشارت إلى مثل هذه العلاقات فإنها كانت إشارات عابرة ، لا اهتمامها بالأحداث السياسية والحروب . فضلاً عن أن الدراسات الحديثة التي تناولت بعض جوانب النشاط الاقتصادي بين الشرق والغرب أشار القليل منها إشارات سريعة إلى العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين بوجه عام ، يضاف إلى هذا أنها

دراسات فى معظمها تعبر عن وجهة النظر الأوربية ، بل إنها تركزت بشكل خاص حول العلاقات بين المسلمين بوجه عام والمدن التجارية الأوربية وفى مقدمتها المدن التجارية الإيطالية بوجه خاص . وعلى هذا الأساس فنحن عندما نتصدى للكتابة عن الجوانب المتعددة للعلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصلبيين فى بلاد الشام ، فإننا نبغى من وراء ذلك إلقاء الضوء على جانب هام من العلاقات التى سادت بين الطرفين ، وفى نفس الوقت إلى إبراز الاستجابة الاقتصادية للتحدي الذى فرضه الوجود资料 على الأرض العربية ، ونسائل الله العلي القدير العون والتوفيق على ما قصدنا إليه من إزاحة الستار عن جانب هام من جوانب تراثنا التاريخى الهاام .

القاهرة فى ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ م

د. على السيد على محمود

الفصل الأول

عوامل حتمت قيام علاقات بين الطرفين

- المواد الخام الالزمة لكثير من الصناعات
- سيطرة الصليبيين على الطرق التجارية والمدن الهامة والمحصون
- أسرى المزروعين وأسرى المخربين وأهميتهم الاقتصادية
- تمكين المزارعين من تصريف منتجاتهم في المناطق الصليبية والتمسك بالأرض
- الظروف السياسية وأثرها
- موقف الشريعة الإسلامية من عمليات التبادل التجاري هذه
- ضخامة الانتاج الزراعي في المناطق الإسلامية وأثره
- كوارث الطبيعة وأثرها
- زيادة الطلب على منتجات الشرق

المواد الخام الازمة لكثير من الصناعات

لقد تضافرت عدة عوامل حتمت قيام علاقات اقتصادية بشكل أو آخر بين الطرفين سواء منها ما كان يتعلق بالمسلمين أم الفرنج ، أو ما يتعلق منها بطبيعة العلاقات التي نشأت بين الطرفين ، أو ما يتعلق بطبيعة بلاد الشام نفسها ومدنها المختلفة .

ويأتى فى مقدمة هذه العوامل ما تشير إليه بعض المصادر والمراجع ، عن وجود بعض المواد الخام فى المدن التى استولى عليها الفرنج ببلاد الشام ، وهى مواد خام ضرورية قامت عليها كثير من الصناعات فى بلاد الشام ، بحيث لم يستطع المسلمون الاستغناء عنها ، مما أوجد بعض الدوافع لقيام مثل هذا التبادل التجارى ، نذكر على سبيل المثال ما أورده الرحالة ناصر خسرو الذى زار هذه البلاد قبيل مجيء الفرنج إلى بلاد الشام ، من أن مدينة الرملة كان بها رخام كثير ، ذو أنواع كثيرة من الملمع والأخضر ، والأحمر والأسود والأبيض ومن كل لون^(١) . والمعروف أن هذا الرخام ظل يستخدم حتى أواخر عصر سلاطين المماليك ، وأنه كان من المواد الهامة فى تزيين كثير من الأبنية ، بحيث لا تجد مدرسة ولا مسجداً أو حماماً من الحمامات أو سبيلاً من الأسبلة ، أو غيرها من المؤسسات الهامة إلا واستخدام فيها الرخام .

وما يذكره لنا المؤرخ ابن شداد فى حديثه عن مدينة بيروت التى استولى عليها الفرنج سنة ٥٩٣ هـ ، وظلت تحت حكمهم إلى أن استردتها السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٩٣ هـ ، يقول أنه على مقرية منها جبل فيه معدن الحديد^(٢) . وتصف بعض المصادر هذا النوع من الحديد بأنه حديد طيب جيد القطع ويستخرج منه الكثير ، ويحمل إلى مدن الشام المختلفة ، بل إلى مناطق مختلفة من العالم الإسلامي ، حيث يذكر الرحالة المغربي ابن بطوطة أنه كان يستخرج من الجبال المجاورة لبيروت هذه كميات كبيرة من هذا الحديد وتصدر كميات كبيرة منه إلى دمشق لصناعة الأسلحة وإلى مصر كذلك^(٣) .

كما تشير المصادر إلى أن مدينة طرابلس كانت من أهم مدن بلاد الشام فى صناعة الورق وبخاصة الورق السمرقندى ، وأنه كان يتم إرساله إلى كثير من المدن الشامية المختلفة بجودته وشهرته ، بل لتفوقه على الورق الذى صنع فى سمرقند نفسها من ذلك النوع^(٤) . هذا إلى جانب أنها كانت من المصادر الهامة للحصول على مواد الصباغة التى اعتمدت على نوع من النباتات كانت تستخرج منه أصباغ أرجوانية اللون^(٥) .

وفي شمال بلاد الشام كانت أنطاكيه ، بوجه خاص قد اشتهرت بما تنتجه من المواد الخام اللازمة لصناعة المنسوجات الحريرية ، والبسط والزجاج والفخار والصابون وهي مواد لم تكن البلدان الإسلامية في بلاد الشام في غنى عنها ^(٦) . بل وشاركت أنطاكيه في هذا المضمار كل من صور وطرابلس وطرطوس في إنتاج المواد الخام اللازمة لصناعة الملابس الحريرية ، التي نالت شهرة واسعة في الشرق والغرب على حد سواء ^(٧) .

هذا بالإضافة إلى القطن والكتان ، وعروق الصباغين والنيلة ، وكلها من المواد الخام التي قامت عليها عديد من الصناعات الهامة في ذلك العصر ^(٨) . كما كانت المناطق الخاضعة لحكم بيت المقدس في فلسطين تصدر إلى كثير من المدن الإسلامية في الشام ، تصدر الزيت والنبيذ والنيلة ، والحبوب والعسل والتمور وغيرها ، وهي مواد قامت عليها كثير من الصناعات المختلفة ^(٩) . ومن المواد الخام التي تطالعنا في المراجع ما كان لازماً لصناعة الخزف ، والتي وجدت بكميات كبيرة في كل من بيروت وصور ويانا ، وهي التي استخدمت في صناعة القيشانى أو الفخار المطلى بالميناء البدعة الحسن ، الزاهية الألوان . هذه الصناعة قد بلغت أوج تقدمها في دمشق إبان القرن الثالث عشر للميلاد ^(١٠) .

يضاف إلى هذا أن المناطق الجبلية المجاورة لمدينة بيت المقدس كانت تعتبر من أهم مناطق بلاد الشام في استخراج بعض خامات الصابون وبخاصة مادة البوتاس ، والذي استغل باستخراجه كثير من أبناء القبائل العربية التي استوطنت هذه المناطق ، حتى أواخر العصور الوسطى ^(١١) . كما وجدت كثير من المحاجر في بعض المدن التي استولى عليها الفرنج ، نذكر منها على سبيل المثال القدس ، التي اشتهرت محاجرها بانتاج كثير من الحجارة ذات الألوان المختلفة ، والمعروف أن حجارة بيت المقدس من أحسن الحجارة وأجملها ، وأقواها ، ولاسيما النوع المعروف بالحجر الذي الصلب ومن اللون الأحمر ، والتي تميزت أيضاً بخاصية مقاومة وتأثير المياه والرطوبة ، بما يساعد على أن تحيطف المباني التي تبني بها بجمال لونها وأشكالها عبر الأزمنة الطويلة ، ونظراً لقرب القدس من بعض المدن الإسلامية أى التي خضعت لحكم المسلمين مثل دمشق ، فلا تستبعد أن تستخدم بعض أحجارها في بناء بعض المباني الهامة من مساجد ومدارس وقيساريات وحمامات وخلافه ^(١٢) . هذا إلى جانب محاجر مدينة صفد التي امتازت دائماً بأحجارها الممتازة والتي كان يتم تصديرها إلى كثير من المدن المجاورة ، بحيث تم استغلال هذه المحاجر بشكل اقتصادي بما يفيده قيام نوع من التبادل التجارى ^(١٣) .

ومن المواد الخام أيضاً تأتي الأخشاب ، سواء لاستخدامها في المباني والأثاث والأدوات المنزلية ، أم في استخداماتها في الآلات الحربية من منجنيقات وكباش وسلام حربية ، ودبابات تجرها العجلات ، أم في صناعة السفن ، فقد كانت بيروت وأنطاكية من أهم المناطق التي زودت المدن الشامية التي خضعت للحكم الإسلامي ، بل وحكم مصر بكميات ضخمة من الأخشاب لأغراض البناء والعمارة وبناء السفن^(١٤) . وخير دليل على استمرار تبادل مثل هذه السلعة بين المسلمين والفرننج ما يرويه أحد المؤرخين المحدثين الفريبيين من أن ما نشب من الحروب بين المسلمين والإمارات الفرجنجية قل أن عطلت مثل هذه التجارة لفترة طويلة ، والتي كان الدافع إليها هو تبادل المصالح الاقتصادية المشتركة بين الطرفين^(١٥) .

ولم لا وقد تواجد في المناطق التي استولى عليها الفرننج أهم غابات الأشجار بأنواعها مثل السرو ، والصنوبر ، والأرز ، والعرعر ، كما وقع في أيديهم أهم غابات تلك الأشجار المشهورة في العصور الوسطى في بلاد الشام ، وهي غابة عسقلان ، وغابة أرسوف ، وغابات جبل لبنان ، وغابات عكار ، إلى جانب ما تشير إليه كثير من كتب الرحالة والمؤرخين من أن إمارة أنطاكية كانت كثيرة الغابات ، بل لعلها كانت أكثر مناطق بلاد الشام أحراجاً ، فما في جبل الأسود وجبل النصيري كانت تكسوها غابات الأرز والشاه بلوط ، والفستق الحلبي ، كما كانت تكثر أشجار الصنوبر في الجنوب الغربي من مرعش ، كذلك كان في بلاد الجليل غابات إحداها في قرية عربة ، والثانية جنوب الناصرة ، وهي التي ورد ذكرها في المصادر اللاتينية تحت اسم Saphran ، وهي غابات أكثرها من شجر الشاه بلوط^(١٦) .

يضاف إلى هذا أن كثيراً من المدن التي استولى عليها الفرننج في بلاد الشام ، مثل اللاذقية ، وطرابلس ، والخليل ، والقدس ، كان بها كثير من المواد الخام الازمة لصناعة الأصباغ ، وصناعة دباغة الجلود ، وتحضير الفراء^(١٧) . هذا إلى جانب الأعداد الهائلة من أشجار الزيتون التي تم لهم الاستيلاء عليها في المناطق التي خضعت لهم ، والتي كانت مصدراً هاماً لزيت الزيتون ، والذي كان ولا يزال يشكل إحدى المواد الغذائية الهامة بالإضافة إلى أنه قامت عليه المصابن العديدة لصناعة الصابون في كثير من المدن الشامية ، هذا الصابون الذي كان استعماله قد عم في القرن الثالث عشر للميلاد بوجه خاص ، وأصبحت صناعته على شيء كبير من الأهمية في المدن الشامية المختلفة ، واتخذوا له الماجر الخاصة به^(١٨) .

سيطرة الصليبيين على الطرق التجارية والمدن الهامة والمحصون

ومن العوامل الهامة ، بل لعلها كانت أهم العوامل التي حتمت قيام علاقات اقتصادية بين الطرفين ، كانت سيطرة الفرنج على الطرق التجارية المختلفة التي تربط بين مدن وأقاليم بلاد الشام بعضها وبعض ، أو ما يربط بين بلاد الشام ومصر ، أو ما يربطها بشبه الجزيرة العربية وبخاصة الطريق الساحلي الممتد من جنوب شبه الجزيرة بطول البحر الأحمر ، وكذلك الطرق التي تربطها ببلاد الأرمن وأملاك الدولة البيزنطية .

نذكر من ذلك بعض الأمثلة الدالة على تلك السيطرة وتحمية قيام علاقات بين الطرفين ، فإنه باستيلاء الفرنج عام ١٠٩٨ م على مدينة أنطاكية وتكوينهم أول إمارة بها ، فعندئذ دانت لهم الطرق التجارية التي تربط هذه المدينة بغيرها من المدن ، فعندما يلتقي الطريقان التجاريان القادمان من مرعش وحلب ، وعندما ينتهي الطريق القادم من اللاذقية وساحل لبنان ، كما تبدأ منها الطريق المؤدية إلى الإسكندرية ، وميناء السويدية الحالية ، هذا الطريق كان يبدأ من باب أنطاكية المسمى بالباب الكبير الواقع على شاطئ النهر^{١٩} .

كذلك كان هناك طريق يربط أنطاكية بمدينة حماه عبر وادي نهر الأورنت أو العاصي ، كما يربطها طريق بحرى بجزيرة قبرص عن طريق مينائها سان سيميون وهو السويدية حاليا^{٢٠} .

كما تعتبر الراها التي استولى عليها الفرنج عام ١٠٩٨ م على جانب كبير من الأهمية ، فإنهما يقعانها إلى الشرق من نهر الفرات ، قد تعمت بأهمية استراتيجية وذلك لأنها على اتصال وثيق ببلاد الأرمن من جهة ، ومن جهة أخرى فإنهما شديدة القرب من الطريق التجارى الكبير الذى يمتد على الفرات إلى الرقة ، ومنها يتفرع إلى طريقين : أحدهما يسير إلى أنطاكية ، والآخر يتوجه إلى دمشق^{٢١} .

ولاشك أن الفرنج فى الراها قد أدركوا أهمية هذه الإمارة الفرنجية فى التحكم فى الطرق التجارية سالفة الذكر ، بدليل أنه عندما تحرك الأمير بلدوين مؤسس الراها فى أوائل شتاء عام ١٠٩٧ م نحو الفرات ، فإنه استولى على أهم حصين هما راوندان ، وتل باشر ، وحصن راوندان يتحكم فى الطرق المؤدية إلى أنطاكية . أما تل باشر فترجع أهميتها إلى قربها من المخاضة المشهورة ، قرقميس عبر نهر الفرات^{٢٢} . والتى تتحكم فى الطريق التجارى القادم من المدن الواقعة على نهر دجلة كالموصل و بغداد فالبصرة على نهر شط العرب . ومن البصرة كانت تغمر المراكب العربية بحار الشرق الأقصى إلى مدنه ومالكه^{٢٣} . وظل الفرنج فى الراها

يتحكمون في تلك الطرق التجارية ، ويفرضون على القوافل العابرة الأموال الطائلة إلى أن تم استرداد المدينة منهم عام ١١٤٤ على يد عماد الدين زنكي .

وكما استولى الفرنج على بعض المدن الهمامة ، فإنهم استولوا على بعض القلاع والمحصون التي تتحكم في الطرق التجارية . من ذلك قلعة حارم التي تقع إلى الغرب من مدينة حلب على نحو مرحنتين منها ، وبينها وبين أنطاكية مرحلة على حد قول القلقشندي ، وواضح أن الفرنج عندما استولوا عليها أرادوا التحكم في طريق التجارة الذي يربط بين حلب وأنطاكية ، ومنها إلى أملاك الدولة البيزنطية ^(٢٤) . وتتضح أهمية هذه القلعة بما ترويه المصادر المعاصرة سنة ٥٧٩ هـ أيام السلطان صلاح الدين الأيوبي من أنه عقب ضمّه لمدينة حلب إلى ممتلكاته ، فإنه قام باسترداد هذه القلعة ، وعندئذ اضطررت أحوال الفرنج في مدينة أنطاكية وراسلوا صلاح الدين يستررضونه ، وأرسلوا له جماعة كبيرة من أسرى المسلمين ، وطالبوه بتجديد الهدنة معهم ، والتي رعاها كان من شروطها استمرار وصول المتأجر من حلب إليهم ^(٢٥) . كذلك تشير المصادر المعاصرة إلى حصن شقيف أرمنون ، وهو حصن بين دمشق والساحل ، وهو على جبل مطل على بيروت ، وواضح أن الهدف منه كان للتحكم في طريق التجارة الذي يربط بين دمشق وبيروت ^(٢٦) . كما تشير المصادر أيضاً إلى حصن بارين وهو الذي يتحكم في الطريق التجاري ما بين حماه وحلب ، وبين حماه وبلاط العراق وشمال الشام ، وقد قام عماد الدين زنكي عام ٥٣٤ هـ قبل أن يوجد بلاد الشام تحت حكمه بفتح هذا الحصن ، إدراكاً منه لأهميته التجارية ^(٢٧) . كذلك نسمع عن حصن الأكراد والذي كان يتبع فرسان الداوية ، وهو عبارة عن قلعة حصينة مقابل مدينة حمص من غربها على الجبل المتصل بجبل لبنان ، والذي استولى عليه الفرنج عام ٥٠٣ هـ ، وظل في أيديهم إلى أن استرده منهم السلطان الظاهر بيبرس عام ٦٦٩ هـ / ١٢٧٠ م ^(٢٨) . وما حدث عام ١١٠٥ م عندما قام الفرنج في مملكة بيت المقدس بتشييد قلعة تبنين ، وهي التي تتحكم في الطريق الذي يربط بين صور وبانياس ودمشق ، وفي نفس السنة شيدوا قلعة على التلال الواقعة إلى الجنوب الغربي من بحيرة طبرية ، والتي أطلق عليها العرب اسم علعال إلا أن حاكم دمشق طفتكن لم يسمع أن تتعرض بلاده للتهديد من قبل هذا الحصن فاستولى عليه في نهاية نفس السنة ، هذا الحصن كان يهدد الطريق الذي يربط بين الأرضي الحصيبة الواقعة إلى الشرق من بحر الجليل ودمشق ^(٢٩) .

ومن القلاع الهامة كانت قلعة بيسان وهى التى أمكن للفرنج الإشراف منها على الضفة الشرقية لنهر الأردن ، كما كانت تحكم فى الطريق الذى يصل بين سهل جرزال " زرعين " ونهر الأردن ، وهى التى استولى عليها الفرنج فى سنة ١٠٩٩ م كما أنها كانت تحكم فى الطريق التجارى الذى يمر بمنطقة الفور والتى تعتبر بيسان عاصمة لهذا الإقليم ^(٢٠) . كذلك كانت قلعتى الشوبك والكرك ، فالشوبك قلعة شيدتها بلدوين ملك بيت المقدس سنة ١١١٦ م ، فى منتصف الطريق بين أيلة والبحر الميت أو بين مدينة عمان حاليا وأيلة ، وظلت بأيديهم إلى أن استردها منهم السلطان صلاح الدين الأيوبي عام ٥٨٤ هـ ^(٢١) . أما الكرك فقد تم تشييدها زمن الملك نولك ملك بيت المقدس عام ١١٤٠ م ، وهى قلعة حصينة ، والقلعتان ساعدتا الفرنج على السيطرة على طرق القوافل ، لاسيما الطريق الذى يربط بلاد الشام بجنوب شبه الجزيرة العربية ، هذه القوافل التى كانت تجلب التوابيل من هناك ^(٢٢) .

كذلك يمكننا القول أنه باستيلاء الفرنج على المدن الساحلية لبلاد الشام وموانئها الهامة مثل اللاذقية ، وبيروت ، وعكا ، وصور ، وصدا ، وبافا ، وعسقلان وغيرها أن تأثرت أحوال المدن الداخلية التى كانت هذه الموانئ بمثابة منافذ بحرية لتجارتها بدرجة كبيرة ، وتعطلت حركة المتأجر من داخل بلاد الشام إلى خارجها ، لذلك كان لابد من أن تستمر حلقة التجارة ودورتها القديمة ^(٢٣) . فقد كانت مدينة مثل مدينة طرابلس قبل استيلاء الفرنج عليها تقوم بدور الوسيط التجارى بين داخل البلاد والخارج ، فكانت على حد قول أحد المصادر العربية معقلا " من معاقل الشام مقصود إليها بالأمتنة ، وضروب الأموال وصنوف التجارات " ^(٢٤) . ولما استولى الفرنج عليها كان لابد من استمرار دورها هذا ، فكان يشحون منها إلى موانئ الغرب فى إيطاليا وجنوبى فرنسا منتجات بلاد الشام والشرق ، كما كانت طرابلس على هذا النحو وثيقة الصلة مع الإمارات الإسلامية المجاورة ^(٢٥) .

ويشير أحد أبناء الغرب الأوربى ، وهو الحاج المجهول الذى زار الأرضى المقدسة فى القرن الثانى عشر للميلاد ، يشير صراحة إلى مدى حرص الفرنج فى مملكة بيت المقدس وغيرها من الإمارات على الاستيلاء على المنافذ التجارية المختلفة ببلاد الشام نظرا لأهميتها الاقتصادية لهم ، كما يذكر أن وجود أبناء المدن التجارية المختلفة الذين تواجدوا فى بلاد الشام كان بهدف الحصول على تجارة الشرق الأقصى التى تصل بلاد الشام إما عن طريق العراق أو شبه الجزيرة العربية ، فضلا عن المتأجر الإسلامية من المناطق المتاخمة لهم مثل دمشق وغيرها ^(٢٦) .

وهنا قد يتبدّل إلى ذهن القارئ سؤال وهو كيف أمكن لهؤلاء الفرنج وهم الغرباء عن البلاد أن يعرفوا مثل تلك الطرق التجارية والمنافذ الهامة التي تحكم فيها . وما لا شك فيه أن الأرمن كان لهم دورهم في إرشاد هؤلاء الفرنج إلى هذه الطرق المختلفة ومدى أهميتها الاقتصادية ، إلى جانب أن الفرنج أثناء تواجدهم في أراضي الدولة البيزنطية كانوا قد أحاطوا علمًا بكل دقائق الأمور . إلا أن الدور الرئيسي قد قام به كثير من الأرمن الذين نعموا من حكم الأتراك السلجوقية ، وقدموا للفرنج الكثير من العون ، وخير دليل على ذلك أن الأمير بلدوين - مؤسس الراها - عندما انفصل عن الجيش الصليبي الذي توجه إلى أنطاكية ليجرب حظه في وادي الفرات ، وما يقع وراءه من البلاد التي تحكم في أهم الطرق التجارية القادمة من العراق وإيران ، كان معه مستشاره الأرمني بقراط ، هذا المستشار من المؤكد أنه أحد بلدوين بكل المعلومات الالزمة عن أهمية هذه المنطقة ^(٣٧) . كما لاستبعد أيضًا قيام بعض الأسرات العربية المحلية ببلاد الشام ب مثل ذلك الدور ، أمثال بنى منقد في شيزر ، وبنى عمار في طرابلس وغيرهم ، وذلك نتيجة لما حصل من تداعى قوة الأتراك السلجوقية ، فقد أظهرت الاستعداد لعقد اتفاقيات مع الفرنج ، وبخاصة عندما قدم جيش الفرنج إلى كفر طاب ، فعندئذ قدم سفراً من قبل أمير شيزر ، يعرضون على الفرنج تقديم الأدلة ، والمؤن بأسعار رخيصة ، إذا اجتازوا بلاده في هدوء ولم يتعرضوا له بأذى ، وقبل الفرنج هذا العرض ^(٣٨) .

بل إن كثيرة من الحكام المحليين من أبناء الأسرات العربية وحكام السلجوقية قد أدوا نفس الدور ، فالمؤرخ الشهير وليم الصورى يذكر أنه كان بصاحبة الجيش الفرنجى بعض رسل الحكام المحليين في بلاد الشام أثناء زحف ذلك الجيش إلى بيت المقدس ، والذين أتوا يطلبون مسالمة الفرنج . وقد شهد هؤلاء الرجال قوة جيش الفرنج ، وكانوا متلهفين للحصول على الأمان لمرسليهم ، وقد عاد هؤلاء الرسل وأخبروا مرسليهم ببعض عادات وشجاعة الفرنج ، وسرعان ما رجعوا مسرعين محملين بالهدايا من الخيول ومختلف أنواع المؤن والأدلة والمرشدين ^(٣٩) .

كما تشير المراجع إلى أنه أثناء زحف الفرنج على بيت المقدس ، فإن الكونت رينوند تلقى دعوة من الدوق جودفري ليشتراكا معاً في مهاجمة مدينة عزاز الواقعة على الطريق الرئيسي المؤدي من الراها وتل باشر إلى أنطاكية ، ذلك لأن أمير عزاز يدعى ابن عمر شق عصا الطاعة على سيده رضوان أمير حلب ، الذي أزعج السير لتأديبه . وكان قد وقع في أسر أحد قادة ابن عمر إحدى عقائل الفرنج فهم بها ، وكانت أرملة فارس من إقليم اللورين ، وهي التي

اقترحت على ابن عمر أن يستجده بجود فرئي ضد سيد رضوان ، وسرعان ما اقترب جيش الفرنج من عزاز وانسحب رضوان منها ، وعندئذ أقر الفرنج ابن عمر في أملاكه فبذل لهم مين الولاء . ويجب ألا تغيب عن أعيننا أهمية مثل هذا الموقع الذي يتحكم في أحد الطرق التجارية الهاامة ببلاد الشام آنذاك ^(٤٠) .

كما أدى الموارنة وهم أبناء إحدى الطوائف المسيحية المحلية دورا هاما في هذا المجال ، وفي مساندة الفرنج وتقديم كافة المعلومات الازمة عن الطرق المختلفة وأهميتها ، وهم الذين قال عنهم وليم الصورى أنهم كانوا يعيشون في المناطق المرتفعة من جبال لبنان ، وأنهم نزلوا من جبالهم لكي يقدموا تحياتهم للفرنج ، ويقدموا لهم كل المساعدات الأخرى ، وحيث أنهم على دراية بهذه البلاد وطرقها ومسالكها على حد قوله ، فإن قادة الفرنج استفادوا من المعلومات التي قدموها لهم عن تلك الطرق والمناطق المختلفة ، كما عرضوا عليهم أسلم الطرق وأسهلها إلى مدينة بيت المقدس والمناطق المجاورة لها ^(٤١) .

أسرى الحرب والرهائن وأهميتهم :

ثم نأتى لعامل آخر كانت له أهميته في حتمية قيام تلك العلاقات بين الطرفين ، ألا وهو عامل الأسرى والرهائن . وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفرنج في بداية الأمر لم يهتموا بالاحتفاظ بأسرى المسلمين ، بل إنهم جلأوا إلى قتل كل من تصل إليه أيديهم من المسلمين في المدن التي استولوا عليها وتفريغها من سكانها المسلمين ^(٤٢) ، لكن من الملاحظ أن أول إشارة وردت عن اهتمامهم بأسرى المسلمين كانت في أعقاب استيلاء الفرنج على مدينة بيت المقدس ، فعلى الرغم من المذبحة الهائلة التي أحدثوها في سكان المدينة وبخاصة المسلمين واليهود ، فإنهم احتفظوا ببعض أسرى المسلمين واستخدموهم في تنظيف المدينة من جثث القتلى ، إلا أن عدد هؤلاء الأسرى يبدو أنه كان قليلا لأنهم اضطروا لاستخدام بعض فقراء الفرنج وكذلك بعض الجنود في هذا العمل نظير أجر معين يدفع لهم ^(٤٣) . ثم أخذ موضوع الاهتمام بالحصول على أسرى المسلمين يزداد ، إما لاستخدامهم في بعض الأعمال التي لم يكن الفرنج يستطيعون أداها ، أو للحصول على فدية كبيرة من جراء افتتاح أسرهم ، أو لمبادلتهم ببعض أسرائهم وخصوصا وأنهم فقدوا عددا كبيرا من جندهم الذين وقعوا في أسر المسلمين . فمنذ وصولهم إلى أنطاكية ومحاصرتها ثم الاستيلاء عليها ، ويسبب ما تعرضوا له باستمرار من نقص المؤن والطعام فإن الكثيرين منهم كانوا يخرجون للبحث عن الطعام في القرى والمناطق الساحلية دون

حضر ، بحيث لم تكن هناك قلعة أو مدينة من المدن الساحلية إلا وتم أسر بعضهم بها ، ففي مدينة طرابلس كان هناك أكثر من مائتي أسير من الفرنج قبل أن يشرع الفرنج في محاصرتها عام ١٠٩٩ ، وهم الذين افتكوهم مقابل رفع الحصار عن المدينة والحصول على الهدايا والأموال والتعهد بعدم إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية التابعة لطرابلس أو الفلاحين المقيمين بها .

ويشير فولشر الشاتر إلى أن اهتمام الفرنج بموضوع الأسرى قد أخذ يتزايد منذ عام ١١١٠ م وهو العام الذي تم فيه الاستيلاء على مدينة أرسوف ، حيث يقول إن القليل من الرجال تم الاحتفاظ بهم على قيد الحياة ، ولكن الكثير من النساء تم إنقاذهن لأنهن يستطعن إدارة الطواحين اليدوية ، وعندما أسر الفرنج النساء فقد قاموا ببيعهن ، سواء الجميلات أم القبيحات منهن ، وكذلك الرجال ^(٤٤) .

وظل موضوع الأسرى من الموضوعات الهامة لدى الطرفين . إذ ترتب على كثرة المروءات التي خاضها كل طرف ضد الآخر زيادة في أعداد الأسرى ، مما حتم قيام علاقات من نوع ما لتنظيم معاملة الأسرى وإطلاق سراحهم ، وكذلك الرهائن ^(٤٥) . ولقد اختلفت الشروط بالنسبة لمعاملة الأسرى وفقاً لعوامل متعددة ، مثل مكانة الأسير ومدى أهميته ، وكذلك ما يكون عليه من التزامات للطرف الآخر سواء أكان ذلك على شكل مال أو غلة أو غيرها ^(٤٦) . ونسعى عن حالات يسمح فيها المسلمين لرسل الفرنج بدخول البلاد الإسلامية لتفقد أحوال أسراهem ، مثال ذلك ما يرويه لنا ابن شداد في ذكره لحوادث سنة ٥٨٧هـ أيام السلطان صلاح الدين الأيوبي من قول : «وصل الفرنج الذين بعثوا إلى دمشق لتفقد حال أسرائهم ، ووصل معهم من مميز أسرائهم أربعة نفر » ^(٤٧) . ولابد أن المسلمين كان يسمح لهم بزيارة أسراهem في المناطق التي خضعت لحكام الفرنج وتفقد أحوالهم مثلما سمح المسلمين للفرنج بذلك . مثال ذلك ما تشير إليه المصادر الإسلامية من أنه في سنة ٦٦٤هـ / ١٢٦٥ م في عهد الظاهر بيبرس «اتفق في تلك السنة ترجمة بعض تجار دمشق إلى حصن الأكراد ، وأشترى أساراً ...» .

ويمور الوقت حرص الطرفان على وضع النصوص الخاصة بالأسرى وتنظيم إطلاق سراحهم في بنود المعاهدات التي تم توقيعها ، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما جاء في نص الهدنة التي عقدت عام ٦٨٢هـ / ١٢٨٣ م بين السلطان المنصور قلاوون وبين حكام الفرنج في عكا وما معها من بلاد سواحل الشام « وعلى أن الرهائن بعكا والبلاد الساحلية الداخلة في

هذه الهدنة كل من عليه منهم مبلغ أو غلة ، فيحلف والى ذلك المكان الذى منه الرهينة ، ويحلف المباشر والمكاتب فى وقت أخذ هذا الشخص رهينة أنه عليه كذا وكذا : من دراهم أو غلة أو بقر أو غيره ، فإذا حلف الوالى والبasher والكاتب قدام نائب السلطان وولده على ذلك يقوم أهل الرهينة عنه بما للفرنج عليه ويطلقونه . وأما الرهائن الذين أخذوا منسوبين إلى الجفل والاختفاء ، أنهم لا يهربون إلى بلاد الإسلام ، ويقتنع الولاة والبashرون من اليمين عليهم ، فأولئك يطلقون ... » (٤٨) .

كما جرت العادة أن يتفاوض الطرفان فى مقدار المبالغ المطلوبة لكي يتم افتتاح هؤلاء الأسرى ، وكانت هذه المبالغ موضوع جدل ونقاش دائم ، مثال ذلك ما تشير إليه المصادر المعاصرة سنة ٥٨٧هـ أيام السلطان صلاح الدين الأيوبي ، من أن الفرنج راسلوا السلطان فى أن يرد إليهم صليب الصليوب وكذلك ألف وستمائة أسير من أسرى الفرنج ، مع مبلغ مائة ألف دينار يدفع على أقساط شهرية ثلاثة ، وذلك لكي يطلقوا سراح أسرى المسلمين فى مدينة عكا التي استولوا عليها ، واستمرت المفاوضات مدة حول هذا الموضوع (٤٩) .

ونجدر الإشارة إلى أن كل طرف من الطرفين سواء المسلمين أم الفرنج حرص على الاحتفاظ بأكبر قدر من أسرى الطرف الآخر لديه ، ويدو أن حرص المسلمين ، كان راجعاً بالدرجة الأولى إلى مبادلتهم بأسراهם لدى الفرنج ، وإن كانت هناك إشارات فى المصادر المعاصرة عن استخدامات هؤلاء الأسرى فى عمليات هدم المباني القديمة والإنشاءات الحديثة وخصوصاً ما يتعلق منها بسلطان من سلاطين المسلمين . أما بالنسبة للفرنج فيتضح لنا أن السبب الجوهري فى احتفاظهم بأسرى المسلمين راجع بالدرجة الأولى إلى الاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم بكثير من أنواع الحرف ، وأنهم لم يفطروا فى هؤلاء الأسرى بسهولة ، وكانوا يتعاملون بشتى الطرق على أن يحتفظوا بهم ، مثال ذلك ما حدث عام ١٢٦٤هـ / ١٢٦٥م أيام السلطان الظاهر بيبرس أثناء حصاره لمدينة صفد ، وبعد أن طلب أهلها منه الأمان أمنهم على ألا يخرجوا بسلاح ولا شئ من المال ، وألا يتلفوا شيئاً من ذخائر القلعة ، وأن يفتشوا عند خروجهم ، وعند تفتيشهم وجد معهم عدداً من أسرى المسلمين أخرجوهم على أنهم نصارى (٥٠) .

كما تشير المصادر المعاصرة أيضاً إلى أن الفرنج استخدمو سبايا الحرب من النساء المسلمات للعمل فى المباريات ، من ذلك ما يذكره ابن عبد الظاهر سنة ١٢٦٦هـ / ١٢٦٧م أيام الظاهر بيبرس من قول : « ووصلت الأخبار بأن أهل يافا ... أقاموا فى يافا حانة وأوقنوا فيها عدة من المسلمين » (٥١) .

كما يجب أن نشير إلى أن العلاقات الخاصة بتبادل الأسرى ظلت قائمة حتى بعد طرد البقايا الفرجية من بلاد الشام عام ١٢٩١هـ / ١٢٩٢م ، ذلك أن أعداد الأسرى زادت نتيجة للسياسة التي انتهجتها البابوية عن طريق تحويل الحرب الاقتصادية ضد المسلمين في البحر المتوسط إلى سلسلة من أعمال النهب والتغريب للموانئ الإسلامية في مصر والشام لجعلها غير آمنة لنزول التجار . والمصادر التاريخية مليئة بأخبار غارات القرادنة القطلان ، والقبارصة ، وفرسان الاستيارة بروادس على السواحل والموانئ المصرية والشامية ، بحيث غدت جزيرة قبرص أهم الأسواق التي يتجمع فيها أسرى المسلمين والدليل على ذلك ما تشير إليه المصادر المعاصرة من أنه في سنة ١٤١٥هـ / ١٨١٨م في عهد السلطان المزید شیخ المحردی - على سبيل المثال - فقد ورد كتاب الأمير آقبغا النظامي . « من جزيرة قبرص وقد توجه إليها لفك الأسرى ، بأنه وجد بالجزيرة من أسرى المسلمين خمسة وخمسين وأربعين أسيرا ، فنکاکهم بثلاثة عشر ألف دينار وثلاثمائة دينار .. » (٤٢).

تقکین المزارعین من تصریف انتاجهم والتمسک بالارض

وحيث كان للفرنج السيطرة التامة على مجريات الأمور في البلاد التي خضعت لهم ، إلا أن الكثير من الأراضي الزراعية قد ظلت في أيدي أبناء البلاد من المسلمين والمسحيين المحليين ، مما دفع حكام المسلمين إلى ضرورة إقامة علاقات مع هؤلاء الفرنج كنوع من تمكين إخوانهم من أبناء البلاد المحليين من تصریف منتجاتهم وحاصلاتهم وهم الذين خضعوا لحكم العدو الدخيل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلقد أدركوا أنه إذا لم يتيسر لإخوانهم ذلك فربما هجروا تلك البلاد ، وهم الذين اعتبروهم رمز الكفاح ضد الدخاء . أو بعبارة أخرى فإن حكام المسلمين رأوا في قيام إخوانهم على فلاحة أراضيهم وزراعتها وسيلة للبقاء ، ووسيلة للکفاح ، ووسيلة لتحرير الأرض . وهم الذين كانوا يشكلون أکثرية عدديّة في المناطق التي خضعت لحكم الفرنج ، ولنضرب على ذلك مثلاً بما حدث عندما قام الأمير جودفرى دي بوایون باکم المقدس سنة ١١٠٠م بمساعدة الأمير تانکر لبسط سيطرته على إقليم السواد « سواد

ليس هذا فحسب ، بل إن كل يوم كان يمضى كان المسلمون يزدادون قناعة ب مدى الخطر المحدق بهم ، ويكتشفون أبعاداً جديدة لمخططات ذلك العدو ، الذى لم يكن قد أكتفى باحتلال جزء عزيز من أرض العروبة والإسلام ، بل كان يهدف ويسعى بشكل أو آخر للقضاء على كيان الأمة العربية الإسلامية بشتى الطرق والوسائل ، ودليل على ذلك ما حدث عقب استيلاء الفرنج على عدد من المدن والأراضي فى بلاد الشام ، فإنهم قاموا بحركة تفريح لكثير من القرى من سكانها المسلمين عقب الاستيلاء عليها ، وأنهم استغلوا بعض هذه الأماكن فى إقامة مستعمرات استيطانية لهم مستغلين وجود بعض المباني بها أو مواد البناء ، وكذلك موارد المياه التى توفرت فيها . وهذه الحقيقة تفسر لنا استمرار وجود أسماء أماكن فلسطينية فى فترة الحكم الفرنجى ، على الرغم من أنها أصبحت تكتب باللغة الفرنسية أو اللاتينية مع ما طرأ عليها من تحريف فى النطق^(٥٤) وعلى المدى الطويل فقد ساعدت هذه المستعمرات الاستيطانية على حركة جذب سكانية لبعض أبناء الغرب الأوروبي ليغدوا إلى الشرق ، وسرعان ما عمر هؤلاء النزلاء بعض القرى لأنهم كانوا بالدرجة الأولى من المزارعين^(٥٥) وهذا ما سرف تحدث عن بالتفصيل فى الفصل الخامس .

وتشير بعض المصادر المعاصرة إلى إدراك كل من المسلمين والصلبيين إلى ضرورة قيام نوع من العلاقات الاقتصادية بين الطرفين منذ الحملة الصليبية الأولى ، وأنه فى أشد الأوقات حرجاً كانت هناك دائمة فرصة للحوار حول أفضل الحلول السلمية . من ذلك ما حدث بعد استيلاء الفرنج على مدينة أنطاكية ، وعندما تقرر الرحيل إلى بيت المقدس فى أكتوبر ١٠٩٨م ، حدث أن ثار قائد قلعة إعزاز على رضوان أمير حلب ، وفى مقابل أن يحصل على تأييد الفرنج ومساندتهم ضد سيده ، فقد أرسل لهم الهدايا ، ووعدهم بأن يكون تابعاً مخلصاً للأمير جودفري وأن يقدم له مبلغاً كبيراً من المال . وعند مرور الصليبيين بكل من شيزر وحمة وحمص ، قام حكام هذه البلاد بتقديم المرشدين لهم ، وكذلك أقاموا لهم الأسواق وأحسنوا ما يمكن ، وبذلك استطاع الصليبيون شراء ما يلزمهم من خبز وبياعات كبيرة والتى كانوا فى أمس الحاجة إليها بالإضافة إلى المؤن وقطعان الماشية والأغنام . كل ذلك قدموه اتناً لشريم ، وتأميناً لأرواحهم ومتلكاتهم^(٥٦) . ولم يكن هذا السلوك قاصراً على حكام المدن الداخلية ، بل إن حكام كثيرون من المدن الساحلية والتى لم تكن قد خضعت بعد للصلبيين قاموا بنفس العمل ، وقدموا عن طيب خاطر لهم دواب العمل ، وأقاموا لهم الأسواق على مشارف مدنهم

لكى يشتري منها أفراد الجيش الصليبيى احتياجاتهم ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر حاكم مدينة عكا ، الذى عقد مع الصليبيين اتفاقاً قدم لهم بمقتضاه المؤن وأقام لهم الأسواق ، بل وأعرب لهم عن استعداده لقبول التبعية لهم إذا هم استولوا على مدينة بيت المقدس وتغلبوا على الجيوش الفاطمية (٥٧) .

ولم تكن عملية النفع المتبادل هذه ، والتى أدت إلى نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية قاصرة على أبناء وحكام المدن الإسلامية فى بلاد الشام فحسب ، بل إن القبائل العربية المتنقلة وكذلك القبائل التركمانية شاركت فيها بتصيب . حيث نسمع في المصادر المعاصرة أن القبائل العربية التي كانت تقيم على الضفة الشرقية لنهر الأردن سعت إلى قيام مثل تلك العلاقات في عهد جودفري أول حاكم لبيت المقدس ، بسبب ما قام به من مهاجمة هذه القبائل وسلبه لكثير من قطعات الأغنام والإبل التي تملكتها ، بالإضافة إلى أسر العديد من أبنائها ، فسرعان ما طالب زعماء هذه القبائل باقامة علاقات ودية مع جودفري ، وتعهدوا بدفع مبلغ من المال سنرياً في سبيل تأمينهم ، وتأمين قطعاتهم في التنقل في المراعى المجاورة لبيت المقدس ، بل قدم بعضهم ضريبة سنوية من الفضة والذهب والخيول (٥٨) ، كذلك يشير أحد المصادر اللاتينية المعاصرة في حديثه عن قلعة عرقة إلى الشمال الشرقي من مدينة طرابلس ، أن المنطقة الواقعة بينها وبين قلعة الحصن شمال شرقى طرابلس وهى التي ظلت في أيدي الاستمارية حتى عام ١٢٧١ م ، كان بها سهل خصيب ، هذا السهل يمتد حتى مدينة طرطوس ، ويه عدد من القرى ، وكثير من المراعى الفسيحة حيث ينزل بها التركمان والبدو من العرب بخيامهم ومعهم أسرهم وقطعان أغنامهم وإبلهم التي تبلغ عدة آلاف (٥٩) .

الظروف السياسية وأثرها :

ولعله كان من بين العوامل التي ساعدت على قيام نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ما كان قد أمسى فيه كثير من حكام المسلمين في بلاد الشام من تشرذم سياسي قبيل مجىء الصليبيين وبعده ، تلك الحال يصورها لنا كثير من المؤرخين المعاصرين من مسلمين ولاتين . حيث ساءت العلاقات بين هؤلاء الحكام بعضهم وبعض ، وتفشت بينهم الفرقة والبغض ، والتوجس والخيبة ، والأثرة والأثانية ولو أدى ذلك إلى اللجوء إلى العدو الصليبي طلباً لمساعدته وإقامة تحالفات معه لصد خطر أحد زعماء الجهاد ، والأمثلة عديدة ومتناشرة في كثير من المصادر المعاصرة ، لكن يكفينا أن نستشهد بمثال واحد يرويه لنا وليم الصورى

في ذكره لحوادث سنة ١١١٤ م ، عندما قام برسق بن برسق بإحدى الحملات الحربية لاستعادة الأرض وتقليق الكيان الصليبي كلما أمكن ؛ مستغلاً ما أحدثه الزلزال في ذلك العام من تدمير لكثير من حصون وقلاع الصليبيين في شمال بلاد الشام ، وضعف دفاعات المدن الكبرى لانهيار معظم تحصيناتها ، ونقص عدد سكانها بسبب كثرة من ماتوا تحت الردم .

فلم يكدر يسمع طفتكنين أتابك دمشق بتحرك الجيش الضخم الذي يقوده برسق من الأتراك ، ويحتاج المناطق التابعة لإماراة أنطاكية الصليبية ، ثم يعسكر بقواته في المنطقة ما بين حلب ودمشق ليستغل الفرصة للإغارة على ممتلكات الصليبيين هنا وهناك . فسرعان ما خشي طفتكنين من هذه القوات وما قد تسببه له من مشاكل ولملكته ، إلا وأرسل رسلاً إلى ملك بيت المقدس وإلى أمير أنطاكية محملين بالهدايا الفاخرة ، سائلين عقد هدنة مع الفرنج ، مع أيانه المفظة بالمحافظة على العلاقات السلمية طوال مدة الهدنة ، والتحالف مع الفرنج ضد برسق وقواته . وافتئم أمير أنطاكية هذه الفرصة عندما شعر أن قوات الأتراك على وشك الإغارة على ممتلكاته ، فطلب من ملك بيت المقدس المساعدة ، ومن طفتكنين أتابك دمشق تنفيذ المعاهدة والقدوم إليه بقواته لمواجهة ذلك الخطر . فسارع كل من ملك بيت المقدس وأتابك دمشق كل بقواته بالإضافة إلى قوات الأمير بونز كونت طرابلس ، بل يذكر ولهم الصورى أن قوات طفتكنين أتابك دمشق كانت أول من وصل إلى معسكرات القوات الصليبية ، مما كان سبباً رئيساً في فشل هذه الحملة التي قادها برسق في محاولته لتضييق الخناق على الصليبيين ، وتقليق كيانهم واسترداد ما يمكن استرداده من أرض احتلوها^(٦٠) وإن من يتصفون بالهدن والمعاهدات التي قامت بين حكام المسلمين والفرنج ليجد فيها العديد من البنود التي تنص ضمن ما تنص على حرية تبادل التبادل التجار ، وانتقال التجار بمتاجرهم وحمايتهم . وكفل الحماية والحرية للقوافل التجارية بالتنقل والمرور في بلاد الطرفين ، بما يؤكد أن مراعاة المصالح الاقتصادية للطرفين ، وتحقيق التبادل التجارى بينهما كان ديناً مصرياً بإقامة العلاقات السلمية ، بل لعلنا لانغالى القول إذا ذكرنا أنه كان من أهم الدوافع لإقامة هذه العلاقات^(٦١) .

وتجدر بالذكر أن الظروف السياسية لم تكن وحدها هي المسئولة عن قيام تحالف بين حكام المسلمين والصليبيين أو إقامة العلاقات الودية بين الطرفين والتي تؤدي بدورها إلى قيام نوع من العلاقات الاقتصادية في شكل أو آخر فحسب ، بل كثيراً ما قامت العلاقات الشخصية

بين حكام الطرفين بهذا الدور ، والذين جمعت بينهم تطلعاتهم وأذواقهم المشتركة إلى حد كبير بسبب وضعهم المتميز في المجتمع ، وحماستهم للحرب والفروسية والصيد والفنون . وهو ما يتضح أشد الوضوح من خلال مذكرات أسامة بن منقذ في كتابه الاعتبار ، إذ يذكر لنا العديد من الأمثلة على تلك العلاقات الشخصية وأثرها في قيام شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية في صورها المختلفة ^(٦٢) . والمتتبع لتاريخ الحركة الصليبية من جهة ، وتاريخ العلاقات بين الطرفين من جهة ثانية سيقف على العديد من الأمثلة الدالة على مدى أثر العلاقات الشخصية في المجال الاقتصادي ، وحرص شتى الأطراف على استمرارية هذه العلاقات ^(٦٣) .

وعلى المستوى الشعبي سواء في المناطق الإسلامية أم الصليبية فقد كانت هناك شريحة لا يستهان بها من المستغلين بالزراعة والتجارة وأرباب الحرف والصناعات ، من أضطروا لإقامة نوع من أنواع العلاقات الاقتصادية مع الصليبيين ، بحكم الأوضاع الجديدة والطارئة في ذلك العصر ، ففي المناطق الصليبية استمر كثير من السكان الوطنيين في ممارسة كثير من الأعمال التي لا غنى للصليبيين عنها ، مثل إعداد الأطعمة ، وبيع الخضر والفاكهة ، بل وفي نقل الثلوج من جبال لبنان محفوظة في العديد من الأواني المكسوة بالقش ، لاستخدامها في تبريد كثير من المشروبات ، والبعض الآخر اشتغل بعصر الفاكهة ، ومنهم من قدم خبرته في عمليات البناء والتشييد ، وفي صناعة الزجاج ، والخزف والمنسوجات ، وصناعة قصب السكر ، أو في زراعة الأرض ، وفي إنتاج كثير من السلع التي كانت تشتهر بها بلادهم قبل مجيء الصليبيين ^(٦٤) .

أما في المناطق الإسلامية فكانت إقامة علاقات اقتصادية ضرورة ملحة ، سواء لتصريف منتجات الشرق الأدنى ، أم منتجات الشرق الأقصى والتي كانت في أيدي العديد من التجار المسلمين والعرب ، وبخاصة بعد استيلاء الصليبيين على المنفذ التجاري والموانئ الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أو بعبارة أخرى أنهم كانوا مضطرين إلى السعي لإقامة مثل هذه العلاقات الاقتصادية بسبب ازدياد نصيب أبناء الغرب الأوروبي في تجارة البحر الأبيض المتوسط في التجارة العالمية على حساب المسلمين ^(٦٥) . وقد كان هذا السعي محل ترحاب وتقدير دائم من القوى الصليبية في بلاد الشام ، لمواجهة الطلب الأوروبي المتزايد على منتجات الشرق . ولعل خير من عبر عن هذه الحقيقة الرحالة الفرنسي «سيجولى» في قوله إن متاجر دمشق يمكن أن تكفي كل الغرب الأوروبي مدة عام كامل ^(٦٦) .

وجدير بالذكر أن نشير إلى ما نجم عن حركة الاستيطان الصليبي من جهود كثيرة من المزارعين المسلمين إلى هجرة أراضيهم المتاخمة لممتلكات الصليبيين، وذلك بسبب خوفهم من الإغارات التلاحمية التي جعلتهم يهجمون عن الزراعة في كثير من الأحيان، وبعد نفاذ صبرهم اضطروا إلى هجرة تلك الأرض ليتحققوا بالعمل في الأراضي الخاضعة للمسلمين أو للصليبيين، على الرغم من أن الكثيرين منهم قبلوا في البداية دفع أتاوة سنوية لاتقاء شر الفرنج حسب قول وليم الصوري، ومع استمرار الهجمات عليهم فقدوا أراضيهم الخصبة والتي كانت على جانب كبير من الفاندة لسكان المدن الإسلامية^(٦٧).

بل والأخطر من هذا أن أمام عدم إقبال أبناء الغرب الأوروبي على استيطان المناطق الريفية بالشكل الذي كان يأمله الحكام الصليبيون، ما تشير إليه المصادر اللاحينية نفسها من أنه لم يكن هناك مخرج سوى الاستعانة بالعناصر الأرمنية لطرد السكان المسلمين من الأراضي الزراعية في المناطق التي خضعت لحكم الفرنج، واحتلال هذه العناصر محلهم، حيث تذكر هذه المصادر أن الملك الأرمني ثوروس قد دهش عند زيارته لملك بيت المقدس أمريك، عندما وجد أن مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية كانت في أيدي فرق الرهبان الفرسان، وأن بها سكان مسلمون، لذلك عرض ثوروس أن يرسل من أرمينيا ثلاثين ألفا من أبناء الأرمن، لكي يدافعوا عن تلك الأرض ويطردوا منها سكانها المسلمين، ليحلوا محلهم في زراعتها والاستفادة من خيراتها، إلا أن هذا العرض لم يتم تنفيذه، بسبب ما تسبب من خلاف بين رجال الدين الأرمن واللاتين على تحصيل رجال الدين اللاتين لضريبة العشر من هؤلاء الأرمن مما أدى إلى فشل هذا المشروع كليا^(٦٨).

موقف الشريعة الإسلامية :

ولاشك أن مثل هذه الأمور وتلك لم تكن خافية على حكام المسلمين آنذاك والذين كانت لهم عيونهم المنتشرة في كل مكان تخبرهم بكل ما يدور حولهم، لذلك أدركوا أهمية قيام نوع من المعاملات التجارية مع الفرنج، كي يتسلّكوا من تدعيم موقف إخوانهم المسلمين في بلاد الفرنج، ويدعموا وجودهم ويعتّقّهم في مواجهة الضغط النزحجي الذي هدد وجودهم، ولأن فيبقاء إخوانهم هؤلاء ضمان لبقاء الأرض في أيدي أصحابها الأصليين، إلى أن تأتي ساعة الخلاص من هذا العدو، ويعود الحق إلى أصحابه. وقد شجع المسلمين على اتخاذ تلك الخطوة، وهي قيام تبادل تجاري مع الفرنج أن الشريعة الإسلامية نفسها سمحت لهم بالاتجار

مع البلاد غير الإسلامية أو دار الحرب ، ولم تفرض على الاتجار معها إلا بعض القيود في تصدير واستيراد سلع معينة طالما أن ذلك فيه صالح لجماعة المسلمين ، فقد كان محظورا على دار الإسلام إذا كانت في حالة حرب مع البلاد غير الإسلامية أو دار الحرب أن تصدر إليها مواد حربية تساعد الأعداء ضد المسلمين ، كما حظرت الشريعة الإسلامية على التجار الأجانب من دار الحرب احضار وبيع السلع المحرمة على المسلمين كلعم المخنزير والخمر . كما أباح الشرع الإسلامي أخذ العشر على بضائعهم التي يقدمون بها من دار الحرب إلى بلاد الإسلام ، بل أن المشرع ترك لحاكم المسلمين حرية تخفيض ذلك العشر أو زراعته حسبما تقتضي الظروف الاقتصادية . أى أن الشريعة الإسلامية لم يمنع أن تقوم علاقات اقتصادية بين دار الحرب ودار الإسلام طالما أن ذلك فيه مصلحة للمسلمين ^(٦٩) .

كمل يجب ألا ننسى أن حكام المسلمين في الشرق في تلك الفترة أدركوا أهمية قيام مثل هذه العلاقات ، وهي التي نظمتها كثير من المعاهدات والهدن التي تم عقدها بين الطرفين . فهي بنصها على ضرورة احترام حرية التجار وتنقلاتهم وتأمينهم على أنفسهم وأموالهم ، قد كفت لأخوانهم من مسلمي بلاد المغرب العربي الأمن والأمان ، وهم الذين كثر ترددتهم على بعض المدن الفرميجية وبخاصة مدينة عكا ، ليشتروا سلعا من داخل بلاد الشام ، أو الذين يودونمواصلة السير حتى دمشق وغيرها من المدن الإسلامية الداخلية ، وهؤلاء المغاربة قد فضلوا هذا الطريق لأن الرحلة من شمال غرب إفريقيا إلى عكا بحرا كانت أقصر من اتخاذ الطريق البري إلى مصر ، ومنها إلى بلاد الشام ، ويزكى لنا الرحالة المغربي ابن جبير أن كثيرا من حجاج وتجار المغرب كانوا يندون إلى القاهرة ، ثم يتوجهون منها إلى مدينة قوص في أعلى الصعيد ، ومنها إلى مينا عيذاب على البحر الأحمر ، ثم يستقلون المراكب إلى الأرضى الحجازية عبر البحر الأحمر ، وفي طريق العودة كان أغلبهم يفضل العودة مع ركب الحاج الشامي أو العراقي ، ثم يتوجهون إلى عكا ، وفيها يجدون مراكب الفرنج وبخاصة البنوية التي كانت تحملهم إما إلى الإسكندرية أو إلى سبتة وغيرها ^(٧٠) . وبالتالي فإن قيام مثل تلك العلاقات التجارية بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام ، وما نظمها من أحكام كان يضمن سلامة وأمن هؤلاء التجار المغاربة وكذلك الحجاج ، أو على الأقل كان يضمن لحكام المسلمين في بلاد الشام المطالبة بتأمين هؤلاء المغاربة على أنفسهم وأموالهم فترة تواجدهم في بلاد الفرنج .

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أنه لم تكن تتفق فترة وجيزة كانت بالنسبة للمناطق التي استولى عليها الفرنج في بلاد الشام بثابة المرحلة الانتقالية ، والتي أعقبت مرحلة الغزو ، حتى نسمع أن كلا من الجانبين يتقارب من الآخر ، ويسرد حياتهم شيء غير قليل من روح التفاهم ^(٧١).

إلا أن هذا التفاهم كان من وجهة نظر حكام المسلمين موقوتاً بعده ، والدليل على ذلك أنه إذا كانت تلك المناطق التي استولى عليها الفرنج ، وتمكنوا منها من التحكم في طرق التجارة الداخلية ببلاد الشام - وهذا ما سبق أن أشرنا إليه منذ قليل - وكذلك تلك الطرق التي تصلها ببلاد فارس والعراق ، أو تصل بينها وبين أرمينية وبلاط الأنطاكى والدولة البيزنطية ، أو بينها وبين مصر ، قد حتم على المسلمين فيما حتم من عواقل أخرى ضرورة إقامة علاقات تجارية مع الفرنج ، فإن هذه المناطق نفسها كانت من أهم الدوافع في رسم سياسة الجهاد التي سار عليها الزعماء المسلمين أمثال عماد الدين زنكي ، ونور الدين محمود ، وصلاح الدين الأيوبي ، ومن بعدهم سلاطين المماليك أمثال الظاهر بيبرس ، وسيف الدين قلاوون ، والأشرف خليل بن قلاوون . هذه السياسة - سياسة الجهاد - استهدفت أول ما استهدفت تحرير تلك المناطق من رقعة الذل والعبودية ، ورفع ما لحق بال المسلمين من أهالى بلاد الشام من مذلة وهران وخير شاهد على صحة هذا الرأى ما نراه أيام عماد الدين زنكي ، فإنه قبل أن يوحد بلاد الشام كلها تحت حكمه بضمها بلاداً مثل دمشق وحماة وحمص وغيرها ، نراه يلجم إلی الإغارة على أهم تلك المنافذ التي تحكمت في طرق التجارة . حيث تشير المصادر المعاصرة إلى أن الراها التي فتحها عماد الدين زنكي سنة ٥٣٩هـ ، كان على المسلمين من الفرنج المقيمين بها شر عظيم ، فقد ملوكوا من نواحي ماردین إلى العراق عدة حصون كسروج والبيرة ، وكانت غاراتهم تبلغ مدينة آمد من ديار بكر ، وماردين ونصيبين ورأس العين والرقة ، ولما ملوكها عماد الدين زنكي - أى الراها - سار عنها « فاستولى على ما كان بيد الفرنج من المدن والمحصون والقرى . وكان فتحاً عظيماً طار في الآفاق ذكره ، وطاب بها نشره ، وشهد له خلق كثير من الأولياء والصالحين » ^(٧٢).

وما حدث سنة ٥٤٤هـ عندما قام ابنه نور الدين محمود قبل أن يوحد بلاد الشام تحت حكمه ، من فتح حصن فامية أو أقامية والذي كان في حوزة الفرنج وتحكموا به في طرق التجارة بين حماة وحمص ، كما كانوا يشنون منه الغارات على البلاد المجاورة ، فلما فتح

نور الدين محمود أراح المسلمين من شرهم وأمنت السبل منهم ومن تحكمهم ^(٧٣) . كذلك قام سنة ٥٥٩هـ باستزداد حارم منهم ، وقد كان حصنًا منيعًا بين حلب وأنطاكية ، يتحكم في الطريق التجاري الذي يربط بينهما ^(٧٤) .

كذلك تشير المصادر إلى أن صلاح الدين بعد أن استتب له الأمر في مصر فإنه أدرك خطورة بعض القلاع التي أقامها الفرنج للتحكم في الطرق التجارية التي تربط بين مصر وبلاد الشام ، فحاول منذ سنة ٥٧٩هـ الاستيلاء على قلعة الداروم وهي التي تقع بعد غزة للقادسية إلى مصر ، إلى أن استولى عليها سنة ٥٨٤هـ / ١١٨٨م ^(٧٥) . كما أنه خرج في النصف من شهر ربيع الأول عام ٥٦٦هـ ، إلى أيلة والتي كانت تتحكم في طريق القوافل المتوجهة من بلاد الشام إلى مصر والعكس ، فتم له الاستيلاء عليها وشنع قلعتها «بالعدد والعدد ، وحصنها بأهل الجلاد والجلد» ^(٧٦) . هذه بعض الأمثلة القليلة مما حدث في عهدهم وفي عهد من تلاهم من سلاطين المصالك أمثال الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون والأشرف خليل بن قلاوون الذي استولى على آخر معاقل الفرنج في بلاد الشام عام ١٢٩١م وأهمها مدينة عكا .

ضخامة الانتاج الزراعي وأثره :

كما يجب ألا ننسى أن ضخامة الانتاج الزراعي في المناطق التي ظلت تحت حكم المسلمين في بلاد الشام ، كانت عاملاً هاماً ضمن العوامل التي ساعدت على قيام نوع من التبادل التجاري بين المسلمين والفرنج ، خصوصاً وأن الغرب الأوروبي كان قد بدأ يتعرف على منتجات الشرق ويقبل عليها بشكل واضح عقب استقرار الفرنج في بلاد الشام . ويكفي للدلالة على ضخامة ذلك الانتاج أن نأخذ مثلاً واحداً وهو ما يرويه لنا ابن جبير الذي زار البلاد في عصر صلاح الدين الأيوبي ، فهو يصف بعض المناطق التي زارها ومنها كور بلاد المعرة فيقول : «وهي من أخصب بلاد الله وأكثرها أرزاقاً» ^(٧٧) . وما يرويه عن حماة من قول : «ويخرج هذه البلدة بسيط فسيح لريض ، قد انتظم أكثره شجيرات الأعناب ، وفيه المزارع والمحارث ، وفي منظره ان شراح للنفس ، والبساتين متصلة على شاطئ النهر» ^(٧٨) . إذن فقد كانت تلك المحاصيل سبباً لثرة زراعية ضخمة ، تتجه عنها حركة صناعية تجارية عظيمة ، استغلت بالضرورة قيام حركة تبادل تجاري مع الغرب الأوروبي ، الذي أقبل بنهم على تلك المنتجات والمحاصيل . وكان الفرنج في بلاد الشام هم الواسطة التجارية في حركة التبادل هذه .

هذا بالإضافة إلى أنه على امتداد الطرف الجنوبي لملكة بيت المقدس الفرنجية وفيما وراء نهر الأردن ، نزلت قبائل عربية بدوية ، ومن الطبيعي أن يكون خصوص هذه الجماعات الكبيرة أحد العوامل الهامة في تشجيع قيام علاقات اقتصادية بين المسلمين والفرنج ، بسبب تعامل هذه الجماعات اليومي معهم ، فضلاً عن اشتراك المصالح بين الطرفين والذي حتم قيام مثل هذه العلاقات ، خصوصاً وأن فلسطين كانت تعتبر منطقة قاحلة بالنسبة للإقليم الواقع شرق نهر الأردن ، وحران ، والبقاع . وترجع قيمة هذا الإقليم بالنسبة للفرنج إلى ما ينبع فيه من قبح وقبح ، وإلى تحكمه في الطريق الممتد من دمشق إلى مصر ، فلولا مساعدة إقليم ما وراء نهر الأردن هذا ، لما تيسر دائماً لملكة بيت المقدس أن تطعم نفسها ، فإذا خاب المحصول ، كان لابد من استيراد القمح من المناطق الخاضعة للمسلمين مثلما حدث سنة ١١٨٥ م ، كما أنه في العقود الأخيرة من حياة الفرنج في الشرق ، وحينما لم ينزل الفرنج إلا في المدن الواقعة على الساحل الضيق ، نتيجة لحركة استرداد الأرض التي قام بها حكام المسلمين ، تحتم دائماً استيراد القمح من المناطق الإسلامية ^(٧٩) .

كوارث الطبيعة وأثرها

كذلك كان لكوارث الطبيعة وما تجده منها من أزمات اقتصادية شأنها في قيام نوع من العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والفرنج ، مثال ذلك ما يرويه لنا أحد المؤرخين المعاصرين من أنه في سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦١ م في بداية حكم السلطان الظاهر بيبرس ، حدث غلاء شديد في بلاد الشام لتلف مقدار هائلة من الغلال بسبب كثرة الفتنان ، فعندئذ تم استيراد الغلال من الفرنج المجاورين في بلاد الشام ، وإن كانوا قد استأصلوا بها أموال المسلمين على حد قول ذلك المؤرخ ^(٨٠) .

هذا بالإضافة إلى أنه نتج عن تعرض بلاد الشام لغزوات المغول منذ النصف الثاني للقرن السابع الهجري / الثالث عشر للميلادي ، والتي تكررت حتى الربع الأول من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر للميلاد ، أن ظهرت آثار ذلك في المعاناة التي قاستها بلاد الشام - التي خضعت لحكم المسلمين - لعدة سنوات ، بسبب ما لحق بها من دمار وخراب حل بها ، ويسبب هجرة كثير من الفلاحين أراضيهم ، ويسبب نقص الأيدي العاملة الزراعية والصناعية بسبب عمليات القتل والتشريد ، مما أدى إلى تعرض هذه البلاد لوجة من نقص المواد الغذائية الضرورية مع غلاء في الأسعار ، فكان لابد من الاستعانة ببلاد الفرنج المجاورة وهي التي سلمت من تخريب المغول ، وتم جلب كميات كبيرة من الحبوب وغيرها من بلادهم ^(٨١) .

أما بالنسبة للفرنج ، فيبدو أنهم أدركوا منذ البداية أن الكيان الذي أقاموه في بلاد الشام لكي يبقى سليما ، فلابنبقى أن يظل معتمدًا على ما يرد إليه بانتظام من الغرب الأوروبي من رجال وأموال ، وأنه لابد لهذا الكيان أن يمرر بقاءه من الناحية الاقتصادية ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا دخل في علاقات ودية مع جيرانه ، فإذا سادت بينهما المودة والإخاء فسوف يزدهر الشرق الفرنسي^(٨٢) . كما أنهم أدركوا أن من أفضل السبل وأيسرها للحصول على موارد مالية لدولتهم ، هو الاتجاه مع جيرانهم المسلمين المجاورين ، وفرض الرسوم الجمركية على قوافلهم ويصادرهم التي تمر بالأراضي الخاضعة لهؤلاء الفرنج . وهذا ما يتضح من حرص المسؤولين الفرنج من ملوك وأمراء وجماعات دينية وعسكرية على إقامة مثل تلك العلاقات التجارية مع المسلمين ، وذلك على النحو الذي يتضح من دراسة المصادر والوثائق الخاصة بالمعاهدات التي عقدها هؤلاء مع حكام المسلمين على اختلافهم وتعاقب أزمانهم ، بل والمعنى الحثيث إلى تجديد مثل هذه المعاهدات والاتفاقيات كلما تولى حاكم جديد من قبل المسلمين^(٨٣) .

زيادة الطلب على منتجات الشرق في أوروبا :

كما كانت فترة الحروب الصليبية نفسها عاملا مساعدا له أهميته في زيادة التعامل التجاري بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام . فعلى أثر إقامة الفرنج في بلاد الشام أتيحت لهم الفرصة لتزداد معرفتهم بمنتجات الشرق وسلعه ، مما أدى إلى تزايد ملحوظ إقبالهم عليها . بل وتطبع الكثيرون من أبناء الغرب الأوروبي ببلدانه المختلفة للحصول على هذه السلع - هذه السلع التي سوف نشير إليها فيما بعد عند حديثنا عن الصادرات والواردات - وما أن الفرنج في بلاد الشام أصبحوا هم الممثلين للغرب الأوروبي ، فعن طريقهم استطاع أبناء الغرب الأوروبي الحصول على منتجات الشرقيين الأدنى والأقصى ، كما استطاع المسلمون الحصول على احتياجاتهم من الغرب الأوروبي وبخاصة من الأخشاب والمعادن ، وعلى هذا الأساس فإن احتياجات كل طرف منها إلى السلع أصبح في الامكان الحصول عليها عن طريق الطرف الآخر مما أدى بالضرورة إلى قيام تعامل تجاري بينهما^(٨٤) .

ولاشك أن وجود أعداد كبيرة ضمن صفوف الفرنج في بلاد الشام من أبناء المدن التجارية الغربية ، أمثال جنوا وبيزا ، والبندقية ، ومرسيليا ، وغيرها ، والذين كانت التجارة بالنسبة لهم هي الدافع الحقيقي الأصيل ، والذين ساهموا منذ البداية في الاستيلاء على كثير من المدن

والموانئ ببلاد الشام ، ثم ما كاد ينتهي الدور الأول الذى لعبوه فى فتح هذه المدن حتى استقرروا فى البلاد وساهموا فى تنظيمها وإدارتها ، وراحوا عندها يقومون بالتوسط بين الشرق والغرب ^(٨٥) .

خاصة إذا لاحظنا أن أبناء هذه الأمم التجارية أقاموا منشآتهم الرئيسية فى موانئ مملكة بيت المقدس . وكان لهذا الاختيار ما يبرره ، فهذه الأمم فى مجال الغزو قد كرست كل جهودها وقوتها للاستيلاء على هذه الأماكن ، ومن ثم كان لابد أن تتمركز هناك الحياة التجارية ، فدمشق هي المستودع الكبير الذى ترد إليه منتجات الشرق كلها بكميات هائلة ، وهى تقع خلف المملكة ، وعلى مسيرة بضعة أيام من موانئها التجارية ، ثلاثة أيام من بيروت وصيفا ، وأربعة من صور وعكا ، كذلك أدرك أبناء هذه الأمم التجارية من إيطاليين وفرنسيين وغيرهم أن بلاد الشام نفسها كان بها حاصلات طبيعية أو صناعية تستحق التصدير ^(٨٦) . وبالرغم مما حصل عليه أبناء هذه المدن التجارية من امتيازات تجارية سخية كالإعفاء التام فى بعض الأحيان من الرسوم الجمركية ، وحرية التجارة المطلقة ، وحق إقامة المنشآت التجارية وغيرها فى المدن التى خضعت للفرنج ، إلا أن كل هذه الأشياء كانت لاقية لها إلا إذا عقدوا الكثير من الاتفاques التجارية مع المسلمين وهم الذين كانت لهم السيطرة على تجارة الشرقيين الأدنى والأقصى ^(٨٧) . لذلك حرصوا على الاتصال بحكام المسلمين باستمرار وعقدوا معهم العديد من الاتفاques التجارية التى مكنتهـم من استغلال تلك الموانئ الشامية كمركز لصفقاتهم ، يشحـنون منها ما يبتاعون فيها من غلال الشرقيين الأدنى والأقصى إلى موانئ الغرب الأوروبي ^(٨٨) .

ومن الطبيعي أن يدرك المسلمون أن الفرنج لاغنى لهم عن أبناء المدن التجارية من إيطاليين وغيرهم ، والذين لواهم لأضـحـى مستـحـيلاـ المحافظة على المـواـصلـاتـ معـ الغـربـ الأـورـيـ ، ولصار مستـحـيلاـ أـيـضاـ تصـدـيرـ منـتجـاتـ الـبـلـادـ ، أوـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ شـىـءـ مـنـ التـجـارـةـ العـابـرـةـ الـقادـمـةـ مـنـ الشـرـقـ الـأـقـصـىـ . هـؤـلـاءـ الإـيـطـالـيـينـ وـغـيرـهـمـ هـمـ الـذـينـ كـانـواـ قدـ حـصـلـواـ مـنـ حـكـامـ الـمـسـلـمـينـ عـلـىـ كـثـيرـ مـنـ الـامـتـيـازـاتـ - حـتـىـ قـبـيلـ الـحـرـوبـ الـصـلـيـبـيـةـ - لـنـقـلـ تـجـارـةـ الشـرـقـ إـلـىـ الغـربـ الـأـورـيـ . وـبـالـتـالـىـ فـاـنـ الـفـرـنـجـ فـىـ نـظـرـهـمـ ، أـىـ فـىـ نـظـرـ حـكـامـ الـمـسـلـمـينـ مـنـ الـوـجـهـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ لـمـ يـكـونـواـ سـوـىـ صـورـةـ مـتـكـرـرـةـ مـنـ أـبـنـاءـ الغـربـ الـأـورـيـ الـذـينـ يـكـنـ الـاـسـتـفـادـةـ مـنـ خـدـمـاتـهـمـ الـتـجـارـيـةـ ^(٨٩) . وـخـبـرـاتـهـمـ السـابـقـةـ ، وـالـتـىـ يـؤـكـدـهـاـ لـنـاـ الـمـؤـرـخـ الـلـاتـيـنـيـ جـاـكـ الـفـيـتـرـىـ

من أنهم كانوا ضروريين جداً في الأرض المقدسة » في الشرق اللاتيني « ليس فقط في مجال القتال ، لكن أيضاً في الأعمال البحرية ونقل المتأجر والمؤن . فضلاً عن أنهم كانت لهم خبراتهم بالشرق نظراً لعيشة الكثيرين منهم فيه قبل مجيء الفرنج في الحملات الصليبية .^{١٩٠١}

هذه كانت أهم العوامل التي حتمت على الطرفين من مسلمين وفرنج في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية ضرورة قيام كثير من العلاقات المختلفة ، وهي عوامل لا شك أنها على درجة كبيرة من الأهمية لحياة كل من الطرفين ، على الرغم من المواجهة العسكرية التي كانت قائمة بينهما ، وهي عوامل بلا أدنى شك ساعدت في كثير من الأحيان على تخفيف حدة التوتر أو على الأقل جعلت أهل الحرب ينشغلون بحربهم وأهل التجارة يشتغلون بمتاجرهم .

حواشي الفصل الأول

- ١- ناصر خسرو على : سفر نامه ، نقله للعربية وقدم له د. يحيى المشتاب - القاهرة ١٩٤٥ ، ص ٥٤ .
- ٢- ابن شداد «عز الدين أبو عبد الله محمد بن على بن ابراهيم الملبي ت ٦٨٤هـ» : الأعلان الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزر ، تحقيق د. سامي الدهان ، دمشق ١٩٦٢ ، ص ١٠١-١٠٢ .
- ٣- ابن بطوطة : الرحلة ، نشر دار صادر بيروت ١٩٦٤ ، ص ٣٠ .
- ٤- ناصر خسرو : المصدر نفسه ، ص ٤٨ .
- ٥- السيد عبد العزيز سالم : طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي ، الاسكندرية ١٩٦٧ ، ص ٢٣٢ .
- ٦- رنسيمان : تاريخ المروء الصليبي ، ترجمة د. السيد الباز العربي ، بيروت ١٩٦٩ ، ج ٢ ص ٢٣ .
- Rey : Colonies Franques En Syrie aux XII et XIII siecles ; Paris 1883, p. 215 . -٧
- ٨- زكي النقاش : العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والفرنج خلال المروء الصليبية ، بيروت ١٩٥٧ ، ص ١٧٥ .
- ٩- المرجع السابق ، ص ٩٩ .
- Rey : Op. cit , p. 214 . -١٠
- ١١- على السيد على : القدس في العصر المملوكي ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٩٩ .
- ١٢- المرجع السابق ، ص ١٩٨ .
- Mayer "Hans Eberhard" : The Crusades , Oxford Univ . Press . 1972 , p . 151 . -١٣
- ١٤- ابن شداد : المصدر السابق ، ص ١٠٢ .
- ١٥- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ٦٠٤ .
- Rey : op . cit . pp . 236-239 . -١٦
- ١٧- زكي النقاش : نفسه ، ص ٩٦-٩٧ ، ١٧٤ .
- ١٨- المرجع السابق نفسه ، ص ١٨٣ .
- Ibid : op . cit . p . 222 .
- Raymond of Aguilers: Historia Francorum qui Ceperunt Jerusalem , in R.H.C Occ -١٩ . vol . III . Paris 1844 - 95 , pp . 242-243 .
- ٢٠- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٣٢١-٣١٢ .
- ٢١- ارنست باركر : المروء الصليبية ، نقله للعربية د. السيد الباز العربي بيروت ١٩٦٧ ، ص ٤٧ .

٢٢- رنسiman : المرجع نفسه ، ج١ ، ص ٢٨٨-٢٨٩ .

Rey : Op . cit . p. 189 . -٢٣

٢٤- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٢ ، ص ١٢٤ .

٢٥- ابن شاهنشاه الأيراني: مضمار الحقائق وسر الخلائق، نشر وتحقيق د. حسن جبشي، القاهرة ١٩٦٧م، ص ١٤٦ .

٢٦- ابن شداد : المصير نفسه ، ص ١٥٤ .

٢٧- ابن الأثير : التاريخ الباهر في الدولة الاتباقية - القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٦١ .

٢٨- ابن شداد : الأعلاق الخططية ، ص ١١٧ .

٢٩- رنسiman : المرجع نفسه ، ج٢ ، ص ١٥٥ .

٣٠- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٢ ، ص ١٠٣ ؛ سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ج١ ، ص ٢٥٣ ؛ رنسiman : نفسه ، ج١ ، ص ٤٢٩ .

٣١- ابن شداد : الأعلاق الخططية ، ص ٨ .

٣٢- ارنست باركر : نفسه ، ص ٤٥-٤٦ ؛ رنسiman : نفسه ، ج٢ ، ص ١٩ .

٣٣- ارنست باركر : نفسه ، ص ٦ .

٣٤- السيد عبد العزيز سالم : طرابلس الشام ، ص ٢٣٠ .

٣٥- المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

P.P. T. S . , vol . 6 . pp . 15-29 . -٣٦

٣٧- رنسiman : المرجع نفسه ، ج١ ، ص ٢٨٩-٢٨٨ .

Raymond of Aguiler : Op . cit . pp . 272-273 . -٣٨

William of Tyre : History of Deeds Done Byond The Sea , New York : Colombia Univ . Press 1943 , vol . I, p. 317 . -٣٩

٤٠- رنسiman : المرجع نفسه ، ج١ ، ص ٣٦٥ .

Ibid : vol . I.p . 330 . -٤١

Ibid : vol . I.pp . 378-397 . -٤٢

Ibid : vol . I.pp . 372-375 . -٤٣

Ibid : vol . I.p p . 318-329 , Faulcher of Charter : Ahist . of the expedition on -٤٤
Jerusalem Trans Knoxville 1969 , p. 228 .

٤٥- ابن شداد « بهاء الدين » ت ١٢٣٢هـ / ١٢٣٩م : النواود السلطانية والمحاسن اليوسفية ، تحقيق
د. جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ١٧٣ .

٤٦- عمر كمال توفيق : الدبلوماسية الإسلامية ، الاسكندرية ١٩٨٦ ، ص ٢١٦ .

٤٧- ابن شداد : النواود السلطانية ، ص ١٧٢ .

٤٨- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٦٦-٦١ .

٤٩- ابن شداد : النواود السلطانية ، ص ١٧٣ .

٥٠- المقريزى : السلوك ، ج ١ ، قسم ٢ ص ٤٨٥ ، ٥٤٧ .

٥١- الروض الظاهر ، ص ٢٩٣ .

٥٢- المقريزى : السلوك ، ج ١ ، قسم ١ ، ص ٣٠٠ .

Albert d'Aix : in R.H.C. Oec . vol . IV , Paris 1844 , pp. 518 - 519 , Grousset : -٥٣
Hist . des Croisades , Paris 1934 , Tome I , P. 186 .

Prawer : Crusader Institutions , New York 1985 , pp . 104-105. -٥٤

William of Tyre : op . cit . vol . I . p. 250 ; Ibid : pp. 105-106 . -٥٥

William of Tyre : op . cit . vol . I , pp . 283-317 . -٥٦

Ibid : op cit . vol . I , pp . 331-332 . -٥٧

Ibid : op . cit . vol , I , pp . 410-429 . -٥٨

Burchard of Mount Sion , A Discription of the Holy Land in P . P . T . S . vol XII , -٥٩
London 1896 , pp . 16-18 .

William of Tyre : op . cit . vol . I , pp . 500-501 . -٦٠

٦١- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩ .
Stevenson : The Crusaders , in the East . Cambridge 1958 , pp . 60-62 .

٦٢- ر . سى . سعفان : فن الحرب عند الصليبيين ، ترجمة محمد ولد البلاد ، دمشق ١٩٨٥ ،
ص ٨٤-٨٥ . أسماء بن منقذ : الاعتبار ، ص ١٣٨-١٨٢ : . Stevenson : op . cit . p. 291 .

٦٢- ببرس الدوادار : زينة الفكرة في تاريخ الهجرة ، تحقيق د. زينة محمد عطا ، الرياض ، ١٣٩٤ ، ص ١٩٢-١٩٣ .

٦٤- Jacques De vitry : Hist of Jerusalem in P.P.T.S . vol XI , pp . 92-93 , Z oe' : The Crusades , New York , 1966 , pp. 207-215 ; 298 ; Prawer The Latin Kingdom of Jerusalem , Jerusalem 1972 , p . 407 .

٦٥- Ludolph von Suchem . Description of the Holy Land in P . P . T . S . Vol . XII , pp . 51 - 53 , 204 .

٦٦- Frescobaldi, Gucci and Sigoli : Avisit to the Holy Places , Jerusalem 1948 , p . 183 .

٦٧- William of Tyre : op . cit . vol . I , pp . 408-409 ; 453,357 ; 469 .

٦٨- Prawer : op . cit . p. 119 .

٦٩- القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٩ .

٧٠- ابن جبير : الرحلة ، نشر دار صادر بيروت ١٩٦٤ ، ص ٢٤٨ ، رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ٦١١ .

٧١- Grousset : Hist . des Croisades et du Royaume France de Jerusalem , Paris , 1936 , Tome I , pp . 209-221 .

٧٢- بدر الدين ابن قاضى شهبة : الكراكب الدرية في السيرة النورية ، تحقيق د. مصطفى زايد ، بيروت ١٩٧١ ، ص ١١٥-١١٦ .

٧٣- المصدر السابق ، ص ١٣١ .

٧٤- الفتح بن علي البداري : سنا البرق الشامي ، تحقيق د. رمضان ششن ، بيروت ١٩٧١ ، ص ٦١-٦٢ .

٧٥- ابن شداد : الأعلاق الخطيرة ، ص ٢٦٤ .

٧٦- المصدر السابق ، ص ١٠٨-١٠٩ .

٧٧- ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٣٣-٢٣٤ .

٧٨- المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

٧٩- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٢ ص ٧١٩ - ٧٢٠ .

٨٠- ابن أبيك الدوادارى : الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٨٥ .

-٨١- ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر فی سیرة الملك الظاهر ، تحقيق د. عبد العزيز الخويطر ، الرياض ١٩٧٦ ، ص ١١٨ .

-٨٢- رنسیمان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ٦٢١ .

-٨٣- عمر كمال توفيق : الدبلوماسية الإسلامية ، ص ١٠٤ .

-٨٤- المرجع السابق نفسه ، ص ٩٥-٩٨ .

Rey : op . cit . p. 189 . -٨٥

-٨٦- هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ ، ص ١٨٥-١٨٨ .

-٨٧- عفاف سيد صبره : العلاقات بين الشرق والغرب ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٨٣ .

Rey : op . cit . p. 189 . -٨٨

-٨٩- رنسیمان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ٦٢١ .

P. P. T. S. , vol . XI , p. 57 , Anonymous Pilgrim : in P. P. T. S. , vol . 6 , AMS -9 . Press , London 1894 , pp . 15-29 .

الفصل الثاني

بلاد المناصفات «مناطق الحدود المشتركة»

- نظام بلاد المناصفات وطرق إدارتها
- معاملة فلاحي بلاد المناصفات
- كيفية رسم الحدود بين الطرفين واحترامها
- معاملة التجار المترددين على بلاد المناصفات
- الرسوم الجمركية المفروضة وطريقة تحصيلها
- تجارة الصادر والوارد بين الطرفين
- قوانين العرف البحري والمياه الإقليمية

نظام بلاد المناصفات

نجم عن الصراع الذي دار على أرض بلاد الشام بين المسلمين والفرنج في أعقاب الغزوة الصليبية كثیر من المشکلات السياسية والاقتصادية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها ومناطق المحدود ، لذا كان من الضروري قيام تنظیم جدید يکفل حل تلك المشکلات ، وهو ما اصطلح على تسمیته «نظام بلاد المناصفات» .

والحقيقة أن هذا النظام بما له من مقومات وخصائص كان سابقا على ما توصلت إليه بعض الدول في عصرنا الحديث لحل مشاكل مناطق الحدود المتنازع عليها ، كما أنه يرجع إلى السنوات الأولى التي أعقبت وصول الفرنج إلى بلاد الشام واستقرارهم بها ، وليس إلى أيام الحملة الصليبية الثالثة كما ورد في أحد المراجع الحديثة ، حيث يقول : أن أول إشارة لهذا النظام ما ذكره المؤرخ ابن شداد أثناء تناوله المفاوضات بين صلاح الدين الأيوبي وريتشارد قلب الأسد ، تلك المفاوضات التي كان من شروطها أن تصبح الرملة ولد مناصفة بين المسلمين والإفرنج ^(١) . والدليل على صحة رأينا ما تشير إليه المصادر المعاصرة من أنه في سنة ٤٩٨هـ / ١١٠٤م «وردت الأخبار بهلاك صنوجيل مقدم الإفرنج النازلين على ثغر طرابلس في رابع جمادى الأولى بعد أن كان الأمر استقر بينه وبين فخر الملك ابن عمار صاحب طرابلس من المهادنة على أن يكون ظاهر طرابلس لصنوجيل بحيث لا يقطع الميرة عنها ولا يمنع المسافرين منها « وهذه أول إشارة صريحة عن وجود هذا النظام ^(٢) وما يذكره نفس المصدر المعاصر عن حوادث سنة ٥٠٢هـ / ١١٠٨م من قول : «وفيها ترددت رسائل الملك بعديرين إلى ظهير الدين - أتابك دمشق - في التماس المهادنة والمودعة ، فاستقر الأمر بينهما على أن يكون السواد وجبل عوف أثلاثا للأتراء الثالث وللإفرنج والفلاحين الثلثان فانعقد الأمر على هذه القضية وكتب الشرط على هذه القضية » ^(٣) أو بعبارة أخرى فإنه في عام ١١٠٨م ونظرا لتشابك المصالح الرئيسية للبلدوين الأول ملك بيت المقدس وطغتكين أتابك دمشق ، قررا عقد هدنة لمدة عشر سنوات ، تقضى بأن يقتسم خارج إقليم السواد وجبل عوف ، أي القسم الشمالي من إقليم شرق الأردن ، فيصير للبلدوين ثلث الخراج وطغتكين ثلث آخر ، ويبقى الثالث الآخر للفلاحين الذين يعملون في تلك المناطق ^(٤) . وفي عام ٥٠٣هـ / ١١٠٩م يذكر نفس المصدر - وهو معاصر لتلك الأحداث - أنه «وصل الملك بعديرين صاحب بيت المقدس إلى ناحية بعلبك وعزم على العيس والإفساد في ناحية البقاع وترددت المراسلة بينه وبين ظهير الدين أتابك في هذا

المعنى إلى أن تقررت الموادعة بينهما على أن يكون الثالث من استغلالات البقاء للفرنج والثثان لل المسلمين وال فلاجين ، وكتب بينهما الموافقة بهذا الشرح في صفر من السنة ورحل عائداً ^(٥) أو بعبارة أخرى أنه منذ أواخر عام ٥٠٣ هـ / ١١٠٨ م تقريراً اتفق حكام دمشق وحكام الفرنج في بيت المقدس على نوع من الحكم المشترك لارتفاعات الجولان . على أن يقتسم الطرفان عائداً تلك المنطقة فيما بينهما ، بحيث يأخذ حكام دمشق ثلث عائد الأراضي الزراعية ، ويأخذ الفرنج الثلث الثاني على حين يكون الثالث الأخير من نصيب الفلاحين القائمين بالعمل الفعلى في المقول في تلك المنطقة ^(٦) . واضح أن السبب في ذلك راجع إلى ضعف حكام دمشق وعجزهم عن مدافعة الفرنج ، وأنهم اضطروا إلى مصانعتهم عن طريق قسمة إنتاج الأراضي التي يخشون من إغارتهم عليها . كما قاموا بتسليم الفرنج حصن المنطرة وحصن ابن عكار . بل ونصت الهدنة أو الموادعة على «أن يكون حصن مصبات وحصن الطوفان وحصن الأكراد داخلاً في شرط الموادعة ويعمل أهلها عنها مالاً معيناً في كل سنة إلى الإفرنج فأقاموا على ذلك مدة بسيرة فلم يلبثوا على ما تقر وعادوا إلى رسمهم في الفساد والعناد » ^(٧) .

كذلك تشير بعض المصادر إلى وجود هذا النظام أيام عماد الدين زنكي أى قبل صلاح الدين بزمن طويل ، ففي سنة ٥٢٤ هـ / ١١٢٩ م استولى عماد الدين على حصن الأثارب فيما بين حلب وأنطاكية على بعد « ثلاثة فراسخ من حلب ، وكان من به من الفرنج يقاسمون أهل حلب على جميع أعمالها الغريبة حتى على رحى لأهل حلب بظاهر باب المجنان بينها وبين البلد عرض الطريق ... وفي نفس السنة سار عماد الدين زنكي إلى قلعة حارم وهي بالقرب من أنطاكية فحصرها ، فبذل الفرنج نصف دخل بلد حارم وهادنه فأجابهم إلى ذلك ، وعاد عنهم وقد اشتد أثر المسلمين وصار قصارى الفرنج حفظ ما بأيديهم ... » ^(٨) .

كما تشير بعض المصادر أنه في عام ٥٤٤ هـ / ١١٤٩ م عندما توجه نور الدين محمود بن زنكي إلى أنطاكية في هذه السنة « اقتضت الحال مهادنة من في أنطاكية وموادعتهم وتقرر أن يكون ما يقرب من الأعمال الخلبية له وما يقرب من أنطاكية لهم » ^(٩) . وما تشير إليه بعض المصادر من أنه في عام ٥٥١ هـ / ١١٥٦ م لما اشتد ساعد نور الدين محمود بضم دمشق لأملاكه فإنه حاصر قلعة حارم ، وهي حصن غربي حلب بالقرب من أنطاكية ، وضيق على أهلها ، فراسلوه يطلبون الصلح على أن يعطوه حصة من أعمال حارم ، فأبى أن يجيئهم إلا على مناصفة الولاية ، فأجابوه إلى ذلك ، فصالحهم وعاد عنهم ^(١٠) . وفي سنة ٥٥٩ هـ /

١١٦٣ م ملك حصن بانياس ، ثم شاطر الفرنج على أعمال طبرية ، وقررروا له على الأعمال التي لم يشاطرهم عليها مالا في كل سنة يحملونه إليه^(١١) .

هكذا كانت هذه بعض الإشارات التي وردت في المصادر العربية المعاصرة وهي إن دلت على شيء فإنها تدل دلالة واضحة على أن نظام بلاد المناصفات هذا كان موجودا ، ومعروفاً وعمولاً به قبل الحملة الصليبية الثالثة ، وقبل عصر صلاح الدين الأيوبي نفسه . هذا من جهة ومن جهة ثانية أن هذه البلاد أصلاً إما أن تكون تابعة للمسلمين ويتنازلون عن نصف ريعها للفرنج دفعاً لشرطهم ، وأنه لم يكن في استطاعتهم ردهم . وإما أن تكون في حوزة الفرنج ويقتسمون ريعها مع المسلمين كنوع من المهادنة أيضاً .

وبناءً على ذلك تطور وضع هذه البلاد فأصبحت تخضع لإدارة إسلامية فرنجية مشتركة . هذه الإدارة يرأسها نائبان أحدهما يمثل سلطان المسلمين والأخر يمثل الحاكم أو الأمير الفرنجي الذي وافق على عقد المعاهدة الخاصة بذلك النظام . وكان يتم النص في المعاهدة على أن لا ينفرد أحد منهما بشئ إلا باتفاق من الطرفين^(١٢) . والحقيقة أن اختصاصات وظيفة هذا النائب لم توضحها لنا نصوص المعاهدات ولا المصادر التقليدية ، إلا أنه من المرجح أن الشئون المالية كانت تحتل مكانة خاصة بين مسؤولياته^(١٣) . وكان يعمل تحت إمرة كل نائب منها جهاز إداري بسيط يضم عدداً من الموظفين أصحاب اختصاصات مختلفة بعضها يتعلق بجمع الرسوم والضرائب من شتى المرافق الاقتصادية ، في بلاد المناصفات ، وكذلك أمور تتعلق بالمحاكمات وتنفيذ الأحكام ، كما نسمع عن وجود عشرة أنفار من المشاة يعملون في خدمة المشد ، لهم بيت يسكنونها^(١٤) .

ويبدو لنا أن هؤلاء العشرة من الجنود كانوا من قبل السلطات الإسلامية فقط حيث جاء في الهدنة التي تم توقيعها بين السلطان المنصور قلاوون وبين متملك طرابلس عام ٦٨٠هـ / ١٢٨١ م النص التالي « وعلى أن يكون على جسر أرتوسية من غلمان السلطنة لحفظ الحرقق ستة عشر نفراً ، وهم المشد والشاهد والكاتب ، وثلاث غلمان لهم وعشرون رجالاً في خدمة المشد ، ويكون لهم في الجسر بيت يسكنونها ، ولا يحصل منهم أذية لرعية الإبرنس ، وإنما ينعوا ما يجب منعه من المترعات »^(١٥) .

وبالنسبة للمشد فهو على ما يبدو كان يتولى أمر الدواب والماشية في المراعي الواقعة في منطقة المناصفات المتفق عليها . ورعاها أيضاً مناطق صيد الأسماك وتدرؤن مقاديرها والإشراف على قسمتها بين الطرفين ، هذا إلى جانب مراعاة ما يرد من القسم المخاص بالفرنج أو ما

يخرج من القسم الخاص بال المسلمين من غلات بدليل ما جاء في نفس المعاهدة السابقة من قول : « ولا ينعوا ما يكون من عرقاً وبلادها عن الغلات الصيفية والشتوية وغيرها لا يعارضهم المشد فيه ، وما عدا ذلك ما يعبر من بلاد السلطان يؤخذ عليه الحقوق » ^(١٦) . أما الكاتب فقد كان عليه كما يبدو من وظيفته تدوين كل ما يتعلق بالمعاملات المختلفة من تحصيل الرسوم والضرائب ومقادير المحصولات والأغنام والماشية وما يفرض عليها في دفاتر خاصة ، ويشهد الشاهد عليها وأحياناً يساعده في هذه العمليات الحسابية المختلفة .

وكانت مواد المعاهدات المتعلقة ببلاد المناصفات تنص على سلامه وأمن مثلى كل من الطرفين ، كما تهتم بتنسيق التعامل بينهم والدليل على ذلك ما جاء في نص المعاهدة التي تم توقيعها بين السلطان الظاهر بيبرس وبين مقدم طائفة الإسبتارية عام ١٢٦٩هـ / ١٢٧٠ م حيث ورد البند التالي : « وعلى أن نواب المقدم الكبير لبيت الإسبتارية ، وولاته وكتابه ومستخدميه وغلمانه ، يكونون آمنين مطمئنين على نفوسهم وأموالهم وجميع ما يتعلق بهم . وكذلك غلماننا وولاتنا ونوابنا ومستخدمونا وكتابنا ورعايا بلادنا يكونون آمنين مطمئنين على نفوسهم وأموالهم ، ومتقين على مصالح البلاد وأخذ الحقوق والمقاسات » ^(١٧) . وبما أن هذه البلاد وهي بلاد المناصفات كانت مناطق معايادة ، فقد روى ذلك في بند المعاهدات أيضاً ، ففي نفس المعاهدة السابقة جاء « وعلى أن الملك الظاهر يحمي بلد المناصفات المقدم ذكرها من جميع عسكره وأتباعه ، من هو في حكمه وطاعته ، ومن جميع المسلمين الداخلين في طاعته كافة . وكذلك مقدم بيت الإسبتارية وأصحابه يحمون بلاد مولانا السلطان الداخلة في هذه هدنة » ^(١٨) . كما كان لا يسع لأى طرف من الطرفين أو أتباعهما باستخدام تلك البلاد للعبور منها لهاجمة بلاد الطرف الآخر فقد جاء في المعاهدة السابقة أيضاً ما يلى : « وعلى لا يدخل أحد من القاطنين في بلد المناصفات من الفلاحين والعرب والتركمان وغيرهم إلى بلاد الفرنج والنصارى كافة لإغارة ولا أذية بعلم الملك الظاهر وبلاد معاهديه ، ولا يدخل أحد بلاد المسلمين لإغارة أو أذية بعلم الإسبتارية ولارضاهم ولا إذتهم » ^(١٩) .

ولحل ما قد ينشأ من مشكلات تنتجم عن التعامل اليومي بين المسلمين والفرنج في بلاد المناصفات هذه ، وغيرها من البلاد التي امتد إليها التعامل بين الجانبيين فقد تم وضع بعض البنود الخاصة بالمعاملات وحل ما قد ينشأ من مشكلات وخلافات حيث كان المبدأ الأساسي في هذه البنود أن تطبق الشريعة الإسلامية إن كان الشخص مسلماً ، ويطبق القانون الفرنجي إن كان الشخص فرنجياً . مثال ذلك ما جاء في أحد بنود المعاهدة التي تم عقدها بين الظاهر

بيبرس والاسبارتارية في حصن الأكراد والمربق عام ١٢٦٥هـ / ١٢٦٧م : «وعلى أن يكون أمر فلاحى بلد المناسفات في الحبس والإطلاق والجباية راجعا إلى نائب مولانا السلطان ، باتفاق من نائب بيت الإسبارتارية ، على أن يحكم فيه بشرعية الإسلام إن كان مسلما ، وإن كان نصارانيا يحكم فيه بمقتضى دولة حصن الأكراد»^(٢٠) . وفي موضع آخر جاء النص صريحا على أن «أى مسلم تصدر منه أذية يحكم فيه بما يقتضيه الشرع الشريف في تأدبه ، يعتمد ذلك فيه نائبنا : من شنق يجبر عليه ، أو قطع ، أو أدب بحكم الشرع الشريف : من شنق وقطع ، وكحل أعين ، بحيث لا يعمل ذلك إلا بحضور نائب من جهة بيت الإسبارتارية ، حاضر يعاين ذلك بعينه ، ويكون قد عرف الذنب وتحققه . وإن كان ذنبه يستوجب جنابة أو غرامة دراهم أو ذهب أو مواش أو غير ذلك على اختلاف أجناسه ...»^(٢١) .

وفيما يتعلق بالنظر في الدعاوى الخاصة بالسرقات وما يغتصب من أشياء وما يترافق من جرائم القتل فقد وردت بشأنها بنود خاصة في تلك المعاهدات ذكر منها على سبيل المثال ما جاء في المعاهدة السابقة : «ومتى وقعت دعوى على الجهة الأخرى ، وقف أمرها في الكشف عنها أربعين يوما ، فإن ظهرت أعيدت على صاحبها ، وإن ظهرت بعد ذلك أعيدت إلى صاحبها ، وإن كان قد تعرض عنها أعيد العرض وعلى أن يكشفوا الأخينة بجهدهم وطاقاتهم متى تتحققت أعيدت إلى صاحبها ، وإن امتنع المدعى عليه من اليمين حلف المدعى ، ولا يستحق عرض ما عدم من كل شيء - وكذلك يجري الأمر في القتل - عرض الفارس فارس ، وعرض الرجل راجل ، وعرض البركيل بركيل ، وعرض الناجر تاجر وعرض الفلاح فلاح ، وإذا انقضت الأربعون يوما المذكورة لكشف الدعوى ولم يحلف المدعى للمدعى عليه وجب عليه العرض حتى يرد ، وإن رد اليمين على المدعى ومضى على ذلك عشر أيام ، ولم يحلف صاحب الدعوى بطلت دعواه وحكمها ، وإن حلف أخذ العرض»^(٢٢) .

وفيما يتعلق بالرسوم والضرائب على اختلاف أنواعها ، فقد كانت مناصفة بين السلطان والمسئول الفرنجى في بلاد المناسفات ، وقد امتدت هذه الرسوم لتشمل شتى الموارد والمرافق الاقتصادية المعروفة آنذاك ، سواء أكانت في الأراضي الزراعية بما فيها البساتين ومصانع الأسماك والملاحات والمحاصيل الصيفية والشتوية والطواحين والثروة الحيوانية من دواب وأبقار وأغنام ، وكذلك ما يفرض من رسوم على ما يمر بالبلاد وموانيها من سلع تجارية^(٢٣) .

وأجرت العادة أن يتم اقتسام تلك الضرائب والرسوم بعد تسجيلها في ديوان كل طرف من الطرفين ، وفي حالة غياب أحد النانين فإنه كان يتعين على نائب الطرف الآخر الموجود أن يحتفظ بالقدر المستحق له من تلك الضرائب والرسوم لتسليمها إليه عند حضوره ، كما جرت العادة أيضاً أنه متى دخل أحد في بلاد المناصفات من تجوب عليه تلك الرسوم والضرائب وامتنع عن دفعها ، فإن نائب أحد الطرفين الذي يكون موجوداً يأخذ منه رهناً بقدر ما يجب عليه ، ويترك هذا الرهن وديعة إلى أن يحضر النائب الآخر ، ويتم اقتسام ذلك الرهن بين الطرفين . كذلك إذا عجز النائب الحاضر عنأخذ رهينة من ذلك الشخص وخرج من بلاد المناصفات فإن دخل بلداً من البلاد التابعة لأحد الطرفين تتحتم على هذا الطرف أن يوصل إلى الطرف الآخر حقه^(٢٤) . كذلك تم النص في المعاهدات المعقودة بين الطرفين بأنه لا يجوز لطرف من الطرفين أو من ينوب عنه كائناً من كان أن يحتمي أحداً من يستحق عليه دفع تلك الرسوم والضرائب ، أو أن يتواطأ معه لكي يضيع على الطرف الآخر نصيبه فقد جاء في المعاهدة التي أبرمها السلطان الظاهر بيبرس مع الإسبتارية والسابق ذكرها ما يلى «وعلى أنه لا يحتمي أحد من الإخوة الخيالة ، والوزراء ، والكتاب ، والنواب ، والمستخدمين شيئاً على اسم بيت الإسبتارية ، ليستطلق الحق وينبع من استبداته ، ولو أنه أقرب أخ إلى المقدم أو ولد المقدم ، إذا ظهر منه خلاف ما وقع عليه الشرط ، أخذ ماله مستهلكاً للجهتين : للديوان السلطاني المعمور ، ولبيت الإسبتار ، إن كان خارجاً من البحر أو نازلاً إلى البحر . صادراً ووارداً ، وكذلك في البر صادراً ووارداً بعد المحافظة على ذلك وصحته» أو بعبارة أخرى أنه متى اكتشف مثل هذا التلاعب فإن الشخص نفسه كان يعاقب بصادرة كل ما معه من أموال^(٢٥) .

وفيما يتعلق بالمراعي الموجودة ببلاد المناصفات ، فقد وردت مواد خاصة باستعمال هذه المراعي وتأمين الرعاة والماشية الخاصة بكل طرف من الطرفين يفهم منها أن كلاً من الجهتين كانت تجتهد وتحرص على عمارة بلاد المناصفات ومراعييها ، وأن كان من يدخل إلى تلك المراعي من الفلاحين بدواب ، أو من التركمان أو من البدو ، أو من الأكراد ، أو من غيرهم كان عليهم العداد كجاري العادة ، أى كان عليهم دفع الضرائب المستحقة على تلك الدواب والماشية والأغنام ، ويكون النصف من ذلك للسلطان والنصف الآخر للفرنج^(٢٦) . إلا أنه لم يكن يسمح لهم بدخول هذه المراعي في حالة واحدة وهي أن يكونوا في حالة حرب مع بعض الفرنج الداخلين في الهدنة ، فقد جاء في نص إحدى الهدن التي سبقت الإشارة إليها ما يلى :

«وعلى أن الملك الظاهر لا يمنع أحداً من العربان والتركمان وغيرهم من يؤدي العداد، من الدخول إلى بلد المناصفات، إلا أن يكون محارباً لبعض الفرنج الداخلين في هذه الهدنة، فله المنع من ذلك»^(٢٧).

كذلك تم النص في تلك الهدنة على أن خيول السلطان وخيول عساكر، وكذلك خيول الفرنج ترعى في مراعى بلاد المناصفات معفاة من أية رسوم أو ضرائب، «وأن تكون خشارات الملك الظاهر وخشارات عساكره وغلمانهم وأهل بلده ترعى في بلد المناصفات آمنة من الفرنج والنصارى كافة. وكذلك خشارات بيت الإسبتار وخشارات عسکرهم وغلمانهم وأهل بلدتهم ترعى آمنة من المسلمين كافة في بلد المناصفات. وعند خروج المشارات من المراعى وتسليمها لأصحابها، لا يؤخذ فيها حق ولا عداد ولا تعارض من الجهتين»^(٢٨). وينبئ أن ما كان ينطوي على مراعى بلاد المناصفات تم تطبيقه على المناطق الخاضعة للطرفين، مثال ذلك ما جاء في نفس الهدنة من قول: «وتقرر أن تكون جميع المباحثات من الجهتين مطلقة مما يختص بالملكة الحفصية، يسترزق بها الصعاليك، وأن نواب الملك الظاهر يحصونهم من أذية المسلمين من بلاده المذكورة، وأن نواب بيت الإسبتار يصونونهم ويحرسونهم ويحصونهم من النصارى والفرنج في جميع هذه البلاد الداخلة في هذه الهدنة»^(٢٩). ولكن من الملاحظ أن مثل هذه الحالات كان يتم تطبيقها في المناطق المتاخمة لبلاد المناصفات فقط، إذ يتعدى تطبيقها في المناطق الأخرى وبخاصة البعيدة عن بلاد المناصفات^(٣٠).

كذلك وضعت بنود خاصة باستغلال مصايد الأسماك في بلاد المناصفات وكذلك الطواحين التي تدار بقوة اندفاع تيار مياه الأنهر وغيرها، والتي عادة ما كانت تستخدم في طحن الغلال، فقد جاء في إحدى المعاهدات السابق الإشارة إليها «وعلى أن تكون مصيدة السمك الرومية مهما تحصل منها، يكون النصف منه للملك الظاهر والنصف لبيت الإسبتار، وكذا المصايد التي في الشط الغربي من العاصي يكون النصف منه للملك الظاهر والنصف لبيت الإسبتار... وتقرر أن الطاحون المستجد المعروف بإنشاء الإسبتار أيضاً يكن مناصفة. وأن يكون متولى أمرهما نائب من جهة السلطان ونائب من جهة بيت الإسبتار، يتوليان أمرهما والتصريف فيما وقبض متحصلهما وتقرر أن مهما يجده بيت الإسبتار على الماء الذي تدور به الطاحونة ويستقى البستان من الطواحين والأبنية وغير ذلك، يكون مناصفة بين الملك الظاهر وبين بيت الإسبتار»^(٣١).

معاملة فلاحي بلاد المناسفات

أما عن الفلاحين الموجودين في الأراضي التي خضعت لهذا النوع من الحكم المشترك الإسلامي الفرنجي ، ونقصد بهم فلاحي بلاد المناسفات . فنظرا لأهمية هؤلاء الفلاحين لكونهم الأيدي العاملة التي تحتاج إليها الأراضي الزراعية ، عماد الدخل في هذه البلاد بوجه عام فقد حرص كل طرف من الطرفين على فلاحيه وعلى سلامتهم . فضلا عن عدم تسخيرهم في أي عمل من الأعمال لأى طرف من الطرفين ، والدليل على هذا ما جاء في إحدى الهدن السابقة من «أن يكون الفلاحون الساكنون في بلاد المناسفات جميعها مطلقين من السخر من الجانبيين»^(٣٢) .

ويبدو أنه أمام حالات الحرب المستمرة التي وقعت بين الطرفين أن أضطر بعض فلاحي بلاد المناسفات لهجرتها ، وفي حالات أخرى ربما بجأوا إلى تركها عندما تشتد شوكة الفرنج ويهددون بالإغارة على أملاك المسلمين ، لذلك حرص الطرفان على أن تتضمن المعاهدات بنودا تنص على عدم ممانعة أحد من الطرفين لعودة هؤلاء الفلاحين إلى أراضيهم مثال ذلك ما جاء في المعاهدة المبرمة بين السلطان الظاهر بيبرس وبين الإسبتارية بحصن الأكراد والمرقب من «أن الملك الظاهر لا يتقى منع أحد من الفلاحين المعروفين بسكنى بلاد المناسفات من الرجوع إليها . والسكن فيها إذا اختاروا العود . وكذلك بيت الإسبتار لا يمنعون أحدا من الفلاحين المعروفين بسكنى بلاد المناسفات من الرجوع إليها والسكن فيها إذا اختاروا العود»^(٣٣) .

كما أنتا ترجع أن يكون كثير من فلاحي بلاد المناسفات الخاصة بال المسلمين قد هجروا أراضيهم واتجهوا إلى الماطق الخاضعة لحكم الفرنج ، وذلك لما اشتهر به الفرنج من حسن معاملة الفلاحين المستقررين في أراضيهم ورفقهم بهم ، حيث كانوا يتذرون لهم الأرض يزرعونها نظير أن يدفعوا لحكام الفرنج نصف غلاتها وبعض ضرائب أخرى خفيفة . وخير دليل على ذلك ما رواه ابن جبير في رحلته من قول أنهم كانوا «مع الفرنجة في حالة ترفية - نعود بالله من الفتنة - وذلك أنهم يؤدون لهم نصف الغلة عند أوان ضمها ، وجزية على كل رأس دينار وخمسة قراريط ، ولا يعترضونهم في غير ذلك ، ولهم على ثمر الشجر ضريبة خفيفة يؤدونها أيضا ، ومساكنهم بأيديهم ، وجميع أحوالهم متروكة لهم ، وكل ما بأيدي الفرنج من المدن بساحل الشام على هذه السبيل ، رساتيقها كلها لل المسلمين ، وهي القرى والضياع ، وقد أشرت الفتنة قلوب أكثرهم لما يبصرون عليه إخوانهم من أهل رساتيق المسلمين وعمالهم لأنهم

على ضد أحوالهم من الترفيه والرفق ، وهذه الفجائع الطارئة على المسلمين أن يشتكي الصنف الإسلامي جور صنفه المالك لهم ، ويحمد سيرة ضده وعدوه المالك له من الإقزاج ، وينأس بعده «^(٣٤)». كما كان لكل ضيعة أو قرية رئيس مسلم هو الناظر فيها ، يقدمه الفرنج على من فيها من عمارها من المسلمين ، ولهن فيها مسجد صغير يؤدون فيه صلاتهم ^(٣٥) . وربما أيضاً كان بعض الفلاحين من المسلمين من استهواه حب الوطن ، ودفعه المحن إليها يعود إلى هذه الأرضى التي كان قد هجرها بعد غزو الفرنج ، ثم يستقر فيها بعد أن يشترط عليه الفرنج شروطاً في ذلك أهمها تأدية المزاج وتقديم الطاعة والولاء للفرنج ^(٣٦) . وتشير بعض المراجع إلى أن هؤلاء الفلاحين خضعوا لما كان لهم من محاكم وقوانين ، هذه كانت تنظر في القضايا الصغرى ، التي لا تنتطوى من الناحية الجنائية على القتل ، والتي لا تتجاوز قيمة ما ينظر فيها من الناحية المدنية قطمة قضية ^(٣٧) . كما يجري الحكم فيها طبقاً للعرف السائد لدى هؤلاء الفلاحين .

وعلى هذا الأساس حرص حكام المسلمين دائمًا في معهدياتهم التي عقدوها مع حكام الفرنج على النص على ضرورة عودة الفلاحين إلى الأرضى التي هجروها ، مثال ذلك ما جاء في نص الهدنة التي عقدها السلطان المنصور قلاون وحكام الفرنج في عكا وصيدا وعثليث عام ١٢٨٢هـ / ١٢٨٣ م من أنه يجب «أن ينادي في البلاد الإسلامية والبلاد الفرنجية الداخلة في هذه الهدنة : أنه من كان من فلاحي بلاد المسلمين يعود إلى بلاد المسلمين مسلماً كان أو نصريانياً . وكذلك من كان من فلاحي بلاد الفرنج مسلماً كان أو نصريانياً معروفاً قرارياً من الجهتين ، ومن لم يعد بعد المناداة يطرد من الجهتين ، ولا يمكن فلاحي بلاد المسلمين من المقام في بلاد الفرنج المنعقد عليها هذه الهدنة ، ولا فلاحي بلاد الفرنج من المقام في بلاد المسلمين التي انعقدت عليها هذه الهدنة ، ويكون عود الفلاح من الجهة إلى الجهة الأخرى بأمان» ^(٣٨) .

كما ورد في متعاهدة أخرى ما يشير إلى تمعن هؤلاء الفلاحين في بلاد المناصفات بحرية التنقل بين شطري البلاد ، مع السماح لهم ببيع منتجاتهم وشراء ما يلزمهم ، يقومون بذلك مطمعتين لا يعتدى أحد عليهم ^(٣٩) . أى أنه كانت لهم الحرية في اجتياز الحد الفاصل من أحد الجانبين إلى الجانب الآخر لتسويق منتجاتهم ، وشراء ما يلزمهم ، وفي هذه الحالة كانت تتضاعف قيمة ما يدفعه هؤلاء من ضرائب ومكوس ^(٤٠) .

وكما حرص الطرفان على النص في المعاهدات على حرية تنقل الفلاحين بين شطري بلاد المناصفات مع الالتزام بضرورة العودة ، مع تأمينهم وسلامتهم ، فقد حرص الطرفان أيضاً على ذكر حدود بلاد المناصفات هذه ورسمها بشكل توضيحي . مثال ذلك ما جاء في نص المعاهدة التي أبرمها المنصور قلاوون مع ملكة صور مرجريت بنت سير هنري بن الأمير بيمند ، فقد تم ذكر مزارع وقرى بلاد المناصفات هذه ، والتي بلغ عددها ثمان وسبعين ضيافة ومزرعة تم تحديد أسمائها وتعيين حدودها القبلية والشمالية والغربية ، بحيث لا يمكن أن يحدث أي تباس يمكن أن ينشأ عنه مشكلة من المشكلات ^(٤١) .

وسم المحدود واحترامها :

وبالنسبة لاحترام المحدود وعدم التعرض لممتلكات أحد من الطرفين ، فقد تعددت النصوص في المعاهدات المبرمة بينهما لإلزام المسؤولين الفرنج والمسلمين باحترام تلك الحدود ، والجبلولة دون وقوع أي اعتداء عليها سواه كان ذلك من جانب القوات العسكرية أو من جانب عناصر أخرى مثل اللصوص وقطاع الطرق ، هذا مع تكليف الطرفين بردء هذه العناصر ^(٤٢) . ففي المعاهدة التي أبرمت بين السلطان المنصور قلاوون والفرنج في عكا عام ١٢٨٣هـ / ١٢٨٢ م جاء النص التالي : «يلزم السلطان وولده حفظ هذه البلاد المنشورة التي انعقدت عليها الهدنة من نفسها وعساكرهما وجنودهما ومن جميع التجرماء والمتلصصين والمفسدين ، من هو داخل تحت حكمهما وطاعتهما . ويلزم كفيل الملكة بعكا والمقدمين بها حفظ هذه البلاد الإسلامية المنشورة التي انعقدت عليها الهدنة من نفسها وعساكرهم وجنودهم ومن جميع التجرماء والمتلصصين والمفسدين ، من هو داخل تحت حكمهم بملكهم الساحلية الداخلة في هذه الهدنة» ^(٤٣) .

كذلك يلاحظ الباحث وجود بعض التحفظات على المياني العسكرية الواقعة على حدود بلاد المناصفات هذه ، ففي بعض المعاهدات تجد حرصاً على الإبقاء على الحصون والقلاع الواقعة على الحدود على حالتها دون أي زيادة في استحكاماتها أو تعديل في تحصيناتها ، مما قد يؤثر على التوازن العسكري ، وذلك حتى لا يعمد الفرنج إلى عمل ما يزيد من قوتهم بتدعمهم حصونهم أو إنشاء حصون جديدة ، كما نصت بعض البنود في هذه المعاهدات على ألا يباشر الفرنج أي إصلاحات لازمة بها إلا بعد معاينة النواب المسلمين وموافقتهم على ذلك ، فمن البنود التي جاءت في هذا الشأن : «وعلى أنهم لا يجددون عمارة قلعة ، ولا في القلعة عمارة

ولا في أبراجها ولا يعتمدون إصلاح شئ منها إلا إذا عاينه نوابنا أو أبصروا أنه يحتاج إلى الضرورة في ترميم يرمونه به بعد أن يعاينه نوابنا من هذا التاريخ ، ولا يجددون عمارة في ريضها ولا في سورها ولا في أبراجها ، ولا يجددون حفر وعمارة خندق ، أو قطع جبل ، أو تحصين عمارة ، أو تحصين بقطع جبل منسوباً لتحقيره يمنع أو يدفع ...»^(٤٤) . وفي موضع آخر يذكر المصدر السابق في حديثه عن المعاهدة التي تم توقيعها بين السلطان المنصور قلاوون وبين الفرنج في عكا عام ١٢٨٢هـ / ١٢٨٣م أنه تم النص فيها «على أن الفرنج لا يجددون في غير عكا وعشليث وصيذا ، مما هو خارج عن أسوار هذه الجهات الثلاث المذكورة ، لا قلعة ، ولا برجا ، ولا حصننا ولا مستجدا»^(٤٥) .

كما تجدر الإشارة إلى أن بلاد الناصفات هذه لم تكن قاصرة على المناطق الزراعية فقط ، بل أنها شملت العديد من المدن والموانئ ، مثال ذلك ما جاء في الهدنة التي تم توقيعها بين السلطان المنصور قلاوون عام ١٢٨٠هـ / ١٢٨١م وبين بيت الإسبتار وإمارة طرابلس فقد جاء فيها النص التالي : «ويستقر النواب من الجهتين بمدينة اللاذقية ومينانها في استخراج الجرقوط والجبائيات والغلالات وغيرها مناصفات ، ويستقر مقامهم بمدينة اللاذقية على حكم شروط الهدنة الظاهرية (بيبرس) ...»^(٤٦) . كذلك جاء في نص الهدنة التي تم توقيعها بين السلطان نفسه والفرنج في عكا في سنة ١٢٨٢هـ / ١٢٨٣م ذكر «ونصف مدينة أسكندرونة...»^(٤٧) . وهاتين الإشارتين وغيرها مما سبقت الإشارة إليه سابقاً كلها تؤكد أن بلاد الناصفات ضمت العديد من المدن والموانئ إلى جانب المناطق الزراعية والراغي.

معاملة التجار المتردد़ين على هذه البلاد

أما عن المعاملات التجارية ومعاملة التجار المتردد़ين على بلاد الناصفات فما يسترعي النظر في المعاهدات كثرة ما جاء بها من المواد التي تتعلق بالتعامل التجارى بين الطرفين الإسلامي والفرنجي . وقد تناولت هذه المعاهدات أموراً متعددة من التي تعرض للتجار عند ممارستهم لنشاطهم التجارى . من أهمها كان التأكيد على أمنهم وحرسهم وحرية تجارتهم . وحرية تنقلهم من البلاد الإسلامية إلى البلاد التابعة للفرنج والعكس ، مثال ذلك ما جاء في المعاهدة التي عقدها السلطان الظاهر بيبرس مع فرسان الإسبتارية عام ١٢٦٥هـ / ١٢٦٦م فقد جاء فيها : «أن التجار والسفار والمترددُون من جميع هذه الجهات المذكورة يكونون آمنين من الجهتين الإسلامية والفرنجية والنصرانية ، في البلاد التي وقعت هذه الهدنة عليها ، على

النقوص والأموال والدواب ، وما يتعلق بهم ، يحميهم السلطان ونوابه ، ويتعاهدون البلاد الداخلة في هذه الهدنة المباركة الواقع عليها الصلح وفي بلد المناسفات - من جميع المسلمين - ويحميهم بيت الإسبتار في بلادهم الواقع عليها الصلح وفي بلد المناسفات من الفرنج والنصارى كافة .. » ^(٤٨) .

وكما حرص الطرفان على تأمين أي تاجر على حياته وماليه وتجارته أثناء حياته وتواجده في بلاد المناسفات هذه ، فقد حرصا أيضا على تأمين ممتلكاته عند وفاته فيها ، مثال ذلك ما جاء في معاهدة السلطان تلاوون مع الفرنج في عكا سنة ١٢٨٣هـ / ١٦٨٢م « ومتى توفي أحد من التجار الصادرين والواردين ، المترددين على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، من بلاد السلطان وولده في عكا وصيدها وعشليث ، والبلاد الساحلية الواقعة في هذه الهدنة يحتفظ على ماله إلى أن يوصل إلى نوابها ، وكذلك التجار الصادرين والواردين ، المترددين من عكا وصيدها وعشليث ، والبلاد الساحلية الداخلة في هذه الهدنة ، على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، إذا توفي أحد في البلاد الإسلامية الداخلة في هذه الهدنة يحتفظ على ماله إلى حين يسلم إلى كفيل الملكة بعكا والقدمين .. » ^(٤٩) .

الرسوم الجمركية وطرق تحصيلها :

ويخصوص الرسوم الجمركية التي كانت تفرض على التجار الذين يقصدون بلاد المناسفات هذه ، وغيرها من بلاد الطرفين ، فقد وجدت عدة نصوص في المعاهدات التي تم توقيعها بين الطرفين تنص على الإبقاء على تلك الرسوم الجمركية على ماهي عليه دون زيادة حرصا منها على تشجيع التبادل التجارى . من ذلك ما جاء في المعاهدة السابقة من نص : « على أنه لا يجدد على التجار المسافرين ، الصادرين والواردين ، من الجهاتين حق لم تجر به عادة ، ويجرؤ على عوائدهم المستمرة إلى آخر وقت تجر به العادة ، وكل مكان عرف باستخراج الحق فيه استخراج بذلك المكان من غير زيادة من الجهاتين ، ويكون التجار والسفار والمترددين آمنين مطمئنين مخفيين من الجهاتين ، في حالتى سفرهم وإقامتهم ، وصدورهم وورودهم ، بما في صحبتهم من الأصناف والبضائع التي هي غير الممنوعة » ^(٥٠) .

كما وضعت مواد خاصة في المعاهدات التي تم عقدها بين المسلمين والفرنج تتناول السلع الممنوعة والمحظور التعامل بها أو نقلها من بلاد الفرنج إلى بلاد المسلمين أو العكس وما يعمل به في حالة مخالفة التجار ذلك ، وما يتخذ ضدهم من إجراءات ، ومن هذا النوع من

المواد ما جاء في المعاهدة التي تم توقيعها بين السلطان المنصور قلاوون والفرنج في عكا سنة ١٢٨٣هـ / ١٢٨٣ م والتي جاء فيها النص التالي: «وعلى أن الممنوعات المعروفة منها قد يعا تستمر على قاعدة المنع من الجهاتين ، ومتى وجد صحبة أحد من تجار بلاد السلطان ولولده من المسلمين وغيرهم ، على اختلاف أديانهم وأجناسهم ، شيئاً من الممنوعات بعكا وبالبلاد الساحلية الداخلة في هذه الهدنة ، مثل عدة السلاح وغيره ، تعاد على صاحبه الذي اشتراه منه ويعاد إليه ثمنه ، ويؤخذ ماله استهلاكاً ، ولا يؤذى بسبب ذلك ، لا هو ولا ماله . وكذلك إذا طلع تجار الفرنج من عكا وبالبلاد الساحلية الداخلة في هذه الهدنة ، إلى البلاد الإسلامية الداخلة في هذه الهدنة على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، ووُجد معهم شيئاً من الممنوعات مثل عدة السلاح وغيره ، يعاد على صاحبه الذي اشتراه منه ، ويعاد إليه ثمنه ويرد ، ولا يؤخذ ماله استهلاكاً ، ولا يؤذى ، وللسلطان ولولده أن يفصل فيمن يخرج من بلادهما من رعيتهما ، على اختلاف أديانهم وأجناسهم بشيء من الممنوعات . وكذلك كفيل المملكة بعكا والقديمون لهم أن يفصلوا في رعيتهم الذين يغرسون بالمنوعات من بلادهم الداخلة في هذه الهدنة»^(١).

وببدو أنه أمام بحثه، بعض أبناء الطرفين من مسلمين وفرنج إلى معاولة التهرب من بعض الالتزامات المادية المفروضة عليهم نحو بنى جنسهم ، فإنهم كانوا يفرون إلى بلاد الطرف الآخر وبغيرون دينهم ، لذلك بجأ الطرفان إلى وضع التراغيد لمعارضة تلك الظاهرة . مثال ذلك ما جاء في معاهدة السلطان قلاوون مع فرنج عكا سنة ١٢٨٢هـ / ١٢٨٣ م : «وعلى أنه متى هرب كائناً من كان من بلاد السلطان ولولده إلى عكا وبالبلاد الساحلية المعينة في هذه الهدنة ، وقصد الدخول في دين النصرانية وتنصر بإرادته ، ويرد جميع ما يروح معه ويبقى عرياناً ، وإن كان ما يقصد الدخول في دين النصرانية لا يتنصر ، رد إلى أبوابها العالية بجميع ما يروح معه ، بشفاعة معه ، بعد أن يعطي الأمان . وكذلك إذا حضر أحد من عكا وبالبلاد الساحلية الداخلة في هذه الهدنة ، ويقصد الدخول في دين الإسلام ، وأسلم بإرادته ، يرد جميع ما معه ويبقى عرياناً . وإن كان ما يقصد الدخول في دين الإسلام ولا يسلم ، يرد إلى المحاكم بعكا ، وهو كفيل المملكة والمقدمون ، بجميع ما يروح معه بشفاعة بعد أن يعطي الأمان»^(٢).

تجارة الصادر والوارد بين المسلمين والفرنج :

وإذا أنه قد وردت الإشارة إلى وجود بضائع وسلع مسموح بتبادلها بين الطرفين في تلك المعاهدات الخاصة ببلاد المناصفات ، لذا فعل الباحث أن يشير إلى هذه السلع والبضائع ، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه باستثناء الفرنج على كثير من المدن والمناطق الزراعية ببلاد الشام عقب الحملة الصليبية الأولى أن خضعت لهم كثير من المناطق التي تتوافق بها كثير من المواد الخام الزراعية والصناعية ، وهي مواد لم يكن المسلمين في غنى عنها في الصناعات المختلفة وفي استخداماتهم اليومية ، مثل الرخام والخشب ، والحديد ، وأشجار الزيتون وما تنتجه من زيت الزيتون الذي استخدم في الطعام إلى جانب أنه قامت عليه صناعة هامة وهي صناعة الصابون ، كما يجب أن نشير أيضاً إلى أن كوارث الطبيعة ونكباتها كان لها تأثيرها الفعال في الإنتاج الزراعي بحيث سمعنا عن اضطرار المسلمين في أوقات مختلفة إلى استيراد الغلال من قمغ وشمير وخلافه من البلدان التي خضعت لحكم الفرنج . بالإضافة إلى استيرادهم أحجار البناء ذات المواصفات الخاصة من مدن مثل القدس وغيرها ، وذلك لاستخدامها في المؤسسات المختلفة من مدارس ومساجد وبيمارستانات أو مستشفيات وزوايا ومكاتب «كتاتيب» إلى جانب مواد الصناعة التي اشتهرت بانتاجها بعض المدن التي خضعت لحكم الفرنج .

وتجدر بالذكر أن التجار المسلمين فضلاً عن التجار المسيحيين الشرقيين ، قد لعبوا دوراً أساسياً في نقل السلع والبضائع المختلفة بين الطرفين ، وقد أشارات المصادر المعاصرة إلى قيام علاقات واسعة بين هؤلاء التجار وتجار الفرنج دون الاهتمام بالعوامل الدينية ، فالرحلة ابن جبير يقول في هذا الصدد : «واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الفرنج غير منقطع ، واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكا كذلك ، وتجار النصارى أيضاً لا يمنع أحد منهم ولا يعترض » . وأضاف أن من أعجب ما «يحدث في الدنيا أن توافل المسلمين تخرج إلى بلاد الفرنج وسببيهم يدخل إلى بلاد المسلمين » ^(٥٣) . كما أكد كل من ابن الأثير ، ويركهارد Burchard ، ولادولف Ludolf العلاقات الطيبة التي قامت بين التجار المسلمين والتجار الفرنج في المدن التي خضعت لحكم الفرنج ، وأن مدنًا كثيرة مثل عكا وبيروت وغيرها كانت تزخر دائمًا بالتجار المسلمين من كل مكان ^(٥٤) .

هذا بالإضافة إلى أن بعض المدن التي خضعت لحكم الفرنج كان لها شهرتها القديمة في إنتاج بعض السلع والتي لم يكن في استطاعة المسلمين الاستفادة منها ، مثال ذلك ما تذكره

بعض المصادر من أن مدينة طبرية كانت تشتهر منذ القدم وطوال عصر المروء الصليبية بصناعة الحصير المنسوب إليها ، والذى يقبل عليه الكثير من المسلمين فى المشرق والمغرب على السواء وبخاصة حصير الصلاة ، والتى بلغ ثمن الواحدة منها فى بعض الأحيان خمسة دنانير ذهبية (٥٥) .

ويبدو أنه من السلع التى تم تبادلها من الفرنج إلى المسلمين القماش على اختلاف أنواعه ، إذ توافرت تربية دودة القز حول بيروت وطرابلس ، على أن الكتان كان ينمو فى سهول فلسطين ، وكانت النسوجات الحريرية التى تصنع فى المدن التى خضعت للفرنج كانت من أجل أن تصدر ، فقد جرت صناعة الحرير الشامى فى عكا وبيروت واللاذقية ، بينما اشتهرت مدينة صور بالنسوجات المعروفة باسم صندل (٥٦) .

كما تعتبر النسوجات الصوفية من أهم السلع التى حملتها أساطيل الفرنج والبنادقة يوجد خاص إلى موانئ مصر والشام ، فكانوا يصدرون الفستيان المصنوع فى إيطاليا ، وفي منتصف القرن الثالث عشر اضطروا لنقل الملابس المصنوعة فى الفلاتر وشمال فرنسا ، كذلك جلبوها من أسواق شامبانيا التى كانت ملتقي تجارة جنوب أوروبا بتجارة شمالها ، وحملوا منها أفضل أنواع الملابس وبخاصة الفراء ، الذى تسابق حكام المسلمين من المالكى إلى اقتنائه ، كما احتلت بعض الأقمشة الأخرى مثل الجرخ البندقى المنضض والمناديل الحريرية البندقية المطرزة . والملابس المصنوعة من الجلد مكانة هامة من بين النسوجات التى صدرها الفرنج إلى مصر والشام (٥٧) . ومن النسوجات التى كان يقبل عليها أهل بلاد الشام عامة من مسلمين وغيرهم ، بل وكذلك الفرنج أنفسهم ، كانت صناعة البسط والسجاجيد وهى التى اشتهرت بصناعتها المناطق الشمالية من بلاد الشام ، ومنها انتقلت على أيدي الفرنج إلى أوروبا وبخاصة فرنسا عند القرن الثانى عشر للميلاد (٥٨) .

وكان من أهم السلع التى حملها الفرنج إلى بلاد المسلمين - وبخاصة من البنادقة - المالك الصقالية أو السلاف ، وهم الذين لجأ سلاطين وأمراة المالك بوجه خاص إلى شرائهم لتكوين جيوشهم المحارية ، بالإضافة إلى الجواري اللاتى ملأن قصورهم (٥٩) . يلى ذلك الأخشاب التى استخرجها البنادقة من غابات أوروبا ودلشيا وجلبوا ، إلى جانب الحديد والرصاص والنحاس وكذلك معدنى الذهب والفضة (٦٠) .

هذا إلى جانب ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة فى حديثها عن السلطان الظاهر بيبرس عندما أمر أفراد جيشه بالتزود بكل ما هو ضرورى لهم ، «فلم يبق لهم شغل إلا تحصيلها

ومنها الخوذ الفرنسية » وفي هذا إشارة إلى استخدام الجيش الملوكي الخوذ التي رأها عرفها المسلمين في الشرق من الفرنج ، وربما كانت مصنوعة في بلاد الفرنج ، لأن من الثابت أن المدن التجارية الإيطالية كانت تصدر إلى سلطنة المالك في مصر والشام بعض الأسلحة وأدوات القتال^(٦١) . وما يرويه نفس المصدر عن سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٤م ، من أنه عندما هم السلطان الظاهر بيبرس بفتح قيسارية - فإنه أمر «بنصب عدة مجانق مغربية وفرنجية من الأخشاب المذكورة» وهذه إشارة تدل على استخدام هذا النوع من الآلات التي تستخدم في الحصار والذي كان معروفاً عند الفرنج ، ولاستبعد أن يكون بعض الفرنج من انضموا إلى صفوف المالك قد صنعوا ، والدليل على ذلك ما رواه نفس المصدر في نفس السنة من أن الظاهر بيبرس ورد إليه «جماعة مستأمنة من جهة الفرنج ، ومن جملتهم أحد أبناء الملك ، فأعطاهم الإقطاعات وأحسن إليهم » وفي هذا إشارة إلى أنهم انضموا إلى صفوف الجيش الإسلامي^(٦٢) . أو ربما تم استيرادها منهم .

وحصل أمراً، الشرق الفرنجي على موارد بالغة الضخامة من المتأجر التي اجتازت البلاد الخاضعة لهم ، والتي قام بجلبها التجار المسلمين . إذ اشتد الطلب في أوروبا العصور الوسطى بوجه عام ، وفترة الحروب الصليبية بوجه خاص على المتأجر الشرقية ، سواه القادمة من الشرق الأقصى أو التي تم انتاجها في الشرق العربي^(٦٣) . حيث ذكرت وثائق مملكة بيت المقدس مقادير المتأجر الشرقية التي اجتازت دور الديوان «الجمارك» في الشرق الفرنجي ، فبالإضافة إلى النسوجات الحريرية وغيرها من النسوجات ، اجتازتها التوابيل المختلفة ، أمثال القرفة والحبهان ، والقرنفل ، وجوز الطيب والزنجبيل ، والنيلة ، والفوة «صبع» والند ، والعاج ، فقد أحصت هذه الوثائق مائة سلعة واحدى عشر سلعة تؤدي رسوم الدين . على أنه لم يكن للفرنج أنفسهم في هذه التجارة إلا نصيب ضئيل بالنسبة للمسلمين . إذ أن هذه المتأجر يجلبها من الداخل إلى المدن الساحلية التي خضعت للفرنج تجار مسلمون أو مسيحيون وطنيون ، وفي شمال بلاد الشام نقلها إلى الساحل من أنطاكية أيضاً تجار يونانيون وأرمن ، واشترى التجار الإيطاليون سلعهم مباشرة من المستوردين المسلمين . وبالإضافة إلى الإيطاليين، يبدو أنه قدم إلى عكا بحراً عدداً من المسلمين ، ليشتروا سلعاً من داخل البلاد ، ومن هؤلاء المغاربة القادمون من شمال غربي أفريقيا الذين يودونمواصلة السير حتى دمشق أو غيرها من المدن الإسلامية الداخلية^(٦٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن التوابيل بوجه عام في تلك الفترة كانت قد احتلت في أوروبا المرتبة الأولى في الأهمية ، لأنها كانت تعتبر من الوسائل المقيدة صحيا ، فهي بتحسينها نكهة الطعام تنشط الشهية ، وتجعل في استطاعة الإنسان استساغة تلك الألوان التي كثيرا ما تكون تافهة ، ومن هنا كانت أهمية ما يعزى إلى التوابيل من الأثر الفعال في المساعدة على عملية الهضم وتسهيلها ^(٦٥) . كما أن تجارة الشرق الأقصى والتي أطلق عليها تجارة التوابيل في كثير من الأحيان ، لم تكن قاصرة على ما حمله المسلمون من بلاد الشرق الأقصى من التوابيل المختلفة ، بل شملت ضمن ما شملت الذهب والفضة ، والأحجار الكريمة واللؤلؤ والأرجوان والحرير والقرمز ، وكل عود يثنى ، وكل إبراء من أثمن الآنية ، ومن الخشب والنحاس والمحمد والممر ، وزيت الكافور ، وخشب الصندل ، وفراة الصين الناعم وخزفها ، والنسوجات الحريرية الغالية ، والمسك والمعطر المختلفة ، وخشب الصبر وعصير الصبر والمر . وصف السلحفاة واللماج ، وخشب الأبنوس والخيزران والنثار والصيني ، والسرور المصنوعة من الجلد والأقمشة المنسوجة من الألياف النباتية وغيرها من المدخل ^(٦٦) . بالإضافة إلى الفيروز واللازورد والياقوت والعقيق والماس ، والمرجان ، وكلها من السلع التي حملها التجار البنادقة إلى الغرب من بلاد الشام ومصر ^(٦٧) .

وعن صادرات المسلمين إلى الفرنج المقيمين ببلاد الشام نسخ عن قيام بعض المسؤولين المسلمين ببيع بعض أنواع من الأسلحة لحكام الفرنج ، من ذلك ما يذكره المقريزى في حوادث سنة ١٢٨٧هـ / ١٢٨٨م أيام المنصور قلاوون من أن الأمير علم الدين سنجر الشجاعى نائب السلطنة في دمشق باع جملة من السلاح - ما بين رماح ونحوها مما كان في الذخائر السلطانية- للفرنج ، وعندما أحضره السلطان وسأله فلم ينكر ذلك وقال : « بعنته بالغبطة الوافرة والمصلحة الظاهرية ، فالغبطة أتنى بعثهم من الرماح والسلاح ما عتق وفسد وقل الاتفاع به ، وأخذت منهم أضعاف ثمنه ، والمصلحة أن يعلم الفرنج أنا نبيعهم السلاح هواناً بهم ، واحتقاراً بأمرهم وعدم مبالاة بشأنهم » فماى السلطان إلى ذلك وقبله ^(٦٨) .

وقد أكدت بعض المصادر اللاتينية عملية استيراد الفرنج لبعض الأسلحة من المسلمين المجاورين في بلاد الشام ، ليس هذا فحسب بل تم استيراد بعض المواد الخام الازمة في صناعة بعض الأسلحة ، مثال ذلك ما يرويه لنا جوانفيلي أنه عندما فكر ثم قرر القديس لويس ملك فرنسا البقاء في عكا لتدبير أمور الفرنج بها فإنه أرسل أحد صناعي الأسلحة ويدعى جون الأرمني - وكان صانع أسلحة الملك - إلى دمشق لشراء وعاء وغراء لصنع أقواس الحرب ^(٦٩) .

وكثيراً ما طلب نبلاء الفرنج إلى جواهرين من أبناء بلاد الشام في المناطق التي خضعت لحكم المسلمين ، أن يصنعوا لهم ما يحتاجون إليه من حلٍ . هذا فضلاً عن آنية كنسية عديدة، كانت ثمينة بما رصع بها من ذهب وفضة ، أو دق فيها من حجارة كريمة أو أنزل فيها من اللآلئ الفالية ، والجاج الشين ، وكانت في الحقيقة زينة الكنائس وبهجتها .^(٢٠)

ليس هذا فحسب بل أنهم حرصوا على استيراد المصنوعات الدمشقية ، والأواني النحاسية النحقة وحرصوا على تزويد منازلهم وقصورهم بها ، كما استخدموها في إنارة هذه المنازل والتصور الشموع التي اشتهرت بصناعتها بعض المدن الإسلامية مثل دمشق وغيرها ، هذه الشموع غالباً ما تمتاز بأنها مضمضة بالطين يحيط تفوح منها الروائح العطرة عند إشعالها ، وهذا النوع من الشموع تم استخدامه في كل الكنائس اللاتينية في المدن التي خضعت لهم ، مثل اللاذقية ، وجبيل ، وبيت المقدس ، وبيت لحم وغيرها من المدن^(٢١) . كما حرصوا على استيراد الأواني النحاسية التي اشتهرت الموصل بصناعتها ، وكانت ترد إليهم عبر مدن الشام مثل حلب ودمشق ، بالإضافة إلى أنهم أعجبوا بالتحف المعدنية التي شاهدوها في بلاد الشام عند مجئهم إليها ، حيث كانت صناعة التحف المعدنية مزدهرة منذ العصر الفاطمي . ولقد أقبلوا على جلب هذه التحف المعدنية من المدن الإسلامية المجاورة بشكل منقطع النظير ، فمن أمثلة هذه التحف قاثيل من البرونز - معظمها صغير - كانت تستعمل أحياناً مباهراً أو صنابير للاتية ، ولكن كثيراً منها كان للزينة فحسب . وكان معظمها آنية على شكل طائر أو حيوان ، بل إنهم صدروها إلى الغرب الأوروبي ، وهي التي اشتهرت هناك إبان العصر الوسطى باسم «أكوامانيل» Aquamanil باللاتينية ، وهي أباريق من النحاس الأصفر على شكل فارس أو حيوان أو طائر وكان القسس يستعملونها في غسل أيديهم قبل القداس وفي أئتها وبعد . وجدير بالذكر أن بلاد المجرة كانت غنية بناجم النحاس ، التي أمدتها وبلاد الشام بالخامات اللازمة لصناعة التحف من البرونز والنحاس الأصفر ، وكان أعظم مركز لازدهار هذه الصناعة في عصر السلاغقة هو مدينة الموصل ، حتى كانت معظم التحف المكففة تنسب إليها .

وفي فترة الغزو المغولي هاجر كثير من صناع الموصل إلى دمشق وحلب والقاهرة وكثير من العواصم الإسلامية الأخرى . وفي متحف الفتون الزخرفية في باريس شمعدان من النحاس عليه شريط من الكتابة بخط النسخ ، ونصها : «عمل داود بن سليمان الموصلي في سنة ستة

وأربعين وستمائة » . ويتميز هذا الشمعدان بالموضوعات الزخرفية المسيحية التي تزييه ، كمثغر ميلاد المسيح والمعمودية والختان والعشاء السري . وقد كانت هذه الموضوعات المسيحية مألوفة في التحف المعدنية المصنوعة في بلاد الشام ، وقد يكون ذلك لأنها صنعت لسيحيين . وفي متحف فلورنسة إناه من النحاس المكفت بالفضة ، ارتفاعه اثنان وعشرون سنتيمترا . وقوام زخرفته رسوم آدمية ورسوم صيد وطرب ، فضلا عن كتابة نصها : « عمل على بن حمود النقاش الموصلى في سنة سبعة وخمس وستمائة ... » (٧٢) .

من التحف المعدنية المشهورة في الغرب الأوروبي إناه كبير من النحاس محفوظ في متحف اللوفر . ويعرف باسم « معدان القديس لويس » لما يقال من أن أولياء العهد في فرنسا كانوا يعمدون فيه منذ لويس التاسع (١٢١٥-١٢٧٠م) وقوام الزخرفة في هذه التحفة شرطيان بهما صور حيوانات متتابعة وعليها إيماء صانعها « محمد بن الزين » والراجع أنها من صناعة الشام . وهي ترجع على كل حال إلى النصف الثاني من القرن السابع الهجري ، الثالث عشر للميلاد (٧٣) . ومن التحف الخشبية التي صدرها المسلمون إلى الفرنج ، كانت الصناديق الخشبية المرصعة بالصدف واللواج ، والتي شهد بعلو كعب العرب في تلك الصناعات الدقيقة في عصر الحروب الصليبية ، ويحتفظ الفريزيون إلى اليوم بقطع كثيرة نفيسة من تلك الصناديق ، كالصندوق العاجي الصغير الذي صنع لأحد ملوك أشبيلية في القرن الحادى عشر الميلادى ، والمعروف بصندوق سان إيزيدور اللبناني ، وكصندوق كاتدرائية بايو العاجي الذي صنع بمصر في القرن الثاني عشر للميلاد ، ويدو مزخرفا بالفضة الموهنة بالذهب ، ويضروب الزينة المرصعة والمخرمة على أشكال الطيور ولاسيما الطواويس (٧٤) .

ومن المواد الغذائية التي صدرها المسلمون إلى الفرنج يأتي السكر في مقدمة هذه المواد التي حرص الفرنج على الحصول عليها ، بالإضافة إلى أنه بلغ من عنایتهم به أن أعفوه من الضريبة ، تشجيعا لاستيراده ثم بذلوا كل جهد ممكن للإكثار من زراعته في المناطق التي خضعت لهم على طول الساحل من طرابلس إلى صور . وقد كشفت الدراسات الحديثة أن الإيطاليين قد قاموا بنقل السكر وقصب السكر إلى الغرب الأوروبي وكانت هذه السلعة ذات أهمية فائقة ، خاصة إذا عرفنا أن معظم أوروبا كانت قد اعتادت في فترة ما قبل الحروب الصليبية على استخدام العسل وعصير الفواكه كمصادر رئيسية في صناعة الحلوي والمشروبات الحلوة (٧٥) . وما يتفق عليه مؤرخو الفرنج ، كوليايم الصوري وجاك الفترى أنهم

ما كادوا يتعرفون إلى السكر وحلوته ، في أوطانهم الجديدة حتى بادروا إلى نقل زراعة قصبه إلى بلادهم في الغرب الأوروبي . كذلك نقلوا زراعة الليمون والبطيخ والمشمش والخوخ ، والإيجاص والكمثرى ، حيث يقى المشمش لمدة طويلة ، يعرف في أوروبا باسم تم دمشق . ومن الطبيعي أنه ظل يستورد من بلاد المسلمين ويتم تصديره إلى الغرب لمدة قبل تشجيع زراعته بشكل ملائم ^(٧٦) .

ويؤكد لنا الرحالة المغربي ابن جبير أن السفن الإيطالية التي كانت تقل المسافرين القادمين لزيارة الأرض المقدسة في بلاد الشام ، كان يتم تزويدها في رحلة العودة بمنتجات بلاد الشام المختلفة ، من جميع الفواكه ، كالرمان والسفرجل والبطيخ والكمثرى ، والشأن بلوط والجوز والحمص والباقلاء ، والبصل والشوم والتين ، والجبن والأسماك ، وغير ذلك مما يطول شرحه ^(٧٧) . كذلك يشير أحد المؤرخين الغربيين المحدثين أن تجارة دمشق وكذلك الفلاحين المسلمين كانوا يتواجدون على أسواق عكا بمنتجاته بلادهم من المحاصيل المختلفة ، وهناك يقبل سكانها من الفرنج على شراء تلك المحاصيل الزراعية ^(٧٨) .

كما كان من نتيجة إعجاب الفرنج بالطراز العربي المخاص بالمنازل والأثاث بما يتفق والروح الشرقية أن ظهرت حاجتهم الشديدة إلى السجاد والطنافس ، والرياش الفاخر ، الذي كان يجلب من مدينة دمشق التي اشتهرت بأنها جامعة لصنوف المحاسن وضروب من الصناعات ، وأنواع من الشياط الحرير ، كالخز والديباج النفيس الثمين العجيب الصبغة العديم المثال ^(٧٩) .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن التجار المسلمين الذين تعاملوا مع الفرنج لم يكونوا من أبناء المدن الشامية فقط ، بل تذكر بعض المصادر أن التجار المسلمين كانوا يغدون على المدن التي خضعت للفرنج وبخاصة تجارة الموصل ، كانوا يحظون بحماية جماعة الرهبان الفرسان الداوية ، مما يوحى بقيام نوع من التعاون التجارى بين الطرفين في تلك المدن . وهؤلاء يأتون بالأقمشة الثمينة التي تمت صناعتها في بغداد والموصل وكذلك في إيران ، وهذه الأقمشة المختلفة ومنها الحرير يوجد خاص كانت تلقى إقبالاً شديداً لا في الشرق الفرجنجي فحسب بل في أوروبا الغربية بأسراها ، وبخاصة فرنسا وإيطاليا وأسبانيا . كذلك كانوا يحملون إلى الفرنج أنواع السجاجيد الفاخرة من إيران . والماعج والمستوعات العاجية ، والعطور ، ومنهم من كان يجلب إلى الفرنج كميات كبيرة من البورسلين الفاخر من بلاد الصين وهناك العديد من الإشارات إلى هذه السلع قد وردت في مجموعة قوانين بيت المقدس ^(٨٠) .

ويذكر لنا المؤرخ الفرنسي راي Rey أن نساء الطبقة الثرية من الفرنج حرصن أشد الحرص على جلب الأقمشة والملابس المرصعة بالجواهر والمشغولات الذهبية من المدن الإسلامية ، بل إنهن تنافسن في ارتداء هذه الملابس وتفاخرن بها في كل مكان ، كما حرص أمراء المسلمين على إهداه أمراء الفرنجية الأقمشة الفاخرة والثمينة ، عندما كانت تسرد بينهم العلاقات الودية والمعاملات . مما كان دافعاً لكثير من أثرياء الفرنج على استيراد تلك الأقمشة الثمينة مثل الأطلس أو الساتان (٨١).

كذلك تجدر الإشارة إلى أن الرقيق الأسود كان من أهم صادرات المسلمين إلى الفرنج حيث احتكر البتادقة والجنوبية في المدن التي خضعت للفرنج عملية استيراد هؤلاء الرقيق ، وبخاصة من الجواري ، وتشير كثير من المصادر اللاتينية إلى أن معظم زرارات النبلاء من الفرنج كان لدى كل واحدة منها عدداً من الجواري السود . وكانت الجواري السود يتم جلبها من بلاد الحبشة إلى ميناء جدة ، ثم ينقلن إلى بلاد الشام على أيدي التجار العرب ، الذين يبيعونهم في أسواق النخاسة في المدن الإسلامية ، ثم يتوجه إليها تجارة المدن الإيطالية المذكورة جلبهن في الأسواق التابعة لهم في مدن الشرق الفرنجي مثل عكا وغيرها ، وجدير بالذكر أن قوانين مملكة بيت المقدس قد نصت على أنه في حالة ما إذا كانت هؤلاء الجواري مسيحيات فإنه يعذر بيعهن للمسلمين المقيمين في مدن الشرق الفرنجي (٨٢).

وإذا كان الرقيق الأسود كان يتم جلبها أولاً لميناء جدة ومنها إلى مدن بلاد الشام ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن سلع الشرق الأقصى التي كانت تصل إلى مدن الشرق الفرنجي ، كانت تصل أولاً عبر الخليج العربي «الفارسي» إلى بغداد ، ثم تنتقل منها إلى أنطاكية أو اللاذقية عبر مدينة حلب ، أو إلى ميناء طرطوس أو اللاذقية عبر مدينة حمص ، أو إلى عكا أو طرابلس أو بيروت عبر مدينة دمشق أو حمص أو حماه (٨٣).

هذا فضلاً عن استيرادهم الملابس الشرقية واسعة الأكمام ، زاهية الألوان والموشاة بالغرائز والتطاريز ، ولعل المرأة الفرنجية كانت أسبق إلى مثل هذه الظاهرة من الترف والنعم من الرجل الفرنجي ، فاتخذت لزيتها المجوهرات الدمشقية والتابيرية ، وأدوات التطرية من المساحيق والخضاب ، كما أنها اجتذبتها المرايا الزجاجية والفناء ، بأنواعه ، والأقمشة المصنوعة من وبر الجمل وغيرها التي خرجت من المصانع الإسلامية في عديد من المدن الشامية آنذاك (٨٤). كذلك صدر المسلمون لنساء الفرنج الطلاء الذي غطى وجوههن .

كما كانت الحلوي الشامية ، ت-shell مادة هامة من المواد الغذائية بالنسبة للفرنج في بلاد الشام وكذلك لأبناء الغرب الأوروبي ، إلى جانب الفاكهة الطازجة ، وماء الورد . كما أن القطن الخام كان من أهم صادرات المسلمين إلى الفرنج والذى حملوه إلى الغرب الأوروبي . كما نقلوا أيضاً ما عرف به الشرق الإسلامي من مصنوعات زجاجية محللة بالذهب والمينا والبريق المعدني ، والذى اشتهرت به كثيرون من المدن الشامية ، وكانت صناعته على درجة كبيرة من الجودة والرقى ، بل صدرت بلاد الشام الخزف والبورسلين ، وكان هذا الإنتاج يصل إليها أولاً من الصين ، ثم تفوقت في إنتاجه بعد ذلك ، وكان البنادقة يحملونه إلى بلادهم ومنها إلى أنحاء أوروبا ^(٨٥).

قوانين العرف البحري :

من المعروف أن البحر الأبيض المتوسط كان ممراً برياً مشتركاً بين الدول الإسلامية ودول الفرنج ، سواء تلك الواقعة في بلاد الشام أو في الغرب الأوروبي ، وقد شاهد هذا الممر نشاطاً ملحوظاً في النقل البحري والتبادل التجاري بين الطرفين ، مما تطلب وضع قواعد ومبادئ يتفق عليها الطرفان من مسلمين وفرنج . وبخاصة بعد أن أصبحت بعض المدن والموانئ البحرية تدخل ضمن بلاد المناصنات التي قمت إدارتها بشكل ثنائي من الطرفين وحسبما تشير بعض المصادر المعاصرة بذلك . فقد جاء في نص المعاهدة التي تم إبرامها بين السلطان الظاهر بيبرس وبين فرسان الإسبتارية عام ١٢٦٩هـ / ١٢٧٠ على سبيل المثال ما يؤكد ذلك حيث نرى فيها البند التالي : « وإن كل ما هو من الموانئ والمراسي البحريّة المعروفة جميعها .. تكون هي وما يتحصل منها من الحقوق المستخرجة من الصادرين والواردين والتجار ، وما ينعقد عليه ارتفاعها وتشهد به الحسبيات جميعه مناصفة » ^(٨٦).

هذه القواعد والمبادئ أدت إلى قيام تقاليد مرعية وعرف بحري يتعامل الطرفان في ظلها ^(٨٧) . ويستطيع الباحث المدقق في تلك المعاهدات التي عقدت إبان فترة المخروب الصليبية أن يجد عدة مواد تعتبر من جوهر العرف البحري الدولي الذي تعارف عليه المسلمون والفرنج . ولاشك أن هذه المواد تقدم لنا معلومات قيمة عن تطور هذا العرف في تلك المرحلة من تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب .

فمن المواد التي تتعلق بمعاملة السفن وما عليها من بضائع وأموال وأشخاص في حالة انكسارها في بلد الطرف الآخر ، جاء النص التالي في معاهدة السلطان قلاوون مع فرنج عكا سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م : « وعلى أنه إذا انكسر من مراكب تجارة السلطان وولده التي انعقدت عليها الهدنة ، ورعيت بها من المسلمين وغيرهم على اختلاف أديانهم وأجناسهم في ميناء عكا وسواحلها ، والبلاد الساحلية التي انعقدت عليها الهدنة ، كان كل من فيها آمنا على الأنفس والأموال والأثياب والمتاجر ، فإن وجد أصحاب هذه المراكب التي تنكسر تسلم مراكبهم وأموالهم إليهم . وإن عدمو بموت أو غرق أو غيبة فيحتفظ بوجودهم و وسلم لنواب السلطان وولده . وكذلك المراكب المتوجهة من هذه البلاد الساحلية المنعقدة عليها الهدنة للفرنج ، يجري لها مثل ذلك في بلاد السلطان وولده ، ويحتفظ بوجودها إن لم يكن صاحبها حاضرا إلى أن يسلم لكونيل المملكة بعكا أو المقدم » (٨٨).

وفيما يتعلق بمحاربة القرصنة وأعمال القرصنة في البحر ، فقد جاء في نفس المعاهدة النص التالي : « وعلى أن النائب بملك عكا والمقدمين يوصون في سائر بلاد السواحل التي وقعت عليها الهدنة ، أنهم لا يمكرون حرامة البحر من الزوادة عندهم ، ولا من حمل ماء ، وإن ظفروا بأحد منهم يمسكونه ، وإن كانوا يبيرون عندهم بضائع فيمسكونهم كفيل المملكة بعكا والمقدمون حتى يظهر صاحبها وتسلم إليه . وكذلك يعتمد مولانا السلطان وولده ، ويعتمد في أمر الحرامة هذا الاعتماد من الجهتين » (٨٩).

أما فيما يتعلق بتأمين معاملة السفن الحربية سواء الإسلامية أم الفرنجية في المياه الإقليمية ، فقد جاءت عدة نصوص بهذا الفرض ، منها على سبيل المثال ما جاء في نص المعاهدة التي تم توقيعها بين المنصور قلاوون وبين مملوك طرابلس سنة ٦٨٠هـ / ١٢٨١م ما يلى : « وعلى الشوانى من الجهتين أن تكون آمنة كل طائفة من الأخرى ، ولا ينتصص ذلك بموت أحدهما » . كذلك جاء في معاهدة أخرى لنفس السلطان مع الفرنج في عكا ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م ما يلى : « وعلى أن شوانى السلطان وولده - وهي المراكب الحربية الضخمة المزودة بالأبراج والقلاع وبها عدد من المجاديف - إذا عمرت وخرجت لاتعرض بأذية إلى البلاد الساحلية التي انعقدت عليها هذه الهدنة ، ومتى قصدت الشوانى المذكورة جهة غير هذه الجهة ، وكان صاحب تلك الجهة معاهدا للحكام بملك عكا ، فلا تدخل إلى البلاد التي انعقدت عليها هذه الهدنة ولا تزود منها ، وإن لم يكن صاحب تلك الجهة التي تقصدها

الشوانى المقصودة معاها للحكام بملكة عكا والبلاد التى انعقدت عليها الهدنة ، فلها أن تدخل إلى بلادها وتتزود منها . وإن انكسر شئ من هذه الشوانى - والعياذ بالله - فى ميناء من موانى البلاد التى انعقدت عليها الهدنة وسواحلها ، فإن كانت قاصدة من له مع مملكة عكا ومقدمى بيوتها عهد ، فيلتزم كفيل الملكة بعكا ومقدمى البيوت بحفظها ، وتكىن رجالها من الزوادة وإصلاح ما انكسر منها ، والعودة إلى البلاد الإسلامية ولا يبطل حركة ما تنكر منها - والعياذ بالله - أو يرميه البحر . هذا إذا كانت قاصدة من له مع مملكة عكا ومقدميها عهد . فإن قصدت من لم يكن لها معهم عهد ، فلها أن تزود وتعمر رجالها من البلاد المنعقد عليها هذه الهدنة ، وتتوجه ، إلى البلاد المرسوم لها بقصدها ، ويعتمد هذا الفصل من الجهتين ^(٩٠) .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تهديدات المغول قد الجأت السلطان المملوكي المنصور قلاوون إلى عقد عدد من المعاهدات مع أمراء الفرنج فى بلاد الشام فكانت معاهادته مع طرابلس فى سنة ٦٨٠هـ / ١٢٨١م ، ومع فرسان المعبد فى طرطوسة سنة ٦٨١هـ / ١٢٨٢م ، والفرنج فى عكا ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م ، وقد تضمنت هذه المعاهدات السماح للسفن المملوكية بالقدوم إلى موانئهم على أن يتبع الأمراة الفرنج بعدم إقامة تحصينات جديدة ، علاوة على الأمان لجميع رعايا السلطان حين يقدمن إلى أملاك الفرنج فى بلاد الشام ^(٩١) .

كذلك جاءت بعض النصوص فى المعاهدات المبرمة بين الطرفين تنص صراحة على تأمين المسافرين من المسلمين على متن سفن لا تتبع دول الفرنج الموقعة على هذه الهدنة وتبين لنا الإجراء الذى كان يتبع فى هذه الحالة ، مثال ما جاء فى المعاهدة التى تم عقدها بين السلطان المنصور قلاوون وطائفة الجنوبي سنة ٦٨٩هـ / ١٢٩٠م ، فقد جاء فيها النص التالى: « وإن سافر أحد من المسلمين فى مركب غير مراكب الجنوبيه من أعداء الجنوبيه أو غيرهم ، لا يتعرضوا لأحد من المسلمين وإن أخذوا عدوهم ، يكون المسلمين جميعهم آمنين فى نفوسهم وأموالهم وماليكهم وجواريهم فى رواحهم ومجيئهم . ولا يعوقهم الجنوبيه ، بسبب أحد ، ولا يأخذوا المسلم عن غيره ولا يطلبوا بدين ولا يدم . وإن لم يكن ضامنا ولا كفيلا »، ومثل هذا النص إن دل على شئ فلما يدل على المكانة التى تقتضى بها دولة سلاطين المالكى فى مصر والشام وبلاد الحجاز باعتبارها المدافعة عن المسلمين لافى الشرق العربى بل عن مسلمى المغرب العربى أيضا ^(٩٢) .

وتجدر بالذكر أن قوانين العرف البحري التي تم تطبيقها بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية ، كانت لها آثارها الواضحة فيما قام من علاقات بين طوائف الفرنج بعضهم وبعض ، مثال ذلك ما يشير إليه المؤرخ اللاتيني المعاصر وليم الصوري أثناء عرضه لبنود معاهدة عام ١١٢٤ م التي تم توقيعها بين البندقية وحكام بيت المقدس ، حيث ورد النص التالي : «إذا تحطمت سفينة أحد البنادقة قرب الموانئ الفرنجية ببلاد الشام ، فإنه يجب حماية ممتلكاته وتسليمها إلى ورثته أو أبناء وطنه» . كما يبين هذا المؤرخ أيضا أنه «في حالة وفاة أحد البنادقة المقيمين في مدن الشرق الفرنجي ، فإنه يجب وضع ممتلكاته تحت تصرف البنادقة سواء ترك وصية أم لم يترك» ^(٩٣) .

كذلك اقتبس الفرنج نصا آخرا كان العمل يجري به ضمن قوانين العرف البحري المطبقة بينهم وبين المسلمين ، وهو ما يشير إليه أحد المراجع الأوروبية الحديثة من أنه إذا مات أحد البنادقة في إحدى مدن الشرق الفرنجي أو غرق قرب سواحلها ، فيجب أن تسلم ممتلكاته لأبناء وطنه المستوطنين في هذه المدينة ، أما إذا تعذر وجود أحد من أبناء وطنه وقتلاه ، فان هذه الممتلكات يجب أن تحفظ إلى أن يصل أمر أو رأي دوق البندقية لتحديد مصيرها ^(٩٤) . وهنا يجب أن نؤكد أن أمثلة قوانين العرف البحري هذه كانت معروفة عند المسلمين قبل مجيء الحملة الصليبية الأولى إلى بلاد الشام ، بل وطبقوها في معاملاتهم مع التجار الأجانب الذين كانوا يتترددون على البلدان الإسلامية في مصر والشام ، مثال ذلك ما عقده جنوة مع خلفاء الفاطميين من معاهدات تجارية ، منذ عام ٤٥٥ هـ / ١٠٦٣ م والتي جاء فيها من النصوص ما يهدف إلى رعاية مصالح الجنوية أثناء تواجدهم في الموانئ الإسلامية ^(٩٥) .

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن من يدرس النصوص التي وردت في المعاهدات الخاصة ببلاد المناصفات ، التي تم عقدها بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية ، سوف يخرج بانطباع هام عن أسس التعايش السلمي بين المسلمين والفرنج ، فضلا عن أن هذه النصوص تلقى الكثير من الضوء على العلاقات السلمية بين الجانبيين ، وقد توصل الطرفان من خلالها إلى إيجاد صيغ مختلفة لتنظيم ذلك التعايش السلمي والعلاقات السلمية بين الطرفين ، وتمثل هذه القواعد والنظم في رسم الحدود بين الطرفين ، واحترامها وعدم التعرض لممتلكاتها الطرفين وتسوية مشاكل الأسرى والرهائن ، وطريقة إدارة بلاد المناصفات ، وتحديد الرسوم والضرائب ، وكيفية معاملة الفلاحين ، وتنظيم استغلال المراعى والطواحين ومصائد الأسماك ، فضلا عن تنظيم المعاملات اليومية بين الناس وطريقة رفع الدعاوى والأحكام وتنفيذها ، إلى جانب قوانين العرف البحري المختلفة .

حواشى الفصل الثاني

- ١- عمر كمال توفيق : الدبلوماسية الإسلامية ، ص ٢٢٠ .
- ٢- ابن القلاسی : ذیل تاريخ دمشق ، بيروت ١٩٠٨ ، ص ١٤٧ .
- ٣- المصدر السابق نفسه ، ص ١٦٤ .
- ٤- رنسیمان : تاريخ الغرب الصليبية ، ج ٢ ، ص ١٥٧ .
- ٥- ابن القلاسی : نفس المصدر ، ص ١٧١ .
- ٦- براور : عالم الصليبيين ، ترجمة : د. قاسم عبد قاسم ، دار المعارف ١٩٨٠ ، ص ٦٥ .
- ٧- ابن القلاسی : نفس المصدر ، ص ١٦٥ .
- ٨- النوری : نهاية الأرب ، ج ٢٧ ، ص ١٥٧ : أہب شامة الروضتين ، ج ١ ص ٣١-٣٠ .
- ٩- ابن القلاسی : نفس المصدر ، ٣٠٥ .
- ١٠- بدر الدين ابن قاضی شهیة : الكراکب الدریة ، ص ١٤٩ .
- ١١- النوری : نفس المصدر ، ج ٢٧ ، ص ١٥٨ .
- ١٢- بیبرس الدوادار : زیدة الفکرة فی تاريخ الهجرة ، تحقیق د. زیدة محمد عطا ، الرياض ١٣٩٤ھ ، ج ٩ ، ص ١٩٢-١٩٥ : القلشندی : صبیح الأعشی ، ج ١ ، ص ٤٦ .
- ١٣- بیبرس الدوادار : نفسه ، ج ٩ ، ص ١٩٤ : عمر كمال توفيق : نفسه ص ٢٢١ .
- ١٤- المقریزی : السلوك ، ج ١ ، قسم ٣ ، ص ٩٧٦ .
- ١٥- ابن عبد الظاهر : تشریف الأيام والمعصور فی سیرة الملك المنصور تحقیق د. مراد کامل ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٢١-٢١ .
- ١٦- بیبرس الدوادار : زیدة الفکرة فی تاريخ الهجرة ، ج ٩ ، ص ١٩٤ .
- ١٧- القلشندی : صبیح الأعشی ، ج ١ ، ص ٤٥-٤٦ .
- ١٨- المصدر السابق نفسه ، ج ١ ، ص ٤٦ .
- ١٩- المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٨ .
- ٢٠- المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٢ .
- ٢١- المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٦ .
- ٢٢- المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٧-٣٨ .

٢٣- المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٣٢-٣٣ : ببيرس الدوادار : نفسه ، ص ١٩٤ .

٢٤- القلقشندى : نفسه ، ج٤ ، ص ٣٦-٣٧ .

٢٥- المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٤٥ : ببيرس الدوادار : نفسه ، ج١ ، ص ١٩٢-١٩٤ .

٢٦- القلقشندى : نفسه ، ج٤ ، ص ٣٢ .

٢٧- نفس المصدر ، ج٤ ، ص ٣٢ .

٢٨- القلقشندى : نفسه ، ج٤ ، ص ٣٣ .

٢٩- المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٦ .

٣٠- المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٢ .

٣١- المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٤ .

٣٢- المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٣ .

٣٣- القلقشندى : المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٣٣ .

٣٤- ابن جبير : الرحلة ، ص ٣٠١ .

٣٥- المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

٣٦- صالح بن يحيى : تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بنى الغرب ، تحقيق الأب لويس شبيخو ، بيروت ١٨٩٨ ، ص ٣٩ .

٣٧- أرنست باركر : المزروع الصليبية ، ص ٦٤ .

٣٨- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٤ ، ص ٦١ .

٣٩- المصدر السابق ، نفسه ، ج٤ ، ص ٣٥ .

٤٠- ابن الوردي : تاريخ ابن الوردي ، ج٢ ، ص ١٠٥ .

٤١- ابن عبد الظاهر : تشریق الأيام ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، المقریزی : السلوك ج١ ، قسم ٢ ، ص ٥٩١-٥٩٢ .

٤٢- عمر كمال توفيق : نفس المرجع ، ص ٢١٤-٢١٥ .

٤٣- المقریزی : السلوك ، ج١ ، قسم ٣ ، ص ٩٦٤ : المرجع السابق نفسه ، ص ٢١٥ .

٤٤- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٤ ، ص ٥٦ : عمر كمال توفيق : نفسه ، ص ٢١٥ .

٤٥- القلقشندى : نفس المصدر ، ج١ ، ص ٥٦ : ببيرس الدوادار : نفسه ، ج٩ ، ص ١٩٤-١٩٥ .

٤٦- المقريزى : السلوك ، ج١ ، قسم ٣ ، ص ٩٧٦ .

٤٧- المصدر السابق ، ج١ ، قسم ٣ ، ص ٩٨٧ .

٤٨- القلقشندي : نفس المصدر ، ج٤ ، ص ٣٧ .

٤٩- المقريزى : السلوك ، ج١ ، قسم ٣ ، ص ٩٩٢ .

٥٠- المقريزى : المصدر السابق ، ج١ ، قسم ٣ ، ص ٩٩٣ .

٥١- المقريزى : المصدر نفسه ، ص ٩٩ .

٥٢- المصدر السابق ، ج١ ، قسم ٣ ، ص ٩٩٠ .

٥٣- ابن جير : الرحلة ، ص ٢٣٥ ، ٢٤٥ .

٥٤- ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، دار الفكر ، بيروت ١٩٧٨ ، ج٨ ، ص ٣٩٩ .

Burchard of Mount Sion : A description of the Holy Land in P.P.T.S. vol . XII , London, 1896, p. 161 ; Ludolf von Suchem: Description of the Holy Land in P.P.T.S. vol , XII, p.55.

٥٥- ناصر خسرو : سفر نامة ، ص ٥٣ .

٥٦- Rey : op . cit . pp . 211-212 .

٥٧- عفاف سيد صبره : العلاقات بين الشرق والغرب ، ص ١٦١ .

٥٨- Ibid : op . cit . p. 222 .

٥٩- نعيم زكي (دكتور) : طرق التجارة الدولية ومعطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى . القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٢٥ .

٦٠- عفاف سيد صبره : نفس المرجع ، ص ١٦٦ .

٦١- ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر ، ص ٢١ .

٦٢- المصدر السابق نفسه ، ص ٢٣٥-٢٣٥ .

٦٣- رنسيمان : نفسه ، ج ٣ ، ص ٦٠٤-٦٠٥ .

٦٤- المرجع السابق نفسه ، ج ٣ ، ص ٦١١-٦١٢ .

٦٥- سونيا هاو : في طلب التوابيل ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٤٥ .

٦٦- المرجع السابق نفسه . ٣٥-٣٥ .

٦٧- عفاف سيد صبره " نفسه ، ص ١٧٣ .

٦٨- المقريزى : السلوك ، ج ١ ، قسم ٣ ، ص ٧٤ .

٦٩- جوانفیل : القديس لورس حياته وحملاته على مصر والشام ، ترجمة د. حسن حبشي ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢٠١ .

Rey : op . cit . pp. 230-234 . -٧٠

Ibid " pp . 249-250 . P.P.T.S. vol . IV , pp . 27-28 , 30 . -٧١

٧٢- ذکى محمد حسن (دكتور) : نون الاسلام ، دار الفكر العربي بدون تاريخ طبع ، ص ٥١٢-٥٤٦ .

٧٣- المرجع السابق ، ص ٥٤٨ .

٧٤- نظير حسان سعداری (دكتور) : الحرب والسلام زمن العدوان الصليبي ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١٧٠ .

Prawer : The Kingdom of Jerusalem , London , 1972 , p. 364 : -٧٥

Fleming . W.B. : The Hist . of Tyre , Columbia , 1915 , p. 95 .

٧٦- ابن جبیر : الرحلة ، ص ٢٨٧ .

٧٧- رنسیمان " نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٩١ .

٧٨- زکی النقاش : نفسه ، ص ١٤٦-٨ : زکی النقاش : كتاب نزهة المشتاق فی اختراق الآفاق ، بيروت ١٩٨٩ ، المجلد الأول ص ٣٦٩ .

الإدريسي : كتاب نزهة المشتاق فی اختراق الآفاق ، بيروت ١٩٨٩ ، المجلد الأول ص ٣٦٩ .

٧٩- رنسیمان : نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٠٥ : زکی النقاش : نفسه ، ص ١٤٧ .

Assises de Jerusalem . in R . H . C . , paris , 1891 , T . II . p. 179 . -٨٠

Rey , op . cit . pp . 99-100 . -٨١

Assises de Jerusalem London , 1873 , pp . 57-58 ; Rey : op . cit . pp. 106-107 . -٨٢

Sinai I , R.C . : The Crusades , London , 1973 , pp . 57-58 . -٨٣

٨٤- عفاف سيد صبره : نفس المرجع ، ص ١٧٤ .

٨٥- القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٤٣-٤٤ .

٨٦- عمر كمال ترنيق : نفس المرجع ، ص ٢٣٠ .

٨٧- المقريزى : السلوك ، ج ١ ، قسم ٣ ، ص ٩٩٢-٩٩١ ، التلقلشنى : نفسه ج ١ ، ص ٥٧-٥٨ .

٨٨- المقريزى : المصدر السابق نفسخ ، ص ٩٩٢ .

٨٩- ابن عبد الظاهر : تشرق الأيام والعمور ، ص ٢١١ .

٩٠- التلقلشنى : صبح الأعشى ، ج ١ ، ص ٥٩ .

٩١- ابن عبد الظاهر : تشرق الأيام ، ص ٤٥ .

٩٢- المقريزى : السلوك ، ج ١ ، قسم ٣ ، ص ٩٩ .

٩٣- William of Tyre : op . cit , vol . II , p. 555 .

٩٤- Riley Smith : The Feudal Nobility and the Kingdom of Jerusalem 1174 - 1277 , London , 1973 , p. 78 .

٩٥- محمد جمال الدين سرور (دكتور) : سياسة الفاطميين الخارجية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٥١-٢٥٠ .

Byrne : " Genoese trade with Syria in the twelfth Century " , A. H. R. XXV (1919) , 20" , pp . 201-202 ; Goitein : A mediterranean Society , Berkeley and Los Angeles ; 1971 , vol . I , p . 45 .

الفصل الثالث

مؤسسات خدمة التبادل التجارى

- الفنادق - المخانات

- فنادق الخدمات التجارية

- الأسواق الموسمية

- المناطق الجمركية

النادق :

من الملاحظ أن حكام وسلطان المسلمين قد اهتموا اهتماما خاصا براحة التجار الأجانب بوجه عام وتجار الفرنج بوجه خاص وبخاصة الذين يغدون إلى البلاد الإسلامية ومنها بلاد الشام . ذلك لأن العلاقات التجارية كانت قائمة بين المسلمين وأبناء الغرب الأوروبي منذ القرن الثامن للميلاد ، أى قبل الغزوات الصليبية ومجيء الفرنج إلى بلاد الشام ^(١) . حيث قام كثير من أبناء المدن التجارية الأوروبية ببيع السلاح ، والأخشاب الالزمة لبناء السفن ، والدروع والسيوف ، وخشب الدرداء الذي يسميه العرب شجر البق والذي تصنع منه أدوات المراكب والأثاث لمناده ، والألواح الخشبية والمجاديف والصوارى ^(٢) .

ومع هذا فبان حكام المسلمين بالرغم من قيام مثل تلك العلاقات التجارية بينهم وبين أبناء الغرب الأوروبي ، فإنهم لم ينحووا أبناء الغرب الأوروبي فنادق في المدن الإسلامية ، إلا بعدما ازدهرت حركة التبادل التجارى بين الشرق العربي والغرب الأوروبي في أعقاب الغزوات الصليبية ، وكان الفرنج بطوائفهم المختلفة في بلاد الشام واسطة ذلك التبادل التجارى ^(٣) . وبخاصة وأن الفرنج في بلاد الشام كانوا يضمون فيما بينهم أعدادا كبيرة من أبناء الطبقة البرجوازية المتمثلة بشكل أساسى في أبناء المدن التجارية الغربية من جنوا وبيزا والبنديقية وغيرها من مدن جنوبى فرنسا مثل مرسيلية ، وغيرهم من الذين دفعتهم شهوة الكسب والتطلع التجارى إلى المساهمة في الغزوات الصليبية ، والاستيلاء على المدن والموانئ الإسلامية في بلاد الشام ^(٤) . ثم ما كاد الدور الذي لعبوه في فتح أنطاكية والقدس وطرابلس ، وبقية المدن والموانئ ينتهي ، حتى استقروا في البلاد وساهموا في تنظيمها وإدارتها بما نالوه من امتيازات ، خولتهم حتى السكنى ، واتخاذ المستودعات والإعفاء من الضرائب ، وراحوا عندها يقرمون بالتوسط بين الشرق والغرب ، متخذين تلك المرافق الشامية مركزا لصفقاتهم . فيشحذون منها ما يبتاعون من حاصلات الشرقيين العرب والأقصى إلى موانئ الغرب الأوروبي ، ونتج عن ذلك أن ازدادت حركة التجارة في الشرق عامة وفي الديار الشامية خاصة ، زيادة فاقت كل ما عرف عنها في العهود السابقة ، ولا عجب فقد تفتحت أمامها أمصار وأقطار ، لم يكن للشرق عهد بها ^(٥) .

لذلك فإنه منذ النصف الثاني من القرن الثاني عشر للميلاد - زمن الأيوبيين - فقد سمح لتجار الفرنج مثل البنادقة ، والجنوبية والأمالفيين ، والفلورنسين ، والبيزنيين ، والبراشنة ، وغيرهم بالإقامة في فنادق داخل المدن الإسلامية في مصر وبلاد الشام ^(٦) .

وتجدر بالذكر أن الشريعة الإسلامية تقضى باعتبار إقامة المستأمين في الشغر أو المدينة الإسلامية أقل من سنة حدا أقصى ، فان طالت إقامة الواحد منهم عن عام كامل اعتبرته الحكومة الإسلامية ذميا ، ووجب عليه أداء الجزية . وحيث كانت بعض مدن بلاد الشام مثل دمشق وحلب وحماء وحمص وغيرها بشاشة المخط النهائى بالنسبة للطرق التجارية القادمة من الشرق الأقصى ، لذا فقد كان على تجار الفرنج أن يقرموا بالتعاقدات على أعمالهم التجارية هناك فى فنادقهم ، ثم ينقلون مشترياتهم على ظهور الجمال الى أنطاكية وصور وعكا وغيرها حتى تقوم بضائع الشرق النفيسة بالشطر الأخير من رحلتها صوب أوروبا ، حيث كانت السفن الأوروبية تحمل هذه البضائع من محطات العبور فى مستوطنات الفرنج التى أقاموها فى بلاد الشام ومنها إلى البندقية أو بيزا أو جنوة وغيرها من المدن التجارية لتصلها بعد فترة تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أسابيع ^(٧) .

أما عن هذه الفنادق ، فالفندق عبارة عن مبنى إسلامي فى أرض إسلامية تقدمه السلطات الإسلامية لرعاياها دولة أو جمهورية أجنبية صديقة ، أو تربطها بها علاقات اقتصادية ، يخصص هذا الفندق لتزول الوافدين من هذه الدولة أو الجمهورية لإقامة لهم المحدودة فى المدن الشامية ، ولتخزين بضائعهم ومتلكاتهم ، كل فندق من هذه الفنادق عبارة عن مبنى ضخم الدور الأرضى منه يخصص للتخزين ، وردهاته مقببة ، متسعة ، سهلة المراقبة والقفل والتهوية. أما أدوار الفندق الأخرى فقد خصصت لاستقبال نزلاء الوطن الواحد من تجار وغيرهم. وبالفندق حوش ، فناءه أو ساحته خاصة لخط البضائع ورفعها ، وفي جزء من هذه الساحة زرعت حديقة الفندق بأنواع النباتات والزهور التى تذكر التزلاء بأوطانهم ، بل تذكر وثائق العصور الوسطى وخاصة العربية منها أن سلاطين المسلمين سمحوا بإقامة يوم فى الفنادق للصلة رعاية من السلطان للشئون الدينية والروحية للتجار ، وإن لم يمنع هذا وجود كنائس فى بلاد الشام مثل كنيسة القديس نيكولا للبيزيين ، وكنيسة القديسة ماريا للجنبية وكنيسة القديس ميشيل للبنادقة ، وأن يعين البابا كاهنين يرافقان القنصل الذاهب إلى الشرق العربي وينص على ذلك صراحة فى المعاهدات ^(٨) . كما جهزت الحكومة الإسلامية هذه الفنادق ، أو أهمها على الأقل بالكنائس ودور العبادة والصلوة ^(٩) . فقد جاء فى الامتيازات المنوحة لتجار الفرنج عام ٦٣٦هـ / ١٢٣٨م أيام السلطان العادل الأيوبي فى البند الخامس عشر ما يفيد أنه سمح لفئات الفرنج المختلفة التى تتردد على البلدان الإسلامية عامة وبلاد الشام خاصة بإقامة كنائس خاصة بهم داخل فنادقهم ، وكذلك حمامات خاصة بكل طائفة من طوائفهم المختلفة ^(١٠) .

وخلال إقامة هؤلاء التجار الأجانب ببلاد الشام في عصر الحروب الصليبية عقدوا كثيرة من المعاهدات التجارية مع ملوك الشام من بنى أيوب ، بعد وفاة صلاح الدين الذي لم يكن أقل رغبة منهم في توثيق العلاقات التجارية مع أبناء الغرب الأوروبي عامه والفرنخ خاصة^{١١١} . نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض هذه المعاهدات ، ففي عام ١٢٠٨ / ٥٦٠ هـ قدم إلى مدينة حلب سفير بندقى يدعى مارينيانى Mariniani لعقد معاهدة تجارية ، مع حاكم حلب غيات الدين غازى بن صلاح الدين^{١١٢} . تم بقتضاهما حصول البناذقة على حمام وكنيسة في حلب بالإضافة إلى فندقهم ، كما تم تحديد الرسوم التي يدفعها تجارهم بواقع ١٢٪ ، وفي سنة ١٢٢٥ م أيام العزيز بن الظاهر غازى تم تخفيض هذه الرسوم إلى ٦٪ ، وحصولهم على امتيازات بأن يكون لهم محكمة وفندق وكنيسة وحمام ومخازن في مدينة اللاذقية^{١١٣} . وفي سنة ١٢٢٩ م عقد البناذقة مع الملك العزيز بن الظاهر غازى معاهدة تجارية ، كان من أهم ما جاء بها حصولهم على حق تعيين وكيل لهم للقيام بحل مشاكلهم ، وإقامة فندق جديد لهم قرب جسر الشاغور على نهر العاصي لتسهيل تنقلهم بين حلب واللاذقية^{١١٤} . وفي عصر سلاطين المماليك ، وفي عهد المنصور قلاوون على سبيل المثال نسمع عن عقدتهم لمعاهدة تجارية تم فيها تخفيض الرسوم الجمركية عنهم ، إلى جانب التأكيد على حقوقهم في التمتع بالأمن والسلامة في أشخاصهم ومتلكاتهم^{١١٥} .

بل وتشير المصادر العربية إلى أن سلاطين المماليك أمثال الظاهر بيبرس ، والمنصور قلاوون قد عقدوا كثيرة من الاتفاقيات التجارية مع حكام مدن الفرنج ببلاد الشام لتشجيع التبادل التجارى بين المسلمين والفرنخ وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ، وتم ترجمة هذه الاتفاقيات في شكل بنود في المعاهدات والهدن التي تم توقيعها ، منذ بداية العصر المملوكي وحتى سقوط عكا آخر العاقل الصليبية في أيدي المسلمين ، هذا بخلاف المعاهدات التجارية العديدة التي تم عقدها بين سلاطين المماليك وأبناء المدن الأوروبية المختلفة^{١١٦} . وحتى بعد سقوط عكا على أيدي السلطان المملوكي الأشرف خليل بن قلاوون عام ١٢٩١ م ، فقد شجع هذا السلطان تجار الفرنج على القدوم إلى بلاد الشام ومصر ، بأن أصدر مرسوماً شريفاً اشتمل على منع البناذقة والبيازنة ، والجنوية وغيرهم من أبناء المدن التجارية الأوروبية المختلفة حرية التجارة مع مصر والشام ، والقدوم إلى الشغور والمدن الإسلامية آمنين مطمئنين^{١١٧} . بل إن من السلاطين من بالغ في الاهتمام بهم وتوفير كل سبل الراحة والأمن لهم ، حيث سمحوا لهم

باقامة المخابز والمستودعات الخاصة بالياه العذبة ، واستعمال موازينهم ومكاييلهم في معاملاتهم داخل الفندق وذلك تيسيرا لهم لعقد صفقاتهم التجارية ، ولسنا في حاجة إلى أن نذكر أن المكاييل والموازين الشامية كانت معروفة ومعتبرة أيضا داخل هذه الفنادق ، وفوق كل هذا فقد صرحت الحكومة الإسلامية بشرب النبيذ والخمر عامة لأهل الفندق ويدخله فقط ^{١٨٠} .

وتجدر الإشارة إلى أنه كان لكل فندق من هذه الفنادق مشرف بشابة الرئيس الأعلى أو المشرف الإداري ، وهو الذي أطلق عليه لفظ «الفنداقى» والذى كان من أهم اختصاصاته الإشراف العام على سير العمل في الفندق والحياة اليومية للنزلاء به كما أنه يمثل أبناء الجالية الموجودة بداخله أمام السلطات الإسلامية ، لذا روعى في انتخابه أن يكون من ذوى التفود والجاه ^{١٩٠} . ومنذ أن أخذت العلاقات التجارية بين المسلمين والفرنج في الاستقرار - أى منذ العصر الأيوبى «١١٧١-١٢٥٠م» - صرخ حكام المسلمين للقناصل حسب المعاهدات المبرمة بمقابلة السلطان نفسه في عاصمة ملكه بالقاهرة ، لاستعراض شؤون الفندق ، وعمل القائمين عليه ، وأحوال أبناء الجاليات ومصالحهم وامتيازاتهم ، فضلا عن عرض ما يتلمسه كل قنصل من هؤلاء القناصل في سبيل رفع الضر عن أبناء جنسه ، أو تحسين أوضاعهم وتدعمهم حقوقهم أو إعادة النظر في التزاماتهم ، فعلى سبيل المثال نسمع أنه منذ عهد السلطان الملك العادل الأيوبى «١٢٠٠-١٢١٨م» سمع لقناصل الدول التي تربطها علاقات تجارية بالأيوبيين أن يقابلوا السلطان عشر مرات في السنة ^{٢٠٠} . وحرصا من السلاطين على راحة وأمن هؤلاء النزلاء من أن يتعرضوا لأية اعتداءات من قبل المسلمين بسبب تباين العادات والتقاليد بين الشرق والغرب الأوروبي ، فقد طالبوا هؤلاء النزلاء بضرورة احترام عادات وتقالييد البلاد ، وأغلق الفنادق من الخارج ليلا خوفا من حوادث السطو ومنعوهم من التجول في الشوارع أوقات صلاة الجمعة والأعياد ، وأمروه بغلق أبواب الفنادق لمدة ساعة أو ساعتين عندئذ ^{٢١٠} . كما كفلت لهم المعاهدات التجارية حمايتهم في الأراضي الإسلامية ، بل وحماية من يصحبونهم من الحجاج المسيحيين إلى بيت المقدس وغيرها من الأماكن المقدسة في بلاد الشام ، وحسن معاملتهم وعدم إجبارهم على دفع ضرائب أكثر مما هو مقرر فعلا ، بل إن السلطات الإسلامية منحتهم حرية البيع والشراء ، فقد تم النص صراحة في بنود الكثير من المعاهدات على ذلك ، بحيث أنه سمح لأى فرد من أبناء هذه الجاليات إذا حمل بضائع ولم يرغب في بيعها ، وطلب سحبها فإنه لا يحق لأى سلطة أن تمنعه من ذلك ، ولا يدفع عنها

ضرائب أو رسوما جمركية أو ما شابه ذلك. وفي مثل هذه الحالة كانوا يدخلون الموانئ والمدن الإسلامية ويمكرون من شراء أية بضائع، ثم يسمح لهم بغادرة البلاد من غير عائق^(٢٢).

كما أن المسلمين وضعوا من القوانين ما يمكن أن يدخل ضمن قوانين الحصانة الدبلوماسية أو الامتيازات التي يتمتع بها الممثلون الرسميون لبلادهم في عصرنا الحالي. فقد جاء في البند الرابع عشر من الامتيازات التي منحها السلطان الناصر محمد بن قلاوون جريا على ما سبق واتخذه والده المنصور قلاوون، بشأن ما جرى عليه العرف فيما يتعلق بمعاملة قنصل هذه المدن والجمهوريات التجارية، أن يعفى القنصل من ألف بيزنت كل عام عند دخوله وخروجه من البلاد وأن يكون مشمولا برعاية السلطان المملوكي^(٢٣).

كما جرت العادة بأن يعطي هؤلاء التجار من الفرنج مخازن في مناطق الجمارك بخلاف الفنادق، وكانت هذه المخازن تزود بكل الوسائل الضرورية للحياة اليومية من خزان، للمياه العذبة، وفرن وخلافه^(٢٤). كذلك ضمت المعاهدات التي وقعت بين الطرفين نصوصا خاصة بالتعامل ومنع الفسق والتلاعب، مثال ذلك ما جاء في المرسوم الصادر لهؤلاء التجار في عهد السلطان الملك العادل الأيوبي سنة ٦٣٦هـ / ١٢٣٨م، أنه فيما يتعلق بالبضائع وما يكشف منها أنه فاسد بعد عملية التسويق والتوثيق والشهادة فيسمح ببردها، وفي حالة وقوع خلاف حولها بين هؤلاء التجار والتجار المسلمين فقد أتاحت لهم تلك المعاهدات وغيرها حتى التوجّه إلى ساحة القضاء^(٢٥). لكنه كان يشترط دائما ضرورة ايجاد مستندات موثقة أو تحمل صفة الشرعية بشهادة شهود عليها ضمانا لحقوق كافة الأطراف المتنازعة^(٢٦).

والحقيقة أن التعامل بين الطرفين في معظم الأحوال سار على قدم وساق، حيث كان تجار الفرنج يبيعون ويشترون داخل كثير من المدن الشامية مثل حلب ودمشق وغيرهما وخالفوا التجار المسلمين، وعرفوا منهم أحسن التعامل، لذا لجدهم وقد قلدواهم في جميع معاملاتهم^(٢٧). خصوصا وأن السلطات الإسلامية كانت حريصة دائما على مراعاة سلامة هؤلاء التجار وأموالهم وبضائعهم، والدليل على ذلك ما جاء في كثير من نصوص المعاهدات التي تم إبرامها بين الطرفين، نذكر منها على سبيل المثال ما جاء في المعاهدة التي تم إبرامها بين السلطان المنصور قلاوون وبين الفرنج في عكا سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م: «ويكون التجار والسفار والمتربدون آمنين مطمئنين محفرين من الجهتين في حالتي سفرهم وإقامتهم، وتصدورهم وورودهم بما في صحبتهم من الأصناف والبضائع»^(٢٨). كذلك نصت كثير من المعاهدات على

أنه إذا فقدت بعض السلع لهؤلاء التجار نتيجة لاختلاط البضائع بعضها ببعض ، واضطر تجارة الفرنج هؤلاء إلى تسلم بضائعهم ناقصة مما حضروا به ، فإنه على السلطات المحلية أن تحل هذا المشكل طبقا لما جرت به العادة لمعاجلة مثل هذه الحالة كذلك تصنف كثيرون من المعاهدات على ضرورة أن يقوم حرس الجمارك بحراسة بضائع ومتلكات هؤلاء التجار ، ليكونوا سالحين في أنفسهم وفيما يخصهم وبخصوص الآخرين ، وأنه في حالة امتلاك هؤلاء التجار مخازن في مناطق الجمارك ، فعليهم أن يذروا ما يلزم لها من عمال وخلافه ، مع التزام الحكومة الإسلامية بحراستها حراسة جيدة ، مع احتفاظ مالكيها بفاتح هذه المخازن^(٢٦).

كما حرص الطرفان على سلامة أموال التجار والتعريض في حالة الضياع أو الفقدان ، وضمنوا هذا الشرط كثيرا من المعاهدات التجارية بحيث أنه إذا «عدم لأحد من الجانبين مال ، أو أخذت أخينة ، وصحت في الجهة الأخرى ردت إن كانت موجودة ، أو قيمتها إن كانت مفقودة»^(٢٧) وتكرر كثيرا في المعاهدات صيغة التأكيد على حقوق التجار من الطرفين في بلاد الطرف الآخر ، وكانت النصوص واضحة دون أدنى شك في هذا المجال فعلى سبيل المثال جاء في نص المعاهدة التي أبرمها السلطان المنصور قلاون مع الفرنج في عكا سنة ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م ولدة عشر سنوات أن «المترددين إليها من جميع بلاد الفرنجية والسفار ، والمترددين منها وإليها في برويحر ، في ليل أو نهار ، سهل وجبل ، آمنين على النفوس والأموال والأولاد ، والراكب والدواب ، وجميع ما يتعلق بهم ، وكل ما تحويه أيديهم من الأشياه على اختلاصها ، من السلطان وولده ، وجميع من هو تحت طاعتهما...»^(٢٨) . وحتى إذا تم فسخ تلك المعاهدات أو المهدن ، فإنه كان يشترط في هذه الحالة المحافظة على سلامة وأمن التجار «ومتن وقع - والعياذ بالله - فسخ لسبب من الأسباب كان التجار والسفار آمنين من الجهتين إلى أن يعودوا بأموالهم ، ولا ينبعون من السفر أربعين يوما»^(٢٩) . وكما حرص الطرفان من مسلمين وفرنج على التجار أثناه حياتهم فانهما حرصا على وضع قواعد ثابتة في حالة وفاة أحد من التجار من الطرفين ، بحيث إذا توفي تاجر فرنجي مثلا في بلاد المسلمين فإنه كان يتم التحفظ على أمواله وتجارته إلى أن تسلم إلى القنصل المسؤول عن هذا الشخص ، وكذلك الحال بالنسبة لل المسلمين^(٣٠) . وإذا لم يوجد قنصل أو من ينوب عن المسؤولين الممثلين بحالية هذا التاجر لكي يتسلم تلك الممتلكات ، فإنه في هذه الحالة كان يتم تسليمها إلى نائب

السلطنة في المدينة التي توفي فيها ذلك التاجر ، وهذا النائب هو الذي يتعهد بها بالحفظ والرعاية إلى أن يقوم بتسليمها بدوره إلى السلطان في عاصمته في القاهرة ، حيث يضعها تحت الحراسة حتى يعطيها إلى ورثة ذلك التاجر ، ويقدمون ما يثبت أحقيتهم الشرعية في تلك التركة^(٢١) .

الخانات :

وكما تواجدت أعداد من أبناء الفرنج في المدن الإسلامية ببلاد الشام لزاولة عمليات التبادل التجاري ، فقد وفدت على المدن التي خضعت لحكم الفرنج أعداد كبيرة من تجار المسلمين من شتى المدن ، من حلب ، ودمشق ، وحمص ، وحماء ، والموصل وغيرها . ولعل خير شاهد على ذلك هو الرحالة المغربي ابن جبير الذي زار بعض المدن التي خضعت لحكم الفرنج في بلاد الشام في رحلة العودة وعقب أدائه مناسك الحج عام ٥٨٠هـ / ١١٨٢م ، حيث يذكر لنا بعضاً من التجار المسلمين من أهل دمشق من ميسار تجارها وكبارها وأغنيائهم الذين كانت تجاراتهم كلها بهذا الساحل الإفريقي ، والقوافل صادرة وواردة بمضائقهم ، «وقد رهم عند أمراء المسلمين والإفرنجيين خطير»^(٢٢) . وفي موضع آخر يقول : «واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الإفرنج غير منقطع وأختلاف المسلمين من دمشق إلى عكة كذلك . وتجار النصارى أيضاً لا ينبع أحد منهم ولا يعترض . وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في بلادهم من الأمانة على غاية ، وتجار النصارى يؤدون في بلاد المسلمين على سلعهم والاتفاق بينهم والاعتدال في جميع الأحوال ...»^(٢٣) .

أما عن المؤسسات التي أدت دوراً في مجال التبادل بين الطرفين ، فكما عرفت المدن الإسلامية الفنادق التي خصصت للتجار الأجانب ، فإن المدن التي خضعت لحكم الفرنج في بلاد الشام عرفت الخانات وهي التي خصصت لتجار المسلمين الذين يفدون على تلك البلاد . والدليل على صحة هذا الرأي ما يرويه الرحالة ابن جبير عندما وصل إلى مدينة صور وكانت تحت حكمهم فيقول : «نزلنا بها في خان معن لنزل المسلمين»^(٢٤) . والخانات كمؤسسات لخدمة أغراض التجارية لم تختلف من حيث تكوينها أو الغرض من إنشائها عن الفنادق في شيء ، سوى أن الفنادق في المدن الإسلامية خصصت للتجار الأجانب من غير المسلمين ، بينما خصصت الخانات في هذه المدن الإسلامية لتجار المسلمين الوفدين من العالم الإسلامي ، أو لخدمة التجارة الداخلية والخارجية ، بينما في المدن التي خضعت لحكم الفرنج في بلاد الشام

نجد أنها أى الخانات قد خصصت لتجار المسلمين في حين أن الفنادق بها قد خصصت للتجار الغربيين المقيمين إقامة دائمة أو الوافدين على البلاد ، وكذلك للحجاج المسيحيين الآتين لزيارة الأماكن المقدسة المسيحية في بلاد الشام ومصر ، ويتم استضافتهم فيها .

والخان هو عبارة عن مبني ضخم يتوسطه فناء على هيئة رواق مفتوح حيث يحفظ التجار بضائعهم ويجدون في الخان المأوى لهم ولدوا بهم خلال رحلتهم ، وقد أدت الخانات دورها كمؤسسات تخدم التجارة الداخلية والخارجية فإذا كان الخان في المدن الإسلامية - وكما سبقت الإشارة بذلك - كان يخصص لتجار المسلمين ، وفي المدن التي خضعت لحكم الفرنج لتجار المسلمين كذلك ، إلا أنه وجد داخل المدن الإسلامية نفسها خانات لخدمة التجارة الخارجية ، من ذلك ما يرويه لنا مجير الدين الخبلي - أحد أبناء بيت المقدس - عن خان الصرف في بيت المقدس في عصر الأيوبيين والماليك ، والذي تم تخصيصه للصيارفة حيث يقومون باستبدال العملات المختلفة ببلاد الشام ، وكان هذا الخان يقع عند التقى شارع داود بشارع باب المحراب ، والذي يطلق عليه أيضا شارع المعبد ^(٢٥) .

وهنا يجب أن نشير إلى أن حكام وسلطانين المسلمين قد اهتموا اهتماما بالغا ببناء الكثير من الخانات على طول الطرق التجارية التي تربط بين بلاد العراق وبلاد الشام من جهة ، ومصر والشام من جهة ، أو بين بلاد الشام والجهاز من جهة أخرى ، وكان الهدف هو تسهيل التجارة الداخلية بين البلدان الإسلامية من ناحية ، وبالتالي خدمة التجارة الخارجية من ناحية أخرى . فلقد اهتم نور الدين محمود بن زنكي ومن بعده صلاح الدين الأيوبي - على سبيل المثال - اهتماما كبيرا بأمر التجارة ، وحرصا على حماية طرقها من المفسدين ، فأنشأ نور الدين محمود الخانات لتجار على طول الطرق التجارية التي تربط بلاد الشام ببعضها البعض ، فأنمن الناس وحفظت أموالهم وباتوا في الشفاء في كن من البرد والمطر ^(٢٦) . وأقام الابراج لحماية الطرق التجارية ، وأزال المكوس المفروضة على التجارة ليشجع التجار على التردد على بلاده ^(٢٧) . وقد وصف ابن جبير الخانات التي مر بها في طرق بلاد الشام على أيام صلاح الدين الأيوبي ، فذكر الكثير عنها ، وقال عن بعضها أنها كالقلائع مناعة وحصانة ، وأن أبوابها من الحديد ، وهي من الوثاقة في غاية . كذلك قال عن الطريق من حمص إلى دمشق أنه كثير الخانات ، ومن هذه الخانات خان السلطان الذي بناء صلاح الدين « وهو في غاية الوثاقة والحسن ، بباب حديد على سبيلهم في بناء خانات هذه الطرق كلها واحتفالهم في تشييدها . وفي هذا الخان ما ، جار ، يتسرب إلى سقاية في وسط الخان كأنها صهريج » ^(٢٨) .

كذلك وجدت الفنادق ولكنها خصصت لأبناء الجاليات الأوروبية ، وهي تشبه إلى حد كبير «البورصة» في عصرنا الحالى ، حيث يجتمع التجار فيها للتداول فى شئونهم التجارية والمالية. كما كانت المراكز الجمركية أمكنته يجتمع فيها التجار أحياناً مثل هذه الأعمال^(٣٩).

فئات الخدمات التجارية :

نشأ عن قيام عمليات التبادل التجارى بين الطرفين من مسلمين وفرنج فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية ، والقيام بكثير من العمليات المرتبطة بها ، إن ظهرت الحاجة ماسة إلى فئات الخدمات التجارية مثل السمسار ، والمشن ، والمترجم ، والمحمال ، والمغribil ، والكياال ، والبريدى ، وغيرهم . وأبناء هذه الفئات كانوا يعملون فى الفنادق فى المدن الإسلامية لخدمة تجار الفرنج ، وفى الخانات فى المدن التى خضعت لحكم الفرنج ببلاد الشام لخدمة التجار المسلمين وغيرهم^(٤٠). ففى المدن التى كانت تحت حكم الفرنج وجد فى كل مدينة منها عدد من المؤثرين الذين يقومون بإعداد الاتفاقيات بين التجار، وكانوا يستخدمون اللغة الفرنسية والإيطالية، وربما وجد معهم بعض الترجمة للترجمة إلى اللغة العربية، ويبدو أن هذا النوع من المؤثرين كانوا من أبناء الفرنج بطوائفهم المختلفة^(٤١). ومن المرجع أن هؤلاء المؤثرين والترجمة كانوا من أبناء الجاليات الإيطالية المختلفة ، حيث كان هناك عدد كبير من التجار البنا دق على سبيل المثال قد تعلموا اللغة العربية لإقامة لهم شبه الدائمة فى البلاد فترة الحروب الصليبية ، وقام كثيرون منهم بالاشتغال بهذه المهنة ، بل وتحصص فيها عدد من التجار المسلمين ، وكانت مهمة هؤلاء الترجمة التوقيع على البضائع التى تم التخلص عليها وتم دفع الضرائب المستحقة عليها إلى جانب عمليات الترجمة بين المسلمين والفرنج^(٤٢) وعلى هذا فقد كانت فئة المترجمين أو الترجمة تشكل حلقة اتصال هامة بين الفندق وقنصله وتجاره من جانب ، والجهات المسئولة الإسلامية من جانب آخر ، وبين الخان وتجاره من المسلمين فى مدن الفرنج من جانب وتجار الفرنج من الجانب الآخر ، لذا لا حاجة بنا إلى تكرار الحقيقة الهامة، ألا وهى أن المترجم كان معتمداً من الحكومات الإسلامية والفرنجية ، وثقة عند جميع الأطراف المعاملة معه^(٤٣).

ولقد دلت كثير من المعاهدات التجارية على أهمية هذه الفئة ومكانتها لدى كل من السلطات الإسلامية والفرنجية ، وضرورة أن يحصل أفرادها على مقابل نظير عملهم هذا ، والذى يقدر حسب بعض الاتفاقيات التجارية بحوالى ٢٥٪ من قيمة ما يشتريه التجار من

بضائع من داخل المناطق الجمركية أو ما يعقد من صفقات تجارية بين الطرفين (٤٤). وكما اشتغل بعض أبناء المجاليات الإقليجية وبعض المسلمين كموثقين ومترجمين لخدمة التجار والتجارة ، فقد اشتغل بعض أبناء الطوائف المسيحية المحلية في بلاد الشام مثل هذه الأعمال، ذلك لأن ابن جبير في رحلته يذكر لنا أنه عندما وصل ضمن القافلة التجارية إلى مدينة عكا ، ونزلوا الدائرة الجمركية وهي التي وصفها بأنها كانت معدة لنزول القوافل ، وأن أمام بابها مصاطب مفروشة ، فيها كتاب الديوان «الجمارك» من النصارى ، بمحاير الأبنوس المذهبة ، وهم يكتبون بالعربية ، ويتكلمون بها ، ولهم رئيس يسمى صاحب الديوان (٤٥).

أما في المدن الإسلامية فقد كان على التجار من الفرنج أن يختاروا كتابا ملما باللغة العربية مع لغتهم ليقوم بصاحبهم طوال إجراءات البيع ، ويسجل لهم مبيعاتهم ، ويباشر العمليات الحسابية ، بل كان عليه ضرورة مراعاة علمية وزن البضائع ، ومراعاة الدقة في ذلك حتى لا يضاروا في حساب الضريبة عليها . وقد نصت المعاهدات على حق التاجر الفرنجي في الاستفادة بخدمات هذه الفتات ، و اختيار من يعمل له من بينهم ، وذلك دون أن تفرض عليه اتارة من جانب آخر ، ودون أن يفرض عليه شخص معين من هذه الفتات للعمل له ، وفضلا عن حق التاجر الفرنجي في عرض سلعته للبيع في فندقه كان للتاجر المسلم حق زيارة التاجر الفرنجي في فندقه لفحص السلعة والتعاقد عليها بحضور الشهود ، ولا يجوز التراجع عن العقد إلا بموافقة الطرفين (٤٦). كما كان التجار الفرنج يستعينون بطائفة من السماسرة الذين كانت لهم مهام كبيرة في العصور الوسطى بوجه عام وفي عصر الحروب الصليبية بوجه خاص، يقومون بارشاد تجار الفرنج إلى أحسن طرق البيع وأنسب الأماكن لتسويق بضائعهم طبقا للعرض والطلب ، بل كانوا يساعدونهم على تسويقها نظير عمولة يتقاضونها منهم على ما يقدمون لهم من خدمات (٤٧). بل جرت العادة أنه في حالة توسط أحد الدلالين أو السماسرة في بيع شيء لتاجر فرنجي إلى تاجر وطني ، وعرفنا أنه قادر ومؤمن ثم هرب الشاري أو عجز عن الوفاء ، أو لم يوف بالثمن ، فإن الدلال أو السمسار يصبح ضامنا ، ويلزم بالوفاء للتاجر الفرنجي (٤٨).

وغني عن البيان أن المعاهدات التجارية المبرمة بين السلطات الإسلامية والفرنج قد نصت صراحة على احترام عقد البيع بالدفع المزجلي بين التاجر المواطن والتاجر الفرنجي سواء كان الاتفاق قد تم في فندق التاجر الفرنجي أو في أسواق المدينة أو في ديوان الخمس - أى ديوان

الجمارك - واحتقرت لاعتباره شرطاً واحداً أن يكون العقد مكتوباً أو مشهداً عليه^(٤٩) . بل إن المعاهدات دعمت ذلك الشرط بتخصيص مسؤولية السمسار الذي تمت على يديه الصفقة ، إذ قيده بوجوب ذكر المكان الذي تمت فيه الصفقة ، وبضرورة ضمانه لتنفيذها ، خشية التواطؤ . ومعنى ذلك أن السمسار كان ملزماً بالدفع في حالة عدم نفاذ العقد لاتسحاب أحد الأطراف من تنفيذه ، وإن دلت الدلائل على أن هذا الالتزام هو التزام الوسيط فحسب^(٥٠) .

ومن الفئات التي لا غنى عنها لكل من المتعاملين في التجارة وعملياتها المختلفة تأتي فئة الحمالين والكتابين والمغريلين ، وهي لا شك فئات كان لها دورها في انتظام عمل الفندق والمخان والأسواق وغيرها من المؤسسات التجارية ، وما لا شك فيه أن استخدام هؤلاء كان له أثره في أسعار السلع المبادلة ، فعلى سبيل المثال الفلفل المغriel له سعر آخر غير الفلفل غير المغriel ، كما أن التعاقد مع الحمالين الثقة يضمن نقل تلك السلعة أو غيرها دون ضياع أو فساد أو فقدان شيء منها^(٥١) .

كما وجدت مجموعة من النادين والذين كانت مهمتهم النداء على بضائع التجار الأجانب وذكر محاسنها ، وكان لكل منهم رسم على عمله هذا يدفعه له التاجر ، وربما تمت الاستعانة بهم إلى جانب المترجمين والكتاب كشهود على عقود البيع والشراء التي كانت تتم بين تجار المسلمين وتجار الفرنج^(٥٢) .

ولقد حرصت السلطات الإسلامية دائمًا على أن ينال التجار الفرنج كل عون ومساعدة من هذه الفئات التي تعمل في خدمة التجارة والتجار ، والتأكد على هؤلاء بضرورة حسن معاملة التجار الفرنج . مثال ذلك ما جاء في المرسوم الصادر من السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، والذي جرى فيه على سياسة والده المنصور قلاوون ، ففي سنة ١٣٠٢هـ / ١٢٠١م ، أصدر هذا المرسوم لتجار البندقة في مملكته بأن يكونوا مطمئنين ، ولا يكن لديهم أى شك في أن شخصاً ما سوف يسبب لهم ضيقاً أو أن شخصاً ما سوف يمسهم بسوء ، كذلك جاء في البند الثالث عشر من هذه الامتياز الذي أصدره لهم في نفس السنة أن جميع البضائع المملوكة لهم ، والتي تقوم بتغريغها قوارب تابعة للسلطنة يجب ألا يدفع عنها أكثر مما هو مقتضى وثابت في الجمرك ، ويجب إعطاؤه المعونة لهم وإمدادهم بالوسائل الالزمة للتغريغ كما هو معتاد . كذلك نص في البند الثالث والعشرين على أن رجال البندقة لهم الحق في أن يكون لهم كاتب مسيحي واحد ، وعليه أن يسجل أعمالهم وحساباتهم وإذا احتجز أى تاجر أو أية سفينة

للتخلص عليها ، ورغب في أن يرسل الرسوم للجمرك مباشرة فله ذلك ، وإذا أخطأ الكاتب المذكور فمن حق التاجر أن يتركه ، ويجب على الكاتب أن يقبل ذلك . كذلك اشترطت بعض المعاهدات أن يكون في الجمرك - أى ديوان الخمس - أحد الكتبة المختصين بكل فئة من فئات التجار الفرنج ، وعليه ملاحظة الوزن ، وحراسة بضائعهم ومراقبة حقوقهم ^(٥٣) .

والفئة الهامة في مجال الخدمات التي احتاج إليها الفندق ربما الخان كذلك هي فئة البريديين ، وقد تم العثور على وثائقين في دار الوثائق بالبنديقية تدعiman الرأي بأهمية هذه الفئة في مجال الخدمات بين الشرق والغرب عامة ، وبين الفندق وزلاقاته خاصة ، وذلك فيما يختص باتصالهم بعواصم مصر والشام وموانيهما ومراكل التجارة فيها .

ففي الوثيقة الأولى يتم الاتفاق بين البريدى سليمان بن على بن سليم ، والمعروف بالقصار من ناحية ، وبين قنصل البنديقية في الإسكندرية ومساعده التاجر الأرمني ميرزا شنوده من الناحية الأخرى ، على أن يقوم الأول بتوصيل خطابات من الإسكندرية إلى مدينة عكا في عشرة أيام ، وعليه أن يحضر معه عند عودته الدليل على تسلیم الخطابات بمستند من تسلیمها منه في عكا . وفي حالة ما إذا لم يجد هذا البريدى المستلم في عكا فعلية مواصلة مهمته بالاتجاه فورا إلى بيروت .

وتجدر بالذكر أن العقد قد حدد مدة رحلة هذا البريدى بين عكا وبيروت بسومين . وفي بيروت كان عليه أن يسلم الخطابات ، وأن يحضر معه الدليل الكتابي من المستلم ، وأجر هذه العملية البريدية ذهابا وإيابا إثنا عشر دوكاتا ، يأخذ منها مقدما ستة ، والستة الباقية يتسلیمها عند عودته إلى الإسكندرية مباشرة .

أما عقد البريد الثاني والذى تم العثور عليه من قبل المرحوم الاستاذ الدكتور صبحى لبيب في دار الوثائق بالبنديقية أيضا ، فكان بين البريدى الحاج احمد بن على بن مبارك وبين أحد أفراد جماعة الفرنج البنادقة بالإسكندرية جوان نيكولا Giovani Nicolas على أن ينفذ البريدى طلب هذا البنديق وهو القيام بتوصيل خطابات له من الإسكندرية إلى دمشق والعودة في خلال شهر واحد . وحدد العقد أجر البريدى باثنتي عشر دوكات ، أربعة منها تدفع مقدما ، والشمان الباقية تدفع له بعد عودته إلى الإسكندرية . وقد صرخ العقد للبريدى بالتوقف في دمشق ثلاثة أيام . كما اشترط العقد احترام المدة المحددة لتسليم الخطابات في دمشق ، كما قضى بضياع باقى المبلغ على البريدى إذا لم ينفذ طلب البنديق في المدة المحددة - وهي شهر واحد - وليس للبريدى الحق في مطالبه البنديق به ^(٥٤) .

الأسواق الموسمية :

وارتبطت بعمليات التبادل بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية وجود نوع من الأسواق في المدن الإسلامية والصليبية على حد سواء ، وهي ما يمكن أن نسميه بالأسواق الموسمية ، ومن تلك الأسواق ما كان يرتبط بقدوم الحجاج المسيحيين ، والذين يكثر تواجدهم وحضورهم للاحتفال بعيد الفصح في مدينة بيت المقدس ، حيث تشير كثير من المراجع أنه أمام الباب الرئيسي لكنيسة القيامة كان يوجد فناً كبيراً ، والذي كان يقام فيه سوق موسمى عند مقدم الحجاج المسيحيين ، وحيث تباع فيه الحلوي والمسابع والصود الخاصة بالقديسين ، والتحف الشرقية التي يعرض كثيرون من أبناء الغرب الأوروبي على اكتنائها^{٤٥٤}.

هذا بالإضافة إلى ما يرويه لنا بعض الرحالة الفربين من أن كثيرون من المسلمين والمسيحيين المحليين في بيت المقدس كان يسمح لهم بدخول كنيسة القيامة طوال عصر الأيوبيين والمالكية ، بعد انتهاء القدس الذي يقام في عيد الفصح ، لعرض بضائعهم على هؤلاء الحجاج ، حيث يشترون منهم بعض الهدايا والتحف الشرقية ، وأن الكثيرون من أبناء الغرب الأوروبي من زوار المدينة كانوا يقضون شطراً كبيراً من وقتهم داخل الكنيسة في المساوية على المسابع والأحجار الكريمة ، والقماش الدمشقي والحرير . ولم تكن غاية الجميع أن يشتروا لأنفسهم ، ولكن كانوا يفكرون في نقلها إلى بلادهم للاتجار بها والربح من ورائها ، بل ولقد اشترى بعض رجال الدين من الفرنج في أعمال البيع والشراء هذه^{٤٥٥}.

كذلك ارتبط بالأعياد المسيحية والاحتفالات الدينية بعض الأسواق الموسمية في القدس والتي تخصصت في بيع السلع المستخدمة في تلك المناسبات ، من ذلك وجود شارع مخصص لبيع سعف النخيل والذي كان كثيرون من الزوار المسيحيين يقومون بشرائه في « أحد السعف » من ذلك الشارع ، والذي سمي باسم شارع السعف ، هذا الشارع تصفه المراجع بأنه كان يقع في الجهة الجنوبية من كنيسة القديس ستيفن ويتوجه شرقاً من شارع البطريرك إلى شارع التوابيل مارا بكنيسة القديسة مريم اللاتينية^{٤٥٦} . كما وجد بالقرب من شارع السعف هذا شارع آخر وكانت تقد هؤلاء الزوار المسيحيين بحاجاتهم من الشموع التي يوقدونها أثناء دخولهم كنيسة القيامة ، وأثناء سماع القدس وطوال المدة التي يبقون فيها داخل الكنيسة^{٤٥٧}.

ويبدو أن كثيراً من زوار بيت المقدس من الفرنج ، قد حرصوا عند زيارتهم للمدينة على شراء كثير من المزامير التي تصنع في المدينة ، وكان لها شارع خاص بالقرب من خان الزيت في الطريق المؤدي إلى كنيسة القيامة ، حيث هناك الكثير من محلات لبيع تلك المزامير ، والذي تدب فيه الحركة والنشاط في ذلك الموسم من كل سنة ، ويوج باعداد كبيرة من زوار المدينة ^(٥٩).

ويبين لنا الرحالة المغربي ابن جبير مدى ازدهار الأسواق الموسمية في المدن الصليبية ببلاد الشام . عندما يذكر أن الرياح الشرقية لا تهب على سواحل بلاد الشام إلا في فصل الربيع والخريف ، وأن السفر لا يكون إلا فيهما ، وأن التجار لا ينزلون إلى عكا إلا في هذين الفصلين ، والسفر في الفصل الربيعي من نصف أبريل ، وفيه تتحرك الرياح الشرقية وتطول مدتها إلى آخر شهر مايو ، وأن السفر في الفصل الخريفي من نصف أكتوبر حيث تتحرك الرياح الشرقية ومدة هذا الفصل أقل من مدة الفصل الربيعي ^(٦٠) . وفي موضع آخر عندما يصف السفينة التي استقلها في طريق عودته بين لنا كثرة الواقدين من الغرب الأوروبي فيقول «صعدنا المركب ، وهو سفينة من السفن الكبار ... وحاز المسلمون مواضعهم بانفراد من الأقريج ، وصعده من النصارى المعروفيين بالبلغرين ، وهم حجاج بيت المقدس ، عالم لا يحصى ينتهي إلى أزيد من ألفي إنسان ^(٦١) . هذا في سفينة واحدة من العديد من السفن والتي يخبرنا عن مدى كثرتها في حديثه عن مدينة عكا حيث يقول عنها «هي قاعدة مدن الأقريج بالشام . محطة الجواري المنتشرة في البحر كالأعلام ، مرفأ كل سفينة ، والمشهدة في عظمتها بالقسطنطينية ، مجتمع السفن والرفاق ، وملتقى تجار المسلمين والنصارى من جميع الآفاق» ^(٦٢) .

حتى لقد كانت مدينة عكا أهم الموانئ الصليبية بلامراء ، وكان ينزل من السفن هناك في موسم زيارة الأرض المقدسة أعداد كبيرة من أبناء الغرب الأوروبي ، ويعود إلى السفن أغلبية هؤلاء الزوار ، وكان الميناء الفسيح الأمين يأوي عدداً كبيراً من السفن . فلقد أحصى أحد حجاج الغرب الأوروبي والذي زار المينا في الفترة ما بين ١١٧١، ١١٧٣ ويدعى تيودريك ، أحصى ثمانين مركباً عند نزوله في المينا ، وهي المخصصة لنقل الحجاج والبضائع ، وحيث يجد التجار فرصاً كثيرة لتصدير منتجات الشرق إلى أوروبا . ويبدو أن تجار المسلمين كانوا على علم كاف بتلك المواسم التجارية التي تعقد في المدن والموانئ الصليبية ببلاد الشام ، حيث

يذكر «هاید» أنه كان يتواجد فيها أعداد كبيرة من هؤلاء التجار ، فضلاً عن كبار تجار الموصل والذين تشير إليهم فقرة ما كتبه ماركو بولو ، إذ يحكي هذا الرحالة الشهير أن أهالي الموصل هم الذين يتاجرون في التوابل ، والحرائر والديباج ، ومن ثم يتحقق لنا أن نفترض أن هؤلاء هم الذين كانوا يستوردون هذه السلع إلى عكا^(٦٣) .

ويذكر هاید أنه في هذه المواسم التجارية كانت ترتفع إيجارات البيوت والمخازن التجارية ، والخوانق ، بسبب كثرة من يصلون إلى المدن الفرنجية سواء من الغرب الأوروبي أم من الشرق الإسلامي . وجدير بالذكر أن إيجارات هذه البيوت والمخازن التجارية والخوانق كانت إما لفترة السوق الموسمية فقط ، وأحياناً عن السنة كلها^(٦٤) . وفي كل مرة كان وصول هذه القوافل فرصة لضاغطة نشاط الحركة التجارية ، بين أبناء الشرق الفرنجي والغرب الأوروبي من جهة وبينهم وبين جيرانهم المسلمين من جهة ثانية .

كما تجحب الإشارة إلى أن الفرنج في بلاد الشام إدراكاً منهم لما للتبادل التجاري من أهمية بالغة ، وفراند اقتصادية هامة ، فقد أقاموا أسواقاً موسمية هي بثابة المعارض الدولية ، أو الأسواق الدولية التي تقام في عصرنا الحالي ، من ذلك أن مدينة بيت المقدس تحت الحكم الصليبي قد عرفت على سبيل المثال منذ أواخر القرن الحادى عشر الميلادى نوعاً من الأسواق هذه ، والتي تشير إليها كثير من المراجع ، حيث تند أعداد كبيرة إلى المدينة من الفرنج ومن الشرق الإسلامي ، في الخامس عشر من سبتمبر كل عام ، كما يند إليها التجار من بيزا ، والبندقية ، وجنوه ، ومرسيليا وغيرها ، ليقوموا بشراء القرنفل ، وجوز الطيب ، والتوابل المجلوبة من الهند ، والفلفل والبهار والبخور من عدن ، والحرير من الصين ، والكتان من مصر ، والزنبق والمعادن والزجاج من صور ، واللوز المصطكى والزعفران ، بالإضافة إلى الملابس الشهينة والأسلحة من دمشق ، وطبعاً بعد ذلك أن تشهد تلك الأسواق عقد كثير من الصفقات التجارية بين المسلمين وهم الذين يحتكرون تجارة الشرق الأقصى ، وبين الفرنج في بلاد الشام والذين نقلوا متاجر الشرقين الأدنى والأقصى إلى المدن المستوطنات الصليبية في بلاد الشام ومنها إلى الغرب الأوروبي^(٦٥) .

ولم يكن هذا النوع من الأسواق قاصراً على الفرنج فقط ، إذ يجب ألا ننسى أن تحدث عن سوق كانت تقام صيف كل عام في الهواء الطلق على المنطقة السهلية شرق نهر الأردن ، وهي التي كانت تعقد في المنطقة التي عرفت باسم موزرب في الموران . ولما كانت موزرب

مرحلة من المراحل الرئيسية في طريق قافلة الحج الشامي ، فمن المفترض أن هذه السوق كانت تقام عند وصول القافلة القادمة من مكة . وعلى أية حال ففي مستهل الصيف كان جمع حاشد من المسلمين يهرع من جميع الأتجاه ، حتى من بلاد ما بين النهرين ، ويتدفقون على سهل موزرب ، ويقضون هناك تحت الخيام فترة السوق . ومن المحتمل أنه كان يرتاد هذه السوق أيضاً تجار الفرنج ، لأنهم عرفوها باسم Suite أو Suite ، وأنها كانت جزءاً من مملكة بيت المقدس الصليبية في أقصى امتداد لها . وعلى أية حال فلابد أن حركة المبادرات التجارية التي كانت تجري في هذه السوق كان لها تأثير محسوس على المدن التجارية بملكة بيت المقدس الصليبية بعد انتقال عاصمتها إلى عكا ، خصوصاً وأن قافلة الحج الشامي كانت تضم الكثير من المسلمين من البلاد المختلفة ومعهم منتجات العرب وبضائع الهند المستوردة عن طريق عدن ^{١٦٦} .

وبالنسبة للسواس التجارية ، يجب أن نشير أن هذه الموسام لم تكن قاصرة على المدن والموانئ التي خضعت لحكم الفرنج في بلاد الشام ، بل إن بعض المدن الإسلامية كانت تقام فيها تلك الأسواق الموسمية . مثل مدينة دمشق ، التي يذهب إليها كثير من تجار الفرنج طلباً لمنتجاته البلاد الآسيوية ، حيث كانت دمشق في تلك الفترة مركز النطقة ، وأهم سوق في ذلك القطر ، وذلك لوقعها الجغرافي الممتاز ، والذى جعل منها نقطة تلاقي البضائع الواردة من بلاد فارس ، وبلاط النهرين ، وأسيا الصغرى مع البضائع القادمة من مصر ، وبلاط العرب . وقد أشرنا سالفاً إلى أن دمشق كانت نقطة انطلاق القرافل ، قرavel الحجاج الذاهبة إلى مكة ، قافلة الحج الشامي ، والتي كانت تضم الكثير من المسلمين من البلاد المختلفة ومعهم منتجات بلاد العرب وبضائع الهند المستوردة عن طريق عدن . وكان التجار الذين يصحبون هذه القافلة وغيرها من القوافل الأقل أهمية ، يعودون من مكة ومعهم منتجات بلاد العرب وبضائع الهند . وهكذا أتيح لدمشق أن تلقي توابيل الهند من جهتين عن طريق الخليج العربي ونهر الفرات ، وعن طريق عدن ومكة ، كما تردد إليها منتجات غرب آسيا بكميات هائلة . ثم أنها كانت تقيم علاقات مع مصر ، وبخاصة بعد أن اتحد البلدان تحت سلطة الأيوبيين والماليك ، وبذلك أتيحت لها فرصة الحصول على منتجات البلدان الأفريقية التي لها علاقات تجارية مع مصر ، وفوق كل هذا التدفق من البضائع من كل البلاد ، كانت دمشق التي يسكنها قوم أذكياء بارعون ، تنتفع بنفسها مواد ذات قيمة كبيرة .

كما كان لمدينة حلب في شمال بلاد الشام ، وبالنسبة لأهم الغرب التجارية نفس الجاذبية التي كانت لدمشق في وسط بلاد الشام . وليس من شك في أن البيزنيس بأنطاكية كانوا حوالي عام ١٢٠٠ يتاجرون ببضائعهم داخل مدينة أنطاكية ، وأن وجهتهم كانت مدينة حلب باستمرار^(٦٧) . وذلك للتعامل مع تجارها والذين لم تقطع صلتهم بهم حتى بعد طرد الفرنج من بلاد الشام ، بل كثيراً ما نسمع عن قيام هؤلاء التجار بتصدير منتجات حلب من ميناء اللاذقية التابع لأنطاكية^(٦٨) . وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن هذه المواسم التجارية والتي ساعدت على نشاط التبادل التجاري بين المسلمين والفرننج منذ منتصف القرن الثاني عشر للميلاد ، أدت أيضاً إلى تكتل رؤوس الأموال الأجنبية والإسلامية لتنفذ أكبر العمليات المالية ، والصفقات التجارية ، وأن أهم خاصية لهذه المواسم التجارية . فهي التصريح للتجار سواه من المسلمين أم من الفرنج بالقدوم إلى مدن الطرف الثاني ، ومزاولة أعمال التبادل التجاري على جميع مسترياتها ، باعتبار أنها مصلحة اقتصادية مشتركة للطرفين ولا تعارض مع أحكام الشريعة لدى كل طرف منها^(٦٩) .

وقد يتساءل البعض كيف يتسمى لتجار المسلمين التردد على مثل تلك الأسواق الصليبية مع ما هناك من حروب وعداء بين الطرفين ، والحقيقة أن العلاقات التجارية بين الطرفين لم تقطع انقطاعاً كلياً حتى في أوقات الحرب والمحاصرة . والدليل على هذا ما يرويه لنا ابن جبير في رحلته من قول : « ومن أعجب ما يتحدث به أن نيران الفتنة تشتعل بين الفتنتين مسلمين ونصارى (يقصد الفرنج) ، وربما يلتقي الجماعان ويقع المصادف ورفاق المسلمين والنصارى تختلف بينهم دون اعتراف عليهم شاهدنا في هذا الوقت الذي هو شهر جمادى الأولى ، من ذلك خروج صلاح الدين بجميع عسكر المسلمين لمنازلة حصن الكرك ، وهو من أعظم حصون النصارى ، وهو المفترض في طريق الحجاز والمأفع لسبيل المسلمين على البر ، بينما وبين القدس مسيرة يوم أو أش斐 قليلاً ، وهو سارة أرض فلسطين وله نظر عظيم الاتساع متصل العمارة ، يذكر أنه ينتهي إلى أربع مئة قرية ، فنمازله هذا السلطان وضيق عليه وطال حصاره . واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الفرنج غير منقطع . واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكك كذلك . وتجار النصارى أيضاً لا يمنع أحد منهم ولا يعترض . وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في بلادهم ، وهي من الأمنة على غاية . وتجار النصارى أيضاً يؤدون في بلاد المسلمين على سلعهم ، والاتفاق بينهم والاعتدال في جميع الأحوال ، وأهل الحرب مشتغلون

بحريهم ، والناس في عافية ، والدينا من غالب»^(٧٠) . حقاً لقد تغلبت المصالح الاقتصادية وأظهر الطرفان نوعاً من التسامح تجاه الطرف الآخر ، أو على حد قول هايد ، أن الأرباح الهائلة التي حققها الطرفان من جراء عمليات التبادل التجاري بينهما ، أوجبت على كل من المسلمين والصلبيين في بلاد الشام أن يظهروا بمظهر التسامح الديني^(٧١) .

وليس أدل على ذلك من أن سوق الغلال في بيت المقدس وهي تحت الحكم الصليبي ، كانت مكاناً فسيحاً حيث القمح والشعير والشوفان وغيرها من المحاصيل التي قدم بها الفلاحون المسلمين من المناطق القريبة من دمشق والتي كانت تحت الحكم الإسلامي طوال فترة الحروب الصليبية^(٧٢) . بل أكثر من هذا أن معظم المدن التي خضعت لحكم الفرنج في بلاد الشام كان الشارع الرئيسي في كل منها أو الميدان الرئيسي فيها هو السوق ، حيث كانت البيروت المحيطة بها تضم عادةً بعض الحوانين والستائر وال محلات حيث البضائع الشرقية التي أتى بها التجار المسلمين تنتظرون دورها في التصدير إلى أوروبا ، أو حيث تعرض البضائع المستوردة من أوروبا في انتظار المشترين وبخاصة المسلمين^(٧٣) . وكان من نتيجة هذه العلاقات التجارية بوجه خاص ، أن حرص الفرنج وال المسلمين على إقامة علاقات سلمية بينهم ، وعلى الأخص كان الفرنج أشد حرصاً على تجديد اتفاقيات الهدنة بينهم وبين المسلمين من وقت لآخر^(٧٤) . على أن فترات السلم هذه كان يتخللها بين الحين والأخر ما يعكر صفو العلاقات نتيجة لأعمال السلب والنهب التي كان يقوم بها الصليبيون ، أو لبس بعض الحكام المسلمين والوقوف على مدى قوتهم ، ومع هذا فإنهم كانوا يسارعون إلى طلب الهدنة وإعادة العلاقات السلمية إلى ما كانت عليه^(٧٥) . وفي بعض الأحيان كانوا ينقضون وعودهم لا لشيء سوى إثبات وجودهم واعمار المسلمين المجاورين بعدي قوتهم ، ويعترف كثير من مؤرخي الغرب الأوروبيين صراحةً بأن المشتغلين بالتجارة من الفرنج وبخاصة أبناء المدن التجارية الذين استقروا في أحياء خاصة في شتى المدن الصليبية ، قد جنوا من الأرباح الوفيرة ، الناتجة عن اتصالهم بال المسلمين ، ما يعنهم من التخلّي عن سبيل التجارة الهدنة ، وأنهم كانوا أشد استعداداً لمنع كل مخاطرة حربية ضد جيرانهم المسلمين لا مساندتها^(٧٦) .

كما يجب ألا يغرب عن بالنا أن تشابك المصالح الاقتصادية بين الطرفين قد فرض نوعاً من المهدنة والمسالمة ، وتغلب تلك المصالح على غيرها في بعض الأحيان ، من ذلك مثلاً ما ترويه لنا المصادر العربية في ذكرها لحوادث سنة ٥٨٢هـ أيام صلاح الدين الأيوبي من أن

البرنس أرناط صاحب حصن الكرك على الرغم من أنه كان من أعظم الفرنج وأخيتهم وأشدتهم عداوة للمسلمين وأعظمهم ضروا على المسلمين ، وأمام فشل محاولات صلاح الدين المرة تلو الأخرى في القضاء عليه والتخلص من خطره ، لذلك انتهز فرصة طلبه الصلح منه ، فأجابه إلى ذلك وهادنه وتحالفا ، وبذلك ترددت القوافل من الشام إلى مصر ، ومن مصر إلى الشام^(٧٧) .

ويذكر لنا رنسيمان أن طوائف الرهبان العسكرية مثل الاستبارية والداوية والتبيتون ، وهي التي مولت الحملات الصليبية وأمدتها بالمال والعتاد والرجال ، فعندما حازت أموالاً ضخمة وأملاكاً شاسعة في أنحاء العالم المسيحي ، وأخذت تقوم بعمليات لاتراض الأموال مقابل قوائد مرتفعة ، وعندما بلغت سمعة هذه الطوائف المالية من الارتفاع جداً كبيراً ، دفع هذا كثيراً من المسلمين على أن يولونهم الثقة ، ويفيدون من خدماتهم ، مما عاد على بلاد الشام في مجموعها بفوائد جمة من الناحية المالية^(٧٨) .

بل إن من أتعجب الأمور ما يرويه لنا ابن الأثير في حوادث سنة ١١٠٨ / ٥٥٠ـ عندما اشتد حصار الإنرج على طرابلس وأنه « لما طال حصار الفرنج لمدينة طرابلس على ما ذكرناه ، ضاقت عليهم الآتوات وقتل ، واشتد الأمر على أهل البلد ، فمن الله عليهم سنة ٥٠٠ بحيرة في البحر من جزيرة قبرص وأنطاكية وجزيرة البنادقة ، فاشتدت قلوبهم ، وقووا على حفظ البلد بعد أن كانوا استسلما »^(٧٩) . بل أن المصادر كثيرة ما تحدثنا أنه في فترات السلم ، كان الفرنج يرحبون حتى بأراء المسلمين وحكمائهم إذا مرروا في بلادهم ، ويقدمون لهم الهدايا والأسرى المسلمين^(٨٠) .

هذه أمثلة قليلة من كثير ، مما يدل دلالة واضحة على أثر الأحوال الاقتصادية في إشارة العلاقات السلمية بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام على عصر الحرب الصليبية ، والتي عبر عنها رنسيمان خير تعبير عندما قال أنه عقب استقرار الفرنج في بلاد الشام ، فقد أضحت التجارة الإيطاليون يثقلون أنشط العناصر في كل ميناء بالشرق الفرنجي إذ سيطر على تجارة البحر المتوسط الجمهوريات الثلاث الكبيرة ، جنوة ، والبندقية ، وبيزا ، بما لها من جاليات في كل ميناء على الساحل الشرقي . وفيما عدا ما اشتهر به الداوية من أعمال الصيرفة ، أمدت تجارة الإيطاليين الشرقي الفرنجي ببعض ما حصل عليه من موارد ، كما أنها كانت تعتبر باللغة النفع للأمراء المسلمين ، إذ أن رغبتهم من حين إلى آخر في توقيع هذه مع الفرنج ترجع إلى حد كبير إلى تخرفهم من انقطاع هذا المصدر المدر للربح^(٨١) .

المناطق الجمركية :

أشرنا في السطور السابقة إلى بلاد الشام - بشقيها الإسلامي واللاتيني في فترة المزروب الصليبية - قد غدت مركزاً للنشاط التجاري بين الشرق والغرب ، وازداد الانتعاش الاقتصادي في المدن والموانئ التي خضعت لحكم الفرنج من جهة ، والحاواضر الإسلامية من جهة أخرى . ولما كانت حياة الإمارات الفرنجية من الناحية الاقتصادية تعتمد اعتماداً كبيراً على التعامل والاتجاه مع بلاد المسلمين ، فإن الفرنج أتاحوا المرور للتجار والمسافرين والقوافل التجارية في بلادهم ، وأقاموا مناطق جمركية على حدود إماراتهم هذه المناطق التي ورد ذكر بعضها عند الرحالة المغربي ابن جبير تحت اسم مواضع تكيس القوافل ^(٨٢) . فهر بعد قضائه شهرين في دمشق يتأهب لرحلة العودة على إحدى المراكب الفرنجية من بناء عكا ، يذكر أنه بعد خروجه من دمشق ومروره على مدينة بانياس فإن القافلة وصلت إلى موضع يسمى تبنيين وهو حصن كبير من حصن الفرنج وهو موضع تكيس القوافل ، وفي هذه المنطقة الجمركية أو موضع تكيس القوافل ذكر لنا أن الفرنج كانوا يحصلون من كل مسلم يمر بهذه المنطقة ^{٢٤} من الدينار عن شخصه باستثناء طائفة المغاربة الذين كانوا يدفعون ديناراً زيادة عن بقية المسلمين ، ويعلل ابن جبير أن السبب في هذا راجع لحقن الفرنج عليهم وقولهم : «إن هؤلاء المغاربة كانوا يختلفون على بلادنا ونسلهم ولا تزالهم شيئاً ، فلما تعرضوا لخربنا وتألبوا مع أخوانهم المسلمين علينا وجب أن نضع هذه الضريبة عليهم» أي أنهم كانوا يتزدرون على بلاد الفرنج ويدفعون نفس الضريبة التي يدفعها أي مسلم عليهم وهي ^{٢٤} من الدينار ، لكنهم عندما ساعدوا نور الدين محمود في غزوه لأحد الحصون الفرنجية ، وكان لهم دور بارز في الاستيلاء عليه ، فجاز لهم الفرنج على ذلك بهذه الضريبة الزائدة عن باقي المسلمين ^(٨٣) . أما التجار فائهم كانوا يدفعون ^{٢٤} من الدينار كضريبة للرأس مثل أي مسلم لا يحمل سلعاً معه ، بالإضافة إلى ضريبة على ما يحملونه من بضائع تقدر بحوالي ١٠٪ من قيمة ما يحملونه من سلع ، يدفعون تلك الضريبة في « محل التعشير » ^(٨٤) .

إذن فإن أول منطقة جمركية أو موضع تكيس للقوافل ذكره ابن جبير كان حصن تبنيين ، والذي يقع تقريباً في منتصف الطريق ما بين دمشق وعكا ، ويتبع أحد أمراء الفرنج الخاضعين لملك بيت المقدس ، حيث لم تكن عاصمة الملكة وهي القدس قد سقطت بعد في أيدي السلطان صلاح الدين الأيوبي .

ثم نراه يصف لنا منطقة جمركية لكتها داخل أحد المدن الفرعجية في ذلك الحين وهي عكا والى وصلها يوم الثلاثاء العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة ٥٨٠ هـ / ١١٨٢ مـ ، فيقول «وحملنا إلى الديوان ، وهو خان معد لنزول القافلة ، أمام بابه مصاطب مفروشة فيها كتاب الديوان من النصارى بمحابر الأنبوس المذهبة الحلى ، وهم يكتبون بالعربية ويتكلمون بها ، ورئيسهم صاحب الديوان والضامن له يعرف بالصاحب ، لقب وقع عليه ل مكانه من الخطة ، وهم يعرفون به كل محتمس متعين عندهم من غير الجند ، وكل ما يجيئ عندهم راجع إلى الضمان وضمان هذا الديوان بالعظيم ... »^(٨٥).

وإذا تأملنا ما جاء في وصف ابن جبير رأينا صورة مصغرة لما يحدث في كل منطقة من المناطق الجمركية ، فهذا الجمرك أو الديوان كما هو شائع لدى المسلمين ، نظرا لأن أهم مموليه كانوا من المسلمين أصحاب القوافل والتجار وهم الذين رفضوا أساسا تعلم لغة الفرنج ، لإحساسهم بتفوقهم الحضاري على أبناء الغرب الأوروبي ، فهم لا يتحدثون إلا بلغتهم وهي اللغة العربية ، لذلك قت الاستعانت ببعض العناصر المسيحية المحلية والتي تجيد العربية وربما تعلم بعض أفرادها لغة من لغات الفرنج النازلين بالبلاد ، هذه المجموعة لها رئيس هو في نفس الوقت الضامن ، وحيث أن ضمان هذا الديوان - أي المبلغ الذي يتلزم بدفعه الضامن - كان كبيرا ، فإن هذا يدل دلالة واضحة على كثرة المبالغ التي كان يتم تحصيلها من القوافل التجارية التي ترد من بلاد المسلمين ، وتعدد تلك القوافل أو كثرتها في نفس الوقت . وهذا مؤشر له دلالته ويعكس لنا ما كان يحصل عليه أمراء الشرق الفرعجي من موارد مالية باللغة الضخامة من التجارة التي تجتاز بلادهم ، خصوصا إذا عرفنا أنه في تلك الأونة كان الطلب قد اشتد في أوروبا على التاجر الشرقية ، بالإضافة إلى التاجر الإسلامية المتاخمة للشرق الفرعجي ، كذلك يعكس لنا مدى الأرباح الطائلة التي يمكن أن يجنيها التاجر المسلم آنذاك^(٨٦).

ثم نراه بعد ذلك يعطينا صورة واضحة عن اهتمام الفرنج بمثل تلك المراكز الجمركية وبالتجار القادمين إليها ، حيث تم بناء خان أعد لنزولهم ودوابهم ، فقد أنزل التجار في أماكن خصصت لهم في أعلى الخان ، بينما دوابهم وأمتعتهم وبضائعهم قد تم إزالتها في أماكن مخصصة في الدور الأرضي من الخان ، وما لاشك فيه أنها خضعت كلها لإشراف دقيق وحراسة شديدة وعناية بالغة^(٨٧) . وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى عناية السلطات

الفرنجية بهؤلاء التجار والعمل على راحتهم ، تشجيعاً لهم على كثرة التردد على مدنهم ، وخصوصاً وأن عملية التفتيش الجمركي وتحصيل الرسوم على السلع التي جلبها التجار معهم ، كل ذلك تم «برفق وتؤده دون تعنيف ولا حمل .. » (٨٨) .

ومن المناطق الجمركية التي ذكرها أيضاً ابن جبير في رحلته هذه ، مدينة طبرية ، والتي تفد إليها القوافل بوجه خاص من مدينة دمشق وذلك لسهولة الطريق المؤدية إليها أولاً ولقرب المسافة بينهما ثانياً (٨٩) . فضلاً عن أن دمشق كانت من وجهة نظراً الفرنج هي المستودع الكبير الذي تردد إليه منتجات الشرق كلها بكميات هائلة ، وتقع خلف مملكة بيت المقدس . وعلى مسيرة بضعة أيام من موانئها التجارية ، ثلاثة أيام من بيروت وصيفاً ، أربعة من صور وعكا . بالإضافة إلى أن مدينة طبرية كانت تعتبر أهم مدن نهر الأردن ، باعتبار أنها واقعة على الطريق التجاري الكبير المتند من مصر إلى دمشق على مسيرة ثلاثة أيام من دمشق ، وهذا الجوار جعل منها مدينة تجارية هامة في نفس الوقت فهي منطقة جمركية ، على هذا الطريق ، مما أتاح لها فرصة التصدير إلى الغرب الأوروبي عن طريق مينا ، حيفا المواجه لها على ساحل البحر المتوسط ولا يبعد عنها سوى أميال قليلة (٩٠) .

كما نسمع عن مناطق جمركية أخرى ، مثال ذلك أن القوافل المتوجهة من مصر إلى بلاد الشام أو العكس ، كانت تضطر إلى اجتياز مملكة بيت المقدس الصليبية ، فتدخلها عن طريق غزة ، وتصعد نحو الشمال الشرقي لتخرج ثانية عند بحر الجليل «بحيرة طبرية» ، كما أن بعض القوافل التجارية الإسلامية القادمة عن طريق البحر الأحمر ، وهي قوافل التجارة القادمة من مكة وعدن ، أو التجارة القادمة من الشرق الأقصى عبر المحيط الهندي وبحر العرب ثم البحر الأحمر ثم إلى جدة أو الطور ، فإنها تضطر أثناً عشر صعوداً شماليًّاً أن تدخل وادي نهر الأردن عن طريق الغور ، وطريق الغور هذا كانت تتحكم فيه قلعتا الكرك والشوبك . وبذلك كان التحكم في هاتين القلعتين يعني التحكم في الطرق التجارية التي تربط بلاد الشام بشبه الجزيرة العربية من جهة ، وتجارة الشرق الأقصى القادمة عن طريقها من جهة أخرى . ومع هذا فإن هذه الحركة التجارية كانت جزيلة الفائدة لدول الفرنج في بلاد الشام ، أولاً لأنها حصلت على مبلغ مالية نظير السماح لهذه التجار بالعبور في أراضيها ، فمن يتصفح التعريفات الجمركية لمملكة بيت المقدس في مجموعة قوانين الملكة حسبما يذكر «هابيد» ، سوف يرى أن الكتان المصدر من القاهرة إلى دمشق يخضع لرسوم مرور ، وكم من السلع

الأخرى الذاهبة والعادنة على نفس الطريق ، كانت تأتي للخزانة الملكية بعوائد كبيرة . وإذا نظرنا إلى غير هذه الضريبة المباشرة ، فإن القوافل المارة تترك دائمًا بعض الأشياء في مدن الملكة التي تجتازها ^(٩١) .

وإذا انتقلنا إلى شمال بلاد الشام فسوف نجد أن حكام أنطاكية من الفرنج قد أقاموا منطقة جمركية على جسر نهر العاصي ، في المنطقة المعروفة الآن بجسر الحديد على طريق أنطاكية - حلب ، وأن البيزنطيين في أنطاكية كانوا حوالي عام ١٢٠٠ م يتوجهون إلى مدينة حلب ببضائعهم ، وأن أهالي مدينة حلب كانوا يدفعون رسماً جمركياً ، عندما يقصدون أنطاكية للمتاجرة معها ، ولتصدير بضائعهم إلى الغرب الأوربي ومصر عن طريق مينا ، إمارة أنطاكية على البحر المتوسط وهو اللاذقية ^(٩٢) .

وإذا كانت هذه المناطق الجمركية الفرجنجية يرجع أول ذكر لها إلى القرن الثاني عشر للميلاد ، فالجدير بالذكر هنا أنها لم تظل مناطق ثابتة وذلك لأن شكل الحدود ، أو حدود الإمارات الصليبية في بلاد الشام وكما هو معروف كانت متغيرة ، بمعنى أنه عندما كان يظهر زعيم مسلم قوي ، يستطيع لم شمل المسلمين في مواجهة الفزوة الصليبية ، فإنه كان يهاجم الفرنج في عقر دارهم وكثيراً ما انتزع الكثيرون منهم الحصون والقلاع بل والمدن ، وقلصوا الإمارات الصليبية ، ولنا في زعماء حركة الجهاد الإسلامي أمثال عماد الدين زنكي وابنه نور الدين محمود ، ثم صلاح الدين الأيوبي ، ثم سلاطين المماليك أمثال الظاهر بيبرس والمصوري قلاوون والأشرف خليل بن قلاوون خير مثال ، والأخير هو الذي تم على يديه تحطيم الكيان الصليبي وطرد الفرنج نهائياً من بلاد الشام عام ١٢٩١ م. لذلك يجب علينا ألا نتعجب عندما نسمع عن مناطق أخرى للجمارك مثل الداروم ، والمرقب والجسر ، ويرجع السبب ^(٩٣) .

وقد يتسمّل البعض ، إذا كان الفرنج قد أقاموا مثل هذه المناطق الجمركية في المدن والموانئ والبلاد التي استولوا عليها من المسلمين في بلاد الشام ، فما هو الحال بالنسبة للمسلمين من أبناءِ البلد ؟ وللرد على هذا التساؤل يمكننا القول أن المسلمين باعتبارهم أصحاب الأرض ، وباعتبارهم أغلبية يعيشون على أكثريّة الأرض في بلاد الشام ، لأن الكيان الفرجنجي وكما هو معروف كان أشبه بجزر منعزلة وسط محيط إسلامي متراوّم الأطراف ، فضلاً عن أنهم كانت تربطهم بأبناءِ الغرب الأوربي علاقات تجارية منذ القرن الثامن الميلادي على الأقل وكما سبق أن أشرنا ، فقد كانت لهم نظمهم وقوانينهم التي حكمت شكل العلاقات

التجارية بينهم وبين هؤلاء ، وأنه عندما استقر الفرنج في بلاد الشام في أعقاب الحروب الصليبية ، ظهرت مؤسسة الفندق للتجار الأجانب لها من النظم والقوانين ما سبقت الإشارة إليها ، وهي التي نظمت شكل التعاون التجارى بين الطرفين ، كما أن المسلمين كان لديهم ديوان خاص بالجمارك في كل ثغر من ثغورهم ، وهو الذي عرف بديوان الخمس ، حيث تحصل فيه ضرائب جمركية على السلع المسروق باستيرادها ، هذه الضرائب كانت تتراوح ما بين ١٠٪ و ٢٠٪ ، وأن الشرع الإسلامي قد أباح للحاكم المسلم أن يحصل على ضريبة تجارية تصل إلى ٢٠٪ أي خمس ثمن السلعة ، فبما أن الاسم الشائع لهذا الديوان كان هو ديوان الخمس.

وبعبارة أخرى ، إذا كان أبناء الغرب الأوبي قد عرّفوا نظام الجمارك هذا على أرض الشام ، فإن المسلمين كانت لديهم خبراتهم في هذا المجال منذ زمن طويل . وهناك إشارات تحدث عنها ابن جبير ، عندما ذكر لنا الديوان أو منطقة الجمارك في عكا وموظفي هذا الديوان بما يوحى أن الفرنج قد اقتبسوا هذا النظام من المسلمين خلال إقامتهم في بلاد الشام ، ومع هذا تبقى بعض الملاحظات التي يجب أن نذكرها ، وهي أنه إذا كان نظام الجمارك لدى المسلمين كان نظاماً قدّيماً لديهم . والدليل على أن المسلمين كان لديهم رصيدهم من الخبرة في المعاملات ، أنهم في عقدهم لكثير من الاتفاقيات مع الفرنج وخصوصاً ما يتعلّق منها بعمليات التبادل التجارى والرسوم الجمركية فإنهم اتّخذوا من الاجرامات ما عرف عندهم باسم «معاقد الهدنة» وهو اتخاذ الاحتياطات والاجرامات التي تطمئن الطرفين وتضمن لهما مصالحهما ، وذلك عن طريق شهادة الشهود من الجانبين على الالتزام بها ، وكثيراً ما كانت شهادتهم تثبت مع كتاب الهدنة أو الاتفاق^(٩٤) . إلا أن فترة الحروب الصليبية واحتلالهم بالفرننج عن كثب في بلاد الشام ومحاياشتهم بشكل دائم ، كل هذا أدى إلى حدوث تطوير في نظام الجمارك عندهم . خاصة وأن هذه الفترة التي نتناولها بالحديث قد شهدت ازدهاراً في العلاقات التجارية بين الشرق والغرب لم تشهده المنطقة من قبل . والدليل على تطور نظم الجمارك تشهد به كثير من البنود التي أوردتها المعاهدات التجارية التي تم عقدها بين الطرفين ، وسوف نذكر بعضاً منها على سبيل المثال .

فقد جاء في البند الثامن عشر في الامتياز التجارى الذي منحه السلطان الملك العادل الأيوبي سلطان مصر والشام لتجار الفريجية سنة ٦٣٦هـ / ١٢٣٨م ، أنه في حالة قيود سفنهم إلى الموانئ الإسلامية فإذا لم يرغبوا في البيع فلهم حرية العودة ببضائعهم أياً كانت^(٩٥) .

واستمرت هذه المادة معمولاً بها في عصر سلاطين المالك ، حيث نسمع في الامتياز الذي منحه السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ١٢٠٢هـ وكان تجديداً لما سبق أن منحه والده السلطان المنصور قلاوون ، وجاء فيه أن أي سفينة أو قارب بندقى يقترب من الموانئ الإسلامية ، ولا يرغب في البقاء هناك فيسمح له بذلك ، وأن يترجح إلى أي مكان يرغبون فيه دون معارضة وإذا رغبوا في التزود بالطعام فإنهم يمكنون من ذلك دون دفع رسوم معارضة من أحد ^(٩٦) .

كذلك يبدو لنا أن الرسوم الجمركية كانت واضحة ومعروفة بل ومستفقة عليها من قبل الطرفين ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن نسبة الجمارك التي كان يتم تحصيلها من قبل المسلمين تراوحت ما بين ٦٪ - ٢٠٪ على السلع التي يأتي بها تجارة الفرنج ، وقد تضمنت نصوص الاتفاقيات بندداً تؤكد على ذلك ، فقد جاء في معاهدة السلطان الظاهر بيبرس ، مع ملكة بيروت عام ١٢٦٧هـ / ١٢٦٩م أنه «لا يجدد على أحد من التجار المرتدين رسم لم تجربه عادة ، بل يجررون على العوائد المستمرة ، والقواعد المستقرة من الجهتين ^(٩٧) .

وما جاء في المعاهدة التي عقدها المنصور قلاوون مع بيت الاستبار وإمارة طرابلس سنة ١٢٨١هـ / ١٢٨١م «وعلى أنه لا يجدد على التجار والمسافرين ، الصادرين الواردين ، من الجهتين حق لم تجرب به عادة ، ويجرروا على عوائدهم المستمرة إلى آخر وقت ، وتؤخذ منهم الحقوق على العادة المستقرة ، ولا يجدد عليهم رسم ولا حق لم تجرب به عادة ، وكل مكان عرف باستخراج الملح فيه استخرج بذلك المكان من غير زيادة الجهتين ، ويكون التجار والسفار والمرتددون آمنين مطمئنين مخفرین من الجهتين ، في حالتي سفرهم واقامتهم وتصورهم وورودهم ، بما في صحبتهم من الأصناف والبضائع التي هي غير منوعة» ^(٩٨) . وقد استثنى من نسبة هذه الرسوم الجمركية معدني الذهب والفضة ، فنظرًا لأهميتها في التعامل ولجاجة المسلمين الماسة إليهما ، فقد تم تشجيع تجارة الفرنج على إحضارهما ، وتضمنت المعاهدات والاتفاقيات التجارية كثيراً من البنود التي تنظم كيفية معاملة تجارة الفرنج في هذه الحالة ، فقد جاء في البند الثاني من مرسوم السلطان المنصور قلاوون إلى تجارة البناية والذى تم تجديده في عهد ابنه الناصر محمد بن قلاوون سنة ١٢٠١هـ / ١٢٠٢م أنه فيما يتعلق بالذهب والفضة واللآلئ والأحجار الثمينة ، والنفرا ، والأشياء الأخرى المشابهة لها ، أنه لا يستحق عليها ضرائب أو رسوم جمركية ، ماعدا ذلك الذي يسكن منها في دار السكك وفي هذه الحالة فقط تفرض عليها رسوم طبقاً لما جرى عليه العرف ^(٩٩) .

وقد جرت العادة أنه عندما يأتي تجار الفرنج بالذهب إلى المدن الإسلامية لكي يتم سكه عملة ، فإنهم في هذه الحالة يقومون ببيعه لدار السكة وهي دار حكومية طبعا ، ويحصلون منها على وثيقة تفيد ذلك ، ويتم فيها ذكر السعر الذي باعوه به ، ومقدار ما باعوه ، ويلى ذلك أن تقوم دار السكة بتصهير طبقاً للعرف والتقاليد المرعية سواء في وزن العملة أو حجمها أو قيمتها ومقدار ما يجب أن تجنيه من ذهب وكذلك الحال بالنسبة للفضة (١٠٠).

ويختلف معدن الذهب والفضة والأحجار الثمينة والفراء وهي الأشياء التي أُعفِيت من الرسوم الجمركية ، فقد عرفت الجمارك الإسلامية نوعاً من الإعفاءات الجمركية على بعض الأشخاص ، وهي التي تتعين بها تنازل المجاليات الفرجية التي أقامت داخل المدن الإسلامية : مثال ذلك ما جاء في البند الرابع عشر من الامتياز الذي جده الناصر محمد بن قلاوون لتجار البنا دق والذى سبقت الإشارة إليه ، فتم النص فيه على أنه بشأن ما جرى العرف عليه فيما يتعلق بمعاملة قنصل البندقية واعفاته من ألف بيزيت كل عام عند دخوله وخروجه ، فقد أمر السلطان بشموله برعايته وأن يتمتع بذلك الإعفاء حسبما جرت به العادة في ذلك (١٠١).

يضاف إلى هذا أن كثيراً من الاتفاقيات أو المعاهدات تضمنت بنوداً خاصة بالمنوعات تذكر منها على سبيل المثال ما جاء في معااهدة السلطان قلاوون مع فرنج عكا عام ٦٨٢هـ / ١٢٨٧م والتي جاء في أحد بنودها النص التالي : « وعلى أن المنوعات المعروفة منها قد يعاشر على قاعدة المنع من المجهتين ، ومتى وجد صحبة أحد من تجارة بلاد السلطان وولده من المسلمين الداخلة في هذه الهدنة ، مثل عدة السلاح وغيره ، تعاد على صاحبه الذي اشتراه منه ، ويعاد إليه ثمنه ، ولا يؤخذ ماله استهلاكا ، ولا يؤذى بسبب ذلك ، لا هو ولا ماله . وكذلك إذا طلع تجارة الفرنج من عكا والبلاد الساحلية الداخلة في هذه الهدنة ، إلى البلاد الإسلامية الداخلة في هذه الهدنة ، على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، ووُجد معهم شيئاً من المنوعات مثل عدة سلاح وغيره ، يعاد على صاحبه الذي اشتراه منه ، ويعاد إليه ثمنه ، ويرد ، ولا يؤخذ ماله استهلاكا ، ولا يؤذى ، وللسلطان ولولده أن يفصل فيمن يخرج من بلادهما من رعيتهما ، على اختلاف أديانهم وأجناسهم بشئ من المنوعات . وكذلك كفيل الملكة بعكا والمقدمون لهم أن يفصلوا في رعيتهم الذين يخرجون بالمنوعات من بلادهم الداخلة في هذه الهدنة (١٠٢) .

كذلك يلاحظ أن الاتفاقيات التي نظمت العلاقات التجارية بين المسلمين والفرنج ، كانت موقوتة بحدة محددة قد تطول أو تقصر نتيجة لعمليات التمديد ، أى أن يتعقد الطرفان على تمديدها مدة أخرى ، هذا التمديد عادة ما كان يتم قبل نفاذ المدة المتصوّص عليها ، أو عند موت سلطان من سلاطين المسلمين ، أو تولى سلطان جديد . كما خضعت أيضاً للتعديل في بعض شروطها ، عندما يجد الطرفان أنه استجدهم ظروف أخرى توجب ذلك التعديل ، كما خضعت كذلك لعملية الفسخ الذي يكون من جانب واحد ، ووضع القائمون على ديوان الإنشاء نصاً رسمياً كان يستخدم في مثل هذه الحالات أورده القلقشندي وهو « هذا ما استخار الله تعالى فيه فلان ، استخارة تبين له فيها غدر الغادر ، وأظهر له بها سر الباطن ما حققه الظاهر ، فسخ ، فيها على فلان ما كان بينه وبينه من المهادنة التي كان آخر الوقت الثلاثي مدتها »^(١٠٣).

وما يلاحظ الباحث كذلك أن السلطات الإسلامية حرصاً منها على سياسة عدم التكدس بالنسبة للبضائع داخل المناطق الجمركية ، فقد عملت على تسهيل الإجراءات الخاصة بالتخليص الجمركي عليها ، وتحجج الفرنجية على سرعة التخلص على بضائعهم التي تم وزنها^(١٠٤) . هذا فضلاً عن تدخل سلطات الجمارك في حالة تكدس البضائع فعلاً داخل المناطق الجمركية، حيث كان موظفو هذه الجمارك يقومون حسب الأوامر التي تصدر إليهم بتغريم تلك البضائع نظير إلزام أصحابها بدفع رسوم تم الاتفاق عليها ، وكما جرت العادة بذلك^(١٠٥).

بل إنهم كانوا من تخفيف تكدس البضائع وتسهيل تغريغها أو شحنها ونقلها داخل المناطق الجمركية ، فإن السلطات الإسلامية سمحت لهم ، التجار من الفرنج بشراء البضائع التي يرغبون فيها من التجار المسلمين داخل الجمرك مع دفع رسوم إضافية بسيطة ، كما أجازوا لهم بيعها مرة أخرى بزيادة بسيطة . وقد حرصت الاتفاقيات التجارية والامتيازات على إبراز هذه النقطة ، فقد جاء في الامتياز الذي منحه المنصور قلانون لتجار البندقية وتم تجديده بناء على طلبهم في عهد ابنه الناصر محمد على أنه « إذا أعجب أحد التجار البندقية وبضائع في الجمرك ورغب في شرائها ، فإنه يستطيع ذلك بزيادة بسيطة ، ولو أن يتسلمه في مخزنه ، وأن يبيعها بعد ذلك متى رغب ، ولا يطالب الذي اشتراها برسوم جديدة ، حتى ولو باعها بسعر أزيد من الذي اشتري به ، كما لا تطلب منه رسوم عن زيادة السعر »^(١٠٦).

هذا بالإضافة إلى حرص السلطات الجمركية على تأمين التجار على أنفسهم وأموالهم وعدم التعرض لهم مطلقا حتى لا يكون لديهم شك في حسن معاملة السلطات لهم ، بل إنها كانت تحرص على تعيين الكثير من الحراس والخدام لحماية وحراسة بضائعهم داخل المناطق الجمركية^(١٠٧) . وإن دلت مثل هذه الإجراءات على شيء فإنها تدل بلا شك على أن السلطات الإسلامية قد وضعت في تلك الفترة من العصور الوسطى ما سجل لها السبق على كثير من الأمم حتى في عصرنا الحديث ، بما يؤكد مدى ما وصلت إليه العقلية الإسلامية من سمو في التفكير .

هوامش الفصل الثالث

- ١- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص ٨٢ .
- ٢- Lopez : Medieval Trade in the Mediterranean World , New York 1961 , p. 334 .
- ٣- صبحى لبيب : «الفندق ظاهرة سياسية ، اقتصادية ، تأرخية » مصر وعالم البحر المتوسط ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٣٨٩-٣٩٠ .
- ٤- Heyd : op . cit . , I , pp . 131-145 .
- ٥- زكي النقاش : نفس المرجع ، ص ١٨٥-١٨٦ .
- ٦- Amari : Diplomi Arabi Dell Archivo Florentina , Frienze 1863 , pp. 241-249 ;
- ٧- Conder : The Latin Kingdom of Jerusalem , London 1897 , p. 304 ; Ashtor : Asocial and Economic History of the Near East in the Middle Ages , London 1976 , p. 240 .
- ٨- هراور : نفس المرجع ، ص ٢٣٤ .
- ٩- نعيم زكي : طرق التجارة الدولية ، ص ٢٩١ .
- ١٠- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص ٢٩٢-٢٩٣ .
- ١١- Mas Latrie : Traite de Paix et du Commerce , Paris 1865 , pp . 72-75 .
- ١٢- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص ٨٦ .
- ١٣- Ashtor : op . cit . p. 240 .
- ١٤- Heyd : op . cit . II , p. 370 .
- ١٥- Ibid : op . cit . II ; p. 135 .
- ١٦- القلقشندى : صبح الأعشى : ج ٤ ، ص ٣١-٧٨ .
- ١٧- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص ١٠١-١٠٠ .
- ١٨- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص ٢٩٣ .
- ١٩- Heyd : op . cit . II , p. 157 .
- ٢٠- صبحى لبيب : نفس المرجع : ص ٢٩٣ .
- ٢١- Ibid : op . cit . II , p. 411 .
- ٢٢- Mas Latrie : op . cit . pp . 70-72 .
- ٢٣- Ibid : op . cit . II , pp . 80-85 .

٢٤- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص ٢٨٩ .

Ibid : op . cit . II , pp. 72-75 . -٢٥

Amari : op . cit . p . 194 . -٢٦

Heyd : op . cit . p . 157 . -٢٧

٢٨- القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١٥ ، ص ٦١ .

Mas Latrie : op . cit . pp . 83 - 85 . -٢٩

٣٠- القلقشندى : نفس المصلن ، ج ١٥ ، ص ٤١ .

٣١- المصدر السابق نفسه ، ج ١٦ ، ص ٥٦ .

٣٢- المصدر السابق ، ج ١٦ ، ص ٥١-٥٠ .

٣٣- المصدر السابق نفسه ، ج ١٦ ، ص ٥٩ .

٣٤- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص ٢٩٦ .

-٣٥- براور : نفس المرجع ، ص ٢٣٤ .

٣٦- ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٨١ .

٣٧- المصدر السابق نفسه ، ص ٢٦٠ .

٣٨- المصدر السابق ، نفسه ، ص ٢٧٧ .

٣٩- مجير الدين الحنبلي : الآنس الجليل بتاريخ القدس والخليل ، القاهرة ١٢٨٣هـ ، ج ١ ، ص ٤٠٣ .

Conder : The City of Jeursalem , London 1904 , p. 297 .

٤٠- ابوشامة : الروضتين ، ج ١ ، ص ٩ .

٤١- ابن واصل : مندرج الكروب في أخباربني أيبوب ، نشر د. جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٥٣ ، ج ١ ، ص ٢٨٣ .

٤٢- ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٨٧ .

Rey : op . cit . pp. 191-192 . -٤٣

٤٤- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص ٢٩٤ .

٤٥- براور : نفس المرجع ، ص ١٦١ .

Mas Latrie : op . cit . pp . 88-92 . -٤٦

٤٧- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص ٢٩٥ .

٤٨- عفاف صبره : نفس المرجع ، ص ٢٩٠ .

-٤٩- ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٨٥ .

-٥٠- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص ٢٩٤ .

-٥١- عفاف صبرة : نفس المرجع ، ص ١٥٤ .

-٥٢- الطاهر مكى : معاهدة تجارية من القرن الخامس عشر ، ص ٩٢ .

٥٣- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص ٢٩٥ .

-٥٤- المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

-٥٥- المرجع السابق نفسه ، ص ٢٩٥ .

-٥٦- عفاف صبرة : نفسه ، ص ١٥٥ .

Mas Latrie : op . cit . pp. 88-92 .

-٥٧- المرجع السابق ، ص ٢٩١-٢٩٩ .

-٥٨- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص ٢٩٧-٢٩٩ .

Rev . Samuel : Those Holy Fields , London 1843 , p. 98 .

-٦٠-

Pero Tafur : Travels and Adventures , London 1926 , p. 57 , P.P. T. S . Vol . IV , -٦٠ .
p. 84 .

Conder : op . cit . p. 287 .

-٦١-

Ency . Britanica , vol . 12 , Scotland 1972 , p. 1009 .

-٦٢-

Stewart Perwn : The Pilgrim's Companion in Jerusalem and Bethlehem , London -٦٣
1964 , 25 .

-٦٤- الرحلة ، ص ٢٨٤ .

-٦٥- المصدر نفسه ، ص ٢٨٣-٢٨٤ .

-٦٦- المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧٦ .

-٦٧- هايد : تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٥ .
ج ١ ص ١٨٦-١٨٨ .

-٦٨- المرجع السابق نفسه ، ص ١٦٥ .

Conder : op . cit . p. 268 ; Warren : The Survey of Western Palestine , London -٦٩
1887 , pp. 22-23 .

-٦٩- هايد : نفس المرجع ، ص ١٨٣-١٨٨ .

-٧٠- المرجع السابق نفسه ، ص ١٨٢-١٨٨ .

-٧٢- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ٦٨١ .

٧٣- صبحى لبيب : نفس المرجع ، ص ٣٩١ .

٧٤- الرحلة ، ص ٢٦٠ .

٧٥- Heyd : op. cit. , II , p. 355 .

٧٦- برادر : نفس المرجع ، ص ٢٢٢ .

٧٧- المرجع السابق نفسه ، ص ١٦٠ .

٧٨- ابن تفرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٧ ، ص ٣٠٠ .

٧٩- المصدر السابق نفسه ، ج ١ ، ص ١٩٦ ، ج ٧ ، ص ١٥١ .

٨٠- أرنست باركر : نفسه ، ص ٦٩ .

٨١- ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج ١ ، ص ١٧٤ . ابن شداد : الأعلاق الخطيرة ، ص ٧٢ .

٨٢- تاريخ الحروب الصليبية ، ج ٣ ، ص ٦٢ .

٨٣- ابن الأثير : نفس المصدر ، ج ٨ ، ص ٢٥٠ .

٨٤- المقريزى : السلوك ، ج ١ ، قسم ٢ ، ص ٥٦٦ .

٨٥- رنسيمان : المرجع نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٨٦ .

٨٦- الرحلة ، ص ٢٧٤ .

٨٧- المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧٤ .

٨٨- المصدر السابق والصفحة .

٨٩- المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧٥-٢٧٦ .

٩٠- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٦٠٤ .

٩١- الرحلة ، ص ٢٧٦ .

٩٢- المصدر السابق والصفحة ذاتها .

٩٣- الرحلة ، ص ٢٨٢ .

٩٤- هايد : المرجع نفسه ، ص ١٨٤ .

٩٥- المرجع السابق نفسه ، ص ١٨٤-١٨٧ ، ارنست باركر : نفسه ، ص ٤٦ .

٩٦- هايد : نفسه ، ص ١٨٤ .

٩٧- Rey : op. cit. , p. 259 .

٩٨- ابن عبد الظاهر ، تشريف الأيام ، ص ١٦١-١٦٢ . القلقشندى : نفسه ، ج ٤ ، ص ٣١٥ . عمر كمال توفيق : نفسه ، ص ٢٠٤-٢٠٥ .

٩٩- عفاف صبره : نفسه ، ص ٢٧٣ .

١٠٠- المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

١٠١- المقريزى : السلوك ج ١ ، قسم ٣ ، ص ٩٨٥-٩٩٥ : القلقشندي : نفسه ، ج ١ ، ص ٥١-٦٣ .

١٠٢- المقريزى : نفسه ، ج ١ ، قسم ٣ ، ص ٩٩٣ .

١٠٣- عفاف صبره : نفسه ، ص ٢٨٥ .

١٠٤- Ibid : op . cit . pp . 79-80 .

١٠٥- Ibid : op . cit . pp . 87-88 .

١٠٦- عفاف صبره : نفس المصدر ، ج ١ ، قسم ٣ ، ص ٩٨٥-٩٩٥ ، القلقشندي : نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٥١-٦٣ .

١٠٧- القلقشندي: صبح الأعشى ، ج ١ ، ص ١٠٨-١٠٩ : عمر كمال توفيق : نفسه ، ص ٢٠٨-٢٠٩ .

١٠٨- Mas Latrie : op . cit . p. 92 .

١٠٩- عفاف صبره : نفسه ، ص ٢٨٨ .

١١٠- المرجع السابق نفسه ، ص ٢٨٧ .

١١١- المرجع السابق نفسه ، ص ٢٨٨ .

١١٢- نعيم زكي ، نفس المرجع ، ص ٣١٤ .

الفصل الرابع

المعاملات المالية

- الأعمال المصرفية والصيارة
- المعاملات المالية وخبرة المسلمين فيها
- ما تعلمه الفرنج من المسلمين
- العملات الإسلامية والصلبيّة
- مصادر تدفق الذهب على الفرنج
- آثار التبادل التجارى لدى المسلمين
- آثار التبادل التجارى لدى الفرنج والغرب الأوروبي

الأعمال المصرفية والصيارة

تطلب تطور الأعمال التجارية ، المالية وازدهار عمليات التبادل الاقتصادي بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية ، تطلب وجود أعمال مصرفية تخدم المصالح التجارية لدى الطرفين . وما لا شك فيه أن المسلمين استخدمو ما كان معروفا لديهم من نظم مصرفية ومالية في معاملاتهم مع هؤلاء الفرنج ، إذا لم تكن الأعمال المصرفية بالنسبة للMuslimين تشكل حدثا جديدا ، حيث سبق لهم أن عرقو الكثير من النظم المصرفية في مصر والشام والعراق وبلاط فارس وغيرها منذ أن كانت لهم دولهم . فكان للخليفة أو السلطان صرافان رسّيـان ، بالإضافة لأعداد ضخمة من أبناء البلاد بطوائفهم المختلفة ، والذين احترفوا مهنة الصيرفة ، والدليل على ذلك ما يرويه لنا الرحالة ناصر خسرو الذي زار بعض هذه البلاد في القرن الحادى عشر وقبيل مجيء الفرنج إلى بلاد الشام ، فقد رأى في أصفهان مثلا مالا يقل عن ما تئى صراف في سوق لهم يسمى سوق الصرافين^(١) . كما وُجد في كل مدينة من مدن بلاد الشام سوق للصرافين أو خان للصرافين على الأقل ؛ نذكر منها على سبيل الاستدلال سوق الصرافين الذي ذكره أحد المؤرخين المعاصرين من أبناء مدينة بيت المقدس ، وهو مجير الدين الحنيلي . هذا السوق تم تخصيصه للصيارة والذى كان يقع عند التقاء شارع داود بشارع باب المحراب والذي كان يطلق عليه أيضا اسم شارع العيد^(٢) . في حين أن النظام المصرفى فى أوروبا نفسها لم يتتطور إلا خلال فترة الحروب الصليبية ، بعد أن نقله الفرنج عن الشرق العربي^(٣) .

وكان التعامل المالي يتم في أسواق الصيارة هذه أو خانات الصرف - كما كان يطلق عليها أحيانا - على يد الصرافين أو الصيارة ، فيعطي التاجر المال للصراف منهم ، ويحصل منه على صك بما دفعه ، وكلما اشتري بضائع سدد ثمنها بهذه الصكوك محمولة على الصرف الذي يتعامل معه ، وهذه الطريقة هي ما تعرف الآن باسم الشبكات المحولة . ويبدو أنها كانت أرقى ما وصلت إليه المعاملات المالية والمصرفية في الدول والولايات الإسلامية^(٤) . كذلك أصدر هؤلاء الصيارة أو الصرافين خطابات الاعتماد الائتمانية أو «السنتجات» أو «السنادات المالية المؤجلة الدفع» على آجال طويلة أو قصيرة ، حيث لجأ كثير من التجار إلى النظام الأخير وهو السنادات المالية المؤجلة الدفع على آجال ، وذلك لاستغلال جزء كبير من

رأس المال في التجارة ، ويتم السداد في معظم الأحيان بعد أن تتم عملية البيع ، حيث يقوم الصيارة بتحصيل المبالغ المطلوبة لقاء عمولة أو مرتباً متفقاً عليها ، ويستفيد من هذه العملية كل من المقرض والمقرض والصراف في نفس الوقت ^(٤٠) .

وقد نقل الفرنج هذا النظام ليتطور إلى نوع من التعامل الأرقي ، وفي هذه العملية يضمن المتعامل وصاحب رأس المال حقوقه بلا عناء ، ومن هذه الأنواع كانت خطابات الضمان ، والسندا ، وأذون الدفع ^(٤١) . ولسنا في حاجة إلى أن نذكر أن الصيارة عند المسلمين كانت لهم قدراتهم وخبراتهم الطويلة في التعامل النقدي في شتى المعاملات التي كانت سائدة في ذلك العصر ، في شتى أنحاء العالم المعروف آنذاك ، فقاموا باستبدال العملات المختلفة التي كانت ترد مع الحجاج المسيحيين من أنحاء الغرب الأوروبي وغيرها من البلاد وذلك لزيارة الأماكن المقدسة لدى المسيحيين الموجودة في بلاد الشام ومصر ^(٤٢) .

كذلك كان للمسلمين خبرة واسعة بنظام دفاتر الحسابات أو سجلات الحسابات ، والتي كثر استخدامها لدى التجار والصيارة ، والتي كانت موضع ثقة من الجميع ولا تقبل النقض ^(٤٣) . ومن الطبيعي أن يستخدموا هذه الدفاتر في حساباتهم مع تجار الفرنج عندما بدأوا عمليات التبادل التجاري تزدهر بين الطرفين . مما كان دافعاً للفرنج إلى التعرف على هذا النظام ، وهو نظام سجلات الحسابات والأخذ به ، وخير دليل على ذلك ما جاء في كثير من المعاهدات والاتفاقيات التجارية التي تم عقدها بين الطرفين من ضرورة أن يختار تجار الفرنج كتاباً ملما باللغة العربية ليقوم بصاحبهم طوال إجراءات البيع ، وسجل لهم مبيعاتهم وباشر العمليات الحسابية وأنه تحتم عليه مراعاة الدقة في كل ذلك حتى لا يضاروا في حساب الضرائب والرسوم الجمركية عليهم ^(٤٤) .

وال المسلمين هم الذين كان لهم السبق أيضاً على الفرنج في استخدام نظام «السندا المالية المحولة للغير» ، والتي اقترن ظهورها بزيادة النشاط التجاري بين الشرق والغرب فترة المزروب الصليبية ، وهذه الطريقة المالية - بالإضافة إلى صفتها المصرفية - فهي أضمن طريقة لحفظ المال من الضياع أو المصادر ، ويتولى هذه العملية المصرفيون أو الصيارة . والتي أصبح عن طريقها بإمكان التجار إيداع مالديهم من أموال لدى أحد الصيارف ، ويحصلون على سنداً بقيمتها واجبة الدفع ، للسكان القاصدين إليه ^(٤٥) .

ومن النظم التي كانت شائعة عند المسلمين وطبقوها أيضاً عند تعاملهم مع الفرنج في بلاد الشام في ذلك العصر نظام «المقارضة» ، هذا النظام هو الذي يعرف حالياً تحت اسم «عقد

التوصية ذى الجانب الواحد» ، ويعرف أيضا باسم «عقد التوصية الأصلى» ، والشركاء فيه اثنان ، صاحب رأس المال ، والتاجر المستثمر ، ونسبة الريع تقسم بينهما بنسبة يتفق عليها عند المسلمين، هذا النظام نفسه استخدمه تجار الفرنج وبخاصة البناذقة في تجارتهم مع شرق البحر الأبيض المتوسط كله^(١١) . وقد عرفت كتب الفقه الإسلامي هذا النظام بما يدل دلالة واضحة على أن المسلمين سبقو الفرنج في معرفته ، بأنه يعني أن يدفع شخص مالاً لآخر ليتجر فيه على أن يكون الريع بينهما على ما شرطا ، والخسارة على صاحب رأس المال ، وعند الفقهاء هو عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للأخر مالاً يملكه ليتجر فيه بجزء شائع معلوم من الريع كالنصف أو الثلث ، أو الربع ، أو تعرهما ، بشرط مخصوصة^(١٢) . واضح أن الفرق عند المسلمين وعند أبناء الغرب الأوروبي كان حول نسبة تقسيم الأرباح ، فبينما هي عند الفرنج تتم بنسبة ٣ : ٤ بين صاحب رأس المال والتاجر، فإنها عند المسلمين تتم وفق نسبة تتراوح ما بين الربع والثلث أو النصف حسبما يتفق الطرفان ، وكذلك الحال بالنسبة للخسارة .

وأول اشارة لهذا النظام الذي ساد العمليات التجارية التي تمت بين الفرنج والمسلمين كانت تلك التي أوردها لنا الرحالة المغربي ابن جبير في حديثه عن بعض كبار تجار المسلمين من دمشق ، حيث كانت لهم أعمال ضخمة في المدن التي خضعت لحكم الفرنج في بلاد الشام أو مدن الشرق الفرنجي أو اللاتيني ، من مؤلاة التجار المسلمين يذكر لنا رجلين من أهل دمشق «من ميسار التجار وكبارهم وأغنيائهم المنفسين في الثراء ، أحدهما يعرف بنصر بن قوام ، والثاني بأبي الدر ياقوت مولى العطافي ، وتجارتهما كلها بهذا الساحل الإفرنجي ، ولا ذكر فيه لسواهما ، ولهمما الأمانة من المقارضين ، فالقوافل صادرة وواردة ببضائعهما ، و شأنهما في الغنى كبير ، وقدرهما عند أمراء المسلمين والإفرنجيين خطير»^(١٣) .

وهنا يظهر تسامول له ما يبرره ، فعندما يقول ابن جبير عن هذين التجارين «ولهمما الأمانة المقارضين» فهل كان يعني أن المقارضين كانوا من المسلمين فقط ، أم أنهم كانوا من الفرنج فقط ، أم أنهم من المسلمين والفرنج . كل هذه احتمالات غير مستبعدة ، خصوصاً أننا نعلم أن أبناء الطوائف الدينية العسكرية من طائفتي الإسبتارية والداوية في ما يبادلهم الماليه وإقراض الأموال ، فإنهم أقرضوا المسلمين جنباً إلى جنب مع أبناء الفرنج ، نظير أرباح اشترطوها على كل من يقرض منهم سواء من المسلمين أم من الفرنج ، ولم يفرقوا بينهم^(١٤) .

كما تجوب الإشارة إلى أنه نجم عن استقرار أعداد كبيرة من أبناء المدن التجارية الغربية في الشرق الفرنجي في أعقاب الحروب الصليبية ، والذين فضلوا الاقامة في المدن والموانئ الشامية على القسطنطينية ، وذلك لقربها من مراكز التجارة في وسط آسيا ، وأسيا الصغرى والخليج العربي ، وحرصهم على إقامة علاقات تجارية مع المسلمين في بلاد الشام ، أن نشطت العمليات المصرفية لدى الفرنج أنفسهم في بلاد الشام ^(١٥) . حيث كان في جميع المدن التي خضعت للصرافين بالقرب من الأسواق . وكانت الصيرفة مهنة ترتبط بالمدن ، إلا أنها في بيت المقدس كانت ضرورة يومية ، بسبب سيل الفرنج والمجاج والتجار الوافدين من شتى أنحاء أوروبا . وفي المصرف أو في المكان الذي تم تخصيصه لأعمال الصيرفة بطاولاته أو مناضده التي اتخدت شكل الصف ، كان يتم تبادل العملات الأوروبية بالعملات المحلية ، والتعامل ب مختلف النقود وأصنافها التي لا تمحى ، والتي سكت في مئات دور السك الأوروبية وغيرها ، فكان يتم تقدير قيمتها الأساسية كمعدن ، ثم يتم تحويلها إلى عملة محلية . وهكذا فإن الصيرفي الفرنجي كان بشاشة الوسيط بين العملات الأوروبية وغير الأوروبية . ولكل يعالج الصيرفة هذا الأمر على نحو فعال ، فانهم كانوا يمليون إلى التخصص في مدينة بيت المقدس تحت حكم الفرنج ، كان الصيرفة من الفرنج يحتلون شارعا ، على حين كان نظاروهم في الجانب الآخر هم الصيرافة البلديون - أي من أبناء بلاد الشام - وهم من المسيحيين المحليين والذين يحتملون أنهم تخصصوا في العملات الشرقية ^(١٦) . كما يبدو أن الصرافة في المدن الأخرى التي خضعت لحكم الفرنج كانت من اختصاص الإيطاليين ، إذ كان لمعظم المدن التجارية الإيطالية في القرن الثاني عشر للميلادي بنوك خاصة لها فروع في أنحاء ومراسيل نشاطهم التجاري في الشرق والغرب ، عملت على تسهيل التعامل المالي والتجاري النقدي وغير النقدي بالسندات ، وخطابات الاعتماد بالشيكات ، والاستبدال النقدي ، ومارست البنديقة وجنة هذه العملية منذ أواخر القرن الثاني عشر . كما أسمهم للمبارديون ، وكذلك الفلورنسيون في هذه العمليات المصرفية ، وفي الوظيفة المصرفية بنشاط وافر ، فكانوا يستبدلون العملات ، ويتجرون في السلع بالنقد والأجل ، ويتقابلون الودائع ، وصكوك «شيكات» الدفع ويتناهون في منح القروض للعملاء ^(١٧) .

كما نتج عن ازدهار العلاقات التجارية بين المسلمين والفرنج عامة والتجار الإيطاليين خاصة ، أن ظهرت عائلات كبيرة تعمل بالتجارة والأعمال المصرفية ، منها من كانوا يزاولون نشاطهم في حلب خاصة ، ولهم فرع في دمشق وبيروت ، وكانت تربطهم علاقات عمل بأشراف البنديقة جميعهم . كما أن ظهور هذه الطبقة من التجار والصيارة المستقرين أدى إلى نشأة فئة

جديدة من التجار والصيارة ، كانت مهمتهم استثمار رؤوس أموال غيرهم ، بالإضافة إلى ما يخصهم من أموال ، وكان هؤلاء هم عماد تجارة الفرنج وبخاصة من البندقة. يضاف إلى هذا أنهم لم يتخصصوا في سلعة بعينها بل حملوا جميع أصناف التجار . كذلك قام عدد كبير من تجار الفرنج بنقل متاجرهم لغيرهم ، وما يحصل من الأرباح اقتسمها التجار وأصحاب رؤوس الأموال ، وقد كانت الأرباح مجزية ، إذ أن ندرة السلع التي حملوها إلى الغرب الأوروبي أمام الأقبال الشديد عليها هناك ، جعل الأسعار مرتفعة ، وبالتالي ارتفعت نسبة الربح ، الذي وصل أحيانا إلى ٢٠٪ بل كان يرتفع إلى ٤٠٪ أو ٥٪ من رأس المال الأصلي^(١٨). مما كان دافعا لازدهار نظام المقارضة عند الفرنج بوجه خاص وأبناء الغرب الأوروبي بوجه عام ، والذي ظهر واضحا في إقبال الكثيرين منهم على استثمار رؤوس أموالهم ، بأن يعهدوا بتلك الأموال إلى غيرهم من كبار تجار الفرنج ليتاجروا لهم بها ، على أن يكون هناك ريعا معينا بعد انتهاء العملية التجارية ، هذا الربح كان يبلغ في كثير من الأحيان ٥٪ من رأس المال^(١٩). ثم تطور نظام القراض أو المقارضة إلى نشأة ما كان يسمى باسم « الشركات الأخوية» والتي كان هدفها توحيد الجهد للقيام بعملية تجارية أو أكثر في أماكن مختلفة ، وكان لهذا النظام أهمية كبيرة في توظيف أكبر قدر ممكن من رأس المال في أكثر من عملية تجارية ، حيث يشارك صاحب رأس المال في هذه العملية إخوهه أو أقاربه أو أصحابه^(٢٠) مثال ذلك الشركة الأخوية التي أقامها تجار من البندقية عام ١٢٠٠ و كانت تضم كلا من فيليودا مولين Filio Dam- olin وأخيه بيترودا مولين Penzo Damolin^(٢١).

وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لازدهار العملات التجارية والمصرفية بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام ، فإن المدن الإسلامية قد عرفت إلى جانب العملات المحلية من الدينار الذهب والدرهم الفضة ثم بعد ذلك الفلس النحاس ، عرفت كثيرا من المعاملات الأجنبية وتنوعت النقود المتداولة فيها تنوعا يتناسب مع العناصر والأجناس التي كانت تفد إليها ، حيث يؤكد لنا كثير من الرحالة الأوروبيين والحجاج المسيحيين الوفادين على البلاد لزيارة الأماكن المقدسة في كل من بلاد الشام ومصر ، يؤكدون أن العملات التي عرفت في الغرب الأوروبي كانت متداولة و معروفة في كثير من مدن بلاد الشام ، مثل بيت المقدس ، ودمشق ، وحلب ، وغيرها. فقد ذكر بعضهم - على سبيل المثال - أن العملات الفضية الألمانية والتي عليها علامة الصليب وهي من الفضة الجيدة كانت معروفة ومستعملة^(٢٢). كما أن أبناء المدن الإيطالية من البندقة كانوا يستخدمون في معاملاتهم في الشرق الإسلامي الفلورين وهي

عملة فلورنسة الذهبية ، والتى يقول عنها القلقشندي فى كتابه صبح الأعشى أنها عبارة عن دنانير يُؤتى بها من البلاد الأفريجية والروم ، معلومة الوزن ، كل دينار منها معتبر بتسعة عشر قيراطاً ونصف قيراطاً من المجرى ، وهذه الدنانير مشخصة على أحد وجهيها صورة الملك الذى تضرب فى زمانه ، وعلى الوجه الآخر صورتا بطرس ويوسوس الحواريين اللذين بعث بهما المسيح عليه السلام إلى رومية ، ويعبر عنها بالافرنطية جمع افرنتى نسبة إلى مدينة من مدنهم وهى افرنستة «فلورنسة»^(٢٣) . كذلك عرفت المدن الإسلامية الدوكات الفضة والذى تم ضربه فى البندقية ، إلا أن التعامل بهذه العملة كان قليلاً لعدم إقبال الناس على التعامل بها فى بلاد الشام ، وإصرارهم على التعامل بعملة فلورنسة الذهبية ، وما ذلك إلا بسبب أن قاعدة المعاملات فى الشرق العربى كانت الذهب ، لذا هم يرفضون الفضة والتى كانت غالبة أو هي القاعدة فى المعاملات فى الغرب الأوروبي حتى ذلك الحين^(٢٤) .

كما عرفت المدن الإسلامية فى بلاد الشام وغيرها كذلك الدوكات الذهبية ، وهى عملة بندقية سكتها مدينة البندقية عام ١٢٩٤م ، وحتى بعد طرد الفرنج من بلاد الشام فقد أصبح الدوكات من أهم العملات التى تدفقت على بلاد الشام ، ولعل السبب فى هذا راجع إلى شدة ارتباط النشاط التجارى بالبندقية ، فضلاً عن قيامهم بحمل الحجاج المسيحيين إلى الأراضى المقدسة ، والذين كان عليهم تغيير ما معهم من عملات محلية خاصة ببلادهم بعملة البندقية وهى الدوكات ، فضلاً عن ثبات نسبة الذهب فيها وتفوقها على غيرها من العملات وبذلك كانت العملة المفضلة لكل من أبناء الغرب الأوروبي وأبناء بلاد الشام ، بل وغيرها من بلدان العالم الإسلامي التى كانت لها علاقات مع البندقية ، خاصة إذا وضعنا فى اعتبارنا أن مقدار الذهب الذى كانت تتدفق على العالم الإسلامي فى ذلك الحين الذى سكت فيه البندقية عملتها وهى الدوكات الذهبية هذه المقدار من الذهب كانت آخذة فى النقصان ، مما عرض الدينار الإسلامي لكثير من عمليات التلاعب وخلطه بمعادن أقل قيمة ، مما أفقده مجال الصدار أمام تلك العملة ثابتة الوزن والعيار^(٢٥) .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أحد الباحثين العرب المحدثين يذكر أن السلطات الإسلامية قد سكت نقوداً تصلح للتعامل بين الطرفين الإسلامي والفرنجي فى بلاد الشام فى عصر الحروب الصليبية ، فيقول أنه : «صدرت دراهم أيوبية فى دمشق باسم الخليفة المستنصر بالله وعماد الدين اسماعيل بعد سنة ٦٤٠هـ، مع أن المستنصر توفي سنة ٦٤٠هـ . هذه النقود اعتبرها علماء المسكونات أيوبيات صليبية وأن بعضها يحمل صليباً صغيراً ضمن مأثرات القطاعات»^(٢٦) . إلا أننا مع الأسف الشديد لا يمكن أن نقبل هذا الرأى وي تلك البساطة ، إذ

ليس من المعقول أن تقوم إحدى دور سك النقود الإسلامية سواء في دمشق أم في غيرها من المدن الإسلامية بسك نقود تحمل الصليب شعاراً لها وبخاصة في ذلك العصر ، وهو عصر الجهاد الديني ضد الصليبيين . والصواب واضح فيما أورده كثير من أبناء الغرب الأوروبي الذين كتبوا عن المسكوكات الصليبية في بلاد الشام ، وكذلك بعض الباحثين العرب والذين نخص منهم بالذكر الدكتور رافت محمد النبراوي في بحثه القيم عن المسكوكات الصليبية في مصر والشام والذي نال به درجة الماجستير من كلية الآثار بجامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ، أما أبناء الغرب الأوروبي فنخص منهم بالذكر الاستاذ هنري لا فرو وله كتاب بالفرنسية عنوانه «النقود ذات الكتابات العربية التي ضربها الصليبيون بسوريا» ^(٢٧) .

وفي كتابه هذا ذكر معلومات قيمة عن الدينار الصوري ، كما تناول تقليد الفرنج للدينار الإسلامي ، كذلك تحدث عن الدرام الصليبية ذات العبارات المسيحية التي تم نقشها باللغة العربية ، ويعتبر هذا العالم صاحب الفضل الأول في كشف الستار عن النقود التي ضربها الفرنج في بلاد الشام تقليداً للنقود الفاطمية الخاصة بالخلفاء المستنصر ، والأمر ، والخانظ ، هذه النقود هي التي سكها البنادقة طبقاً لما حصلوا عليه من امتيازات من حكام الفرنج خولت لهم سك النقود وبخاصة الدرام الفضية ^(٢٨) . ولم يقتصر تقليد الفرنج للعملات الذهبية التي كانت شائعة في بلاد الشام آنذاك ، بل إنهم سكوا مجموعات من الدرام الفضية تقليداً للدرام الإسلامية ، وعليها كتابات ونقوش باللغة العربية ، لكن ما يميزها عن الدرام الإسلامية وجود الصليب في وسطها في بعض الأحيان ، وأول هذه الدرام تلك التي سكوها تقليداً لدرام الملك الظاهر غازى الذي كان يحكم في حلب ، ونقشوا عليها تاريخ ضربها وهو عام ٦٣٨ هـ ^(٢٩) .

على الرغم من أن الظاهر غازى تولى الحكم عقب وفاة والده صلاح الدين الأيوبي في صفر سنة ٥٨٩ هـ ، وسك نقوداً في حلب مقر حكمه عليها اسمه وتوفي عام ٦١٣ هـ ^(٣٠) . وظلت عملية التقليد هذه إلى ما بعد وفاته بربع قرن تقريباً . كذلك وجدت مجموعة من الدرام ضرب الفرنج وعليها كتابات عربية تحمل أسماء كل من الملك العادل المتوفى سنة ٦١٥ هـ / ١٢١٩ م ، وال الخليفة الناصر المتوفى سنة ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥ م في مركز الظهر من العملة حتى عقب وفاتهم ، وكذلك الحال بالنسبة للدرام الفضية التي ضربوها وتحمل اسم الخليفة المستنصر والذي توفي سنة ٦٤ هـ وظلت دور الضرب تسكها بعد وفاته .

ويورد لنا أحد الباحثين تفسيراً مقبولاً عن السر في استمرار دور السك الخاصة بالفرنج في ضرب وتقليد الدر衙م الإسلامية التي عليها أسماء الحكام والخلفاء السابقين ، بأن هذه الدر衙م كانت من عمل بعض الأسرى المسلمين الذين وقعوا في أيدي الفرنج وظلوا محبوسين في بلادهم بعيدين عن مراكز الأحداث السياسية في المدن الإسلامية ، لذلك لم يعلموا بوفاة هؤلاء إلا بعد حين (٢١).

ويرى البعض أن هذه الدر衙م التي ضربها الفرنج أو الصليبيون تقليداً للدر衙م الظاهر غازى بحلب تعتبر أقدم أنواع الدر衙م التي ضربها هؤلاء الفرنج تقليداً للدر衙م الأيوبية ، أي أنها تعتبر أقدم الدر衙م الأيوبية المقلدة ، وأنها ضربت بدار سك النقود في عكا (٢٢) . أي التي تم ضربها في دمشق ، ومنها در衙م ذات تواريخ هجرية وتاريخ ميلادية ، لذا فمن المؤكد أن تلك الدر衙م التي ذكرها الباحث وقال عنها أنها در衙م إسلامية ، فما هي إلا در衙م مقلدة ضربها الفرنج كعادتهم ، والتي أكثروا من سكها في البلاد التي خضعت لحكمهم (٢٣) .

وكانت هذه النقود الصليبية المقلدة للنقود الفاطمية ثم الأيوبيية معترفة بها في الشرق كله ، كما كان تقليلهم لها لتسهيل المعاملات التجارية بينهم وبين المسلمين ، ولتشبيه أقدامهم بالأرض المقدسة ، ولدفع الفدية بها في حالة وقوع أحدهم في الأسر . كما عرفت هذه النقود المقلدة «بوزن عكا» ، و«وزن صور» ، و«وزن طرابلس» ، حيث ضربت في هذه المدن المذكورة . كما أن النقود الإسلامية التي كانت منتشرة في هذه المنطقة كانت متداولة ومعترف بها في جميع إمارات الفرنج بالشام حينئذ (٢٤) . كذلك كانت هذه النقود المقلدة تشبه النقود العربية من حيث الشكل العام ، كما كانت ت نقش عليها بعض الكتابات المسجلة على النقود العربية المتضمنة لفظ الجلالة «الله» واسم النبي «محمد» وأسماء الخلفاء ، ودور السك الإسلامية ، والتاريخ الهجري تماماً كما كان ينتش على النقود العربية (٢٥) .

ويذكر كل من بالوج وإيفون أنه توجد غاذج أخرى قلدتها الفرنج للنقود التحايسية التي ضربت في أيام الخليفة المستنصر بالله ، إلا أنها مختلفة عن الأصل في أنها لم يسجل عليها مكان وتاريخ سكها الحقيقي ، والتي تتميز بأخطائها الواضحة المتعددة سواء في النقوش التي عليها أم في طريقتها والتي يعزى السبب في هذه الأخطاء فيها لعدم إجاده النقاش عملية التقليد ، والتي تعتبر شاهداً على عظمة النقاش المسلم وتجعل نسبتها إلى هؤلاء الفرنج أمراً لا يقبل أدنى شك (٢٦) .

أما عن النقود الذهبية فتتجدر الإشارة إلى أنه بعد وصول الفرنج إلى بلاد الشام قابلتهم مشكلة أساسية وهي وجود نقد ذهبي لم تكن معروفة في بلادهم الأصلية حيث كانوا لا يتعاملون بالنقود الذهبية والتي توقف ضريها بالغرب الأوربي ، منذ القرن التاسع وحتى القرن الثالث عشر الميلادي ، حين استؤنف ضريها من جديد . وأول نقود ذهبية تداولها الفرنج أثناء غزوهم للرها وأنطاكية كانت بيزنطيات ميخائيل السابع دوقاس ، والبيزنط هو نفسه السوليدس ، نقد ذهبي أطلق عليه المؤلفون البيزنطيون اسم نومزما وهذه التسمية ، صارت متداولة إلى أن أطلق عليها في الفترة الأخيرة لامبراطورية البيزنطية اسم بيزنط ، وهكذا عرف الفرنج النقود الذهبية البيزنطية^(٣٧) وتداولوها فيما بينهم . أما بالنسبة للنقود الذهبية الإسلامية فقد وجدها الفرنج متداولة عند غزوهم لأنطاكية ووادي نهر الأورنت أو العاصي ، وكانت عبارة عن دنانير فاطمية باسم الخليفة المستنصر تم ضريها في كل من مصر والشام . وطبعي أن يقوم الفرنج بتقليد النقود الذهبية الفاطمية التي كانت تتميز بارتفاع وزنها ونقاء عيارها ، بعد أن فطنوا إلى مركز كل من الدينارين العباسى والبيزنطى اللذين كانا يعانيان في تلك الفترة من تدهور شديد . ولذلك قام الفرنج بتقليد دنانير الخليفة المستنصر بالله الفاطمى بعد أن وقعت في أيديهم كثير من مقدار الذهب وكما سنشير بعد قليل ، ثم بعد ذلك قلدوا دنانير الخليفة الأمر بأحكام الله^(٣٨) .

وهذه النسوة المقلدة التي ضريها الفرنج هي التي عرفت في المراجع الغربية تحت اسم *Ai denanir «البيزنطيات»* التي ضربت تقليدا للدنانير الإسلامية ، وفي المصادر العربية باسم الدينار الصورى ، الذي بلغ وزنه حوالي ثلثي وزن الدينار الفاطمى^(٣٩) . وعن هذا الدينار الصورى المقلد يقول المؤرخ المعاصر ابن خلkan أن الفرنج «ما ملكوا صورا صرفا السكة باسم الأمر المذكور مدة ثلاثة سنين ثم قطعوا ذلك»^(٤٠) . أي أنهم قلدوا الدينار الفاطمى الذي صدر في عهد الخليفة الأمر ثم قطعوا ذلك ، كذلك وردت إشارة عند القزوينى الذي توفي عام ١٢٨٢هـ / ١٢٨٣ م يفهم منها أن الدينار الصورى ظل مستعملًا على الأقل حتى وفاته ، ففي حديثه عن مدينة صور يقول : «يسبب إليها الدنانير الصورية التي تعامل عليها أهل الشام والعراق» . وإن كان هناك رأى يرجح أن نسبة هذا الدينار الصورى ترجع إلى الكلمة العربية صورة الوجه ، فقد كانت هذه الدنانير توجد عليها صورة في أحد وجهيه ، لذا عرفت بالدنانير الصورية ، أما أنها نسبت إلى مدينة صور فإن ذلك لاشتهر هذه المدينة بتقليد الدنانير الإسلامية على الرغم من أن هذه الدنانير ضربت في مدن

كثيرة غير صور مثل عكا وطرابلس وغيرها^(٤١) . والفرق بين الدينار الصوري الذي سكه الفرنج والدينار الفاطمي ، أن الدينار الصوري يزن حوالي ثلثي الدينار الفاطمي ، كما يبلغ ما يحويه من الذهب ثلثي ما يحويه من الدينار الفاطمي^(٤٢) . وفي الفترة من سنة ١٢٥١ - ١٢٥٩ م حلت دنانير ذهبية صلبيّة محملة الدينار الصوري هذه والتي كانت تقليداً للدينار الفاطمي ، هذه الدنانير الجديدة أصبحت تحمل عبارات مسيحية بدلاً من العبارات الإسلامية ، إلا إنها مسجلة أيضاً باللغة العربية ، وفي نفس الوقت اتخذت شكل الدنانير الفاطمية ، والفرق بينها وبين الدنانير الفاطمية ، أن الخط المحفور على الدنانير الفاطمية هو الخط الكوفي الذي ظل مستخدماً على الدنانير الأيوبيّة حتى سنة ٦٦٢ هـ / ١٢٢٥ م بينما حل محله الخط النسخ . ومن المؤكد أن الفرنج في سنة ١٢٥١ م كانوا يرغبون في أن تحل نقودهم الجديدة وتفوق على النقود الأيوبيّة المتداولة في الأسواق حينئذ^(٤٣) . كذلك سك الفرنج أنصاف الدنانير التي يوجد عليها عبارات مسيحية وتميز بعدم تسجيل مكان و تاريخ سكها .

وما سبق يتضح لنا أن الفرنج سكوا النقود الذهبية من الدنانير وأنصافها ، وكذلك النقود الفضية من الدرّاهم وأنصافها ، والنقود النحاسية ، وسجلوا عليها عبارات مسيحية باللغة العربية ، هذا إلى جانب سكهم نقوداً ذات كتابات يونانية ولاتينية وفرنسية ، وفي إمارة أنطاكية بوجه خاص سكوا عملاتهم وعليها كتابات يونانية إلى جانب اللاتينية لارتباط أنطاكية بالدولة البيزنطية^(٤٤) . بالإضافة إلى سكهم بعض العملات البرونزية والنحاسية ذات الكتابات اللاتينية أو اليونانية أو الفرنسية ، والتي ضربت للتداول المعلى بين الفرنج أنفسهم داخل الإمارات ، يعكس النقود الأخرى والتي عليها كتابات عربية وهي التي تم تخصيصها للتعامل مع الخارج بمنطقة الشرق كلها .

هذا إلى جانب ما تشير إليه بعض المراجع أنه كان لكل إمارة من إمارات الفرنج عملتها الفضية الخاصة بها ، والتي تم سكها في عهود بعض حكامها ، فقد كان حكام طرابلس اللاتين منذ عهد برتان يسكنون عملة فضية . وهي التي كانت تسمى في المصادر العربية بالقراطيس على نفس أسلوب العملات التي كان يتم سكها في تولوز مع تغيير طفيف ، ففي وجه العملة نقشت صورة صليب ، وعلى ظهرها نقش في «مدينة طرابلس» Tripolis Civitas أما ريوند الثاني فقد سك عملات فضية مماثلة مع إضافة عبارة Monata Tripolis أي عملة

طرابلس على الوجه ، بينما امتلاً الصليب المنقوش على ظهر العملة بدواائر وخواتم صغيرة متصلة . وكانت عملات ريموند الثالث الفضية تتخذ الطابع التولوزي الذي يحمل نقشا يمثل الشمس والهلال ، وهو طابع ظهر في تولوز سنة ١١٤٨ م ، ويعرف بالطابع الريوندي . أما العملات الذهبية التي كانت تضرب فيها فهي البيزنطية Tripolaze أي بيسانت «دينار» طرابلس ، والذي كان تقلیداً للدنانير الإسلامية^(٤٦) .

ويكفي القول أن مثل هذه العملات كانت من ذلك النوع الذي يعكس كثيراً من الأحداث السياسية ، التي تتعلق باخضاع المدن لحكم ما ، أو لحكم أسرة معينة ، وفي هذه الحالة كان يتم تسجيل اسم الملك أو المحاكم أو السيد ، في نفس الوقت كان يسجل اسم المدينة التي ضربت فيها . كذلك يدخل ضمن هذا النوع من العملات ما كان يبرز ناحية دينية معينة ، كان تحمل العملة الصليب وكذلك العقائد والشارات المسيحية أو الصور المسيحية ، مثال ذلك العملة التي سكت بعد سنة ١٢٥١ م في عكا دليلاً على أن الدين المسيحى هو الدين الذى اعتنقه هؤلاء الفرنج ، وهى بهذا تعتبر وثيقة هامة لإبراز ناحية من النواحي ، سياسية كانت أم دينية أم غيرها . لذلك نسمع عن نقود سكت في مملكة بيت المقدس ، وعليها صورة برج داود ، ونقد آخر سكت في إمارة أنطاكية ، وإمارة طرابلس وعليها الحرف الأول من اسم الأمير الفرنجى ، للدلالة على صفتها الحقيقية ، بينما في مسکوكات أخرى كان يكتفى بذكر مكان سكها أو أسم دار الضرب التي سكتها ، للتدليل على مصدرها^(٤٧) .

وقد كان على الصيارة في المدن التي خضعت لحكم الفرنج في بلاد الشام ، كان عليهم أن يتعاملوا بهذا الخليط من العملات التي كانت موجودة ، إلى جانب العملات الموجودة في الشرق العربي جنباً إلى جنب مع العملات الأوروبية ، وكانت هذه العملات وتلك تختلط في المدن وبخاصة البحريّة منها بعملات المسلمين في بلاد الشام ، وبلا ما بين النهرين بل وعملات فارس ، وبالتالي فإن تبادل العملات الإسلامية والفرنجية كان يحدث يومياً حتى في الأعمال العادلة^(٤٨) .

ولنا أن نتساءل عن مصدر الذهب الذي تم سكه في دور العملة الفرنجية هذه في بلاد الشام ، وأول ما يصادفنا من احتمالات لتفسير ذلك هو ما يردده أحد المؤرخين المحدثين عن أن المسلمين والمسيحيين الشرقيين الذين طاب لهم العيش في مدن وقرى الشرق الفرنجى قد كان لديهم من العملات الذهبية الإسلامية قدرًا يتناسب مع أعدادهم ، وهي أعداد بلا شك كبيرة بالنسبة للفرنج ، وهذه العملات إما أنها كانت مدخرة ، أو أنها ظلت متداولة بعد غزو الفرنج

للبلاط ، ثم أخذت تتدفق على دور السك الفرنجية بشكل أو بآخر ، لعل أهمها ما وصل من خلال الضرائب التي كان على هؤلاء الوطنين أن يدفعوها^(١٩) وهو احتمال معقول ، إلا أنه لا يمكن أن يفسر لنا توافر كميات ضخمة من الذهب لدى دور السكة المختلفة وفى فترة وجيزة.

وهناك رأى آخر قد يقول به البعض وهو أنه ما دام تجارة المغرب العربي كانوا يتربدون على بلدان الشرق الفرنجي في طريقهم للحج أم للتجارة وحسبما أشرنا من قبل عند حديثنا عن رحلة ابن جبير ، وعن الضرائب التي كان عليهم أن يدفعوها ، فلم لا يكون هؤلاء المغاربة قد جلبوا معهم كثيراً من ذهب بلاد السودان وتعنى به ذهب بلاد المغرب ووسط أفريقيا ، الذي كان يتتدفق على بلادهم لقربهم من منابعه ، ولقيام علاقات تجارية بين بلاد المغرب العربي والبلاد المنتجة لهذا الذهب ، إلا أنها نقول أن أعداد هؤلاء المغاربة لم تكن من الضخامة بحيث تفسر لنا أيضاً كثرة مقدار الذهب التي تدفقت على دور سك النقود الفرنجية كما أنهما كانوا يدفعون ضريبة هي $\frac{1}{24}$ من الدينار^(٢٠).

كذلك هناك رأى ثالث يقول أنه لتفسير كثرة تدفق الذهب على دور السك الفرنجية في بلاد الشام ، فلابد أنه جرت حركة للذهب من البلاد الإسلامية إلى البلاد التي خضعت لحكم الفرنج ، وأنه لابد أن اشتري الفنلا ، الأوربيون الذهب من المسلمين ، وأنهم دفعوا فيه ثمنا باهظاً مقابل الفضة التي توفرت بأوروبا^(٢١) . إلا أنها لاستطاع قبول هذه الفكرة وتفسيرها بتلك البساطة ، فإذا كانت قد حدثت فعلاً حركة نقل للذهب من البلدان الإسلامية في بلاد الشام إلى البلاد التي خضعت لحكم الفرنج . وأن احتمال حدوث حركة مبادلة للذهب الإسلامي بالفضة الأوربية حسبما يزعم هذا الفريق من المؤرخين ، فهو احتمال بعيد أيضاً وغير مقبول ، فشتان بين اقتصاد - كانت وظلت إلى أواخر القرن الرابع عشر للميلاد - قاعدة المعاملات فيه هي الذهب ، وهو الاقتصاد الإسلامي في مصر والشام ، وبين اقتصاد قاعدة المعاملات فيه هي الفضة ، وهو الاقتصاد الأوروبي الذي كان يفتقر حتى إلى الفضة نفسها . وليس المجال هنا للمقارنة بين الأحوال الاقتصادية في الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي وقتذاك . وهي مقارنة إن جازت فقد رجحت فيها كفة الشرق بشهادة الأصدقاء والأعداء ، ولعل خير ما يمكن لنا أن تستدل به على سوء الأحوال الاقتصادية التي سادت الغرب الأوروبي عند بداية الحركة الصليبية ، ما جاء في أقوال البابا إيريان الثاني في مجمع كلير مونت ونقلها لنا كثير من مؤرخي الحروب الصليبية اللاتين ، فقد جاء على لسانه ما يلى : « فالمخيبة هنا أضحت تعسة ،

كثيرة الشرور ، بعد أن أضنى الناس أنفسهم في تدمير أجساد أرواحهم ، واستبد بهم هنا الفقر والبؤس ، وسوف ينعمون هناك بالسعادة والرخاء .. »^{٥٢} .

وما رواه أستاذنا الدكتور سعيد عاشور من قول أن الصليبيين الذين وفدو من غربى أوروبا إلى بلاد الشام في ذلك العصر ، وهو عصر المزروق الصليبية ، كانوا في مستوى حضاري أحاط بكثير ما كان عليه المسلمون بالشام من رقى حضاري وفكري ومادى ، الأمر الذي جعل الصليبيين هم الذين يحاولون التشبيه بال المسلمين ومحاكاتهم والتأثر بأوضاعهم^{٥٣} .

وإذا كنا قد فندنا انتقال الذهب الإسلامي مقابل الفضة الأوروبية للأسباب السابقة ، فما هو المقابل الذي يمكن أن يكون المسلمين قد حصلوا عليه ، خصوصا إذا وضعنا في اعتبارنا النسبة العددية بين السكان الفرنج وال المسلمين والمسيحيين واليهود من أبناء بلاد الشام ، أو النسبة بين مساحة القطاع الفرنجي والقطاع الإسلامي ، وقد سبق لنا أن ذكرنا بأن الفرنج قد عاشوا في شبه جزر منعزلة وسط معيبط هائل من المسلمين والمسيحيين المحليين ، مما يستبعد معه فكرة قيام تبادل تجاري كان الذهب هو المقابل الذي لابد وأن يدفعه المسلمين للفرنج .

ومن حقنا أن نستدل بآراء المؤرخين اللاتين أنفسهم لكي نبرهن على أن الفرنج في معظمهم كانوا في أشد الحاجة إلى المال - وخصوصا الفضة - فالمؤرخ الشهير وليم الصورى يذكر لنا أن كونت تولوز والذي عرف بشرائه قد دفع إلى أسقف بوريه وبعض الأمراء الآخرين من الفرنج خمسمئة مارك من الفضة ، من أجل تعويض الخيول التي فقدت في القتال الذي دار بين الفرنج وبين الاتراك من قوات ياغى سيان خارج أسوار مدينة أنطاكية عام ١٠٩٨ م ، كذلك يذكر أنه عندما قام الفرنج بحصار أنطاكية ، وطلب من الأمير تانكرد بناء قلعة لضيافة أهل المدينة في الخروج والدخول ، فقد احتج الأمير تانكرد لعدم وجود مال لديه^{٥٤} .

وما يؤكد افتقار الفرنج إلى الذهب والفضة ما يرويه أيضا في أعقاب استيلاتهم على أنطاكية ، وفي طريقهم إلى القدس سنة ١٠٩٩ م . فإنهم لم يستطيعوا شراء الخيول لتعويض ما مات منها إلا بعد حصولهم على مقدار من الذهب والفضة من حكام المدن الإسلامية مثل شيزر وحماء وحمص وغيرها^{٥٥} . وحتى بعد قيام الكيان الفرنجي في بلاد الشام ، فقد كانت الحاجة إلى المال هي أشد ما واجه هؤلاء الفرنج ، من ذلك ما يؤكد لنا المؤرخ اللاتيني ألبرت الایكسي أنه عندما تم تتوسيع بلد貌ين ملكا على بيت المقدس سنة ١١٠١ م فإنه كان يعاني من مشكلة مالية حادة^{٥٦} .

ودليل آخر تسوقه على مدى فقر الفرنج و حاجتهم إلى المال ما تشير إليه بعض المراجع من أنه نتيجة لل المعارك التي خاضتها القوات التابعة لل فاطميين في بلاد الشام للدفاع عن المدن الساحلية التي كانت في حوزة الفاطميين ، فإنه وقع كثير من الفرج أسرى ، ولم يستطع الملك بلدوين الأول ملك بيت المقدس دفع فدية لهؤلاء الأسرى ، مما دفع بالأمبراطور البيزنطي ألكسيوس كومنين عام ١١٠٤م للتوسط لدى السلطات الفاطمية للإفراج عنهم ودفع بنفسه الفدية المطلوبة ^(٥٧) .

ثم أنه معروف لكل دارسي تاريخ العصر الوسطى مدى الازمات الاقتصادية وسوء الأحوال التي عانت منها أوروبا قبيل مقدم الفرنج إلى بلاد الشام ، والتي كانت سبباً رئيسياً في خروج الكثيرين من أبناء الغرب الأوروبي ، وكتناع من الخلاص مما أمسى الحال عليه ، إلى جانب ما هو معروف عن ندرة وجود الذهب والفضة في تلك الفترة في أوروبا ، بما يجعلنا نبحث عن أسباب أخرى تفسر لنا كثرة تدفق الذهب إلى الشرق الفرنجي ودور سك العملة الفرنجية ، ولتوسيع ذلك نقول أنه أعقب نجاح الفرنج في تأسيس مستوطنات لهم في بلاد الشام أن استولوا على أهم منافذ الطرق التجارية التي كانت تربط بلاد الشام بالعراق وفارس من جهة ، وبالدولة البيزنطية من جهة ثانية ، وببلاد الحجاز ومصر من جهة ثالثة . وكان هذا هو الشريان الأساسي للازدهار والانتعاش والرواه الاقتصادي الذي كانت تعيشه بلاد الشام عند مقدم الفرنج ، وحيث أنه لم يكن في استطاعة الفرنج أن يحلوا محل المسلمين في احتكارهم لتجارة الشرقيين العربي والأقصى ، لذا فسر عان ما عقدت الاتفاقيات بين الطرفين لتسهيل عبور القوافل التجارية ، وقد كانت هذه المركبة جزيلة الفائدة لدول الفرنج عن طريق ما حصلت عليه من ضرائب هائلة كانت المصدر الأساسي في دخل هذه الامارات ^(٥٨) .

كما كانت هناك وسائل أخرى حصل بها الفرنج على الذهب ، أي ذهب المسلمين ، فمن الأمثلة الدالة على تدفق الذهب الإسلامي على الفرنج ما يرويه لنا ولIAM الصوري ، من أنه عقب الاستيلاء على مدينة أنطاكية ، وفي طريق الفرنج إلى بيت المقدس عام ١٠٩٩ فإن حكام شيزر وحمسا قد قدموا للفرنج المرشدين والأطعمة والمئن الالزمة للجيش وما من مدينة من المدن التي سروا بها إلا وزودتهم بما يحتاجون إليه ، وبالهدايا والذهب والفضة وقطعان الماشية ، والأغنام ، من أجل المحافظة على المناطق الريفية ، وعدم التعرض لها ^(٥٩) .

وشبّه بذلك ما حدث سنة ١٠٩٩ م عقب دخول الفرنج مدينة بيت المقدس ، وعندما أدرك حاكم المدينة افتخار الدولة أن كل شيء قد ضاع ، وأنه لا أمل له في المقاومة ، فانسحب إلى برج داود ، الذي عرض أن يسلم إلى ريموند مع مبلغ كبير من المال مقابل الابقاء على حياته ، وحياة حرسه الخاص . فقبل الأمير ريموند الشرط ، واحتل البرج ، فخرج من المدينة افتخار الدولة مع حرسه تحت الحراسة وانضم إلى الحامية الفاطمية في عسقلان ^(٦٠) .

وما حدث سنة ١١٠١ م عقب تثبيج بلد़وين الأول ملكاً على بيت المقدس ، فقد أرسل إليه دُقَّاقُ أمير دمشق ، يعرض عليه خسرين ألف دينار ذهبي فدية للأسرى ، الذين وقعوا في أيدي بلدُّوين في معركة نهر الكلب ، وبذلك انحلت ما كان بلدُّوين يواجهه من مشكلة مالية ^(٦١) . وما قام به بلدُّوين نفسه في نفس السنة من مذبحة رهيبة في سكان قيسارية بعد استيلاء الفرنج عليها ، بحيث لم يفلت من القتل إلا عدد من النساء والأطفال ، وقاضى قضاة المدينة ، وقائد الحامية ، اللذان أبقي بلدُّوين على حياتهما ليحصل على فدية كبيرة ^(٦٢) .

كذلك ما حدث سنة ١١٠٤ م عندما حاول الأمير جكرمش مهاجمة الراها ونتيجة لاهمال جنوده فقد انقض رجال الأمير تانكرد الذي تولى إمارة الراها عقب وقوع بلدُّوين الثاني في أسر السلاجقة على الأتراك ، وكان من الأسرى الذين وقعوا في يد أميرة سلجوقية من عقائل الأمير جكرمش ، الذي بادر بأن عرض لافتدايَّها خمسة عشر ألف دينار ذهبي وتم له ذلك ^(٦٣) .

ومن الأمثلة الدالة على ضخامة مقدادِيَّ الذهب التي وقعت في أيدي الفرنج من ذهب المسلمين ، ما هو معروف من أنَّ الوزير الفاطمي الأفضل قد بذل محاولات لدفع الفرنج كان من آخرها المحاولة التي قاد فيها بنفسه الجيش الفاطمي وفشل بالقرب من عسقلان ، ووقع في أيدي الفرنج ما عثروا عليه في أممِّةِ الجيش الذي قدم من مصر على كميات ضخمة من سبائك الذهب والأحجار النيفية ^(٦٤) . كذلك من الأمثلة الدالة على ضخامة تلك المبالغ التي حصل عليها الفرنج من حكام المسلمين الراغبين في شراء مسالتهم ، ما حدث عندما اتجهت الحملة الصليبية جنوباً بعد استيلائِها على أنطاكية ، فلما حاصر الفرنج مدينة جبلة ، تقدم حاكمها إليهم وعرض عليهم قدرًا كبيراً من المال ، وعدداً من المخيوّل على أن يفكوا الحصار عن المدينة ويظل موالياً لهم ، فقبلوا منه ذلك ، وظل ذلك ، وظلت جبلة تدفع لهم تلك الأموال

إلى أن استولى الفرنج عليها سنة ٥٠٢ هـ / ١١٠٢ م^(٦٥). كذلك ما تشير إليه المصادر المعاصرة سنة ٤٩٧ هـ / ١٠٩٩ م من أنه عندما اقترب جيش الفرنج من طرابلس ، بادر أميرها بأن يلتمس منهم الأمان لعاصمته وضواحيها ، فأطلق لهم سراح ثلثمائة من الأسرى الفرنج الذين كانوا بالمدينة ، ودفع لهم تعويضاً قدره خمسة عشر ألف دينار ، كما أمدتهم بدواب الحمل المختلفة^(٦٦).

أما عن الأتاوات كمصدر من مصادر حصول الفرنج على ذهب المسلمين ، فهناك العديد من الإشارات التي وردت في المصادر المعاصرة التي تؤكد ذلك ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما حدث عندما فرض الفرنج على مدينة عزاز على المسافرين عشرة آلاف دينار ، كما أنهم فرضوا على أهل دمشق بسبب ضعف حكامها عن مقاومتهم قبل أن يضمها نور الدين محمود إلى ممتلكاته ، ففرضوا عليها رسماً يسمونه القشة ، عشرون ألف دينار^(٦٧). وما حدث سنة ٥٠٢ هـ / ١١٠٣ م من أن أمير أنطاكية وأعوانه وهما بوهمند وجوسلين كورتناي قاموا بهجوم على بلاد حلب ، فاستولوا على المنطقة التي تقع إلى الشمال من حلب ، وانتزعوا أتاوة كبيرة من المسلمين بهذه المنطقة بلغ مجموعها ما يقرب من مائة ألف دينار^(٦٨).

ولعل خير ما يعبر عن ضخامة تلك الأموال التي حصلوا عليها من تلك السبيل ما تشير إليه بعض المصادر الإسلامية المعاصرة من قول ، من أن الفرنج قد زاد شرهن وعظم حتى جعلوا على أهل كل بلد جاوريهم خراجاً وأتاوة^(٦٩). واتخذت هذه الأتاوات عدة أسماء وأشكال في المصادر العربية المعاصرة ، منها المصانعة . والتي يحدثنا عنها ابن القلاطسي وهو معاصر في سنة ٥٠١ هـ / ١١٠٢ م فيقول : « وفيها جمع ملك الأفرينج بغدوين حزيم المغلول وعيسى ، المخذول وقصد ثغر صور ونزل بازاته وشرع في عماره حصن بظاهرها على تل العشيرة وأقام شهراً وصانعه واليه على سبعة آلاف دينار فقبضها منه ورحل عنه »^(٧٠). وأحياناً أخرى تأتي تحت اسم المقاطعة مثال ذلك ما حدث سنة ٥٠٣ هـ / ١١٠٤ م عندما خرج الأمير تانكرد « من أنطاكية في حشده ولقيه المخذول إلى الشغور الشامية فملك طرسوس وما والاها وأخرج صاحب ملك الروم منها وعاد إلى أنطاكية ثم خرج إلى شيزر وقرر عليها عشرة آلاف دينار مقاطعة تحمل إليه بعد أن عاث في عملها »^(٧١). وتشير المصادر اللاتينية نفسها صراحة إلى ضخامة تلك الأموال التي تم الحصول عليها عن طريق الأتاوات أو المقاطعات أو المصانعة ، من ذلك ما يذكره المؤرخ اللاتيني المشهور جاك الفيتري أن الفرنج بعد استيلاتهم على المدن

والموانئ الساحلية لبلاد الشام ، فقد فرضا على سكان بعض المناطق الداخلية من بلاد الشام أتاوة سنوية يدفعونها لهم « لأن رجالنا غالباً ما كانوا يغيرون على حدود هذه البلاد وضواحيها ، وعلى سكانها ، وقد كان سكان هذه المناطق سعداء لأن يدفعوا هذه الأتاوة للخلاص من غارات الفرنج عليهم ، مثال ذلك سكان كل من حمص وبعلبك وحماء وبعض المدن الأخرى ، ولكونهم كانوا على مقربة من رجالنا كان من السهل مضايقتهم ، لذلك اضطروا لمسالمة رجالنا ، مقابل دفعهم لتلك المبالغ الكبيرة»^(٧٢) .

فإذا أضفنا إلى هذه المصادر التي أدرت عليهم مقدار ضخمة من ذهب المسلمين مصدراً آخرًا ، وهو ما قام به الفرنج من عمليات النهب والسلب ، في بلاد ومدن الشام ، وتعرضهم للقوافل على الرغم مما تتمتع به من أمان في كثير من الأحيان^(٧٣) . لأدركنا مدى ضخامة مقدار الذهب التي تدفقت على الفرنج في بلاد الشام ، كما لم يكن حصولهم على هذا الذهب قاصراً على بداية استقرارهم في البلاد ، بل إنه استمر تدفقه عليهم بعد ذلك ولدة طريله ، مثال ذلك ما يرويه لنا ابن القلاطسي في سنة ١١٥٢ / ٥٥٥١ م أي بعد أكثر من نصف قرن من تواجدهم من قول . ففي شوال تقررت الموافقة بين الملك العادل نور الدين محمد وبين ملك بيت المقدس ، « وأن المقاطعة المحمولة إليهم من دمشق ثمانية آلاف دينار صورية...»^(٧٤) . وبالإضافة إلى مقدار الذهب على شكل سبائك أو دنانير سواه الفاطمية أو العباسية والتي كانت شائعة في بلاد الشام ، والتي حصل عليها الفرنج بمقادير هائلة بشكل أو آخر ، تشير المصادر إلى استيلائهم على كثير من الذهب والفضة المكتنزة في مؤسسات المسلمين الدينية وفي كنائس المسيحيين المحليين ، مثال ذلك ما يرويه لنا ابن الأثير أنهم أخذوا من قبة الصخرة أكثر من أربعين قنديلاً من الفضة ، وأخرى من الذهب^(٧٥) . وهي مع غيرها مما سبقت الإشارة إليه هي التي أتاحت لدور سك النقود التي أقامها الفرنج في المدن التي سيطروا عليها ، أو التي وجدوها فيها فعلاً قائمة أن تستمر في سك عملاتهم المختلفة .

آثار التبادل التجارى عند المسلمين وأهناه الغرب الأوروبى :

لا يخفى علينا أن التبادل التجارى بين المسلمين والفرنج كان له أثره الكبير في حالة الانتعاش ، التي شهدتها المجتمع الإسلامي في بلاد الشام وخاصة في المدن . ذلك أنه على الرغم من الظروف القاسية التي مرت بها كثير من مدن الشام في تلك الفترة ، إلا أنه يبدو أن نسبة كبيرة من أهلها اتسعت ثرواتهم ، وظهرت عليهم علامات النعمة^(٧٦) . وليس أدل على

ذلك الشراء مما تشير إليه المصادر المعاصرة من أن نور الدين محمود قد تصدق على فقرا، المسلمين في بلاد الشام سنة ٥٦٩هـ / ١١٧٣م وهي السنة التي توفى فيها بما زاد عن ثلاثة ألف دينار، وهو مبلغ بلاشك كبير بمقاييس ذلك العصر^(٧٧). وما يرويه ابن شداد نقلًا عن صلاح الدين الأيوبي قبل أن يلي السلطنة من قول: «أرسلني الملك العادل نور الدين إلى عصي أسد الدين شيركوه، وكان لا يفعل شيئاً إلا بمشورته وقال: أمضى إليه وقل له: قد خطر في بالى أن أبطل الضمانات بأسرها والمؤن والمكوس وخذ رأيه في ذلك... فكان مبلغ ما سامح به وأطلقه وأنفذ الأمر فيه اتباعاً لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مائة ألف وستة وخمسون ألف دينار» هذه المكوس والضمانات كان يتم جمعها من حلب، وعازاز، وتل باشر، والمعرة، ودمشق، وسنجار، والرحبة^(٧٨).

كما تذكر المصادر المعاصرة أن نور الدين محمود تشجيعاً منه للتبدل التجارى، فقد أمر بإعفاء التجار من المكوس التي يدفعونها، لكن يقوموا بدورهم بتحفيض أسعار السلع للإكثار من عدد التجار الذين يتقدرون عليهم وعلى البلاد لشراء ما يصل إليها من منتجات البلاد الأخرى والسلع التي يتم إنتاجها محلياً^(٧٩).

وفي عهد سلاطين المالكية، فإنهم حرصاً منهم على مصالحهم التجارية واستمرار التبدل التجارى مع الفرنج، فقد قرروا أن يحمل التجار الأجانب جوازات يبرزونها إلى السلطات الإسلامية كلما دخلوا منطقة من المناطق، وكانت هذه الجوازات بتشابة أمر من السلطان بتسهيل سفر هؤلاء التجار وتأمينهم والعمل على راحتهم طوال مدة تواجدهم في أملاك السلطان^(٨٠). مما حقق لل المسلمين قدرًا كبيراً من الشراء.

وانعكس هذا الشراء كأوضح ما يكون في الاحتفالات العامة والخاصة، ومنها الأعياد الدينية التي تمثل أعياداً عامة شارك في إحيائها كافة المسلمين، وحرصوا على إضفاء قدر من البهاء عليها، وخاصة عيد الفطر، وعيد الأضحى، ومولد النبي صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن شهر رمضان بالإضافة إلى الاحتفالات الخاصة كحفلات المختان، كاحتفال نور الدين محمود بن زنكي بختان ابنه الملك الصالح اسماعيل في عيد الفطر عام ٥٦٩هـ / ١١٧٣م حيث زينت مدينة حلب في تلك المناسبة، وختن معه جماعة من أولاد الأمراء، وأخرج نور الدين في تلك المناسبة صدقات كثيرة وكسوات للأيتام^(٨١). أما عامة الأهالى فكانوا يحتفلون بختان أولادهم احتفالات كبيرة، يقدم فيها الأحبا، شيئاً من الأرز والسكر والغنم كل بحسب سعته ومقدراته، ويختتم الحفل بتلاوة المولد النبوى الكريم^(٨٢).

كما انعكس الشرا، أيضاً في أبعاد المناسبات الاجتماعية وأكثرها سروها دائمًا، وهي حفلات الزواج، بحيث يبدو لنا أن الحياة الاجتماعية لم تتسم بالجفاف والقسوة على الرغم من أن تلك الفترة كانت فترة جهاد وتضحيات وحروب، كذلك من الملاحظ أن أهالي المدن الإسلامية في بلاد الشام لم يعدوا وسيلة للترقيه عن أنفسهم، كالخروج للنزهة عند شواطئ الأنهر والبرك والمراعي والبساتين، وكلها أماكن كانت تعج ب أصحاب الملاعيب والمضحكيين وعروض خيال الظل^(٨٣).

وأنعكس آثار ذلك الشرا، في النشاط العامة وبخاصة في الحمامات، والتي لم تكن مكاناً للاستحمام والنظافة فقط، بقدر ما كانت مراكز اجتماعية هامة لها دورها في عقد كثير من الصفقات التجارية، وتبادل الأخبار، فضلاً عن أن ريعها كان يخصص أحياناً للاتفاق على بعض المؤسسات التعليمية كالمدارس، والمكاتب وغيرها. بالإضافة إلى الأوقاف الكثيرة التي تم حبسها على أبناء المسلمين من مشارقة ومغاربة على حد سواء، ودور القرآن والحديث والمساجد وغيرها^(٨٤).

وإذا كانت الحروب التي نشبت بين المسلمين والفرنج قد عرقلت مسيرة القوافل الإسلامية، والتي تأتي إلى بلاد الشام أو تخرج منها، إلا أنها من ناحية أخرى ضاعفت النشاط التجاري مع الغرب الأوروبي بوجه خاص، عن طريق الموانئ البحرية التي سيطر عليها الفرنج في بلاد الشام. وكثيراً ما كان العامل التجاري يدفع المسلمين والفرنج سواء إلى عقد هدنة أو صلح ليتمكن الطرفان من استئناف التجارة دون عائق^(٨٥). من ذلك ما يذكره لنا ابن القلansi - وهو معاصر - في سنة ٧٥٥هـ من أن الأمير ظهير الدين أتابك دمشق قام بالاتصال بذلك بيت المقدس بلدوين «لتعمير الأعمال بعد الإخراج وتأمين السواحل من شر المفسدين والمرابط فاستقرت هذه الحال بينهما واستحلف كل واحد منهما صاحبه على الثبات والوفاء، واحلوا المودة والصفاء، وأمنت المسالك والأعمال وصحت الأحوال وتتوفر الاستغلال» . وما يذكره عن سنة ٥١٤هـ من قول: «وفيها وقعت المصادنة بين نجم الدين أيل غازى بن أرتق صاحب حلب وبين الإفرنج وتقرر المواجهة والمسالمة وكف كل جهة من الفريقين الآذية عن الآخر»^(٨٦). ولقد أثارت هذه الظاهرة عجب الرحالة المغربي ابن جبير الذي أتجه من مدينة دمشق إلى عكا التي كانت بأيدي الفرنج، وكان ضمن قافلة كبيرة للتجار والمسافرين بالسلع فقال: «ومن أعجب ما يتحدث به في الدنيا أن قوافل المسلمين تخرج إلى بلاد الفرنج وسببيهم يدخل إلى بلاد المسلمين»^(٨٧).

ومثال آخر هو ما تذكره المصادر المعاصرة من أنه في سنة ٥٢٧ هـ / فإن شمس الملوك بن تاج الملوك بوري حاكم دمشق قد «انتهى إليه من ناحية الفرنج ما هم فيه من فساد النية والعزم على نقض الموادعة المستقرة ، وشكا إليه بعض التجار الدمشقيين أن صاحب بيروت قد أخذ منهم عدة أحوال كتان قيمتها جملة وافرة من المال ، فكتب إلى مقدم الإفرنج في رد ذلك على أصحابه وأعادته إلى من هو أولى به وترددت المكابيات في ذلك ... » (٨٨). كما يؤكد لنا ابن الأثير وهو معاصر أيضاً مدى حرص حكام المسلمين على قيام علاقات سلمية مع الفرنج كي يتم التبادل التجاري بين الطرفين لما فيه مصلحة مشتركة ، ففي حديثه عن سنة ٥٥٦٧ هـ يذكر أن نور الدين محمود كان قد هادن حكام الفرنج في أنطاكية حتى يتسعى للمسلمين وبخاصة من أهل حلب والموصل تصدير بعض السلع التي يتاجرون فيها إلى مصر ، أو يستوردونها من مصر عن طريق ميناء اللاذقية الخاضع لهذه الامارة . وبالرغم من أن الفرنج في هذه السنة كانوا قد طمعوا في مركبين من مصر إلى الشام فأرستا بمدينة اللاذقية ، وهما ملوك مitan من الأمة والتجارة ونكثوا عهدهم ، مما دفع نور الدين إلى مهاجمة بلادهم ، إلا أنه عندما راجعه الفرنج ويدلوا جميع ما أخذوه من المركبين وطلبوا منه تحديد الهدنة معهم ، فقد أجابهم إلى ذلك . بعد أن أعادوا ما أخذوا (٨٩).

كما تشير كثير من الدلائل إلى أن المصالح التجارية كان لها تأثيرها القوى والواضح في تفضيل قيام علاقات سلمية ، مثال ذلك ما حدث أيام صلاح الدين الأيوبي عقب استيلاته على بيت المقدس سنة ١١٨٧ م ، فكان وقتذاك يسره أن يدخل في مفاوضات سلام من أجل الصلح مع الفرنج ، ولعل الدافع إلى ذلك كان سوء الأحوال الاقتصادية الناجم عن كثرة الحروب التي خاضتها البلاد ضد الفرنج ، وما نجم عنها من نفقات هائلة ، وأزمات اقتصادية بسبب كثرة العمليات الحربية ، فضلاً عن تعطيل مصالح كثير من التجار والزراعة أثناء تلك الحروب . كما لم يكن الفرنج أنفسهم بأقل رغبة منه في السلام لتنفس الأسباب ، وعندما ساد السلام في الأرض المقدسة ، انصرفت جهود الطرفين إلى تدعيم العلاقات التجارية بينهما (٩٠). وما حدث في عهد أخيه السلطان العادل ، حيث كان العادل من جانبه حريصاً على ينفي القتال بين المسلمين بقيادة أمريك ملك بيت المقدس ، لأنه من المحقق أن العادل أدرك أن دولته سوف تحقق الربح باستئناف التجارة مع الساحل الفرنجى من بلاد الشام ، ولذا لم يكن العادل مستعداً فحسب للتخلى عن بيروت وصياداً لأمريك ، بل إنه

تنازل عن يافا والرملة ، ويسر الإجراءات للحجاج المسيحيين الذين قصدوا بيت المقدس والناصرة في المعاهدة التي أبرمها سنة ١٢٠٤ م ولده ست سنوات ^(٩١) . بل نسمع في زمن العادل نفسه أنه انعقدت - الهدنة بين الطرفين في السنوات ١١٩٨ ، ١٢٠٤ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٣ م ، كما حرص البنادقة والبيازنة على الحصول على امتيازات تجارية من كافة الأمراء الأيوبيين في مصر والشام ^(٩٢) . وظل العادل حتى آخر لحظة يأمل في ألا تبلغ الحماقة بالفرنج أن ينقضوا الصلح ، وشاركه في هذه الآمال ابنه الملك الكامل ، نائبه في مصر . إذ توافقت العلاقات بين الكامل والبنادقة الذين عقد معهم سنة ١٢٠٨ معاهدة تجارية ^(٩٣) . وفي عهد الكامل أيضاً أدرك المسلمين أهمية قرب الموانئ التي تخضع للفرنج ، فيما يعود عليهم من مزايا تجارية ، فلم يرضا بأن يغاظروا بقطع طريق التجارة بين الشرق والغرب ، بما يقع من عداوات حمتاء . وحرص الكامل بصنة خاصة على أن يكفل لرعاياه الرخاء المادي ^(٩٤) . كما لم يكن الفرنج بأقل من المسلمين إدراكاً لصالحهم التجاري ، وتحمية قيام هذا التبادل لما حققوه من مكاسب ضخمة ، لقياً لهم بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب في تلك الحركة الضخمة ، ويسبب ما تراور لهم من منتجات الشرقيين الأقصى والأدنى ، وعلى هذا الأساس تقرر السماح للتجار المسلمين بالقدوم بمتاجرهم إلى الموانئ التي خضعت لحكمهم على الساحل ، وكان لابد أن تحسن معاملتهم ، وتحمّ عن ذلك أن غلت الصدقة بين الطرفين ، فطائفة الداوية بما اشتهرت به من نشاط مصرفى ضخم ، أبدت استعدادها للتوسيع في أعمالها المصرفية حتى تحمل العمالء المسلمين على الاشتراك فيها ، واتخذت عملاً وموظفين اختصوا بأمور المسلمين ^(٩٥) . بل كان من المأثور في ذلك العصر أن يطلب التجار المسلمين حماية جماعة معينة في بلاد الفرنج التي يدخلونها - وذلك بسبب الصراعات التي شهدتها مجتمع الفرنج للتنافس الشديد بين طوائف المختلفة نحو إحراز الشروة والهيمنة على مقايد البلاد - فلا يسمهم أحد بسوء ، وهذا هو الشأن مع التجار المسلمين من الموصل الذين كانوا يذهبون إلى عكا فيطلبون أن يكونوا تحت حماية فرسان الداوية . كما أن التجارة قللت من الحدة الدينية التي قد تكون بين الطرفين . وسرعان ما التزم الجانبان بصورة ضئلية قيوداً تمنع إتلاف أشجار الفواكه ، وإبادة المحاصولات الزراعية ، وتقيدوا بها في أغلب الأحيان بأمانة واحلاص ^(٩٦) . ويؤكد هذا ما ذكره ابن جبير عن مدينة بانياس التي استردها نور الدين محمود من الفرنج ، فقد كان لها بطحاء ، «أرض سهلية» وعمالة تلك البطحاء بين الإفرنج وال المسلمين ، لهم في ذلك حد يعرف بعد المقاومة ، فهم يتشارطون الغلة على استواء ، ومواشיהם مختلطة ، ولا حيف يجري بينهما ^(٩٧) .

كذلك تبدو آثار التبادل التجارى واضحة فى المدن الإسلامية فى بلاد الشام طوال عصرى الأيوبيين والمالكىين البحريين على الأقل ، من خلال النمو السريع الذى شهد الإزدهار المادى فى بلاد الشام ، والاتساع البارز فى مجالات الثقافة ، من أدبية وفنية وفكيرية . والذى تحقق إلى حد كبير بفضل السياسة المستنيرة التى اتبهجهها حكام المسلمين فى تشجيع التطور الزراعى والصناعى ، وفي رعايتهم للعلاقات التجارية مع الفرنج بوجه عام ودول المدن الإيطالية بوجه خاص ، وكانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة هي الحفاظ على علاقات سلمية بقدر الامكان مع «دوليات الفرنج بلاد الشام»^(٩٨) .

ويدهى بعد ذلك أن تظهر آثار ذلك الإزدهار التجارى واضحة فى كثير من أسواق المدن الإسلامية ، ولنأخذ مثلاً على ذلك ما ذكره ابن جبير فى وصفه لأسواق دمشق كواحدة من أهم المدن الإسلامية والتى زارها فى عهد صلاح الدين الأيوبي ، فيقول عنها أن أسواقها «من أهل أسواق البلاد وأحسنها انتظاماً وأبدعها وضعاً ، ولا سيما قيساراتها ، وهى مرتفعات كالنادق»^(٩٩) .

كما تجدر الإشارة إلى أن عمليات التبادل التجارى بين المسلمين والفرنج لم تقطع حتى بعد طرد الفرنج من بلاد الشام أواخر القرن السابع الهجرى / الثالث عشر للميلاد ، فقد ظلت العلاقات التجارية قائمة بين المسلمين والفرنج ، وهم الذين كثروا ترددتهم على المدن والموانئ الإسلامية حتى أواخر عصر سلاطين الممالك ، حيث نسمع فى المصادر العربية المعاصرة لتلك الفترة أنه فى سنة ٤٩٠ هـ / ١٤٩٨ م ، نسمع أن نائب الشام الأمير جان بلاط من قبل السلطان الملك الظاهر قانصوه الأشرفى «دخل بيروت وأخذ من الفرنج عدة أحجار فضة تحوا الخسرين حجراً ، وعدة خمسة عشر قطعة جوخ رفيع ، وأنه ختم على بضائعهم بعد أن قومها عليهم بأضعاف ثمنها ، ليأخذ عشرها بأكثرب من العادة»^(١٠٠) .

أما عن آثار التبادل التجارى عند الفرنج والغرب الأوروبي ، فتشير كثير من الدلائل على أن المصالح التجارية التى أقامها الفرنج مع المسلمين فى بلاد الشام ، كان لها أثراًها المباشر فى حياة الفرنج سواءً أثناً، إقامتهم فى بلاد الشام ، أو فى حياة الذين ارتحلوا إلى الغرب الأوروبي . ونقلوا معهم الكثير مما تعلموه . وخير دليل على آثار التبادل التجارى ذلك الإزدهار فى حياتهم والذى يشهد به أبناء الغرب الأوروبي من فرسان وحجاج أتوا إلى الشرق الفرنجى ، حيث صادفوا فى إمارات الفرنج من الحياة ما يفوق فى الأبهة والمرح ، ما لم تعرفه حياتهم فى

أوطانهم في الغرب^(١٠١) . بل أنهم نسوا بتأثير جمال البلاد ووفرة خيراتها أوطانهم الأولى ، فلم يعودوا يذكرونها ، فما كان منهم إلا أن توطنوا ، وراحوا يكتفون حياتهم حسب متطلبات الحال^(١٠٢) .

فقد كانت فترة الحروب الصليبية بالنسبة للأوربيين أفضل فترات ثرائهم وظهور الرأسمالية البورجوازية بينهم . حيث كون الإيطاليون - على سبيل المثال - ببراعتهم في نقل متاجر الشرق ثروات ضخمة ، وأعلن أبناء المدن التجارية في صراحة ووضوح أن أول ما يهمهم هو التجارة ، فالبنادقة مثلاً قالوا دائمًا بأنهم تجارة قبل أن يكونوا مسيحيين *Siams Veneziani Poi Christiani* ، كما استمرت سياسة أبناء الغرب الأوروبي من التجار حتى أواخر العصور الوسطى قائمة على اجتلاف ود المسلمين وحكامهم لاستمرار التجارة ، واستمرار الحصول على مزيد من الإعفاءات والامتيازات التجارية ، ومن ناحية حكام المسلمين فهم يستجيبون لهذا بالقدر الذي تبديه هذه الدول من حسن النية والرغبة في التجارة^(١٠٣) . وثمة حقيقة هامة ينبغي أن نضعها أمام أعيننا عند الكلام عن غرقة القوة البحرية للمدن الإيطالية في أواخر العصور الوسطى ، هي أنه إذا كانت الحروب الصليبية ذات أثر بالغ في جعل القوى البحرية الإيطالية قوى عالمية عن طريق مضاعفة ثرواتها وتوسيع دائرة نشاطها نتيجة للتبدل التجاري مع المسلمين ، إلا أن نشاط هذه القوى كان قد بدأ فعلاً قبل الحروب الصليبية^(١٠٤) . إلا أن النشاط التجاري لكثير من هذه المدن التجارية أو القوى البحرية الإيطالية مثل البندقية وبيزا شرقى البحر المتوسط ، والذى تمثل أصدق تمثيل في العلاقات التي قامت بينها وبين المسلمين في عصر الحروب الصليبية ، جاء هذا النشاط معبراً في واقع الأمر عن تلك الثورة الاقتصادية الكبيرة التي كان التجار الإيطاليون طليعتها ، والتي بدأت متواتعة في أواخر القرن العاشر ووصلت ذروتها في نهاية القرن الثالث عشر للميلاد . وقد كانت هذه الثورة بدورها نتيجة لعدة عوامل عديدة من بينها احتكاك الغرب الأوروبي بالشرق العربي أثناء الحروب الصليبية ، وزوال عصر الانقطاع في الغرب بحضارته الزراعية ، واقتصاده ليحل محله نظام جديد تميز بحضارته المدنية واقتصاده النقدي ونشاطه التجاري والصناعي . وكانت المدن أو الجمهوريات الإيطالية الثلاث بحكم موقعها الجغرافي الممتاز أسبق من غيرها من أمم الغرب الأوروبي في هذا المضمار ، مثلاً كانت أسبق منها في عصر النهضة^(١٠٥) . وإن كانت المصالح التجارية نفسها قد حملت المدن الإيطالية إلى اشتداد التنافس فيما بينها في الشرق الفرنجى ، مما أدى إلى وقوع كثير من المنازعات الميرية ، والتي تجت عندها معارك حربية وبحرية عديدة ، وتسابق

رهيب لعقد معاهدات تجارية مع الحكام المسلمين في مصر والشام (١٠٦). والانطباع الذي يخرج به الباحث هو أن عقد المعاهدات بين الفرنج والمسلمين كان أمراً كثيراً كثيراً الحدوث، ويستطيع الباحث أن يجد عدداً كبيراً منها حول إقامة الفرنج في الشرق العربي، هذه الإقامة التي استمرت نحو قرنين من الزمان مما فتورة الحروب الصليبية النشطة أى التي شهدت إقامة مستوطنات للفرنج في بلاد الشام في الفترة ما بين ١٠٩٨ م - ١٢٩١ م (١٠٧).

ومن الآثار الملموسة التي تربت على قيام تبادل تجاري بين الطرفين أن نظمت المدن التجارية الفرنسية خطوطاً ملاحية إلى موانئ الساحل الشامي، ولتضريب لذلك مثلاً بالبنديقية التي صارت سفنها لتتحمل رحلة الجزء الشرقي من البحر المتوسط وتياراته، فكانت سفنها تأتي في رحلتين، تبدأ الرحلة الأولى في الفترة من ٢٥-٨ أغسطس كل عام، أما الرحلة الثانية فكانت عادة في الفترة ما بين ١٥ أبريل - ١٥ مايو من كل عام بالإضافة إلى بعض السفن الأخرى التي كانت تصل إلى بعض الموانئ أمثل بيروت في شهر يونيو من كل عام لتحميل القطن (١٠٨).

هذا بالإضافة إلى السفن الأخرى التي كانت تصل إلى مينا طرابلس من شتى المدن التجارية الغربية، وذلك باعتبارها المينا، الوحيد لأهم مركز تجاري في شمال ووسط بلاد الشام وهو مدينة حلب، التي تأتيها المتأخر من العراق ووسط آسيا وأسيا الصغرى (١٠٩). وعلى هذا الأساس يمكننا القول أنه إذا كانت بعض المدن الساحلية في الشرق الفرنسي قد شهدت نشاطاً تجارياً ملحوظاً في تلك الفترة، فإن كثيراً من المدن الإسلامية قد ساعدت على تدفق هذا النشاط طوال عصر الحروب الصليبية بما ساعد على انتظام خطوط الملاحة بين الغرب والشرق.

ونتاج عن إقامة أبناء الغرب الأوروبي في بلاد الشام واحتفالهم بالتجارة وبخاصة البنادقة، أن حرص بعضهم على تعلم اللغة العربية، وما يؤكد هذا أن سلاطين المماليك استعنوا ببعض هؤلاء البنادقة للتتفاهم مع أخوانهم القادمين من البنديقية، وترجمة ما يقولون إلى اللغة العربية. بل إن المؤرخ الشهير جروسيه يرى أن بعض البنادقة الذين تعلموا اللغة العربية حرصوا على أن يتعلموا كترجمة في المفاوضات الدبلوماسية التي كانت تتم لعقد المعاهدات التجارية، بين البنادقة وسلاطين الأيوبيين والمماليك (١١٠). بل إن بعض سلاطين المماليك أمثال السلطان برقوق اتخذ لنفسه ترجماناً خاصاً يدعى ميوجنا نيللي من أبناء البنديقية، كما

أن الكثيرين من البنادقة كانوا حريصين على تعلم بعض الكلمات العربية لاستخدامها مع الفلاحين المسلمين الموجودين بأحيانهم التي حازوها في الشرق الفرنسي ، ومع مواطنى بلاد الشام كافة ، لاستخدامها في الأسواق ، وخاصة الكلمات التي تتعلق بأسماء الملابس والأدوات المنزلية والأدوية والماكولات واستخدامات الحياة اليومية الضرورية (١١١).

أما في مجال الزراعة فقد عاد أبناء الغرب الأوروبي إلى بلادهم ، سواء منهم الذين فضلوا العودة ، أم الذين تم طردتهم من بلاد الشام عقب سقوط عكا آخر معاقل الفرنج عام ١٢٩١م ، عادوا ومعهم الأدوات الجديدة ذات القيمة الهندسية ، من ذلك ما يشير إليه جيبون إلى أن معرفة الفرنج بالطواحين الهوائية في الشرق يعود من أعظم الفوائد لدى أوروبا ، ومن هذا الطريق نفسه عرفت أوروبا لأول مرة الأسمدة أو المخصبات الزراعية وبدأت في استخدامها (١١٢) . كما تعلم كثيرون من أبناء الغرب الأوروبي وخاصة من البنادقة من الفلاحين الشوام الذين عاشوا داخل أحياائهم كثيراً من الطرق الزراعية المتقدمة التي لم يعرفوا عنها شيئاً من قبل ، خصوصاً وأن البنادقة مثلهم مثل معظم أبناء غرب أوروبا كانوا يعيشون على النظم الاقطاعية ونظام السخرة ، فرأى أبناء الغرب الأوروبي أن النظم الموجودة ببلاد الشرق العربي تختلف اختلافاً كبيراً عما اعتادوه ، فتأصلت هذه العادات في نفوسهم وعادوا إلى بلادهم ليطبقوها هناك (١١٣) . ليس هذا فحسب بل يشير المؤرخ باركر إلى أنهم نقلوا إلى أوطانهم نباتات وحاصلات وأشجار جديدة لم تكن لهم بها معرفة من قبل كالسمسم ، والخروب ، والذرة ، والأرز ، والليمون ، والبطيخ ، والمشمش ، وقصب السكر ، والشوم وغيرها (١١٤) . كما نقل البنادقة عن بلاد الشام العشب المعروف باسم أوسيلدون السوري ، وهو عبارة عن تزاوج بين وردة أريحا ونبات قريب منها ، وهذا العشب موجود بكثرة في مناطق كثيرة من أنحاء أوروبا الآن (١١٥) .

أما في مجال الفنون فقد راقب الفنانين والبناون من الفرنج بكل دهشة وإعجاب أعمال النحت والصب الهاائلة التي امتاز بها أهل بلاد الشام من قديم الزمان ، وعندما رجعوا إلى أوروبا ، رجعوا ومعهم مثلاً فنية جديدة ، كما أن طريقة نقش الزجاج والنحاس والتي ازدانت بها قصورهم ، ولم يكن ما يصنع منها للفرنج ليحمل رسوماً بشرية فحسب ، بل كان ينечен عليها أيضاً مشاهد دينية ويحفر على جوانبها حكم وأشعار بأحرف ذهبية مع احتفاظها بطبعها المسيحي (١١٦) . وتكتفي الأسلحة التي اشتهرت بها دمشق ، وهي التي بقيت سراً حتى ذلك الحين ، أي حتى عصر المزروع الصليبية ، نقلها الفرنج إلى المصانع الأوروبية في تلك

الفترة^(١١٧) . يضاف إلى هذا عملية ترصيع الخل بالذهب والفضة أو دق أحجار كرمة فيها أو إزالة اللآلئ الغالية فيها ، والعاج الشمين ، فضلاً عن الأواني النحاسية المكففة بالذهب والفضة ، والتي كانت في الحقيقة زينة الكنائس وبهجهتها أثناء تواجدهم في بلاد الشام ، كل ذلك نقلوا إلى أوروبا^(١١٨) .

أما في مجال الصناعة ، فتمثل صناعة الزجاج أهم الصناعات التي يرجع الفضل في التفوق فيها إلى إقامة أبناء الغرب الأوروبي وبخاصة من البنادقة في بلاد الشام ، حيث كانت صناعة الزجاج في بلاد الشام وبخاصة الساحلية منها صناعة قديمة ورثتها الأهالي عن الفينيقيين القدماء ، فبرع فيها أهل البلاد ، وتفننوا في صناعة كثير من النماذج والأشكال المختلفة . ولقد أخذ هؤلاء البنادقة هذه الصناعة أى صناعة الزجاج من بلاد الشام ، عن طريق تقليلهم للنماذج التي صنعت في كثير من المدن التي استقروا فيها ، والتي كانت لها شهرتها منذ القدم مثل صور ، وأنطاكية والخليل ، وطرابلس وعكا ، ودمشق ، ويدرك بعض مؤرخي الغرب أن هذه الصناعة كانت قد ارتفت إلى الغاية القصوى ، وأن من معاملها خرجت تلك المصابيح البدعية والأكراب الجميلة والزجاجات المذهبة والمطلية بالميناء ، وتحفظ متاحف أوروبا بنماذج كثيرة منها^(١١٩) . بل إنهم ظلوا يجلبون الخامات الالزمة لصناعة الزجاج إلى بلادهم من بلاد الشام نفسها في أعقاب الحركة الصليبية . وإن زجاج البنديقية الذي أصبح منذ ذلك الحين أشهر زجاج في العالم ، إنما يرجع في أصوله الأولى ، بل ومواده الأولية إلى بلاد الشام نفسها^(١٢٠) . ذلك لأن البنادقة كانوا يحرصون دائمًا على الحصول من مصر والشام على التحف الزجاجية لتزيين قصور حكامهم ، وتمكن الفنانون البنادقة من القرن الثالث عشر للميلاد من محاكاة هذه النماذج ، بحيث لم تعد هذه المنتجات وقنا على المصنع الإسلامي ، وانتقلت طريقة هذه الصناعة الفنية من البنديقية إلى غيرها من مراكز صناعاتها في أوروبا المختلفة ، والتي انتجت الأواني الزجاجية التي ظهر عليها التأثير الإسلامي^(١٢١) .

أما الخزف البنديقى والذى أصبح يمثل أهم صادرات البنديقية ، والذى كان مركز إنتاجه في مدينة مورانو البنديقية ، فيرجع التفوق في إنتاجه إلى ما اكتسبه البنادقة من خبرة في هذا المجال أثناء تواجدهم ببلاد الشام ، فقد قلدوا ما رأوه هناك من صناعة مستخدمين طريقة الرسم بالمحفر والتي تعرف عندهم باسم *Graffite* وهذه الطريقة كانت بداية لاستعارات أخرى من أساليب صناعة الخزف عند المسلمين في بلاد الشام على وجه الخصوص ، ثم سرعان ما انتقل هذا الفن إلى الغرب الأوروبي ، مما كان له أثر كبير في التطور الهائل الذي حدث في

صناعة الخزف في عصر النهضة في أوروبا وظل البنادقة يطورون في صناعته حتى ظهرت طريقة صناعته التي عرفت باسم الباريللو^(١٢٢). هذه الطريقة ظلت مستخدمة عندهم إلى أن ظهرت عندهم طريقة الخزف المطلني بالمينا والتي أخذوها من بلاد الشام ثم اطلقوا على هذا النوع من الخزف اسم الخزف الماجوليكي ، وهو الاسم الإيطالي لنفس الخزف المطلني بالمينا ، كذلك ظهرت أنواع أخرى من الخزف المسمى بالباتيك ، وطريقة صناعته مأخوذة أيضا من بلاد الشام^(١٢٣).

كذلك عرف الفرنج في بلاد الشام بعض أنواع من النسوجات الفخمة ، وفضلا عن كونهم استخدموها أثناه ، إقامتهم ببلاد الشام ، فإنهم حرصوا أيضا على تصديرها إلى أبناء جنسهم في الغرب الأوروبي ، مثل الحراري الدمشقية^(١٢٤). وبحلول براعة أبناء الغرب من البنادقة في صناعة تلك النسوجات التي عرفوها أثناه إقامتهم في بلاد الشام ، وأقبلوا هم وغيرهم من أبناء الغرب الأوروبي على هذه الصناعة إقبالا يتجلى في أسماء الأقمشة العربية التي ما تزال تحمل نفس أسمائها العربية وتستعمل عندهم إلى الآن ، مثل الدمشقى أو الدمشقى المنسوب إلى دمشق وغير ذلك من الأنواع^(١٢٥). ولعل أهم ما تعلموه كانت صناعة الحرير الذي انتشرت صناعته في عكا وبيروت واللاذقية . وبدأوا في تقلديه ، ثم أصبحت هذه الصناعة لها مراكز هامة في إيطاليا بصفة عامة والبنادقية بصفة خاصة وذلك منذ القرن الثالث عشر للميلاد ، وكانت هذه المراكز محرص أن تستمد أساليبها الزخرفية من الأقمشة العربية ، حتى أن الأقمشة الحريرية التي صنعت في إيطاليا كانت محللا بزخارف شبه إسلامية ، وبلغت حدا كبيرا من اتقان التقليد ، بحيث كان يتعذر التفرقة بينها وبين الأقمشة العربية الأصيلة الصنع ، وكانت معظم هذه الأقمشة محللا بزخارف موشاة بخيوط ذهبية ، وكانت براجم الأزهار وفقا للأسلوب العربي تتناثر على مسطحاتها^(١٢٦). وكذلك مواد الصباغة التي بفضلها ارتفعت صناعة النسوجات في أوروبا في تلك الفترة تم نقلها من بلاد المسلمين في الشام ، وظل الغرب الأوروبي يحرص على شرائها حتى بعد الحروب الصليبية بزمن طويل^(١٢٧).

كما كان لتفوق المسلمين في بلاد الشام في الصناعات المعدنية أثره على إقبال أبناء الغرب الأوروبي على تعلم هذه الصناعات الراقية ، فقد أنتج المسلمون أنواعا مختلطة من التحف من أوان وصينيات وصحون وأباريق وزهريات وشمعدانات وغيرها ، وهي التي كانوا يزورونها بالأسلاك الذهبية والفضية إلى جانب الكتابات المشبكة ، واتقنا صناعتها من البرونز وتكتفيتها بالذهب والفضة والنحاس^(١٢٨). وكانت أولى الاقتباسات التي يعترف الأوروبيون

بأنهم اقتبسوها وبخاصة من الإيطاليين من هذه الصناعات أشكال الأباريق البرونزية أو النحاسية ، واستخدموها لسكب الماء والخمر في القدس والكنائس وهي المعروفة هناك باسم أكوا مانيل (١٢٩).

كذلك تعلم أبناء الغرب الأوروبي بوجه عام والإيطاليون بوجه خاص من أهل الشام الصناعات الجلدية ، خاصة السروج التي كان لها شأن كبير في ذلك العصر ، والتي انعكس عليها آثار التراث الناجم عن التبادل التجاري الضخم ، فقد كانت تصنع على ألوان وأشكال مختلفة ، وأحسنتها ما كان يصنع من الجلد البلغاري ، وفي كثير من الأحيان كانت تحلى بالذهب والفضة لدى حكام المسلمين وبخاصة سلاطين المماليك (١٣٠) . ولقد أخذ البناة هذه الصناعة وطوروا فيها ، حتى أصبحت البندقية من أحسن البلاد التي تنتج المجلود حتى عصرنا الحالي ، ولكن ما يزال يغلب على صناعتها غط الصناعة الإسلامية في العصر الوسيط (١٣١) .

كما أخذ الإيطاليون عن بلاد الشام ومصر التفوق في صناعة الآثار المنزلي والخفر على الخشب ، حتى أصبحت كثيرة من مدن إيطاليا أشهر مدن أوروبا في هذه الصناعة الهامة والتي لاغنى عنها (١٣٢) .

أما في مجال الأطعمة ، فإن الفرنج بوجه عام أحبوا الطعام العربي ، فألفوه وأقبلوا عليه ، لذلك نجدهم يقبلون على التوابل والمشهيات في طعامهم - وهذا شئ لم يألفوه من قبل - حتى اشتهر عن أبناء الغرب الأوروبي وبخاصة من الإيطاليين بعد ذلك كثرة استخدامهم لهذه الأصناف (١٣٣) . كما تعلم الإيطاليون بوجه خاص كثرة استخدامهم للسكر ، الذي كان أكثر ما يستهلك منه في أوروبا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر يأتي من بلاد الشام ومصر ، بعد أن كانوا لا يعرفون عنه شيئاً مطلقاً ، وتركوا استخدام العسل في صناعة الحلوي ، وتعلموا صناعة الشراب المصنع من السكر لإضافته إلى الحلوي ، وتفننوا في صناعتها وتصنيفها ، كما استساغ الفرنج الفواكه الشامية والشرقية بوجه عام ، مثل البرتقال والليمون والرمان والبرقوق ، والكمثرى ، والسفرجل ، والتفاح ، والمرز ، والعنب والبطيخ ، وأكثروا من إضافتها إلى موائدتهم ، بل كثروا على موائدتهم استخدام المواد الحريفة كاخل وعصير الليمون (١٣٤) . وأخذوا عن المسلمين أكل القشدة واللبننة التي يتقنها أهل الشام ، واستعاضوا في طبخهم عن المسملي باستخدام زيت الزيتون ، والذي اشتهرت به بلاد الشام ، وصنعوا الخبز على أكثر من عشرين نوعاً كما هو سائد في البلاد الشامية (١٣٥) . كما اهتموا بأكل لحوم

الصيد والأسماك ولحم الغزال والجمال ولحم الظباء الذي يعيش في الصحراء ، وطائر السمان ، ولحم الضأن . كما شربوا الخمور الشامية المسكرة التي تفنن في صنعها أبناء أهل الندمة المحليين ، مثل المزر المخلوطة بجوز الطيب ، والشريبات المثلج ^(١٣٩) . ومن المرجح أنهم عقب طردهم من بلاد الشام ، ولم ينسوا تلك الأنواع من الأطعمة وحرصوا على تذوقها باستمرار أو استيراد ما يمكن استيراده منها .

كانت هذه بعض الأمثلة على مدى تأثير الفرنج الذين أقاموا في بلاد الشام في عصر المروءات الصليبية ، وأتيحت لهم فرصة الاحتكاك بأبناء البلاد المحليين من مسلمين وغيرهم تحت الحكم الإسلامي ، أم الذين خصعوا لحكمهم في مدنهم وقرائهم ، فتأثروا بهم ، ونقلوا عنهم الكثير ، كذلك أتاحت لهم فرصة المبادرات التجارية تحقيق أرباح كبيرة كان لها دور رئيسي في رفع مستوى معيشتهم ، وبالتالي في الحصول على كثير من منتجات الشرقين العربي والأقصى في ذلك العصر .

حواشى الفصل الرابع

١- ناصر خسرو : سفر نامة ، ص ١٢٨ .

٢- الأئس الجليل ، ج ١ ، ص ٤٠٣ .

٣- نعيم زكي : طرق التجارة الدولية ، ص ٣٦١ .

٤- نعيم زكي : نفس المرجع ، ص ٣٤٢ .

٥- المرجع السابق نفسه ، ص ٣٤٧-٣٤٨ .

٦- المرجع السابق نفسه ، ص ٣٤٢ .

٧- مجير الدين الحنبلي : نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٤٠٣ .

٨- ابن حجر العسقلاني : إنها، الفهر بأئمها العمر، نشر د. حسن جبشي، القاهرة ١٩٧١، ج ٢ ، ص ١٣٢ .

٩- Mas Latrie : op . cit ., p. 88 .

١٠- نعيم زكي : نفسه ، ص ٣٤٣ .

١١- Lopez : Op . cit ., pp. 175-176 .

١٢- الجزيري : تاريخ الفقه على المذاهب الأربع ، ج ٣ ، ص ٤٣ .

١٣- الرحلة ، ص ٢٨١ .

١٤- Rey : Op . cit ., p. 265 .

١٥- نعيم زكي : نفسه ، ص ٣٩ .

١٦- براور : نفس المرجع ، ص ٢٢٣-٢٢٤ .

١٧- نعيم زكي : نفس المرجع ، ص ٣٤١-٣٤٢ .

١٨- Lopez : Op . cit ., pp . 224-225 .

١٩- Pierenne : Economic and Social Hist . of the Middle Ages , London , 1947 , p. 120 .

٢٠- Ibid : Op . cit . pp. 185-186 .

٢١- Ibid : Op . cit ., pp. 187-188 .

Felix Fabri : The Book of the Wandering of Felix Fabri , London 1892 , vol . II , p -٢٢
. 138 .

-٢٣- صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٣٧ .

-٢٤- توفيق اسكندر : «نظام المقايسة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط» المجلة التاريخية
المصرية ، العدد السادس ١٩٥٧ ، ص ٤٠-٢٨ ، نقولا زيادة : دمشق في عصر الممالبك ، بيروت
١٩٦٦ ، ص ١٦٨ .

-٢٥- التلشندي : نفسه ج ٣ ، ص ٤١٣-٤٣٧ : ٤٣٧-٤١٣ ، ٢٤-٢٦ .

-٢٦- محمد أبو الفرج أبو العش : «النقوش الإسلامية مصدر وثائق للتاريخ والفن» بحث مقدم للدكتور
الدولي للتاريخ بلاد الشام - نيسان ١٩٧٤ ، ص ٢٨٣ .

-٢٧- Henri Lavoix : Monnaies : ■ legendes Arabes fappee en Syrie par les croisades
Paris 1877 , pp . 230-258 .

-٢٨- رأفت النبراوى : المسكوكات الصليبية في مصر والشام ، رسالة ماجستير بجامعة القاهرة ، كلية
الآثار ، عام ١٩٧٨ ، ص .

-٢٩- Goerge Miles "Some Hoarde of Crusader Bezants" The American Numismatic Society Museum Notes , 13 , 1967 .

-٣٠- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج ١٢ ، ص ٢٢٠ .

-٣١- رأفت النبراوى : نفسه ، ص ٣٠-٣٢ .

-٣٢- المرجع السابق ، ص ٣٣ .

-٣٣- لمزيد من التفاصيل عن ذلك الموضوع راجع المرجع السابق نفسه ، ص ٣٨-٥١ .

-٣٤- المرجع السابق ، ص ٦ .

-٣٥- Balog et Yvon : Monnaies : a legendes Arabes de l'orient latin , Paris 1958 ,
p. 133 .

-٣٦- Ibid : Op . cit . p. 147 .

-٣٧- رأفت النبراوى : نفسه ، ص ٣ :

Ibid : Op . cit . pp. 133-134 .

٣٨- المرجع السابق ، ص ٤ .

Ibid : Op . cit ., p. 137 .

٣٩- المرجع السابق ، ص ٤ .

٤٠- ونبات الأعشاب ، ج ٢ ، ص ٣٢٨ .

٤١- رأفت البراوى : نفسه ، ص ٥٦ ، ١١-١٠ .

٤٢- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ٦٨ ، المرجع السابق ، ص ١١ .

Balog et Yvon : Op . cit , p. 158 .

٤٣-

٤٤- رأفت البراوى : نفسه ، ص ٧٦-٧٨ .

٤٥- المرجع نفسه ، ص ٣ .

٤٦- السيد عبد العزيز سالم : نفس المرجع ، ص ٢٠-٤ .

٤٧- تدرى تلمجى : صلاح الدين الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الخامسة ١٩٢٩ ، ص ٦١٣-٦١٤ ; برادر : نفس المرجع ، ص ٢٢٤ .

٤٨- المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

٤٩- المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢٤ .

٥٠- ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٦-٢٧٧ .

٥١- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ٦١٩ .

Fulcher of charters : Op . cit . pp . 130-138 ; Guibert of Nogent in RHC . Occ . vol . -٥٢ IV . pp. 137-140 .

٥٣- «المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية» بحث مقدم للمؤتمر الدولي ل بتاريخ بلاد الشام - نيسان ١٩٧٤ ، ص ٢٣٩ .

William of Tryre : Op . cit . vol . I, pp. 235 - 296 .

٥٤-

Ibid : Op . cit . vol . I, p. 316 .

٥٥-

Alber of Aix : Op . cit . pp. 541 - 542 .

٥٦-

٥٧- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٧٨ .

٥٨- هايد : نفس المرجع ، ص ١٨٤-١٨٦ .

William of Tyre : Op . cit . vol . I, p. 318 . -٥٩

Raymond of Aguilers : Op . cit . pp. 243-300 . -٦٠

٦١- رنسيمان : نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٦-٧٧ .

Ibid : Op . cit . pp . 453-454 . -٦٢

٦٣- رنسيمان : نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٦-٧٧ .

٦٤- المرجع السابق : ج ١ ، ص ٤١٩ .

٦٥- ابن القلاسي : نفس المصدر ، ص ١٣٩ .

ابن الأثير : الكامل ، ج ٨ ، ص ١٩٩ .

Raymond of Aguilers : Op . cit . p. 291 . -٦٦

٦٧- بدر الدين ابن قاضى شهبة : نفس المصدر ، ص ٤٥ .

Fulcher of Charters : Op. cit . p . -٦٨

٦٩- المصدر السابق ، ص ٩٢ .

٧٠- ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٥٩ .

٧١- المصدر السابق نفسه ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

P.P.T.S. vol , XI , p. 22 . -٧٢

٧٣- ابن راصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، ١٨٥ .

ابن شداد : الأعلان الخطيرة ، ص ٧٢ .

٧٤- ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٣٤-٣٣٦ .

٧٥- الكامل في التاريخ ، ج ٨ ، ص ١٨٩ .

٧٦- ابن العديم : زينة الحلب في تاريخ حلب ، نشر سامي الدعان ، دمشق ١٩٧٩ ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

٧٧- بدر الدين ابن قاضى شهبة : نفس المصدر ، ص ٤ .

٧٨- أبو شامة : الروضتين ، ج ١ ، قسم ، ص ٢٧ ، ٢٧ .

٧٩- بدر الدين ابن قاضى شهبة : نفس المصدر ، ص ٤٦ .

٨٠- ابن عبد الظاهر : تشرق الأيام ، ص ٥٢ .

٨١- ابن العديم : المرجع نفسه ، ج ١ ، ص ٣٤ . سعيد عاشور : المجتمع الإسلامي في بلاد الشام ، ص ٢٢٠ .

٨٢- سعيد عاشور : نفس المرجع ، ص ٢٢٠ .

٨٣- المرجع السابق والصيغة ذاتها .

٨٤- ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٢-٢٨١ .

٨٥- سعيد عاشور : المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢٦ .

٨٦- ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٩٠ .

٨٧- الرحلة ، ص ٢٧٦-٢٧٧ . سعيد عاشور : المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢٦ .

٨٨- ابن القلاس : نفس المصدر ، ص ٢٣٦-٢٣٧ .

٨٩- الكامل في التاريخ ، ج ٩ ، ص ١١٢ .

٩٠- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ٩ .

٩١- المرجع السابق نفسه ، ج ٣ ، ص ١٨٨ .

٩٢- المرجع السابق نفسه ، ج ٣ ، ص ٩ .

٩٣- ابن الأثير : الكامل ، ج ١١ ، ص ٩٦ . رنسيمان : نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٦٨ .

٩٤- رنسيمان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ٣٦٥ .

٩٥- المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

٩٦- قدرى قلعجى : نفس المرجع ص ٦١-٦١ .

٩٧- الرحلة : ص ٢٧٣-٢٧٤ .

٩٨- السير هاملتون أ.ر. جب : صلاح الدين الأيوبي . بيروت ١٩٦٣ ، ص ٢٠٤ .

٩٩- الرحلة ، ص ٢٤٦ .

١٠٠- ابن طولون الصالحي : إعلام الورى بن ولى من الأتراك دمشق ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٩٥ .

١٠١- رنسيمان : نفسه ، ج ٣ ص ١٩ .

١٠٢- زكى النقاش : نفسه ، ص ١٤٦ .

١٠٣- نعيم زكي : نفسه ، ص ٣٣٨ : صبحى لبيب : «سياسة مصر التجارية في عهدى الأيوبيين والمالك» ، المجلة التاريخية ، العدد ٢٨ و ٢٩ لسنة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، ص ١٢٥ .

١٠٤- سعيد عاشور : «بعض أضواء جديدة على العلاقة بين بيزا وتونس في عصر المروء الصليبي» ، مجلة كلية آداب جامعة القاهرة ، المجلد السادس والعشرون ج ١ ، ج ٢ ، ١٩٦٤ ، ص ٣٥ .

١٠٥- جوزيف نسيم : «دراسات في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب» ، الاسكندرية ١٩٨٢ ، ص ٩٩-١٠٠ .

١٠٦- رسميان : نفس المرجع ، ج ٣ ، ص ١٢ .

١٠٧- عمر كمال توفيق : المراجع نفسه ، ص ١٩٣ .

Heyd : Op. cit. II , pp. 460-461 . -١٠٨

Ibid : Op. cit. p. 461 . -١٠٩

١١٠- عفاف صبرة : نفسه ، ص ٢٥١-٢٥٢ .

Grousset : L'Empire du Levant ; Paris 1949 , p. 37 .

Mayer : The Crusades , Oxford 1972 , p. 180 . -١١١

١١٢- عزيز سوريان ، العلاقات بين الشرق والغرب ، ترجمة فليبي ساير سيف ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١١٣ .

Prawer : Op. cit. pp. 413-419 . -١١٣

١١٤- المروء الصليبية ، ص ١١٧ .

١١٥- عفاف صبرة : نفسه ، ص ٢٥٣ .

١١٦- زكي النقاش : نفسه ، ص ١٨٤ .

١١٧- عزيز سوريان : نفسه ، ص ١١٣-١١٤ .

Rey : Op. cit. pp. 230-234 . -١١٨

Ibid : Op. cit. p. 229 . -١١٩

Conder : Op. cit. p. 334 ; Prawer : op. cit. p. 494 . -١٢٠

١٢١- كريستى : تراث الإسلام ، ترجمة محمد زكي ، القاهرة ١٩٣٩ ، ج ١ ، ص ٤٧ .

١٢٢- أحمد فكري : العمارة والتحف الفنية ، ص. ٤٤-٤٤٣ .

١٢٣- جورج يعقوب : أثر الشرق في الغرب ، ص ٦٢ .

١٢٤- جان سرفاجيه : دمشق الشام لمعة تاريخية ، دمشق ١٩٥٤ ، ص ٢٧٣ .

١٢٥- سعيد عاشر : المدينة الإسلامية وأثرها في الحضارة الأردنية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ١٨٠ .

١٢٦- أحمد فكري : نفسه ، ص ٤٤٢ .

١٢٧- أديب فرحات : لبنان وسوريا ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٧٣ .

١٢٨- أحمد فكري : نفسه ، ص ٤٤١-٤٤٣ ، عفاف صبرة : نفسه ، ص ٢٥٦-٢٥٧ .

١٢٩- كريستي : نفسه ، ص ٣٢-٣٣ .

١٣٠- المقريزي : الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٨ ، سعيد عاشر : المدينة الإسلامية ص ١٨١-١٨ .

١٣١- Conder : Op. cit. p. 183 .

١٣٢- عفاف صبرة : نفسه ، ص ٢٥٥ .

١٣٣- Prawer : Op. cit. p. 493 .

١٣٤- عفاف صبرة : نفسه ، ص ٢٤ .

١٣٥- Prawer : Op. cit. pp. 516-518 .

١٣٦- Ibid : op. cit. p. 181 .

الفصل الخامس

الملعون تحت الحكم الصليبي

- مواجهة التحدي الذى فرضه الحكم الصليبي
- التمسك بالأرض فى مواجهة حركة الاستيطان الصليبي
- أهل المدن ومعاناتهم تحت الحكم الصليبي
- أهل القرى ومعاناتهم تحت الحكم الصليبي
- رد الفعل وتعدد أساليب المقاومة

مواجهة التحدى الذى فرضه الوجود الصليبي

من المعروف أن الشرق الأوسط تعرض فى أواخر القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر للميلاد لحركة استعمارية استيطانية من قبل الغرب الأوربى ، وهى التى اشتهرت فى التاريخ باسم الحركة الصليبية . وأن نجاح الصليبيين لم يكن راجعاً إلى كثرتهم العددية ، حيث تشهد المصادر اللاتينية نفسها على قلة أعداد الذين وصلوا فعلاً من أبناء الغرب الأوربى إلى بلاد الشام^(١) . وما تلا ذلك من الاستيلاء على الرها وأنطاكية وبيت المقدس ثم طرابلس وتوسيعهم شرقاً حتى المزيرعة والفرات ، وغرباً بامتداد ساحل بلاد الشام ، وقبل أن تستطرد فى حتمية المقاومة كنوع من المواجهة للعدو الصليبي ، ونظراً لتشابه الأحداث التاريخية التى ير بها الوطن العربى فى ظل الغزو الصهيونية باعتبارها وجوداً أجنبياً غريباً عن المنطقة العربية يحرص الغرب الأوربى على تدعيمه ومساندته وإمداده بالسلاح والرجال . فتحن عندما نعرض لهذا الموضع فإنما نؤكد على أن تراثنا التاريخي مليء بالعبر والعظات التى يمكن أن نستلهم منها الكثير فى مواجهة تحديات العصر الذى نعيش نظراً للتشابه الكبير بين ما كان وما هو قائم الآن فى ظل الغزو الصهيونية ، كما أننا نريد أن نؤكد أنه كان على المنطقة العربية أن توجه كل مواردها على كل المستويات لخوض هذا الصراع الذى كان بالفعل صراع وجود ، لأن التاريخ لا تصنعه الصدفة ، وإنما يصنعه جهد الناس . أما عن حتمية المقاومة الشعبية ، فقد أدرك المعاصرون أن الاعتقادات فى مواجهة الغزو الصليبية ترجع إلى عدة عوامل منها أن المسلمين إذا كانوا قد خاضوا بعض المعارك الأولى المفرقة ضد الصليبيين ، فلم تكن هذه المارك حاسمة ، وأن القيادات السياسية لم تدرك حقيقة مهمتها وهى أنه كان لديها احتياطى لا ينفد من القوة البشرية ، وأن أكثر الهزائم قسوة لم تكن تعنى أكثر من مجرد معركة خاسرة يتلواها تقهقر إلى قواعد آمنة بعيدة عن متناول الجيوش الصليبية^(٢) ، بعكس الحال عند الصليبيين الذين كانوا عادة ما يعيثون كل قواتهم البشرية تقريباً فى حالات الهجوم الرئيسة ، فقد كانت الهزيمة الواحدة رعاً تعنى خسارة المعركة أو الحرب بل وضياع الجيش الصليبي نفسه ، وهذا بالضبط ما حدث فى يوليو سنة ١١٨٧ م / ٥٨٣ هـ فى موقعة حطين عندما كان معنى الهزيمة هو ضياع الكيان الصليبي^(٣) ، بضاف إلى ذلك عدم تجانس الجيش الإسلامي فى تلك الفترة حيث كان يضم عناصر تركية وكردية وتركمانية وعربية وغيرها من العناصر الإسلامية ، كما افتقد هذا الجيش إلى القائد الذى يستطيع أن يزيل ما بين هذه العناصر من حزازات أو

نعرات كما أنه قد جرى تعديل جوهرى على نظام الجيش منذ القرن الثالث الهجرى التاسع للمبلاط فى ظل نظام الإقطاع الحجرى الذى ظهر منذ ذلك الحين ، وبذلك تبدلت القاعدة العسكرية للأمة الإسلامية تبلا عميقاً ، فبعد أن كانت الأمة الإسلامية كلها أمة تحت السلاح، أصبح تكوين الجيوش يعتمد أساساً على الأمراء ، وتشجيع دائم على التمرد وتأسيس الإمارات المستقلة . وكان نواة كل جيش من هذه الجيوش الخاصة بالقادة والأمراء تتكون أساساً من العبيد ، والذين كانوا غالباً من الأتراك أساساً والدليل سكان المناطق الجبلية إلى الجنوب الغربى من بحر قزوين ، كذلك وجدت بعض جماعات من التركمان والأكراد يضاف إلى ذلك بعض أبناء القبائل العربية والذين كانوا بمثابة قوات شبه مستقلة ^(١) .

ويكمن القول أن وصول الصليبيين إلى مشارف بلاد الشام فى حد ذاته ، قد أحدث هلعاً كبيراً فى قلوب الأهالى ذلك أن الناس شعروا لأول مرة أنهم أمام خطر من نوع جديد لم يألفوه من قبل ، خصوصاً إذا وضعنا فى اعتبارنا أنه فى الوقت الذى أخذت فيه جيوش الصليبيين طريقها إلى بلاد الشام ، كانت بعض الأساطيل الحربية ، وبخاصة بعض الأساطيل الإيطالية، والفلمنكية والسكندنافية تهد لهم يد العون ^(٢) . هذا فى الوقت الذى كان فيه الانقسام قد أصاب العالم الإسلامي وكان له أثره الواضح فى إضعاف قوة المسلمين والذى تثل فى فرض التفتت والتجزئة ، مما حول العالم الإسلامي إلى دولات صغيرة متباينة ^(٣) فى ظل خلافتين متصارعتين ، هما الخلافة العباسية فى بغداد والخلافة الفاطمية فى القاهرة ، وأن ينتقل الصراع بينهما إلى أخطر مراحله عندما تحاول إجهاهما وهى الخلافة الفاطمية الاستعانت بالعدو الصليبي ليملك بيت المقدس ويكون حاجزاً بينها وبين قوات السلاجقة التى تدين بالولاء للخلافة العباسية ^(٤) . كما كانت المنطقة تقع بالقبائل العربية التى حافظت على معظم مقوماتها ، ومن أبرز هذه القبائل بنو تمير وبنو عقيل بإقليم الجزيرة وبنو كلاب بشمال الشام وبنو كلب بوسطه ، وبنو طى بشرق الأردن ، وقد أخذ نفوذ هذه القبائل يقوى فى الفترة التى نحن بصددها ، مما ضاعف من الانقسامات فى هذه البلاد ^(٥) ذلك أن هذه القبائل العربية كانت قد نقمت على السلاجقة سيطرتهم على البلاد وسلب ما كان لها من سطوة ، وأخذت تتحين الفرص فى مجيء الصليبيين إلى بلاد الشام ، لذلك اتبعوا معهم سياسة المسالمة والهادنة ، ومدوا لهم يد المعونة فى فترات كثيرة ، وإذا كان الصليبيون قد قبلوا فى البداية مسالمة ومهادنة هذه القبائل العربية فإنما كان ذلك إلى حين أن ثبتت أقدامهم ببلاد الشام وتنوطد دولتهم ، مما دفع هذه القبائل العربية فيما بعد إلى تغيير موقفها ^(٦) ، كذلك أثار تدفق اللاجئين إلى المقاطعات الإسلامية فى أعقاب الغزو الصليبي ، مشاعر الاستياء ضد القيادة

السياسية ، والتي عبر عنها كثير من المؤرخين المعاصرین وصوروها لنا في العبارات التالية : كانت الفرج قد اتسعت بلادهم وكثرت أجنادهم وعظمت هيبتهم وزادت أجنادهم وصلتهم ، وامتدت إلى بلاد المسلمين أيديهم ، وضعف أهلها عن كف عاديتهم وتتابعت غزوatهم وساموا المسلمين سوء العذاب واستطار في البلاد شر شرهم ، وامتدت ممتلكاتهم من ناحية ماردين وشبيختان إلى عريش مصر لم يتخلله من ولاية المسلمين غير حلب وحماء وحمص ودمشق ^{١١٠} ، أى أنه لم تمض سنوات قليلة من ١٠٩٦-١٠٩٧ م حتى صار في أيديهم الجانب الأكبر من فلسطين وساحل الشام ، هذه الرقعة التي بلغ امتدادها من الشمال إلى الجنوب نحو خمسة ميل ، وبلغ عرضها حوالي خمسين ميلًا ^{١١١} . واشتدت ثائرة المسلمين بسبب ما دأب عليه الصليبيون من مواصلة غاراتهم على أملاك المسلمين يوماً بعد يوم ، وعلت أصوات الاستياء على منابر المساجد وفي صلاة الجمعة ، وسطرت الكتب التي تناول واجب الجهاد ، كما دبجت الرسائل التي تداولها الجميع عن قدسيّة بعض المدن الإسلامية ، وخاصة بيت المقدس كنوع من استنفار الجهود لاستردادها ، وبذلك كان التحدي الذي واجهه المسلمون في عقر دارهم ، ومغalaة الصليبيين في التكيل بال المسلمين في مذابح بشرية رهيبة وإبادة جماعية وراء الصحوة العربية الإسلامية ، وتعبيتها للحرب وإعلانها الجهاد ، كما كانت تلك الصحوة استجابة لحالة التنبية والإفادة التي عاشها العرب والمسلمون عقد الإغفاف التي تمكن خلالها الصليبيون من إذلال جميع القوى العربية والإسلامية ، وإصابتها في هيبتها وكرامتها ^{١١٢} . لهذا كان التحدي الذي فرضه العدون الصليبي والذى عبر عن نفسه في حماس جماهير العرب والمسلمين في كل مكان للتخلص من نير العبودية التي أمسوا فيها مع وجود الصليبيين في بلادهم ، وكان توطين النفس على متابعة الجهاد في صراع مثير طويلاً ، من خلال وعي بالذات . ومن خلال إدراك لحقيقة العدو وأهدافه ، فترحالت جميع طوائف المجتمع وأفراده وانطلقت طاقاتهم .

التمسك بالأرض في مواجهة حركة الاستيطان الصليبي

وهنا يجب الإشارة إلى أن السنوات العشر الأولى من الفزوة الصليبية ، وما حدث فيها من هجرات إما نتيجة المذابح الجماعية ، التي ارتكبها الصليبيون في بعض المدن مثل أنطاكية ومعرة النعمان وسروج وقيسارية ^{١١٣} . أو لما أحدثته تلك المذابح من هول وفزع للكثيرين من أهل المدن مثل الرملة وأرطاح ومنيق ومقداره أوطنهم ^{١١٤} . وما أدى إليه ذلك من ضياع كثير من الأرض ، فضلاً عن ظهور مشكلة اللاجئين والذين اكتظت بهم بعض المدن الإسلامية ،

بحيث نسمع أن مدينة مثل دمشق قد ضاقت بالسكان بعد أن غدت مقرًا للاجئين الذين تكاثروا بها وصار عدد سكانها ضعفي ما تستوعبه مدينة مثلها^(١٥). هذه السنوات العشر كانت كفيلة بأن يتعلم السكان المعلين في كل مكان درسًا لم ينسوه أبداً وهو عدم ترك أراضيهم والتخلّى عنها أمام أي غزو وهو ما عرف في ذلك العصر باسم الجفل ، والأدلة على أنهم استفادوا فعلاً من هذا الدرس كثيرة ، وهذا الأسلوب غالى الثمن كان واحداً من الوسائل للإعلان عن الشرعية والتمسك بالأرض في مواجهة أقصى الظروف وفي مواجهة عدو لا يرحم لم يكتف بسياسة تفريغ كثير من المدن من سكانها عن طريق ما أحدثه من مذابح جماعية ، بل وما بجا إليه من سياسة توطين أبناء الغرب الأوروبي وأحلالهم محل السكان المعلين في كثير من المدن التي هجرها أهلها . ليس هذا فحسب ، بل الأخطر من هذا هو قيام الصليبيين بتكون مستعمرات استيطانية عن طريق إحلال مستوطنين جدد من شتى أنحاء الغرب الأوروبي ، والذين قاموا في هذه المستوطنات بتأسيس مجتمعات زراعية أوروبية في الشرق ، وكان معنى هذا ضياع كل حق في الأرض بمرور الزمن ، والأمثلة عديدة على هذه المستعمرات الاستيطانية ، ويحفل بها تاريخ الحركة الصليبية ذكر بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر . فما من يوم كان يمضي إلا ويزداد السكان المعلين قناعة بدى الخطر المحدق بهم وإدراكاً لأبعاد المخطط الاستعماري الاستيطاني الذي يهدف إلى إثبات الأوربي ، والذي تتمثل في إقامة العديد من المستعمرات الاستيطانية لهم مستغلين وجود بعض المباني أو مواد البناء أو موارد المياه ، وهذه الحقيقة تفسر لنا السبب في استمرار وجود أسماء فلسطينية مثلًا في فترة الحكم الصليبي ، على الرغم من أنها أصبحت تكتب باللغة الفرنسية القديمة أو اللاتينية مع ما طرأ عليها من تحرير في النطق^(١٦) وعلى المدى الطويل فقد ساعدت هذه المستعمرات الاستيطانية على حركة جذب سكانية واستيطانية لبعض أبناء الغرب الأوروبي ليغدو إلى الشرق ، وسرعان ما عصر هؤلاء التزلاء الجدد بعض القرى التي كان هجرها أهلها أو أجبروا على إخلاتها ، واستوطنها هؤلاء لأنهم كانوا بالدرجة الأولى من المزارعين^(١٧) . فمن المستعمرات الاستيطانية الزراعية التي أقامها الصليبيون في المناطق التي احتلواها نتيجة لسياسة الجفل هذه كانت أليبيرة كواحدة من تلك المستوطنات التي تم تأسيسها بالقرب من مدينة بيت المقدس أواخر القرن الخامس الهجري / الحادى عشر للميلاد^(١٨) وهي التي أقامها جماعة من الصليبيين كنموذج يحتذى به في بناء مستعمرات استيطانية على النمط نفسه في كل مكان ، وعلى وجه الخصوص في الرملة والقبيبة ، وفي الفترة من ١١٠٠-١٠٩٩ م كانت

أليبيرة واحدة من ضمن إحدى وعشرين مستوطنة كان قد وهبها الدوق جودفري دي بوابون لكنيسة القبر المقدس . وهناك أنزل الرهبان بعض الفلاحين الأحرار من أصول غربية وزودوهم بقطيع من الأرض ليبنوا عليها منازلهم ، كما وزعوا عليهم الأراضي الزراعية لزراعتها مقابل أن يدفعوا لهم ضريبة العشور وقسا من المحصول^{١١١} وحولى عام ١١٥٥ مبلغ عدد التلا . بها حوالى تسعين أسرة ، أى ما يقارب ٢٥٠ شخصا ، ثم وصل عددهم إلى ٥٠٠ شخص ترجع أصولهم إلى كل البلدان الأوربية التي شاركت في الحروب الصليبية ، ولكن بصفة رئيسة من فرنسا وجنوب أوروبا ، من أوفرن وبروفانس وجاكسون ، وليسونج ، والبندقية ، وسان جوربيه ، وقطالونيا ، وفالنسيا ولوباردي . هذه المستوطنة أخذت على عاتقها زراعة الكروم وتربيبة الماشية وزراعة البساتين ، كما وجد بها بعض المستوطنين الذين امتهنوا بعض الحرف مثل الخدادة والنجارة وأعمال البناء وصناعة الأحذية ، وكان على المستوطنين دفع ضريبة العشور للكنيسة بالإضافة إلى ضريبة الأرض التي قدرت بنسبة من المحصول تراوحت ما بين ثلث ونصف المحصول أحيانا وضرائب أخرى يدفعها الحرفيون منهم^{١١٢} ، ومثال آخر نعطيه عن تلك المستوطنات الزراعية التي أقامها الصليبيون في بلاد الشام والتي أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على الأقل من حيث المبدأ لجماعات السكان المحليين من المزارعين والمشتغلين بالزراعة ، ألا وهو إقامة مستوطنة في بيت جبريل ، وهذا المكان وهو بيت جبريل لم يكن يتمتع بعصانة طبيعية فقد كان يقع عند سفح جبل في الجهة الشمالية الغربية منه ، وكانت تحصيناته عبارة عن سور وبأشورة وختنقة وعدة أبراج وقد تم منحه لفرسان القدس يوحنا لمدة خمسة عشر عاما ، لكن حوالى عام ١١٥٤ م نسمع عن تأسيس مستعمرة استيطانية في هذه المنطقة والتي كانت تعتبر إحدى أماكن تكليس القوافل أى إحدى المناطق الحمراء التي تحصل عندها الرسوم الحمراء على القوافل الواردة من بلاد المسلمين والصادرة إليها . وبلغ عدد سكانها عند تأسيسها ٣٢ عائلة أى ما بين ١٥٠ - ١٠٠ شخصا^{١١٣} ، منها ست عائلات من العائلات الصليبية التي كانت تعيش في فلسطين منذ أن خضعت للحكم الصليبي ، أما باقى أفراد العائلات الأخرى فقد كانوا من التلا ، الجدد الذين تجمعوا من كل أنحاء الغرب الأوروبي ، من أوفرن ولوباردي وبواتو وقطالونيا والفلاندرز ، وهم من القادمين الجدد حيث تدل أسماؤهم على ذلك ، وحصل كل مستوطن فيهم على قطعة أرض زراعية تقدر بحوالى ٦٢ هكتارا لزراعتها ويني على جزء منها منزلا يستقر فيه ، فـ مقابل أن يدفع الفرد منهم ضريبة سنوية تعادل عشر المحصول الذي يزرعه أو الفاكهة بالإضافة إلى بعض الضرائب

الأخرى ^(٢٢) . وإذا تفحصنا هؤلاء المستوطنين نجد أنهم جميعاً من الصليبيين الأحرار، كما أنهم لم يخضعوا للنظام الإقطاعي، فهم قد امتلكوا الأرض وكان لهم الحق في بيعها متى شاءوا على الرغم من أنهم كانوا يدفعون ضريبة الأرض ونفقة لجنة معينة من الإنتاج وليس محددة بقدار الأرض ، وبالطبع غالبيتهم لم يكونوا من العسكريين ولم يشكلوا مستوطنات عسكرية لأن ثلثين أسرة أوزيد قليلاً لن تفيد في الدفاع العسكري إلا قليلاً . ولكنها محاولة لإقامة مستوطنات زراعية في اقتصادها وسكانها مثل غيرهم من سكان المستوطنات الصليبية العديدة الأخرى من الفلاحين الأوروبيين وأصحاب الحرف ، والهدف من إقامتها واضح يمكن أن تعرف عليه من خلال الوثيقة التي تم إصدارها من قبل طائفة الاستمارية ، لكن يتم تعميرها ، وزراعة أراضيها حتى تزدهر هذه المستوطنة ، وفي الوقت نفسه وهو الأهم للتقليل من الاعتماد على عناصر السكان المحليين الذين سكنوا بعض القرى الأخرى التي خضعت للحكم الصليبي ومحاولة جذب عناصر أوروبية وإحالتها محلهم كلما أمكن ذلك ^(٢٣) .

ولم يكن هدف الصليبيين هو الاكتفاء بتوطين أبناء الغرب الأوروبي في الأراضي الزراعية في الشرق بدلًا من سكانها المحليين في المناطق التي خضعت لهم ، بل تعدد ذلك إلى المناطق الخاضعة لحكم المسلمين والمجاورة لهم . إذ يذكر المؤرخ اللاتيني الشهير وليم الصوري أن حكام الصليبيين جاؤوا في حالات كثيرة إلى طرد بعض المسلمين باستمرار لإحلال عناصر أوروبية محلهم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنهم بينائهم لكتير من القلاع والمحصون التي شنوا منها هجماتهم المتكررة والكثيرة على بلاد المسلمين قد أجروا المزارعين المسلمين في المناطق المتاخمة لهم إلى هجرة أراضيهم ، وذلك بسبب خوفهم من الإغارات المتلاحقة التي جعلتهم يهجمون عن الزراعة في كثير من الأحيان على الرغم من أن الكثير منهم قبلوا في البداية دفع أتاوة سنوية لاتقا ، شر الصليبيين إلا أن هجماتهم لم تقطع ما أفقدتهم أراضيهم الخصبة والتي كانت على جانب كبير من الفائدة لسكان المدن الإسلامية ^(٢٤) . وحتى لا يتبادر إلى ذهن القارئ أن سياسة الجفل أي الهروب أمام الخطر الصليبي كانت هي الأسلوب الوحيد والأمثل الذي يلجأ إليه سكان القرى والمدن وإنما هي حالة احتضن بها عدد قليل من القرى والمدن ، وتشهد على ذلك المصادر اللاتينية فالمؤرخون اللاتين الذين صحب بعضهم الحملة الصليبية الأولى يقررون في صراحة عنف المقاومة التي لاقاها الصليبيون في معظم الأماكن التي حلوا بها ، ومن ذلك ما تشير إليه هذه المصادر من أنه عقب استيلاء الفرنج بالمحيلة على أنطاكية فان حصارهم

لدينة عرق دام ثلاثة أشهر إلا يرماً واحداً والدليل على شدة المقاومة وعنفها أن عرقاً ، وهي مدينة صغيرة ، قد طال حصارها إلى هذه المدة في الوقت الذي حاصرت فيه قوات الصليبيين المدينة برأً وصلت عدة سفن إنجليزية وأخرى جنوية وظلت تم الجموع الصليبية المحاصرة لها بالذخيرة الوفيرة والقمع والنبيذ واللحم والجبن والشعير والزيت^(٢٥) . ويدلل المؤرخ المجهول على عنف المقاومة وشدة ما لحق بالصليبيين من خسائر بقوله وفي خلال هذا الحصار سعد كثير من رجالنا بالشهادة ، وكان من بينهم أنسالم دي ريبومونت ووليم بيكاردي وكثيرون غيرهم من لا يعرفهم^(٢٦) كما ضرب المدافعون عن كثير من المدن أروع أمثلة البطولة والفتاء ، ويعرف المؤرخ المجهول بذلك عند حصارهم لمدينة بيت المقدس مثلاً فيقول أما في الداخل فقد حمى وطيس القتال بين المدافعين عن المدينة وبين رجالنا وأخذوا يرمونهم بالنار الإغريقية والأحجار وراضع أن أهل المدينة عندما استنجدوا كل وسيلة في الدفاع وبعد أن انهارت حامية المدينة واستسلمت فان عدداً كبيراً منهم قد جا إلى المسجد الأقصى للاحتيام بد حيث هاجمهم الصليبيون فقتلوا البعض وأبقوه على الذين أحسنوا بهم الظن^(٢٧) ويجب أن نذكر أيضاً أن كثيرين من أبناء الشعب العربي قد آثروا البقاء في أراضيهم على الرغم مما تعرض له عدد كبير من قتل وفتك وتعذيب نتيجة للعمليات الحربية التي صاحبت الحملة الصليبية الأولى وهؤلاء أدركوا من الوهلة الأولى أن بقائهم أمام هذه الأخطار ومسكهم بالأرض ما هو إلا تدعيم لكيانهم ، وأن مسکهم بالأرض هو الشرعية ذاتها هذا في الوقت الذي تشير فيه كثير من المصادر اللاتينية بوجه خاص إلى أن الصليبيين خيروا هؤلاء الذين فضلوا البقاء في أراضهم بين القتل أو التنصر ، فعندما سقطت مدينة أنطاكية في أيديهم في الثالث من شهر يونيو ٩٨١م فان المسلمين الذين تحصنوا بقلعة المدينة لم يقبل منهم الصليبيون إلا اعتناق المسيحية أو القتل وبذلك أكرهوا على التنصر^(٢٨) وإن كانت المصادر لم تذكر بعد ذلك مصير هؤلاء الأشخاص هل ظلوا على المسيحية أم أنهم استغلوا فرصة هدوء الأحوال نسبياً في أعقاب عمليات الغزو وعادوا إلى ممارسة دينهم وهو الإسلام . وفي تصورنا أنهم قبلوا هذه الفكرة كوسيلة للتمسك بالأرض للدفاع عنها عندما تحيى الفرصة . كما يذكر المؤرخ المجهول أن الصليبيين بعد ذلك قاموا بالإغارة على بعض القرى المجاورة لأنطاكية وبخاصة تلك القرى الخاصة بال المسلمين بالقرب من تل منس وألقوا القبض على جميع فلاحي تلك الناحية ، وقتلوا من أبى اعتناق النصرانية أما أولئك الذين آثروا البقاء وأعلنوا عن استعدادهم للتحول إلى المسيحية فقد خلوا سبيلهم وأبقوه على حياتهم^(٢٩) . ومن الأمثلة الدالة فعلاً على أنهم

استوعبوا الدرس ولم يفرطوا في الأرض مهما كان الثمن الذي دفعوه في سبيل ذلك ، ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة من أنه في عام ١٢١٤هـ / ١٢١٢م من أن أهل بيisan وسائر الأعمال التي حولها لم يجفلوا إلى مكان عندما قصدتهم الفرنج وبدلوا فيهم السيف ونهبوا البلاد والرساتيق أى القرى وأخذوا جميع غلاتها وحواصلها وغنموا من المسلمين ما لا يحصى كثرة ونهبوا ما بين بيisan وباتياس ويشوا السرايا في القرى^(٣٠) . ومن الأساليب الظرفية التي تفتن الصليبيون فيها للإقلال من الاعتماد على العناصر المحلية في الزراعة ورعاها قد دفعهم إلى ذلك عدم إقبال أبناء الغرب الأوروبي على استيطان المناطق الريفية بالشكل الذي كان يأمله حكام الفرنج ما تشير إليه المصادر اللاتينية المعاصرة من أنه لم يكن هناك مخرج سوى الاستعانت بالعناصر المسيحية وبخاصة من الأرمن لطرد السكان المسلمين من الأراضي الزراعية في المناطق التي خضعت لهم في بلاد الشام وإحلال هذه العناصر محلهم ، حيث تذكر هذه المصادر أن الحاكم الأرمني ثوروس دهش عند زيارته لملك بيت المقدس أمريك ، عندما وجد أن مساحات كبيرة من الأرض الزراعية كانت في أيدي فرق الرهبان الفرسان مثل الاستبارية والداوية وغيرها ، وأن القرى بها سكان مسلمون ، لذلك قبل ثوروس أن يرسل من أرمينيا ثلاثة ألفاً من أبناء الأرمن لكي يدافعوا عن تلك الأرضين ويطردون منها سكانها المسلمين ويحلوا محلهم في زراعتها والاستفادة من خيراتها وإن كانت مثل هذه الخطورة لم يقدر لها النجاح بسبب ما نشب من خلاف بين رجال الدين الأرمن واللاتين حول تحصيل رجال الدين اللاتين لضريبة العشر من هؤلاء الأرمن مما أدى إلى فشل المشروع^(٣١) .

لقد وضع أصحاب الأرض هذه الحقائق نصب أعينهم ، ووعوا الدروس المستفادة قام الوعي فلم يفرطوا في الأرض ولم يهجروها مهما كانت الصعاب ومهما كان الثمن ودللتنا على هذا ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة على سبيل المثال وما حدث عام ١١٥٦م عندما استشطط الأمير الصليبي في المنطقة المحيطة بنابلس وبخاصة في إقطاع مجدياً قرب نابلس ، في إلحاق الأذى وتدمير العقوبات نابلس ، اشتبط في إلحاق الأذى وتدمير العقوبات البدنية على الفلاحين المسلمين ، والتي وصلت إلى درجة تعطيل الأرجل ، إلى جانب أنه رفع ضريبة الرأس إلى أربعة أمثال ما كان مقرراً عليهم ، وتحمل المزارعون المسلمين تلك المظالم بصبرهم الذي يضرب به المثل من أجل هدف واضح وهو عدم ترك الأرض ، لأن الأرض تعنى الشرعية في البقاء والوجود^(٣٢) . وفي سبيل ذلك تحملوا أشد أنواع المعاناة سواء في المدن أم القرى التي خضعت للحكم الصليبي .

أهل المدن ومعاناتهم

ما لا شك فيه أن الحملة الصليبية الأولى قد فتحت الباب أمام أعداد لا يأس بها من أبناء الغرب الأوروبي ليستقرّوا في الشرق العربي ، وأن يستحوذوا على كثير من مصادر الثروة والإنتاج في المدن والموانئ والمناطق الريفية التي خضعت لهم . وقد عز على أبناء الأمة العربية أن يجدوا بلادهم وقد استولى عليها الفرنج يتم تقسيمها إما إلى إقطاعات سواه منها الإقطاعات التي نالها العلمانيون . أم تلك التي نالها رجال الدين والكنيسة ، أو طوائف الراهباني العسكرية مثل الأستمارية والداوية وغيرها وإما عن طريق الامتيازات التي حصل عليها أبناء المدن الإيطالية التجارية وغيرها من المدن التجارية الأوروبية ، نتيجة لما قدموه من مساعدات حربية في أثناء عمليات الفزو ، وكان من نتيجة تلك الامتيازات حصولهم على أحيا كاملة في كثير من المدن والموانئ في بلاد الشام^(٣٣) .

ولم يكتف العدو الصليبي بالاستيلاء على مصادر الثروة والإنتاج في البلاد التي خضعت له ، بل تعمد إذلال أبناء الشعب العربي عن طريق سلسلة من الممارسات التعسفية ، ولعل أقسى أنواع هذه المعاناة التي قاسها السكان المحليون من مسلمين ومسيحيين وهم الغالبية تلك التي تتعلق بشعائرهم الدينية إذ أنهم لم ينعموا بممارسة شعائرهم الدينية في كل البلدان التي خضعت للحكم الصليبي ، فبالنسبة للمسلمين من السكان المحليين ، حول الصليبيون الكثير من المساجد بعد أن استولوا على ذاتها إلى كنائس وبخاصة المساجد الكبيرة منها ، ولم يبق للمسلمين في كثير من المدن سوى بعض المساجد الصغيرة والقليلة جداً في نفس الوقت بالنسبة لما كان عليه الحال قبل مجيء الصليبيين^(٣٤) . فقد تحول المسجد الأقصى في مدينة القدس إلى هيكل سليمان ، والذي اتخد منه أبناء طائفة فرسان الداوية أو العبد مركزاً رئيساً لهم ، بينما تحولت قبة الصخرة إلى هيكل للسيد المسيح ، وفي مدينة طرابلس قام الصليبيون بتحويل مسجدها الجامع إلى كنيسة ، وكذلك الحال في عسقلان حيث تحول مسجدها الرئيس المعروف بالمسجد الأخضر إلى كنيسة للقديسة ماريا القبطية وهكذا الحال في كل مدينة خضعت لهم^(٣٥) ، بل وتشير بعض المراجع إلى أنه في بداية الغزو الصليبي تقرر منع المسلمين من دخول مدينة بيت المقدس والإقامة فيها ، وإن كانت هناك بعض الحالات الاستثنائية التي سمح لهم فيها بالتردد عليها لمارسة بعض الأعمال التجارية أو زيارة المسجد الأقصى^(٣٦) ، وإن كنا نرى أن مثل هذه القيود قد خفت بمرور الوقت ، فقد ذكر أسامي

بن متقد زيارته المتعددة لمدينة بيت المقدس ، وقيامه بالصلوات في المسجد الأقصى ، في مكان أخلاه له فرسان الداوية ليصلوا فيه ، وإن كان يذكر أنه لم ينعم دائماً بالصلاحة فيه بسبب تعصب بعض فرسان الداوية وبخاصة من القادمين الجدد من الغرب الأوروبي وكذلك تشير بعض المراجع الأوروبية إلى أن بعض الأمراء الصليبيين من المتعصبين كثيراً ما كانوا يجبرون المسلمين الذين يستغلون لديهم على الاستمرار في العمل أيام الجمع وبذلك يمنعونهم من التوجه إلى المساجد لأداء صلاة الجمعة ، مما كان يؤذى مشاعرهم وأنهم قبلوا ذلك منهم على مضض^(٣٨) .

ولم يكن ما حل بال المسلمين في المناطق التي خضعت للحكم الصليبي بخاف على إخوانهم في المناطق الإسلامية المجاورة لذلك نراهم وقد أدركوا فداحة الخطر الصليبي قد أعلنوا في خطب الجمعة وفي كتاباتهم وأشعارهم ومنتدياتهم رفضهم لكل القيادات المتخاذلة . فقد خرج «المستنفرون من دمشق مع قاضيها زين الدين بن سعد الهروي ، فوصلوا ببغداد وحضروا في الديوان وقطعوا شعورهم ، واستغاثوا ويسروا ، وقام القاضي في الديوان وأورد كلاماً أبكى الحاضرين . وندب من الديوان من يمضي إلى العسكر السلطاني ويعرفهم بهذه المصيبة »^(٣٩) . وما حدث في أول جمعة من شهر شعبان سنة ٤٥٠ هـ حيث «حضر رجل من الأشراف الهاشمية من أهل حلب وجماعة من الصوفية والتجار والفتها . إلى جامع السلطان ببغداد ، فاستغاثوا وأنزلوا الخطيب عن المنبر وكسروه وصاحوا ويسروا لما لحق الإسلام من الفرج وقتل الرجال وسبى النساء والأطفال ، ومنعوا الناس من الصلاة ، والخدم والمقدمون يعدونهم عن السلطان بما يسكنهم من إفراز العساكر والانتصار للإسلام من الفرج والكفار ، وعادوا في الجمعة الثانية إلى جامع الخليفة وفعلوا مثل ذلك من كثرة البكاء »^(٤٠) . وبذلك يمكنا القول أنه قام العلماء والدوائر الم الدينية بخلق مناخ للرأي العام الضاغط كان من المتعذر معه وفي ظله تجنب المواجهة المباشرة للتحدي الذي فرضه الوجود الصليبي على الأرض العربية^(٤١) . حيث ضاقت صدور أهل الدين والصلاح وزاد إنكارهم لثل هذ الأحوال المنكرة والأسباب المستبشرة ، لما أمست فيه البلاد من تبعية وذل ، وما اضطر إليه أهل البلاد في كثير من المدن إلى مصانعة الفرج دفعاً لشرهم^(٤٢) .

وفيما يتعلق بالمسيحيين المحليين في البلاد التي خضعت للحكم الصليبي ، فمن المعروف أنه تعددت طائفتهم المختلفة من أرمن ، وروم أرثوذكس ، وسريان أرثوذكس وغيرهم ، وبهمنا أن نشير هنا إلى أهم هذه الطوائف المسيحية المحلية ، وفقاً لما تشكله من أكثرية عدديه . إذ من

المعروف أن الروم الأرثوذكس كانوا الأكثر عدداً بين الطوائف المسيحية المختلفة ببلاد الشام^(٤٣) بل إنهم كانوا أكثر بكثير من الصليبيين في كثير من المدن التي خضعت لهم ببلاد الشام ، وبخاصة في مدينة أنطاكية ، التي كان معظم أفراد سكانها من أبناء هذه الطائفة ، هذا إلى جانب وجود أعداد كبيرة منهم في كل من اللاذقية وبيت المقدس^(٤٤) ، ولقد قام الصليبيون بإقصاء كبار رجال دينهم عن مناصبهم وإحلال رجال دين من اللاتين منهم ، وخاصة بطريرك أنطاكية ، وبطريرك بيت المقدس ، بالإضافة إلى حملهم على أن يؤدوا ضريبة العشر للكنيسة اللاتينية ، إلى جانب إغفال شعائرهم الدينية في الكنائس الكبرى مما زاد من روح العداء بين الطرفين وزاد في نفس الوقت من معاناة أبناء هذه الطائفة^(٤٥) ، والمعروف أن أبناء هذه الطائفة كانوا من أصل عربي ، وأنهم كانوا يفضلون الحكم الإسلامي على سيطرة اللاتين الكاثوليك من أبناء الغرب الأوروبي ، وتشير بعض المراجع أنه ثمة اتصالات سرية تمت عندما قام صلاح الدين الأيوبي بمحاصرة مدينة بيت المقدس عقب وقعة حطين ، وتعهد هؤلاء ، لصلاح الدين بفتح أبواب بيت المقدس للمسلمين^(٤٦) .

ذلك شكل السريان الأرثوذكس أكثريّة عدديّة بالنسبة لغيرهم من الطوائف المسيحية المحليّة في كل من طرابلس ، وجبل ، وبيروت ، وعكا في أثنا ، الحكم الصليبي لهذه البلاد كما وجدت منهم أعداد في كل من الرها وأنطاكية وبيت المقدس . وقد تعرض هؤلاء السريان الأرثوذكس لتدخل الصليبيين في شؤونهم الدينية ، وبخاصة في تعين رجال دينهم ، كما تعرضت ثروات بعض كنائسهم لكثير من عمليات النهب والسلب التي قام بها الصليبيون ، وبالمثل يمكن أن يقال عن طائفة النساطرة ، وإن كانت لا تشكل أكثريّة عدديّة من سكان المدن والبلاد التي خضعت للحكم الصليبي ، إلا أن أبناءها عاشوا في عداه صريح مع الصليبيين ، وكانوا غير متعاونين معهم على عكس بعض الأقلية الأخرى من أرمن وموارنة . وكان السبب في هذا راجع إلى ما لمسوه من فارق كبير في المعاملة من المسلمين تحت حكمهم ، وما يتمتع به إخوانهم في كثير من المدن التي خضعت للحكم الإسلامي وبين معاملة الصليبيين لهم^(٤٧) .

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن عواطف كثير من أبناء الطوائف المسيحية المختلفة ببلاد الشام كانت مع إخوانهم المسلمين ، وأنهم أحسوا بفداحة الخطر الصليبي مثلما أحس به إخوانهم المسلمين ، فالأرض أرضهم جميعاً والقضية قضيتهم بصرف النظر عن تصرف قلة من أبناء طوائف أخرى وهم الموارنة ، فهم لم يشكلوا إلا نسبة ضئيلة بالنسبة لغيرهم من

السيحيين في ذلك العصر . وكيف لا تتحد عواطفهم جمِيعاً وقد رأوا أن الصليبيين كانوا إذا ما حلو ببلد عربى يأتون على الأخضر واليابس ويقتربون الفحشاً ويسيلون الدماء أنهاراً ويرتكبون من الجرائم البشعة ما تقدَّمَ من هوله الأبدان ، ثم يقومون بعد ذلك بتصيغ الجهات التي يغتصبونها بصيغة لاتينية كاثوليكية بحثة ، بعد أن يزيلوا منها الشعائر الإسلامية والمسيحية الشرقية^(٤٨) .

كانت هذه بعض الممارسات التعسفية التي عانى منها السكان المحليون من مسلمين ومسيحيين والتي تتعلق بشعائرهم الدينية ، وقبل الشروع في توضيح أوجه المعاناة الأخرى يجب أن نذكر أن بعض المؤرخين من تصدروا للكتابة عن الصليبيين في بلاد الشام قد استغلوا عبارة وردت عند الرحالة ابن جبير للقول بأن السكان المحليين والصليبيين عاشوا معاً وسادت بينهم العلاقات الطيبة طوال فترة حكم الفرنج ببلاد الشام^(٤٩) . ومنهم من قال بأن مقدار الضرائب التي كان يتم دفعها للصليبيين كانت أقل بكثير من تلك التي يتم دفعها لحكام المسلمين ، وأنه ما دامت الضرائب التي كان يتم دفعها فإن الحكم الصليبيين كانوا لا يتدخلون في حياتهم^(٥٠) ، ويبدو لنا أنه قد غاب عن هؤلاء المؤرخين حقيقة الأوضاع التي عاشتها جموع السكان والتي ستنوضعها في السطور التالية ، هذا فضلاً عن أن الاعتماد على العبارة التي أوردها ابن جبير وحدها غير كاف بالمرة ، ذلك لأن الفترة التي قضتها ابن جبير في زيارته لهذه البلاد في طريق عودته من رحلة الحج فترة لا تتعدي عدة أيام ، وهي ليست كافية بأي حال من الأحوال لتفصي الحقائق وأخذ فكرة واضحة عن حقيقة الأحوال بل إن ابن جبير نفسه يجسِّد لنا مدى المعاناة التي كان يعاني منها السكان المحليون تحت نير الحكم الصليبي بأن أهم ما اتصف به حياتهم هو «الذلة والمسكينة الذميمة» ، ومنها سماع ما يفجع الأفتشة^(٥١) ، بل نستطيع أن نؤكد أن زيارته هذه وما لمسه خلالها من سوء أحوال السكان المحليين ومدى معاناتهم قد كان لها انطباع سُئ على نفسه ، وضع هذا الانطباع أشد الوضوح في عبارته التي قالها وهي «الخذر من دخول بلادهم ، والله تعالى المستول حسن الإقالة»^(٥٢) . ثم كيف للمؤرخ أن يفسر تلك الثورات التي قام بها السكان في القرى وفي المدن ضد الحكم الصليبي كلما سُنحت لهم الفرصة ، وما أحدثوه من دمار وخراب ، وامتناع عن زراعة الأرض وهو ما سوف نوضحه بالتفصيل في الصفحات القادمة كوسيلة من وسائل المقاومة الشعبية ضد المعاناة ، هذا في الوقت الذي يؤكِّد فيه هذا الفريق من المؤرخين أن خضوع هؤلاء السكان

لحكام من الإفرنج لم يكن سوى تغيير في الحكم وهو ما اعتاده السكان منذ أزمان بعيدة في الشرق.

وعلى أية حال فقد تجلت المعاناة أول ما تجلت في مظاهر الاضطهاد الذي تعرض له المسلمين بوجه خاص في المدن التي خضعت لحكم الفرنج ، من ذلك تحويل أسرى المارك للاستفادة بهم في عمليات تبادل الأسرى أو الحصول على فدية كبيرة ^(٥٣) . أما سبايا الحرب من النساء فقد جرت العادة أن يتحولن إلى جاريات ، مثال لذلك ما تشير إليه بعض المصادر اللاتينية من أن النساء المسلمات اللاتي يقين على قيد الحياة في أعقاب استيلاء الفرنج على مدينة قيسارية عام ١١٠١م ، فقد تحولن جمیعا إلى جاريات ، وكلفن بإدارة الطواحين التي كانت منتشرة بكثرة في المدينة ^(٥٤) ومنهن من كن يشتغلن بالخدمة في منازل أسيادهن من الفرنج . كما جرت محاولات عديدة لإغرائهن لنيل الحرية شريطة أن يعتنقن الديانة المسيحية ، وعلى أية حال فهی حالات شاذة ولم يشر إليها ثقان المؤرخين المعاصرین ، وإن كان قد أشار إليها بعض المؤرخين المتعصبين كالمؤرخ ريتشارد في كتابه عن مملكة بيت المقدس اللاتينية ^(٥٥) . أما من تسکن منهن بدينهن فإن هؤلا ، عشن حياة الرق بكل ما فيها من ذل وعبودية ومهانة ، واكتظت بهن أسواق كثیر من المدن التي خضعت للحكم الصليبي مثل عكا وغيرها من المدن الأخرى ، وشكّلن سلعة رائجة للتجار الإيطاليين وبخاصة تجار جنوة ^(٥٦) . وخير ما يعبر عن سوء أحوال العبيد والجواري من المسلمين الذين كانوا تحت أيدي الصليبيين في بلاد الشام ، ما تشير إليه بعض المصادر من ذلك الوصف المثير للأسى والحزن الذي يصفهم به ابن جبير في قوله « ومن الفجائع التي يعانيها من حل بلادهم أسرى المسلمين ، يرسنون في القيود ويصرفون في الخدمة الشاقة تصریف العبيد ، والأسيرات المسلمات كذلك في أسواقهن خلائق الحديد فتنفطر لهن الأفثنة ولا يغنى الإشراق عنهن شيئا » ^(٥٧) .

ومن ضروب الاضطهاد التى نسمع عنها ، والتى تعرض لها سكان المدن على الخصوص ما تشير إليه المصادر المعاصرة من كونهم كانوا يعيشون حياة كلها ذل ومهانة فى ظل الحكم الصليبي ، وخير مثال على ذلك ما يرويه لنا مجير الدين الحنبلي من قول : «وكان معظم أهل صيدا وبيروت وجبيل مسلمين وكانوا فى ذل كبير من مساكنة الإفرنج فرج الله عنهم أى بفتح صلاح الدين الأيوبي لهذه المدن عقب موقعة حطين الشهيرة » (٤٨). هذا إلى جانب ما تعرضوا له فى أعقاب العمليات الحربية من مصادرات لأموالهم وثرواتهم بشكل فاق طاقاتهم،

والأمثلة على ذلك كثيرة وعديدة ولنأخذ منها ما حدث في مدينة صيدا التي سقطت في أيدي الصليبيين في الخامس من ديسمبر عام ١١١٠ م خصوصاً بعد أن أدرك الصليبيون أهمية السكان المحليين في الحياة الاقتصادية^{٦١}، وكانت مدة الحصار عليهم سبعة وأربعين يوماً، ورتب بلدويون الأول ملك بيت المقدس الأحوال بها والحافظين لها ورجع إلى عاصمة مملكته، ثم عاد بعد مدة يسيرة إلى صيدا فقرر على من أقام بها نيفا وعشرين ألف دينار، فأفقرهم واستغرق أموالهم وصادر من علم أن له بقية منهم^{٦٢}.

يضاف إلى هذا تعرضهم لغدر الصليبيين بهم، مثال ذلك ما حدث عام ١١٥٧ م من أن جماعة من الرعاة التركمان، كانوا قد حصلوا على إذن من ملك بيت المقدس، بلدويون الثالث برعى ماشيتهم وخيوطهم وجمالهم في منطقة الأردن حول بانياس، فكانت المخايل الكثيرة التي امتلكها أولئك الرعاة قد أثارت طمع بلدويون نفسه، فنسى الأمان الذي أعطاه لهم وفكروا في سلبهم إياها، فكان أن هاجم الصليبيون أولئك الرعاة المسلمين، وأعملوا فيهم السيف، فقتل من قتل وأسر من أسر، وتحقق للصليبيين ما أرادوا من إسلام « واستاقوا جميع ما وجدوا وأفقووا أهله منه مع ما أسروه من تركمان وغيرهم، وعادوا غانين آثمين »^{٦٣} وعلى حد قول أحد المؤرخين الأوروبيين أنه إذا جاز لل المسلمين أن يصبروا على قيام دولة للصليبيين في بلادهم، فإنهم لا يطيقون قيام دولة من اللصوص في أراضيهم^{٦٤}، وتكررت عمليات الغدر هذه وبخاصة من القادمين الجدد من الغرب الأوروبي، مثال ذلك ما تشير إليه بعض المصادر العربية في حديثها عن حملة عكا سنة ١٢٨٩هـ / ١٢٨٩ م التي كان قد أعدها السلطان المملوكي المنصور قلاوون لكنه توفي قبل القيام بها، وأن السبب فيها قدوم حملة عام ١٢٨٩ م وهي التي تسمى بالحملة الإيطالية، التي أرسلتها البندقية، وقد هاجم أفرادها الفلاحين المسلمين بعكا وقتلوا كل التجار المسلمين الذين بداخلها رغم الأمان المعطى لهم^{٦٥}، وما حدث قبل ذلك عام ١١٣٨هـ / ١١٣٨ م حيث أمر الأمير ريموند حاكم أنطاكية بالقبض على التجار المسلمين في أنطاكية وكذلك كل المسلمين المقيمين فيها، ويبعد أنه اتّخذ هذا الإجراء كتمهيد للحملة التي أزمع القيام بها عند قدوم император البيزنطي الذي وصل إلى أنطاكية في أعقاب هذه الإجراءات، وتم التحالف بينه وبين أميرها ريموند، وقاما بشن الهجوم على المناطق الإسلامية المجاورة وراح ضحية هذه الحملة المشتركة عدد كبير من السكان المسلمين^{٦٦}.

ويفسر لنا الراهب اللاتيني بيركارد الذى عاش فى جبل صهيون فى بيت المقدس فترة من الزمن السر فى قيام هؤلاء الفرنج باضطهاد السكان الوطنيين والغدر بهم بقوله : « وللتحق يجب أن نشير أن شعبنا وهم اللاتين كانوا أسوأ من غيرهم من الشعوب الأخرى التى عاشت فى الشرق اللاتينى . والسبب فى هذا حسب اعتقادى أن أعداداً كبيرة منهم كانوا من تركوا أوطانهم هرباً مما اقترفوه من آثام ، فقد كان منهم اللصوص ، وقطاع الطرق والزنا ، وهم خليط أتوا من كل مكان ، من ألمانيا ، وإيطاليا ، وفرنسا ، والإنجليز ، واسبانيا ومن كل أنحاء العالم ، وكل ما حدث لهم أنهم غيروا فقط المناخ الذى كانوا يعيشون فيه ، ولم يغيروا من أساليبهم أو عقليتهم وعمرد استقرارهم فى هذه البلاد فإنهم عادوا إلى ما كانوا عليه ، بل أسوأ مما كانوا فيه ، بل إن أبناءهم قلدوهم فى جرائمهم وبذلك كان الأبناء أسوأ من الآباء...»^(٦٥).

و قبل أن نستعرض معاً أحوال السكان المحليين فى المدن التى خضعت للحكم الصليبي ، والحرف التى مارسوها والأعباء المالية الملقاة على عاتقهم ، يجب أن نشير إلى حقيقة مهمة وهى أن الصليبيين لم يشيدوا مدننا الجديدة فى بلاد الشام طوال فترة حكمهم والتى استمرت ما يقرب من قرنين من الزمان ، وإن كان قد حدث نوع من الاتساع فى بعض المدن ، إما لتخفيص مساحات منها لأبناء المدن الإيطالية وإحاطتها بأسوار لعزلها عن بقية أحياء المدن التى وجدوا فيها ، أو نتيجة لازدحام الصليبيين فى بعض المدن مثل عكا وصور كنتيجة لحركة المد الإسلامي وتقلص وجودهم عقب معركة حطين عام ١١٨٧ ، بحيث غدت عكا عاصمة لملكة بيت المقدس وتركزت فيها جموعهم إلى أن تم طردتهم نهائياً عام ١٢٩١^(٦٦).

ولكى تتضح لنا صور المعاناة التى عانها السكان فى المدن ، سنأخذ الأحياء الخاصة بالإيطاليين ، وهى التى حصل عليها أبناء المدن التجارية الإيطالية أمثال جنوة ، وبيزا والبندقية ، وأما لفى وغيرها نظير ما قدموه من مساعدات حربية للاستيلاء على أهم المدن والموانئ الساحلية فى بلاد الشام ، نجد أن كل حى من هذه الأحياء كان يمثل فى الغالب حوالي ثلث المدينة ، ونلاحظ أن كل حى فيها تم الاستيلاء عليه بما فيه من سكان ومرافق وقد أصبح ملكاً خالصاً لهذه المدينة أو تلك . وأنه حرم على السكان المحليين الاشتغال بتجارة الجملة ، وأنها أصبحت وقفاً على الملك الجدد^(٦٧) ، مثال ذلك أن البناية فى مدينة طرابلس وحدهم كانوا يتمتعون بحق امتلاك متاجر الجملة ، يتاجرون فيها فى التمك ، والخضر والزيت وأشياء

آخرى للاستهلاك المحلى ، بالإضافة إلى احتكارهم لتجارة الصادر إلى بلاد الغرب الأوروبي وغيرها من البلاد ، والتى كانت قبل مجيء الصليبيين فى أيدي التجار المحليين سواء فى ذلك منتجات المدن التابعة لهم أم سلع الشرق والآتية من أسواق دمشق وغيرها ، وأنه تختم على السكان الرطنين أن يمارسوا فقط بعض الحرف والصناعات داخل تلك الأحياء ، وذلك لإشباع حاجات أهل المحى من جهة ، وتقديم خدماتهم للتجار الأجانب ، وأن يعملوا لديهم كأجراء ، فعلى سبيل المثال فإن أرباب الحرف كانوا عملاً مهرة ، لذا نسمع عن اشتغالهم فى دور صناعة الحرير والزجاج فى كثير من المدن لحساب التجار الإيطاليين ، ففى مدينة صور مثلاً قامت على أكتافهم مختلف الصناعات ، مثل صناعة النسوجات ، وصناعة الأصباغ ، وصناعة الزجاج ، وصناعة السكر وصناعة المخزف ، وصناعة المشغولات المعدنية ^(٦٨) ، بل يمكننا القول أنه لم يكن هناك مصدر من مصادر الثروة إلا وأآل إليهم ، ففى المدن الساحلية وحيث كان صيد الأسماك يشكل أحد الأنشطة المهمة التى تدر دخلاً كبيراً نسمع عن احتكارهم له ، ففى مدينة صور نسمع أنه حوالى نهاية القرن السابع الهجرى / الثالث عشر للميلاد ، كان هناك أسطول لصيد الأسماك تابع لأسرات ذات أصل بيزى ، وأنه كان يعمل على هذا الأسطول عدد من أبناء السكان المحليين ^(٦٩) . وقد شاركهم فى احتكار هذا النشاط أيضاً أبناء طوانف الرهبان العسكرية من الاسبتارية والداوية ، حيث يذكر الرحالة اللاتيني ثيودريك Theodrich أن طائفتى الداوية والاسبتارية كان لكل منهما فى مدينة عكا أسطولاً بحرياً للصيد ونقل الركاب ، فضلاً عن دار لبناء السفن وإصلاحها على شاطئ البحر ^(٧٠) .

وفي مدن أخرى مثل يافا ، وبيروت ، وصور ، وعكا ، وطرابلس ، وأنطاكية وهى التى كان لدور الصناعة فيها شهرتها العريقة سواء فى الشرق أم فى الغرب فى إنتاج النسوجات الخريرية ذات الشهرة والجودة الفاتحة ، حيث كانت تنتج من الأقمشة والجبياد والعتابى والتسري والأصبانى وما شكلالها ^(٧١) ، فضلاً عن مصانع المخزف والفخار ذات الشهرة العالمية ، والتى تشير مجموعة قوانين بيت المقدس إلى أنها ترکزت بصفة خاصة فى كل من يافا وبيروت وصور عكا ، كل دور الصناعة هذه وغيرها آلت ملكيتها إلى الفرنج بوجه عام ، وإلى أبناء المدن الإيطالية فى الأحياء التى امتلكوها بوجه خاص ، وعمل أصحابها كعمال فيها ^(٧٢) .

بل إن مقاطع الأشجار في الغابات المنتشرة في كثير من بلاد الشام استولى عليها أبناء الغرب الأوروبي ضمن ما استولوا عليه من مصادر الثروة المختلفة ، وذلك بحكم الغزو ، نذكر من ذلك على سبيل المثال غابات الصنوبر في السويدية ، والتي كان يحمل منها خشب الصنوبر إلى سائر أقطار الشامية وغيرها ^(٢٣) . كما وقع في أيديهم أهم غابات الأشجار الأخرى بأنواعها مثل السرو ، والأرز ، والعرعر ، وهي التي كانت لها شهرتها في العصور الوسطى في بلاد الشام ، مثل غابة عسقلان ، وغابة أرسوف ، وغابات جبل لبنان ، وغابات عكا ^(٢٤) .

ولم يكن احتكار الفرنج قاصرا على مصادر الثروة والإنتاج ، بل إننا نسمع عن احتكارهم لكثير من مرفاق الخدمات العامة في المدن والأحياء الخاصة بالإيطاليين ، حيث تشير كثيرة من المراجع إلى أن جميع مدن بلاد الشام في ذلك العصر كانت زاخرة بالحمامات العامة ، والأفران ، والطواحين وغيرها من المرافق التي كانت تزدئ خدماتها لعامة الناس ، والتي كانت بلا شك في أيدي أبناء البلاد قبل مجيء الصليبيين ، ولكن في نظر نظام الإقطاع الذي أوجده الصليبيون ونظام الملكية الخاص بالمدن الإيطالية ، آلت ملكية هذه المرافق إلى أبناء الغرب الأوروبي ، وكان يقوم على تشغيل هذه المرافق السكان المحليون من أبناء البلاد ، وبذلك تحولوا إلى أجراء يعملون فيها ، والدليل على هذا ما حدث في بيروت على سبيل المثال عام ١٢٢٣ م من أن حاكها الأمير يوحنا منح الجنوية فيها حق استخدام الحمامات العامة الموجودة في المدينة مرة في الأسبوع ، وفي هذه المرة كان يتم منع بقية الناس من دخول هذه الحمامات ، أى أن مثل هذه المرافق كانت ضمن ممتلكات الحكام ، ويعمل فيها من يعمل من الأهالي كأجراء ^(٢٥) . وحتى الأسواق الرئيسية في المدن فقد آلت ملكيتها إلى الصليبيين وكذلك الفنادق والخانات العديدة وهي من ضمن المرافق ذات الطبيعة التجارية والتي آلت ملكيتها للتجار الإيطاليين وغيرهم من الحكام اللاتين ، وكان يسمح للتجار المسلمين الوافدين من المدن الإسلامية بالتردد على هذه الأسواق والفنادق لبيع ما يجلبون من بضائع نظير دفعهم رسوم جمركية تراوحت ما بين ٦٪ ، ٥٪ ، ٤٪ ، ٣٪ ^(٢٦) ، كما كانت المبالغ التي يتم تحصيلها من هذه المرافق تشكل دخل طيبا لحكام الفرنج ولأبناء المدن الإيطالية كذلك ، ففي عام ١٢٤٣ م مثلا كانت ثلاثة حمامات في مدينة صور تحقق دخلاً للبنادقة يقدر بحوالي ٢٦٥ ديناراً في السنة ، بينما نسمع أن أحد الأفران في مدينة المرقب كان يدر دخلاً بقدر بحوالي ١٥٠ ديناراً في

السنة، وفي مدينة عكا نسمع عن فرن يُدر دخلاً للبنادقة كفيرة من الأفران يقدر بحوالي ١٥٠ ديناراً سنوياً ، بينما كان الفرن الخاص بجنة في حيهم في عكا يدر دخلاً يقدر بحوالي ٣٦٦ ديناراً سنوياً (٢٧) .

وما لاشك فيه أن مثل هذه المبالغ وإن كانت تبدو لنا بسيطة إلا أنها بمقاييس ذلك العصر كان لها وزتها وقيمتها ، وأقل ما يقال أن أصحاب البلاد الأصليين حرموا من تلك المصادر، بينما استمتع بها العدو الدخيل . كما تجدر الإشارة إلى أنه في كل مدينة من المدن التي خضعت للحكم الصليبي وجد كثير من الباعة من المسلمين وغيرهم ، والذين تركوا وجودهم في كثير من الأسواق ، وهي أسواق تخصصت كل منها في بيع سلعة واحدة ، وبخاصة تلك السلع التي تقد السكان باحتياجاتهم من المواد الاستهلاكية ، من أطعمة وفاكه وخضر ولحوم وأسماك وطيور ودواجن وغيرها . والجدير بالذكر أن مثل هذه الأسواق عقب استيلاء الصليبيين عليها اعتيرت ملكاً إما للحكام من ملوك بيت المقدس أو لحكام الإمارات التي أسسها اللاتين في الشرق ، أم طوائف الرهبان الفرسان من الداوية والاسبارية وغيرها ، وبالتالي كان يسمع لهؤلاء الباعة بالوجود فيها نظير ضرائب معينة يتم دفعها لهؤلاء الحكام (٢٨) . وهذه الأسواق كانت تخضع لرقابة صارمة من قبل المحاسب والذى ورد ذكره على وجه الخصوص في مدينة صور ، والذى كان من ضمن اختصاصاته المديدة الإشراف على الموازين والمكاييل ، وتحقيق العدالة ، وجمع الضرائب المستحقة للسادة الاقطاعيين والحكام . وهذه الأسواق خضعت لنوعين من الضرائب ، هما ضريبة الأسواق المفروضة على البضائع والتجار ، وضريبة أخرى تم فرضها على استخدام الموازين والمكاييل (٢٩) ، هذه الضريبة على الموازين والمكاييل كانت تشكل دخلال طيباً ، فقد بلغت الضريبة المقررة على الموازين في مدينة صور مبلغاً يقدر بحوالي ١٩٠٠ دينار ، بينما بلغت الضريبة المقررة على استخدام المكاييل المستخدمة في المحبوب وزيت الزيتون حوالي ٣١٠ دنانير سنوياً . وما لاشك فيه أن هذه الضرائب وغيرها كانت تشكل عبئاً مالياً على كاهل السكان المحليين وأرباب الحرف المختلفة ، إذ نسمع أن مثل هذه الضرائب كان يتم اقتسامها بين البائع والمشتري (٣٠) .

ومن الضرائب الأخرى والتي تمثل أحد الأعباء المالية وفي الوقت نفسه تشير إلى المعاناة ما تشير إليه بعض المصادر من وجود ضريبة تم فرضها على الآلات الموسيقية ، مثل الأبراق والدفوف ، والطبول ، والمزامير وغيرها والتي بلغ مقدارها ٥٠٠ دينار سنوياً في مدينة عكا

بينما بلغت الضرائب التي تم فرضها على الجزارين وعمال المذبح والمسلح حوالي ٤٠٠ دينار، وعلى زيت السمسم ١٦٠ ديناراً، وعلى السمك ٧٠ ديناراً، وعلى الألبان ٢٢ ديناراً، بالإضافة إلى عدة ضرائب مماثلة تم فرضها على الصابون، والشمعون والتراويل في مملكة بيت المقدس الصليبية بخلاف غيرها من الإمارات الأخرى^(٨١).

كما تشير بعض المصادر إلى أن المسلمين في المدن التي خضعت للحكم الصليبي خضعوا كغيرهم من السكان المحليين من أبناء الديانات الأخرى لضريبة الدفاع، والتي تم فرضها عام ١١٨٢ م لمواجهة تحركات صلاح الدين، وأن هذه الضريبة كان يتم تحصيلها بواقع ٢٪ من دخل الأفراد، أو على شكل ضرائب يتم دفعها على مشترياتهم^(٨٢). هذا إلى جانب خضوع السكان المحليين من مسلمين وغيرهم لدفع ضريبة العشور، وإن كانت بعض المراجع تشير إلى أن هذه الضريبة كان يدفعها الصليبيون فقط في المدن المختلفة^(٨٣)، باستثناء فرق الرهبان العسكرية من داوية وأسبتارية وغيرهم، إلا أنها نرى أن السكان المحليين قاموا بدفع هذه الضريبة مجبرين، والدليل على هذا واضح من خلال ما حدث في المؤتمر الذي تم عقده في مدينة نابلس وحضره جاراموند Garamond بطريرك بيت المقدس والملك بلدوين الأول عام ١١٢٠ م، بهدف اتخاذ الإجراءات الضرورية لصلاح الأحوال الأخلاقية والروحية المتدنية التي وصلت إليها البلاد وتمت الموافقة على أن يتنازل البارونات عن هذه الضرائب التي كانوا يحصلونها، على أن تقوم كنيسة بيت المقدس بتحصيلها، كما كانت هذه المبالغ تشكل جزءاً من دخل ملك بيت المقدس والتي عرفت باسم الضرائب الملكية، وكان ملك بيت المقدس يقوم بتحصيلها من الرعايا القاطنين في كل من مدينة بيت المقدس، ونابلس، وعكا وفي هذا المؤتمر تم التنازل عنها لكنيسة بيت المقدس كنوع من المساهمة في حركة الإصلاح المنشورة، وتتجدر الإشارة إلى أنه في المؤتمر نفسه صدر القرار رقم ١٦ والذي ينص على أن أي رجل مسلم أو امرأة مسلمة يرتدي أو ترتدي ملابس الإفرنج يقدم أو تقدم للمحاكمة^(٨٤)، وربما كان اتخاذ بعض المسلمين للزي الصليبي كوسيلة من وسائل التخفي وتعدد أساليب المواجهة مع العدو وتعبيرها عن حالة السخط والاستياء التي عاشرها في ظل المعاناة الشديدة الوداء أو كنوع من تقليد السادة في ملابسهم، لذا كان مثل هذا التحرير كنوع من القيود في ارتداء أزياء بعينها بين عناصر المجتمع المختلفة، بينما لم يلتزم الفرنج أنفسهم بذلك هذه القيود في كثير من الأحيان.

يضاف إلى الأعباء المالية السابقة أن السكان المحليين من مسلمين وغيرهم سواء من عاش منهم في الأحياء الخاصة بالمدن الإيطالية العديدة ، أو من عاشوا خارجها ، كانوا مطالبين بدفع رسوم للمحاكم التي تقضي في المنازعات المختلفة التي قد تنشب بينهم وبين غيرهم ، أو تظير نشر العدالة في المدينة أو في الحى الإيطالي^(٨٥) ليس هذا فحسب ، بل إنهم كانوا ملزمين بدفع إيجارات عن منازلهم التي يقطنون فيها من قبل مجنى الصليبيين ، وكذلك الحوانيت التي يمارسون فيها حرفهم المختلفة ، وقام موظفو المحاكم البرجوازية والمحاكم الوطنية في كل مدينة من المدن التي خضعت للحكم الصليبي بتحصيل هذه الإيجارات في مواعيد محددة من كل عام ، فبعضها كان يتم تحصيله شهريا أو كل ثلاثة أشهر ، والبعض الآخر سنويا^(٨٦) ، أما بالنسبة للممتلكات التي آلت لطوانف الرهبان العسكرية فقد كان يتم تحصيل إيجارها عن طريق موظفين تابعين لهذه الطوانف ، فعلى سبيل المثال جرت العادة لدى طائفة الفرسان الداوية أن يميزوا الممتلكات الخاصة بهم بوضع حرف T عليها ؛ إذ يدل هذا على أنها من ممتلكات الدولة أو فرسان المعبد TheTempler ، ويقومون بتحصيل إيجاراتها من قاطنيها سواء من السكان أم الباعة والحرفيين عن طريق موظفين من قبلهم لهذا الغرض^(٨٧) .

وبعد أن استعرضنا في السطور السابقة مدى تدخل الصليبيين في ممارسة السكان المحليين لشعائرهم الدينية ، وضروب الإضطهاد التي حلّت بهم وحياة الذل والعبودية التي عاشوها ، و تعرضهم لغدر الفرنج المستمر بهم فضلا عن الاستيلاء على مصادر الشروة والإنتاج في المناطق التي خضعت لحكمهم والإستيلاء على المرافق العامة ومؤسسات الحياة الاقتصادية ، بالإضافة إلى كثرة أنواع الضرائب التي فرضت على هؤلاء ؛ لذا أن نتساءل : ألم تكن هذه هي المعاناة في أشد وأقسى صورها ؟ وهل يمكن في ظل هذه الظروف أن تكون العلاقات بين الطرفين طيبة كما يزعم بعض المؤرخين الذين سبقت الإشارة إليهم ؟ هذا فيما يتعلق بسكان المدن أما سكان القرى فقد كانت لهم قصة أخرى ستحلّ لها السطور التالية.

أهل القرى ومعاناتهم :

كانت الغالبية العظمى من سكان القرى في بلاد الشام من المسلمين بالإضافة إلى أقلية من المسيحيين المحليين من كانوا يعملون بالزراعة ، ولم يسلم الجميع من ثقل وطأة الإلتزامات المتعلقة بالإنتاج الزراعي في ظل الحكم الصليبي^(٨٨) ، لقد عاش سكان القرى هؤلاء مرتبطين بالأرض في القرى العديدة في المناطق التي خضعت للحكم الصليبي ، وهم الذين عُرِفوا عند الفرنج باسم المزارعين Rustici أو باسم الفلاحين Villani^(٨٩) .

وفي ظل الإقطاع الزراعي الذي أوجده الصليبيون آلت ملكية القرى إليهم : من عليها وما عليها ، بل جرت العادة أنه عند انتقال القرية أو الضياعة من سيد إلى سيد آخر وهذه ما حدث في حالات كثيرة عندما تنازل عدد كبير من النبلاء عن قراهم لهيئات الفرسان الرهبان . جرت العادة على أن تنتقل الأرض بن عليها من الفلاحين إلى السيد الجديد باعتبارهم أتباعا له ، هذا مع وجود بعض القرى التي ظلت في حوزة المواطنين المحليين وإن كان من الصعب الجزم بقول فصل فيما يتعلق بحجم هذه القرى بالنسبة لغيرها من القرى التي آلت ملكيتها لحكام من الفرنج ١ فضلا عن أن العادة جرت لدى الصليبيين على أن يترك أصحاب الإقطاعات ، أو ملاك الضياع ، الأرض الزراعية لمن عليها من الفلاحين لإدارتها ويعيشون هم بعيدا عن القرى كما كانت الأرض موزعة على أساس نظام «المشاع» ، وهذا النظام لا يزال موجودا في بلاد الشام إلى اليوم : بحيث لم تتم تجزئنة الأرض على الفلاحين على شكل حصص تقوم أسر الفلاحين بزراعتها ٢٠٠ . إلا أنه يجب الإشارة إلى أن حدود كل قرية وكل ضياعة كانت واسعة ومعروفة ، حيث كان يتم رسم حدودها وتحديد زمامها بالحجارة بشكل واضح ٢٠١ . وذلك وفق مقاييس متعارف عليها : سرا منها القيراط العربي «الإسلامي» وهو مقدار الأرض التي يمكن حرثها في يوم بواسطة زوج من حبوبات الحرش . وجرت العادة على أن يتم به قياس مزارع الكروم إلا أنه لم يستخدم في قياس البساتين . وكانت هناك طريقة أخرى للقياس وضلعها الفرنج : وهو القياس الذي عرف باسم acaruca carrucate وهو وحدة للقياس تعادل حوالي ٣٥ هكتاراً ٢٠٢ . أو بوحدة للقياس ثلاثة ، تشير بعض المراجع إلى أنها ما زلت مستعملة إلى اليوم ، ويقصد بها وحدة القياس المستخدمة في الأراضي التي تزرع قمحا ، ويتم تقديرها بقدر القمح الذي يمكن أن يبذر ولكنه كان يختلف من مكان لآخر ، فالقرب من مدينة صور ، على سبيل المثال ، كانت عبارة عن تلك المساحة من الأرض التي يمكن بذرها بقدر Modii من القمح ، وبالقرب من مدينة عسقلان كانت تقدر بما يبلغ ١٢ Modious علمًا بأن ال الواحد يعادل حوالي ٢٣ كيلو من القمح أو إنتاج هكتار من الأرض في السنة ٢٠٣ .

أما عن نظام الزراعة ، فإنه يبدو أنه اتبع نظام الزراعة الفصلية أو الحولية ، حيث تم زراعة قطعة من الأرض لمدة عام وتترك لمدة عام آخر بلا زراعة . وكانت الأرض التي تم زراعتها تبذّر فيها بذور القمح أو الشعير في منتصف شهر نوفمبر بينما كانت الأرض التي يطلق عليها إجمالا الأرض المزرعة ، كانت تتم زراعة نصفها بالخضروات ، ويترك النصف

الآخر بلا زراعة وهي الأرض المراح . وفي بعض المناطق كانت هذه الأرض المراح تزدوج بمحصول مثل السمسم والذي كان يمكن حصاده في شهر مايو ، ومن المعتدل أيضا أنه كان يتم زراعتها بمحصول صيفي ^(٩٤) ، وفي الأراضي التي خضعت لطوانف الرهبان العسكرية من استبارية وداويمه كان أبناء هذه الطوانف الدينية يقدمون لفلاحيهم البذور والمعدات ، على أن يتولى الفلاحون زراعة الأرض ورعايتها المزروعات ثم يتم اقتسام المحصول بنسبة معينة بين الطرفين عادة ما كانت الثلثين والثلث ^(٩٥) .

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الأسر في كل قرية من القرى التي خضعت للحكم الصليبي لم يكن كبيراً جداً ، حيث كانت هناك بعض الأسر يتراوح عدد أفرادها ما بين ثلاثة أو أربعة أشخاص ، بوجه عام فإن الأرض الزراعية في تلك الأيام كانت قليلة السكان بمقارنتها بعصرنا الحالي ، وكمثال على قلة عدد السكان في القرى ما جاء على لسان أحد الموظفين البنادقة في مدينة صور من قول : أنه يوجد في منطقة عسقلان ٧٢ قرية في أكبر قرية فيها ستة مائة أسرة بينما هناك العديد من القرى الصغيرة التي ستتجدد فيها أقل من عشرين أسرة ^(٩٦) . أما عن دخل القرية ، فإن كانت المعلومات التي لدينا لا تمكننا من عمل تقدير دقيق لدخل القرية من الزراعة - وهو الذي كان يتم اقتسامه بين السادة الإقطاعيين أو المالك من جهة والفلاحين من جهة ثانية - لكن من خلال العديد من الحالات يبدو أن متوسط دخل القرية من الزراعة كان يتراوح ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف دينار . ومن الطبيعي أن تكون هناك بعض القرى التي حققت دخلاً أكبر من هذا ، إما بسبب قريها من المراكز العمرانية ، فعلى سبيل المثال فإن إنتاج قرية « الدامور » تم تقديره على ١٢,٠٠٠ دينار كما أن قرية كفر كانوا في الجليل بلغ ٢٤,٠٠٠ دينار وفي بعض قرى بيت المقدس تم تقدير دخل القرية بحوالي خمسة آلاف دينار ^(٩٧) .

وفي تصورنا أن مثل هذا الدخل المرتفع لبعض القرى انحصر في القرى التي كثرت بها مياه الري وحيث كانت زراعة قصب السكر هي دعامة الإنتاج الزراعي فيها ، وجرت العادة أن تكون معاصر قصب السكر وسط الحقول ، حيث يتم جمع المحصول ، ويتم بيع جزء منه على شكل أغوات لكل من يرغب في الحصول عليه . بينما تذهب معظم مقادير القصب إلى المعاصر ثم يتم عصره في تلك المعاصر التي يعمل عدد منها بقوة اندفاع تيار المياه ، بينما البعض الآخر يتم تشفيله بواسطة الدواب أو البشر . وكذلك الحال بالنسبة للقرى التي يزرع فيها مقادير كبيرة من الكروم والذي استخدمه الصليبيون والسيحيون المحليون بكثرة ^(٩٨) .

بالإضافة إلى تجفيف مقدار كبيرة من الكروم ليصبح زبيبا ، ورها ساعد على ارتفاع دخل بعض القرى ما وجد فيها من مزارع الزيتون ومعاصره والتى كثيرا ما تشير إليها المصادر المعاصرة ، بينما نسمع عن بعض القرى أنها كانت تمتلك مناطق للفيابات يتخللها العديد من الأشجار المثمرة ذات الأهمية ، مثل شجر التين وشجر الخروب كما وجدت أعداد من أشجار التفاح ، ولكنها لم تكن من الكثرة التي قد تتصورها ، ولكنها ساعدت بشكل أو آخر على ارتفاع دخل تلك القرى ، إلا أنه يجب الإشارة أيضا إلى أنه كلما ارتفع دخل القرية كلما زادت نسبة الأعباء المالية الملقاة على عاتق سكانها ، حيث يلاحظ الباحث الباحث أنه كلما كان يجمع سكان القرى بين الزراعة التقليدية وبين زراعة الكروم وأشجار الزيتون أو الأشجار المثمرة كلما ارتفعت الأعباء المالية من ضرائب مختلفة سوف تشير إليها عما قليل وبشكل يختلف عما إذا قاموا بزراعة الأرض فقط بالمحاصيل التقليدية ، خصوصا ما يتعلق منها بالضرائب التي تفرض على الطواحين ومعاصر القصب ، ومعاصر الكروم ، ومعاصر الزيتون والأشجار المثمرة^{١٩١} . حيث أشارت بعض المصادر اللاتينية إلى أن القرى التي كانت تنتج قصب السكر على ضفاف نهر الأردن ، وفي كثير من أرجاء بلاد الشام التي خضعت للحكم الصليبي مثل صور وطرابلس وغيرها ، كانت الضرائب التي تفرض عليها تشكل أهم الموارد المالية للسادة الإقطاعيين في هذه المناطق^{١٩٠} .

أما عن أحوال الفلاحين فإن أول ما نلاحظه أن أمورهم القضائية كانت بأيديهم ، إذ نسمع عن وجود محكمة مختصة بأبناء القرية تسمى «محكمة الرئيس» وهو بشارة العدة أو المختار ، وكان أعضاؤها يحكمون حسب قوانين الإدارة الصليبية الخاضعين لها ، مع مراعاة العرف المحلي وتقاليد أهلها^{١٩١} ، وعن هذا الرئيس Rays فمن المعروف أنه كان ينوب عن السيد الإقطاعي في القرية ، حيث اعتاد الأسياد أن يعيشوا في المدن ، لذا فإن كل قرية كان يتم إدارتها بمجلس من كبار رجالها يرأسهم أحد الأشخاص وهو الذي أطلق عليه اللاتين اسم «الرئيس» وهذا اللفظ مستمد من لفظة رئيس عند المسلمين ، وقد كان هذا الرئيس ينوب عن سكان القرية في علاقاتهم بالسلطات الحاكمة ، ويحمل على تنفيذ أوامر السيد الإقطاعي ويحافظ على الأمن والنظام في القرية ، وفي كل الأحوال فإن الرئيس كان بشارة الوسيط بين الحاكم والمحكومين ، مع مسؤوليته عن استئباب النظام والأمن في مجتمع القرية الذي يرأسه . وتجدر الإشارة إلى أن نظام رؤساء القرى كان معمولا به و معروفا قبل مجئ الفرنج إلى الشام ،

ومن الناحية النظرية فإنهم كانوا مختارين من قبل السادة النبلاء ويشغلون مناصبهم هذه برضاهم وعادة ما كان الرئيس يشغل منصبه هذا مدى الحياة . ويتوارث أفراد أسرته منصبه الواحد تلو الآخر .

وفي إحدى القرى التابعة لمدينة صور لجد هذا الرئيس يتفاوض مع سيد الإقطاعى حول ضخامة الضرائب المفروضة على أهل القرية . وهو يمثل الفلاحين فى علاقاتهم مع السيد الذى تتبعه القرية ، ويمكن أن نراه يحضر أمام هذا السيد نيابة عنهم ، يحمل النقود والفاواكه من الأشجار ومن الأرض كعينة ل النوع الإنتاج الخاص بالقرية ، ومع هذا لم يكن معفيا من الالتزامات المالية نحو السيد الإقطاعى مثله مثل بقية الفلاحين ^(١٠٢) . كما كان على هذا الرئيس وكبار رجال القرية أن يؤكدوا ولاهم باستمرار للسيد الإقطاعى وفي كل مرة يزور فيها قريتهم ، وذلك بتقديم ألوان الطعام الناشر له وحاشيته كما كان عليهم أن يستقبلوه ويقدموا له كمية من النقود الفضية ، وبعض القمح والزيتون . وعندما يتنازل هذا السيد عن إقطاعه فإنه كان يطلب من الرئيس وكبار رجال القرية بل والفلاحين أيضا أن يقسموا بين الولاء للسيد الجديد ، وأن يثبتوا له ولاهم باستمرار ، ويتم هذا القسم عن طريق ما يلقنه لهم أحد المترجمين ^(١٠٣) .

ويرى بعض المؤرخين أن هذا الرئيس قد تمنع بعدة امتيازات فى مقابل ثقة السيد الإقطاعى فيه وتعليق ذلك باستحواذه على أرض أكبر من غيره من الفلاحين ، بعضها كان يتم إعفاؤه من الضرائب الطارئة أو الاضطرارية ، ويعيش فى منزل أكبر من غيره من الفلاحين الآخرين ، ففى البترتون Betheron وهى إحدى قرى صور ، كان «الرئيس» فيها بحوزته عدّة أشجار للزيتون ومزرعة للكروم ، وكان لديه عشر الأرض المزرعة ، على الأقل بما يعادل ضعف ما استحوذ عليه أى فرد من أفراد القرية ، نصف هذه الأرض كان يعفى من ضريبة الخراج ، كما كان يسكن منزلا حجمه ليس معروفا ، ولكن فى سنة ١١٨٤ م فإن هذا الرئيس استضاف الرحالة ابن جبير ومن معه من أفراد القافلة فى غرفة كبيرة فى منزله ^(١٠٤) ، إلا أنها نقول أنه قد قات هؤلا المؤرخين أن هذا العمدة أو المختار أو الرئيس وقبل مجئ الصليبيين كان يشترط فيه أن يكون أحد أعيان القرية ، ليكون مطاعا فيها ، فضلا عن أن منزله كان بشاشة المضيفة أو الاستراحة التى ينزل فيها كبار الشخصيات أو الضيوف ، وكل عابر سبيل ، وهذا ما ظل الحال عليه ولايزال إلى اليوم ، وإن أضيفت إليه أعباء ، فـ ظل الحكم الصليبيى وهى التى

أشرنا إليها في التزامه بتقديم ولاته المستمر للسيد الإقطاعي ، هذا إلى جانب ما تحمله أحيانا من أعباء في سبيل التوفيق بين رغبات السيد من حيث زراعة محاصيل بعينها ، وكان عليه أن يوزع زراعة هذه المحاصيل المختلفة على الفلاحين ، بحيث يحدد لكل فلاح نوع المحصول الذي يجب عليه أن يزرعه ^(١٠٥) . أما عن الأعباء المالية التي كان على الفلاحين القيام بها نحو السادة من أبناء الغرب الأوروبي ، فان أول ما يلاحظه الباحث هو تلك الأعباء التي كانت معروفة في الغرب الأوروبي في ظل نظام الإقطاع ونقلها الصليبيون معهم إلى الشرق ، وهذا ما سوف يتبيّن لنا من خلال ما كان يقدمه الفلاحون من التزامات إجبارية ، فقد كان السيد الإقطاعي في الشرق أيضا يتمتع بحق فرض غرامات على كل من يرتكب إثما أو خطأ ، فضلاً عن أنه كان يحصل على ضريبة جماعية كان يتم تحصيلها من جميع سكان الضيعة أو القرية ، والتي كان يتم تحصيلها على شكل مبالغ يتساوى الجميع في دفعها ، كما كان على الفلاح أن يدفع ثلاثة مرات في السنة هدية لهذا السيد عن كل هكتار من الأرض ، هذه الهدية كانت تتكون من الدجاج ، والبيض ، والماعز ، والجبن ، والمحطب ، وعلى سبيل المثال في إحدى القرى القريبة من صور فان كل فلاح كان ملزماً أن يدفع لسيده الإقطاعي ٣ دجاجات ، و٣ دنانير و ٣ بيضة ، ورطل من الجبن ثلاثة مرات في السنة ، ومن الطبيعي أن نسمع أن كل هذه الأشياء اختلفت من قرية إلى أخرى ومن ضيعة إلى أخرى ، إلا أنه جرت العادة بأن يقدم الفلاحون هذه الهدايا في عدة مناسبات ، منها موسم الحصاد ، وعيد رأس السنة ، وعيد الفصح ^(١٠٦) ، ولم يكن تقديم هذه الهدايا قاصراً على النبلاء الإقطاعيين فقط ، بل قام الفلاحون بتقديمها لأبناء المدن الإيطالية ، ففي إحدى الوثائق الخاصة بالبنادقة محمد ذكرأ لهذه الهدايا التي يتم دفعها بصفة شخصية ، وكان يتم تحصيلها عن كل هكتار من الأرض الزراعية بمعدل دجاجة ، وعشر بيضات ، ونصف رطل من الجبن ، واثنتي عشر ديناراً عن كل حمل من المحطب . وكذلك قدموها لطوانف الرهبان العسكرية ، فعلى سبيل المثال فإنه في عهد الملك أملريك ملك بيت المقدس ، فإن طائفة الرهبان التيوتون كانوا يحصلون من كل فلاح على قدر من القمح One robba وعلى قدر ماثل من الشعير ^(١٠٧) ومن الأعباء المالية التي فرضها الصليبيون على الفلاحين المسلمين بوجه خاص كانت تلك الضريبة النقدية التي عرفت باسم ضريبة الرأس ^(١٠٨) capitation tax وتجدر الإشارة إلى أن تلك الضريبة تم تحديدها بقطعة من العملة البيزنطية التي كانت معروفة آنذاك وهي التوميسما Nomisma علماً بأن قيمة تلك العملة كانت تساوى ما وزنه ٢٣٠ كيلو جراماً من القمح ، وهذه الضريبة هي التي

ذكرها الرحالة ابن جبير عندما قال إن الفرنج قد فرضوا ضريبة للرأس على كل مسلم هي دينار وخمسة قرارات أى أن هذا المبلغ نفسه هو ما يعادل التوميسما في ذلك الحين ^(١٠٩). وينبغي أن نشير إلى أن هذه الضريبة لم يكن يدفعها رب الأسرة فقط ، وإنما كان يدفعها كل ابن من أبنائه متى بلغ سن الرشد وهي سن الخامسة عشر ، وإذا كانت هذه الضريبة قد تبدو معقوله ومقبولة ، إلا أن وجه الخطورة فيها يتضح عندما يبلغ أبناء الفلاح سن الرشد ، فعند ذلك تتضاعف هذه الضريبة عدة مرات مع ملاحظة عدم وجود زيادة مقابلة لها في الأرض . أو حتى في الدخل وبالتالي كانت تشكل عبئا ثقيلا على كاهل كل فلاح ^(١١٠) ، ويتضح لنا مدى ثقل وطأة هذه الضريبة في الأحوال التي كان يشتبط فيها الحكام الصليبيون عند رفع نسبتها ، نذكر على سبيل المثال ما حدث عام ١١٥٦م عندما رفع سيد إقطاع مجدلياب بالقرب من نابلس نسبة تحصيل ضريبة الرأس إلى أربعة أمثال ما كان يجمعه ، وتحمل المزارعون تلك المظالم بصبرهم الذي يضرب به المثل ^(١١١).

كما كان على الفلاحين في المناطق التي خضعت للحكم الصليبي ، أن يدفعوا للأمير الصليبي التابعين له ضريبة أطلق عليها ضريبة الخراج *caragium* والتي تراوحت ما بين ربع وثلث المحصول الذي تنتجه الأرض في كل مرة تتم فيها زراعتها ، بالإضافة إلى نسبة من إنتاج مزارع الكروم ، وأشجار الزيتون والفاكهة ، هذه النسبة تراوحت ما بين ربع ونصف الإنتاج الكلى من هذه المحاصيل الزراعية ^(١١٢) . هذه الضريبة ، وهي ضريبة الخراج ، كان يتم جمعها بالطريقة التالية : كان السيد أو من ينوب عنه يزور القرية عندما يتم جمع المحصول في الأرض المخصصة للحصاد ، ويتم توزيع المحصول إلى أكواخ بالنسبة المشار إليها ، وإذا كانت القرية تخضع لعدد من السادة فإنه كان يتم التقسيم عليهم جميعا بنفس النسبة ^(١١٣) .

ولا نغالي إذا قلنا أن السادة الإقطاعيين من الفرنج قد تفتقروا في تحصيل الأموال من الفلاحين تحت مسميات عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، أن سكان القرى في عكا مثلا كانوا يدفعون ضرائب كانت تتراوح ما بين ٦٪ و ١٢٪ على جميع السلع التي يشترونها من التجار الإيطاليين ، وهم الذين تركزت في أيديهم التجارة الداخلية والخارجية في البلاد التي خضعت لحكم الفرنج ، بل إنه في حالة قيام هؤلاء السكان بشراء سلع من الأسواق الموجودة داخل الأحياء الخاصة بالإيطاليين ، فإنهم عند مغادرتهم لهذه الأسواق ، كان يتم

تحصيل ضرائب جمركية على ما اشتروه ، وإن كان يقال أن مثل هذا الإجراء الذى كان يتبع فى مملكة بيت المقدس كان الهدف منه عدم تشجيع السكان الوطنين على الشراء ، من أسواق بالأحياء الإيطالية ، إلا أنه لا يمكن إنكار أن مثل هذه الضرائب كانت تقتل إرهاقاً مادياً لاشك فيه ^(١١٤) ، كما نسمع أنه فى كثير من القرى احتكر الأمير الصليبي ما بها من طواحين لطحن الغلال ، ومعاصر لعصر الزيتون ، وكان أهل القرية ملزمين بطحن مالديهم من غلال فى تلك المعاصر نظير دفع ضرائب معينة ^(١١٥) ، وفي الحالات القليلة والنادرة والتى سمح فيها السادة الإقطاعيون لبعض أهالى القرى بامتلاك معاصر للزيتون ، أو طواحين لطحن الغلال ، فقد كان عليهم أن يدفعوا نصف دخل هذه المعاصر وتلك الطواحين للحاكم الفرنجي الذى تقع بلدتهم ضمن إقطاعه ، ليس هذا فحسب بل إنه كان فى مقابل أن يسمح لهم باصلاح هذه المعاصر أو تلك الطواحين ، فقد كان عليهم أن يدفعوا ما يطلبه منهم من مبالغ نظير السماح لهم بذلك ^(١١٦) . ومن الأعباء التى كانت واقعة على كامل كثيرين من سكان القرى ، ما تشير إليه المراجع من أن المياه كانت نادرة بالطبع ، وأن معظم القرى بعيدة عن الأنهر كانت تعتمد على مياه الأمطار فى رى مزروعاتها ، أما تلك القرى التى كانت قريبة من مياه الأنهر ، والتى تحتاج إلى مياه الرى لزراعة قصب السكر مثلاً ، أو البساتين ، فقد كان على أهل هذه القرى أن يدفعوا المبالغ التى يحددها الأمير الإقطاعى الصليبي ، وهذه المبالغ كانت فى ارتفاع مستمر ، إلا أنهم كانوا مضطرين لدفعها حتى ترثى محاصيلهم ^(١١٧) ، ليس هذا فحسب ، بل نسمع أنهم ، أى سكان القرى ، كانوا يدفعون مبالغ نقدية للسادة الإقطاعيين نظير قلعتهم باستخدام صهريج القرية ، كما كانوا يدفعون ضريبة على المازين والمكاييل ، بل إن الفلاحين كانوا يدفعون ضريبة على المخطب ، هي عبارة عن دجاجة صغيرة عن كل هكتار يحصدونه ، وعن كل محصول من المحاصيل المختلفة التى يمكن أن تتم زراعتها فيه ^(١١٨) . ومن بين الأعباء المالية التى تحملها الفلاحون ، يجب أن نذكر تلك المبالغ التى كان يتم تحصيلها على المحاصيل عند نقلها إلى مخازن الغلال أو الأجران ، كما كانت هناك ضريبة على النحل والعسل ، وضرائب تدفع عن الماشية والأغنام ، وفي المناطق التى بها غابات أو مراعى ، كان يتم دفع ضرائب عليها ، وعلى المخطب الذى يتم جمعه لاستخدامه فى الطهى أو التدفئة ^(١١٩) . ومن بين الأعباء الملقاة على عاتق سكان القرى كان نظام السخرة ، ونقصد به العمل الجبى دون أجر فى الأراضى التى استأثر بها الأمراء الصليبيون . وبخاصة تلك التى خصصت لزراعة قصب السكر ، أو أشجار الزيتون ، أو الكروم ، أو أشجار الفاكهة ^(١٢٠) . لقد

ومن الأعباء التي عانى منها الفلاحون كثيراً تلك التي دفعوها لكثير من الموظفين الذين كان يستخدمهم السيد الإقطاعي ، وأتى في مقدمة هؤلاء الموظفين «الترجمان» أو الترجم إلى جانب بعض الكتبة الذين كانوا عادة إما جامعي الضرائب أو المختصين بالشؤون المالية وهم يشبعون الموظفين الفاطميين الذين كانوا يجتمعون الخراج والجوى ، وقد وجد هؤلاء الموظفون في كثير من المدن مثل أرسوف ، وبافا ، وعسقلان ، وبيروت ، وقيسارية ، والمثليل ، وحيفا ، ونابلس ، والناصرة ، والرملة ، وصور وغيرها بحيث تراوح عددهم ما بين ١٤ ، ٢٥ موظفًا بعضهم كان من اللاتين والبعض الآخر كان من العرب ، وما يهمنا من ذكر هؤلاء الموظفين أنهم فضلاً عن كونهم كانوا بمثابة مراقبين لمنع هجرة الفلاحين لقراهم ، وعدم التهرب من دفع ما يطلب منهم نقداً أو عيناً إنهم كانوا يقومون برسم الحدود الخاصة بمتلكات كل سيد إقطاعي وتسجيل أسماء الفلاحين الموجودين في ممتلكاته ، ولمنع هروب أي فلاح من ضيعة لأخرى إلا أنهم كانوا يشكلون عبئاً مالياً على الفلاحين ، فعلى سبيل المثال كان الترجمان يحصل على ما يعادل ٢٣٠ كيلو من القمح ومثلها من الشعير عن كل هكتار من الأرض

المنزوعة ، وعند اقتسم الم الحصول بين الفلاحين وبين السيد الإقطاعي فقد كان يحصل على قدر يعادل ستة أمثال هذا المقدار المشار إليه من نصيب الفلاحين نظير حضوره القسمة ، كما كان على سكان القرية أن يعطونه المزونة له ولحصانه عندما يتجلو حول قريتهم . وإذا مات حصانه فإنهم كانوا مطالبين بنحو ١٥ ديناراً ليشتري بها حصاناً آخر على سبيل التعويض ^(١٢٣) ، وتحمل أهل القرية أعباء مائة ليرة الكتبة ، فقد كانوا يحصلون أيضاً على قدر معلوم من المحاصيل التي يتم حصادها ، وحصة من المخطب عقب جمع الم الحصول عن كل جمل يحمل الم الحصول إلى أرض الحصاد ، وعلى أهل القرية أن يزودوهم بحاجتهم وخيوطهم من الطعام والشراب ، وعليهم نعل خيوطهم بالحداوي ... ، وتعويضهم عما يفقد أو يموت لهم من خيول ^(١٢٤) وبالإضافة للأعباء المالية والمادية السابقة ، فقد كانت هناك معاناة نفسية هي أشد وطأة على نفوس الفلاحين من غيرها ، والتي تثلت في حالات القهر والتغافل وصلف الحكام الصليبيين . مثال ذلك ما حدث في بعض القرى المحيطة بنايلس في إقطاع مجد لبابا ، عندما اشتبط الإقطاعي الصليبي في إلحاق الأذى وتقييع العقوبات البدنية على سكان القرى التابعة له ، وكلهم كانوا من المسلمين ، والتي وصلت إلى حد تقطيع الأرجل ، هذا بالإضافة إلى أنه رفع نسبة تحصيل ضريبة الرأس إلى أربعة أمثال ما يجمعه الأمراء الصليبيون الآخرون في باقي الأقاليم ، وتحمل الفلاحون تلك المظالم كثيرون من مشاكل النفس على تحمل الشدائدين في سبيل البقاء ، غير أن الكيل طفح عندما تدخل هذا السيد الإقطاعي وعرقل إقامة الشعائر الدينية ، واضطهد خطيب قرية جماعيل في نفس المنطقة وهي منطقة نابلس ، ونتيجة لذلك فقد غادر السكان المسلمون في ثمان قرى وطنهم سراً ، وأسسوا ضاحية الصالحية بالقرب من دمشق وجعلوا همهم الجهاد ^(١٢٥) . ومثال آخر ما يشير إليه بعض المؤرخين من أبناء الغرب الأوروبي من قيام كثير من أصحاب الإقطاعات من الصليبيين بإصدار أوامرهم إلى الفلاحين المسلمين بترك صلاة الجمعة والعمل في الحقول ^(١٢٦) . وفي تصورنا أن ما جاؤ إليه الفلاحون في هذه القرى السالفة الذكر ، وهي حالة نادرة ، وقيامهم بهجرة قرراهم ، لم يكن السبب فيه وحده مجرد أنه قد ضاقت أمامهم سبل الحياة نتيجة لكثره الأعباء الملقاة على عاتقهم ، وما تعرضوا له من قسوة ويطش واستعلاء السادة الإقطاعيين عليهم ، بقدر ما كان الدافع لهم هو تحطيم صلف هؤلاء الصليبيين وإشعارهم بعذرية وجود هؤلاء الفلاحين ، وضرورة احترام مشاعرهم الدينية ، وربما كان مثل هذا التصرف هو السبب فيما نسمع عنه عند بعض المؤرخين المعاصرين أمثال أسامة بن منقذ من حرص بعض الأمراء الصليبيين على فلاحيهم ^(١٢٧) .

رد الفعل وتعدد أساليب المقاومة

سبق أن أشرنا إلى أن المقاومة الشعبية للفزرة الصليبية كانت استجابة للتحدي الذي فرضه استقرار الفرنج في بقاع الأرض العربية ، وظنهم أنهم خالدون باقون في هذه الديار فتكاثروا واقسموا الولايات فيما بينهم ، واستقدموا من بلادهم الأوربية الإمدادات والأسلحة في البر والبحر ، فأطبقوا على سكان البلاد ، وجثموا فوق أرضيهم بالغرب حينا ، والدسائس أحيانا^(١٢٨) . لذا أدرك المعاصرون ضرورة توطين النفس على متابعة الجهاد في صراع طويل ومرير أقل ما يوصف به هذا الصراع هو «صراع النفس الطويل» من خلال وعن وإدراك لحقيقة العدو وأهدافه ، فتوحدت جميع طوائف المجتمع وانطلقت طاقاتهم . كذلك عن المعاصرون عنابة قائمة بفنون الحرب التي عرفت أيامها ، فاستكثروا من السلاح والعدة والخيل ، وابتكرموا أشياء في هذا الباب أدهشت الفرحة وبالفعل فإن مواجهتهم للفزرة الصليبية كانت معاناة على مدى عدة أجيال ، وكان عليهم أن يوجهوا كل مواردهم على كل المستويات لخدمة هذا الصراع الذي كان بالفعل صراع وجود ، وتبين التجربة أنه لابد من توفير كل الإمكانيات ، ولابد من العمل الإيجابي ، لأن التاريخ لا تصنعه الصدفة وإنما يصنعه جهد الرجال .

وفي تصورنا أن المقاومة الشعبية أدركت في ذلك الحين طبيعة المجتمع الصليبي الذي أقيم على الأرض العربية ، وعلاقة هذا المجتمع بالظهير الأجنبي الذي يده بالبشر والعتاد في الغرب الأوروبي ، وحيث بدأ أنهم الغرب هو القضاء على القوى الإسلامية كقوة فعالة في تحريك الأمور في هذه البقعة من الأرض^(١٢٩) . وخصوصا أنه بعد أن تم للفرنج الاستيلاء على بيت المقدس ، فقد أخذ كثير من أبناء الغرب الأوروبي في الوفود إلى الشرق حيث اجتاحت أوروبا موجة عارمة من الفرحة حملت الكثيرين على التماس السعادة الروحية في أداء فريضة الحج وزيارة الأحرام المسيحية المقدسة وفضل كثيرون منهم البقاء فترة في هذه البلاد^(١٣٠) . وهنا يجب أن نذكر أن المقاومة الشعبية قد طورت من أساليب مقاومتها بما يتواهم مع التجددات على الساحة في مواجهة العدو ، فإذا كنا قد أشرنا ولو بشكل عارض إلى أن المقاومة ت مثلت منذ بداية الحملة الصليبية الأولى في شكل الجموع الشعبية التي شكلت خطوط الدفاع عن كثير من المدن ، فإنها في هذه المرحلة الجديدة اتخذت لنفسها ميداناً جديداً ، وهو خطوط الاتصال التي تربط هذا العدو بالظهير الأوروبي ، وإزالة الخسائر الفادحة على كل من يسلكها ، ويشهد بذلك الرحالة سايلوف Saewulf الذي زار بلاد الشام عام ١١٠٢ م إذ يذكر

أن الطريق من يافا إلى بيت المقدس والذي كان على القادمين من الغرب الأوروبي عن طريق يافا أن يقطعوه في حوالي يومين ، هذا الطريق كان من الخطورة بمكان بسبب أفراد المقاومة الشعبية الذين كانوا يتخذون من المغاور والكهوف الجبلية كمأوى لهم يترقبون فيها ليل نهار وصول جماعات من أبناء الغرب الأوروبي ، وهم الذين عرموا بالحجاج فيخرجون لهاجتهم ، وبخاصة تلك الجماعات الصغيرة والتي لا تقدر على مقاومتهم ، أو الذين يتصادف تخلفهم عن جماعات الحجاج ، ونتيجة لاغاراتهم المفاجئة والمتكررة فإنك ترى كثيراً من الجثث الأدمية مبعثرة على طول الطريق بعد أن مزقتها الحيوانات المفترسة ، وقد يتعجب البعض لعدم دفن جثث أبناء الغرب الأوروبي هؤلاً ، لكن سرعان ما يزول العجب عندما يدرك أن الصخور الصلبة لم تترك مجالاً لوجود أرض ترابية يمكن حفر مدافن فيها . وحتى لو وجدت تلك الأرض فمن الذي سيجاذف بترك الجماعة ليحفر قبراً لرفيق له ، فلو فعل ذلك فان عليه أن يحفر قبراً آخر لنفسه ^(١٢١) .

ومن الأمثلة العديدة على إزالة الخسائر بأبناء الغرب الأوروبي القادمين إلى الشرق وإصابة الطرق التي يسلكونها بنوع من الشلل ما حدث عام ١١١٣ / ٥٠٦ ، عندما سمع أهالي مدينة صور - ولم يكن قد وقعت بعد في أيدي الصليبيين - بجنب مجموعة من أبناء الغرب الأوروبي لزيارة مدينة بيت المقدس ، والبقاء في الشرق فترة من الزمن ، بلغ عدد هذه الجماعة ١٥ شخص ، عندئذ أبحر حوالي خمسة مائة من أهل مدينة صور في عدد من المراكب ، وإن كانوا قد رجعوا عندما وصلتهم الأخبار بأن هؤلاء الفرنج قد عادوا أدراجهم إلى عكا عندما وصلتهم الأخبار بذلك الخطر الذي يهددهم ، إلا أنه يمكن القول أن هذا الأسلوب من المقاومة قد شمل البر والبحر ^(١٢٢) ، كذلك ما حدث عام ١١١٩ / ٥١٣ ، ففي ربيع هذا العام وصلت جماعة من الحجاج الغربيين يقدر عددها بسبعيناً من الأشخاص ، فنامت جماعة من مسلمي صور وعسقلان بهاجتهم وهم في طريقهم إلى بيت المقدس ، وقتلوا ثلاثة عشر شخصاً ، وأسرموا ستين آخرين ^(١٢٣) . كما يشير ابن الفرات إلى أن هذا الأسلوب استمر حتى أيام الحملة الصليبية الثالثة ، وقد كان مؤثراً بلاشك ، ففي ذكره لحوادث سنة ٥٨٧هـ / ١١٩٢-١١٩١ م يذكر أن سكان قرية الزيب شمالي مدينة عكا ، كانوا يجهزون السفن ويخرجون إلى عرض البحر ويقطعون الطريق على سفن الإفرنج وما تحمله من وافدين جدد ^(١٢٤) . ولأنفالي إذا قلنا أن شدة الهجمات التي تعرضت لها جماعات الحجاج المسيحيين الغربيين من قبل المقاومة

الشعبية ، وما أنزلته بهم من خسائر فادحة ، كانت وراء قيام رئيس طائفة الداوية برحلته عام ١١٢٨م إلى الغرب الأوربي ، وبخاصة إلى إنجلترا وفرنسا ليبحث عن متطوعين للاتضمام لتلك الطائفة ، والتى أخذت على عاتقها حماية الحجاج هؤلاء ، وكان أن عاد عام ١١٢٩م ومعه جماعة كبيرة من فرسان الغرب الأوربي (١٣٥) . وما لاشك فيه أيضاً أن هذا الأسلوب الذى اتبعته المقاومة الشعبية قد حتم على الفرنج إنشاء العديد من التحصينات ، ويشهد على ذلك فترة حكم الملك فولك الأنجوى ملك بيت المقدس ، وبخاصة السنوات من ١١٣٦-١١٣٢م حيث كثرت الإغارات على الحجاج الغربيين فى الطريق من يافا إلى بيت المقدس ، مما اضطر فولك إلى بناء قلعة عند بيت نوبا وتحصينها عام ١١٢٣م لحراسة هذا الطريق ، وفيما بعد أقام عدداً من الحصون حول بيت المقدس ، كما بني قلعة أخرى فى بيت جبريل عام ١١٣٦م ، وكانت هذه القلعة بداية لسلسلة من القلاع والمحصون التى امتلكتها طائفة الإسبتارية فى المناطق المجاورة لعسقلان لحماية الحجاج الوافدين من الغرب الأوربي (١٣٦) .

وبينما كان المقاومة الشعبية كانت فى الوقت نفسه قد وجهت نشاطها إلى ضرب الطرق المؤدية من طرابلس إلى فلسطين وردت إشارات عن استنجاد حكام طرابلس الصليبيين بطاولة الإسبتارية منذ عام ١١٤٢م ، وذلك فى عهد الأمير ريموند حاكم طرابلس ، وهكذا أصبح الإسبتارية المدافعين الرئيسيين عن وادى البقاع وحماية الطرق المارة به (١٣٧) .

كذلك واضح أنه أمام كثرة هذه المقصون والقلاع التى شيدها الصليبيون لحماية هذه الطرق ، كان على المقاومة الشعبية أن تطور من أسلوبها ووسائلها ، لذلك نسمع عن توجيهه ضربات للطرق التى يسلكها الفرنج فى مناطق أخرى ، مثال ذلك ما حدث عام ١١٣٢م ، ففى أثناء الفترة التى أقامها الملك فولك الأنجوى فى أنطاكية لتنظيم شؤونها ، نسمع عن جماعة من المسلمين التركمان قد هاجموا معرة مصرىن وكفر طاب وهذا دليل على أن المقاومة الشعبية من المسلمين أرادت أن تثبت لهذا الملك الذى أقام هذه السلسلة من التحصينات أنها قادرة على إزالة ضرباتها بالفرنج ليس فقط عبر الطرق فى الجنوب ، ولكن فى الشمال أيضاً ، وفي الوقت نفسه نسمع عن جماعة أخرى قد ألحقت هزيمة فادحة بالأمير بونز حاكم طرابلس ، وحاصرته فى قلعة بارين (١٣٨) وما لاشك فيه أن المقاومة الشعبية قد استفادت من الطرق الواسعة ما بين دمشق وشمالى فلسطين لإزالة ضرباتها بالفرنج . خصوصاً وأن أية قوة من رجال المقاومة كانت تنطلق من دمشق إلى بانياس فى الجولان تصبح على مشارف الطرق

الرئيسة المؤدية إلى صور وصيدا كما يمكنها أيضاً الاندفاع عبر مجرى نهر الأردن الأعلى لتبلغ سهل عكا ، مستغلة عدم وجود موانع طبيعية بالإضافة إلى قلة التحصينات التي أقامها الفرنج في هذه المناطق ، فضلاً عن أنه منها يمكن الوصول إلى الطرق المؤدية إلى الموانئ الساحلية الرئيسة لمملكة بيت المقدس بسهولة ويسر ، وهذه الطرق أيضاً استخدمها حكام المسلمين خلال الغزوات الرئيسة التي شنوا على ممتلكات الفرنج ، مثل الغزوة التي قام بها مودود حاكم الموصل وطفتken حاكم دمشق عام ١١١٣ م ، وصلاح الدين الأيوبي في الأعوام ١١٨٢ م ، ١١٨٣ م ، ١١٨٧ م (١٢٩) .

وعلى أية حال يمكننا القول أن هذه السلسلة من المحسنون والتلاع كان لها تأثيرها في تخفيف الحسائر التي لحقت بالصليبيين ، إلا أنها لم تفعها تماماً ، بما يؤكد أنها كانت وسيلة فعالة ومؤثرة في الوقت نفسه ، ففي عصر السلطان المنصور قلاوون يخبرنا ابن الفرات في ذكره لحوادث سنة ١٢٨٢ / ١٢٨٣ م ما ينفي بقاً هذا الأسلوب بقوله : « وفيها خرج ملك الفرنج بقبرص لقصد الساحل غازياً فرمته الريح إلى جهة بيروت فخرج منها وقصد الإغارة على تلك الجهات فكمن له أهل جبل الخروب وخرجوا عليه فقتلوا من أصحابه وأسروا ثمانين رجلاً وأخذوا له شيئاً كثيراً من المال والخيل والبغال فركب في البحر وتوجه إلى صور ولم يلبث أن هلك وصارت روحه إلى جهنم وينس المصير » (١٤٠) .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب من المقاومة لم يكن قاصراً على الرجال فقط ، بل شاركهم فيه النساء أيضاً كلما ساحت لهن الفرصة بذلك (١٤١) . ومن المعروف أنه منذ قدوم الصليبيين إلى بلاد الشام كان هم المقاومة الشعبية رصد تحركات هذا العدو ومحاولته التغلغل داخل صفوفه ، والتعرف على إمكاناته ، واتخاذ الأسلوب الأمثل الذي ينزل به كل خسارة ممكنة ، وهذا ما يؤكد له صاحب « الجستا » في عدة مواضع (١٤٢) . كذلك يذكر أنه عندما شرع الصليبيون في حصار بيت المقدس ، وطال حصارهم لها ، فإن رجال المقاومة الشعبية « عملوا من ناحيتهم على نشر المرض بين رجالنا يناسدهم مياه الينابيع والعيون في المناطق المحيطة بعدينة بيت المقدس » وواضح أن هذا الأسلوب لا يقل تأثيراً مما تتبعه الجيوش الحديثة في عصرنا من إرهاق العدو وإلحاق أكبر الأضرار به باستخدام المواد الكيماوية وغيرها في إفساد موارد مياه العدو ونشر الأمراض بين صفوف (١٤٣) كما يمكن القول أن المقاومة الشعبية لعبت دوراً فيما هو معروف في عصرنا الحالي باسم حرب استنزاف العدو ، مثال ذلك ما حدث

عام ١١٥٥هـ / ١٩٣٦م عندما كان بلدوين الثاني ملك بيت المقدس يحاصر مدينة صور ، وكان أفراد المقاومة الشعبية يعملون تحت سمع وبصر وحماية حكام دمشق ، حيث يذكر ابن القلاطسي ذلك في قوله «وخرج ظهير الدين من دمشق حين عرف نزولهم على صور وخيم بيانياس وبئر سراياء، ورجاله المحرامية في أعمال الإقزنج وأطلق لهم النهب والقتل والسلب والإخراج والحرق طلبا لازعاجهم وترحيلهم عنها»، أى أن حاكم دمشق استغل أفراد المقاومة في إحداث نوع من الاضطرابات والدمار في صفوف الصليبيين (١٤٤).

ولنأخذ بعض الأعمال التي قام بها رجال من المقاومة الشعبية ، وهي أعمال تشبه إلى حد كبير ما تقوم به الفرق الخاصة في الجيوش الحديثة أو فرق الصاعقة وغيرها ، مثال على ذلك ما يرويه أسامة بن منقذ من قوله «ومن عجيب ما اتفق في السرقة أن رجلا كان بخدمتي يقال له على بن الدودوية من أهل مشكير نزل يوما الإقزنج لعنهم الله ، على كفر طاب ، وهي إذ ذاك لصلاح الدين محمد بن أيوب الفسياني رحمة الله ، فخرج هذا على بن الدودوية دار بهم وأخذ حصانا ركبه وخرج به يركض ، وهو يسمع الحس خلفه ويعتقد أن بعضهم قد ركب في طليبه ، وهو مجد في الركض والحس خلفه حتى ركض قدر فرسخين والحس معه . فالتقت يبصر ما خلفه في الظلام ، وإذا بفله كانت تألف الحصان قد قطعت عقودها وتبعته فوق حتي شد فوطته في رأسها وأخذها وأصبح عندي في حماه بالحصان والبلغة . وكان الحصان من أجود الخيول وأحسنتها وأسبقها (١٤٥) ، وما يشير إليه ابن شداد أيام صلاح الدين الأيوبي من قوله «ولما كان يوم الاثنين الثاني والعشرين من رمضان سنة سبع وثمانين وخمسة وأربعين اللصوص فرسا ويغلد قد دخلوا إلى خيم العدو وسرقوهما منهم ، وكان قد ديون «رتب» رحمة الله عليه - ثلاثة لص من شلوج العرب يدخلون ويسرقون منهم أموالهم وخيولهم ، ويسرقون الرجال أحياء ، وذلك أنه يكون الواحد منهم نائما ، فيوضع على حلقة الخنجر ، ثم يوقيط فيري الشلح والخنجر في يده ، وقد وضعه في نحره فيسكت ولا يتجاسر أن يتكلم ، فيحمل وهو على هذا الوضع إلى أن يخرج من الخيمة ، ويؤخذ أسيرا ، وتكلم منهم جماعة فنحرروا ، فصار من أصابه ذلك سكت واختار الأسر على القتل ..» (١٤٦) وفي موضع آخر يذكر أسامة بن منقذ «وشاهدت من لطف الله تعالى وحسن دفاعه أن الإقزنج لعنهم الله ، نزلوا علينا بالفارس والراجل ، وبيننا وبينهم العاصي وهو زائد زيادة عظيمة لا يمكنهم أن يجذروا إلينا ولأنقدر نحن نجوز إليهم ، فنزلوا على الجبل بخيامهم ، ونزل منهم قوم إلى

البساتين ، وهى من جانبيهم ، وعملوا خيلهم فى القصيل وناموا ، فتجرد شباب من شيرز وخلعوا ثيابهم وأخذوا سيفهم وسبعوا إلى أولئك النبات ، فقتلوا بعضهم . وتكاثروا على أصحابنا فرموا نفوسهم إلى الماء وجازوا »^{١٤٧} . ومثال آخر يؤكد لنا أن مشاعر أبناء المقاومة الشعبية في الأرض المحتلة كانت دائماً مع إخوانهم المسلمين . وذلك أن السلطان صلاح الدين الأيوبي عندما شرع في معاصرة قلعة شتيف أرنون في أبريل عام ١١٨٩ م عقب موقعة حطين ، فإن حاكمها وهو في الوقت نفسه حاكم صيدا الأمير رينو جرنبيه ، دخل في مفاوضات مع صلاح الدين ، وطلب منه أن يمهله ثلاثة أشهر لكي تستسلم القلعة ، وعندما شعر صلاح الدين براوغته وعدم صدقه ، عندئذ تقدم أحد المسلمين وكان يعمل كاتباً عند هذا الأمير ، وعرض أن يتقبض على رينو بحضوره مكلاً إلى صلاح الدين ، فوافقت صلاح الدين وتم إعداد الكمين ، والقبض عليه وتم إرساله إلى السجن في دمشق وظل به إلى أن استسلمت القلعة في أبريل عام ١١٩٠^{١٤٨} . هذا بالإضافة إلى ما يشير إليه مجير الدين الحنبلي في ذكره لواقعة حطين سنة ٥٨٤هـ / ١١٨٧ م من أنه «رُؤى بعض الفلاحين وهو يقود نيفاً وثلاثين أسيراً من أسرى الفرنج قد ربطهم في طنب خيمته وباع منه واحداً بنعل ليسه في رجله . فقيل له في ذلك ، فقال : أحببت أن يقال باع أسيراً بمدارس^{١٤٩} . كما يشير إلى أن أفراد المقاومة كان لهم دورهم في إثارة حماس زعماء المسلمين حتى وهم يعانون من الأسر . من ذلك ما يقال عن السلطان صلاح الدين الأيوبي أنه «لما كثرت فتوحاته في الساحل وأوجع فيهم بسهامه وسطوته ، وكان لا يتجاسر على فتح بيت المقدس لكثرة ما فيه من الأبطال والعدة لكونه كرسى دين النصرانية . وكان في بيت المقدس شاب مأسور من أهل دمشق كتب هذه الأبيات وأرسل بها إلى الملك صلاح الدين على لسان القدس فقال :

يا أيها الملك الذي	لعالم الصليبان نكس
جاءت إليك ظلامه	تسعي من البيت المقدس
كل المساجد طهرت	وأنا على شرفى منجس

فكانت هذه الأبيات هي الداعية له إلى فتح بيت المقدس ، وأن السلطان وجد في ذلك الشاب أهلية فولاه خطابة المسجد الأقصى^{١٥٠} . ومثال آخر من العديد بين الأمثلة عن دور المقاومة في إثارة حماس الحكام ما حدث عام ١١٩٣هـ / ١١٩٣ م في أعقاب وفاة صلاح الدين الأيوبي ، وانشغال أبناء البيت الأيوبي بما نشب بينهم من خلافات ، أن ثغر جبيل وهو من

جملة التروحات الصلاحية ، كان مستحفظه رجلًا كرديا ، فأرغبه الفرنج ، ويدلوا له مالا ، فسلم الثغر إليهم ، فظهر الضعف عن استخلاصه ، وخرج الملك الأفضل صاحب دمشق ، وخيم على البقاع ليستخلصه فتعذر ذلك عليه ، فعندئذ عبر بعض الأمراء عن لسان حال المقاومة الشعبية للملك العزيز صاحب مصر بقولهم «توانيت فطرقت البلاد واستولى عليها الفرنج» فعندئذ صم على المركبة ، وخرج بمضاربه وجحافله ^(١٥١).

ولم يكن دور المقاومة الشعبية قاصرًا على حرب الاستنزاف وإثارة حماس الحكام المسلمين ، بل إنهم شاركوا في صد إغارات العدو الصليبي ، بل ومحاجمة هذا العدو كوسيلة من وسائل الدفاع . مثال ذلك ما يرويه أحد المؤرخين المعاصرین سنة ٥١٩هـ / ١١٢٠م عندما علم ظهير الدين أتابك دمشق بأنّ بدلوين الأول ملك بيت المقدس كان يعد العدة لقصد ناحية حوران من عمل دمشق للعبث فيها والإفساد . فعند المعرفة بذلك والتحقق له شرع ظهير الدين أتابك في الاستعداد لذلك .. وخرج ملاقاتهم قرب طبرية فاجتمع إليه خلق كثير من أحداث دمشق والشباب الأغار ورجال الغوطة والمرج والأطراف وأحداث الباطنية المعروفيں بالشهامة والبسالة من حمص وغيرها والقبة وقصر حجاج والشاغور خلق كثير رجاله وخيالة بالسلاح التام والناهض مع المتطوعة المتدینین وشروعوا بالصیر للحاق المصاف قبل اللقاء ^(١٥٢) . كما كان للمقاومة الشعبية دورها في رصد تحركات العدو ، ورصد أعداده وعدته ، وفرق جيشه المختلفة وإخبار حكام المسلمين لعمل الاحتياطات الازمة ، فمن ذلك ما تشير إليه بعض المصادر المعاصرة من أنه في سنة ٥١٣هـ / ١١١٤م «وردت الأخبار ببروز روجير صاحب أنطاكية منها في من جمعه وحشده من طوائف الإفرنج ورجاله الأرمن من سائر أعمالهم وأطراقهم بحيث يزيد عددهم على العشرين ألف فارس ورجل سوى الأتباع وهو العدد الكبير في أتم عدة وأكمل شكّة وأنهم قد نزلوا في الموضع المعروف بسرمنا وقيل دانيش البقل بين أنطاكية وحلب ، فحين عرف المسلمون ذلك طاروا إليهم بأجنحة الصقور إلى حماية الوركور مما كان سببا في انتصار المسلمين عليهم بقيادة نجم الدين أيل غازى بن ارتق صاحب حلب ^(١٥٣) ، وما حدث عام ٥١٩هـ / ١١٢٠م عندما وصلت الأخبار من ناحية بدلوين ملك الإفرنج صاحب بيت المقدس بالاحتشاد والتأهب والاستعداد لقصد ناحية حوران من عمل دمشق للعبث فيها والإفساد وشرع في شن الغارات على الجهات القريبة من دمشق والمضائق لها وقطع الطرقات على الواردين إليها . فعند المعرفة بذلك والتحقق شرع ظهير الدين أتابك في الاستعداد للقاء

والاجتماع على جهاده وكاتب أمراء التركمان ومقدميهم وأعيانهم بأعلامهم صورة الحال ويستجذب بهم عليه وينزل لهم الإحسان والأنعام ويرزق في عسكره وقد ورد عليه خبر قربهم من طبرية قاصدين أعمال البلد من مرج الصفر ، ويشير في المصدر نفسه إلى أن وصول الأخبار من رجال المقاومة الذين كانوا يعملون كعيون للمسلمين ، واتخاذ الاحتياطات لمواجهة هذه الغزوة كانوا من أهم الأسباب في إفشال مخطط الفرنج ^(١٤٤) . ومثال آخر ما حدث عام ١١٢٢هـ / ١٧٥٢م عندما طمع الصليبيون في دمشق بعد وفاة حاكمها أتابك ظهير الدين وتولية ابنه تاج الملوك بوري ، فأكثروا الحديث في قصدها ويشوا رسليم إلى الأعمال في جمع الرجال والاحتشاد فاجتمع إليهم سائر من حوطه بلادهم من الرها وأنطاكية وطرابلس والساحل ووصلهم في البحر ملك كند هو الذي قام ببغداد الملك في الإفرنج ومعه خلق كثير فاجتمعوا ونزلوا على بانياس وخيموا عليها وشرعوا في تحصيل المير والأزواب للإقامة وتوارثت الحكایات عنهم من شاهدهم وأحصى عددهم إبّهم يزيدون على ستين ألفاً فارساً ورجالاً وأكثراًهم الرجال ^(١٤٥) . وعندما تأكد تاج الملوك بوري من صحة الخبر الذي نقله له بعض أفراد المقاومة الشعبية ، أعد العدة واستعان بفرق من التركمان واستكثر منهم ، وكان الفرنج قد رحلوا عن بانياس طالبين دمشق ، ونزلوا على جسر الخشب والميدان المعروف المجاور له وخيموا هناك ، فورقت قوات تاج الملوك بوري في مواجهتهم ، لكن جيش الفرنج لم يتحرك لعدة أيام من مكانه ، وهنا يلعب أفراد المقاومة دورهم في كشف أخبار العدو حيث علموا أن الذي أوجب تأخير زحف الفرنج «أنهم قد جردوا أبطال خيالهم وشجعان رجالهم للمصير مع البغال إلى حوران لجمع المير والغلال التي يستعان بثيلها على الإقامة والنزال وأنهم لم يتحركوا إلا بعد عود المذكورين» فكان لهذا الخبر أثره الواضح في الخطة التي وضعها بوري ، حيث قرر عمل كمين عند ناحية براق لأن الفرنج سيمرون عليها عند عودتهم بالمير والغلال ، وفعلاً نجحت الخطة وتم الإيقاع بهذه القوة وأmittelات أيدي الكمين من الكراع والسلاح والأسرى والفلمان وأنواع البغال وهو شئ لا يحصر : فيذكر ولا يعده فيعد ولم يسلم منهم إلى معسركهم إلا القليل من الخيالة ، مما كان سبباً في انسحاب قوتهم الرئيسية التي أزمعت مهاجمة دمشق ^(١٤٦) ، ولقد استفاد حكام المسلمين كثيراً من المعلومات التي زودتهم بها المقاومة الشعبية ، وبخاصة من أفرادها من بين سكان الأرض المحتلة . وإن كانت الأمثلة السابقة تشير إلى ذلك ، إلا أنها ستورد بعض الأمثلة للتأكيد على أن سكان الأرض المحتلة . أى الذين خضعوا للحكم الصليبي - قد أدوا دوراً على جانب كبير من الأهمية في هذا المجال ، وأنهم

كانوا بمثابة جهاز المخابرات الذي يخدم الحكم المسلمين وبخاصة عندما يشعرون بوجود قائد مسلم يحمل راية الجهاد ، وهذا ما نستطيع أن نستنتجه مما حدث في كثير من الحالات ، فعلى سبيل المثال كانت إمارة أنطاكية في الفترة من عام ١١٣٥-١١٣٦ م تتعانى من صراع نشب فيها حول الحكم ، حيث وجدت بها مجموعتان متنافستان ومتصارعتان ، وعندما علم المسلمين بها بعودة عماد الدين زنكي من بغداد حيث كان الخليفة قد استدعاه إذا بهم يطلعونه على ما آلت إليه الأحوال بها ليستفيد من ذلك . وفعلا سرعان ما كلف قائد الأمير سوار بهاجمة ممتلكات إمارة أنطاكية ، وفعلا قام هذا الأمير بهاجمتها ... وبطريقة لم تشهد لها في تاريخها ، حيث أعمل السيف والمريق في كل أنحاء الإمارة ، ويطول المنطقة الساحلية الممتدة إلى اللاذقية ، بحيث التهمت النيران العديدة من القرى ، كما حصل على الكثير من الفنادق وعاد بها إلى حلب^{١٥٧} . ومثال آخر نصريه على ما قام به رجال المقاومة داخل الأرض المحتلة لإحباط محاولات الفرنج للحاق الأذى بال المسلمين ، وهو ما حدث عام ٥٨٣هـ / ١١٨٧ م في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي ، عندما أتت الأخبار أن الأمير أرنات الصليبي يريد مهاجمة قافلتي الحج الشامي والمصري في طريق عودتهما من الحجاز ، فعندئذ خرج صلاح الدين بقواته وأقام قريبا من الكرك ليشغل خاطر أرنات ليلزم مكانه إلى أن وصلت القافلتين ، وبذلك فوت عليه فرصة نهب ركب الحجاج^{١٥٨} . هذا إلى جانب ما تشير إليه بعض المصادر من أنه حدث في شهر رمضان ٥٨٧هـ / ١١٩١ م أن الملك ريتشارد قلب الأسد كان قد خرج في فوارس مخفرا للخطابة والخشاشة وهنا أرسل بعض أفراد المقاومة بهذا الخبر لصلاح الدين الأيوبي ، الذي رصد له كمينا بناءً على هذه المعلومات «وكان يؤخذ الملك ، لكن فاده أحد خواصه بنفسه ، بأن أظهر حسن لباسه ، فظن أن الملك فأسره»^{١٥٩} .

يضاف إلى هذا ما تشير إليه المصادر المعاصرة من أن المقاومة الشعبية كان لها دورها في استرداد بعض المدن التي خضعت للحكم الصليبي وتسليمها لصلاح الدين الأيوبي عقب موقعة حطين ٥٨٤هـ / ١١٨٧ م . فقد سبق أن أشرنا إلى «جهود بعض السكان المحليين فيمساعدة صلاح الدين في فتح القدس ، والآن نشير إلى مدينة أخرى وهي جبلة والتي كانت في أيدي الفرنج ، فعندما نازلها صلاح الدين فإن المسلمين بها يزعامة قاضيها سلموها لصلاح الدين . وفي ذلك يقول ابن العديم الحلبي : «فما أن تم نزول العسكر حتى تسلم البلد ، سلمها إليه قاضيها وأهلها ، وكانوا مسلمين تحت يد الفرنج ، فعملوا عليها وسلموها . وبقيت القلعة

ممتنة . وقاتل القلعة ، فسلمت بالأمان يوم السبت تاسع عشر الشهير (جمادى الأولى) ^{١١٠١} . وفي أعقاب الحملات المغربية كان للمقاومة دورها في مهاجمة مؤخرة الجيوش الصليبية ، من ذلك ما يرويه ابن القلانسى في سنة ٤٥٠ هـ / ١١٠٥ م عندما انسحب قوات الفرنج من شيزر بعد أن طال حصارهم لها ، ورحلوا إلى أفارمية ولم ينزلوا فيها بل وتعدوها وتبعهم المسلمون عند معرفة رحيلهم وتخطفوا أطرافهم ومن ظفروا به سائراً على آثارهم ^{١١٦١} ، وما حدث كذلك عام ٥٣٦ هـ / ١١٣٧ م عندما قام أفراد المقاومة الشعبية بتبني فلول جيش طرابلس الصليبي بقيادة الأمير بونز عقب هزيمته أمام جيش دمشق الذي هاجم مدينة طرابلس ، ففر الأمير بونز وبعض أصحابه إلى جبال لبنان ، وقام الأهالى في هذه المنطقة بالقبض عليهم وقتل الأمير بونز وبعض أصحابه ، مما كان سبباً لتعريضهم لانتقام ابنه ريموند الذي خلفه في الحكم بعد ذلك ^{١١٦٢} ، كما تشير بعض المصادر العربية إلى جهود المقاومة الشعبية وبخاصة عندما تتعرض بعض المدن الساحلية لحصار العدو الصليبي ، مثال ذلك ما حدث في عكا في الحملة الصليبية الثالثة ، عندما اشتدت محاصرة الفرنج لها براً وبحراً وهنا تظهر براعة رجال المقاومة من يجيدون السباحة والغوص وهم الذين تسمى بهم المصادر المعاصرة « العوام » وهم بشارة الصنائع البشرية ، الذين يقومون بحمل الرسائل من الحكام إلى حامية المدينة ومن بها يذكر منهم ابن شداد عواماً مسلماً كان يقال له عيسى ، كان يدخل إلى عكا بالكتب والنقوش على وسطه ليلاً ، على غرة من العدو ، وكان يغوص ويخرج من الجانب الآخر من مراكب العدو ... وكانت عادته أنه إذا دخل البلد طار طير عرفوا بوصوله » و منهم من كان يحمل الرسائل من داخل المدينة إلى صلاح الدين وفيها كل ما يود معرفته عن أحوال المحاصرين بها ، فقد حمل أحد العوام رسالة إلى صلاح الدين يوم الأحد ثانى عشر جمادى الآخر سنة ٥٨٧ هـ جاء بها على لسان أهل عكا إننا قد تباعينا على الموت ونحن لا نزال نقاتل حتى نقتل ، ولن نسلم هذا البلد ونحن أحياء فابصروا كيف تصنعن في شغل العدو عنا ، ودفعه عن قتالنا وهذه عزائمنا ، وإياكم أن تخضعوا لهذا العدو أو تلينوا له ، فاما نحن فقد فات أمرنا ^{١١٦٢} . كما أن هذه المقاومة الشعبية لعبت دوراً مهماً في كشف بعض العناصر الموالية للفرنج أو المتأمرة معهم . ولدينا العديد من الأمثلة على ذلك ، إلا أننا سنورد بعضاً منها مراعاة لطبيعة البحث . إذ يرجع إلى المقاومة الفضل في كشف المؤامرة التي دبرتها بعض العناصر الموالية للفرنج في دمشق عام ٥٢٤ هـ / ١١٢٩ م عندما أحس هؤلاء المتأمرين برغبة عماد الدين زنكي في ضم دمشق إليه لتكوين جبهة موحدة لمواجهة الخطر الصليبي ، فعند ذلك اتفق المتأمرون على تسليم دمشق للفرنج الذين شرعوا فعلاً في محاصرتها معتمدين على تسهيل هذه العناصر

الاستيلاء عليها ، إلا أن بعض المخلصين من أبناء دمشق من المسلمين كشفوا هذه المؤامرة ، وتم القبض على هذه العصبة المتآمرة وقتل أفرادها ، وعندما أخذت قوات الفرنج في محاصرة المدينة فعلا ، فقد أصيبت بخيبة أمل عندما بلغها اكتشاف هذه المؤامرة وقتل المتآمرين معهم ^(١٦٤) ، كذلك ما حدث من تخاذل مجير الدين حاكم دمشق في مساعدة عسقلان عندما تعرضت لغزو الفرنج لها عام ١١٥٣هـ / ١٦٥٢ م والذى أدى إلى سقوطها في أيديهم ، فضلا عن خلافاته مع نور الدين محمد الذي خلف أبيه عساد الدين زنكي ومجاهدة الفرنج ، ومحاولته تكوين جبهة متحدة في مواجهتهم ، مما ساعد على إيجاد جماعة من دمشق قررت أن تضع نور الدين محمود في مكانه المناسب . ولقد لعب أبوبالد صلاح الدين دوراً كبيراً في تحريرك هذه الفكرة وكان حاكماً لبعליך . مما أدى في النهاية إلى قيام جماعة من سكان دمشق بفتح أحد أبوابها لقوات نور الدين محمود ، كما قاتلت القوات التي كان يقودها أسد الدين شيركوا عم صلاح الدين بتسلق أحد أسوار المدينة الذي خلا من المدافعين بقصد تسهيل الاستيلاء عليه . مما كان من مجير الدين إلا أن سلم قلعة دمشق دون مقارمة تذكر . وبذلك تحقق المفاجأة التي لم يعمر الفرنج لها حساب وهم حماة مجير الدين ، كذلك تحقق حلم نور الدين في ضم دمشق إلى حلب كخطوة مهمة على طريق الوحدة ، وتحقق أمل المقاومة الشعبية في إخراج دمشق وأهلها من تحت وطأة تهديد الفرنج لها ، وتخاذل حكامها في مواجهتهم ، وقبولهم دفع أتاوة سنوية لهم في سبيل شراء مسالتهم ^(١٦٥) . ليس هذا فحسب بل إن المقاومة الشعبية داخل الأرض المحتلة كان لها دورها الفعال في كشف بعض المؤامرات التي كانت تحاك ضد حكام المسلمين من قادة حركة الجهاد ، مثال ذلك ما حدث عام ١٢٨٠هـ / ١٦٨١ م عندما تأمر الأمير سيف الدين كوندك المغولى الأصل ، وكان قد ولى منصب نائب السلطنة في الديار المصرية تأمر مع جماعة من الأمراء الظاهريين بيبرس ، والسعيدية نسبة إلى الملك السعيد بن الظاهر بيبرس على قتل السلطان المنصور قلاوون ، فعندئذ وصلت إلى السلطان كتب المناصرين من عكا يقولون له احترز على نفسك فإن عندك جماعة من الأمراء قد اتفقوا على قتلك . وكانتوا الفرنج و قالوا لهم لا يصالحوا فالأمر لا يبطئ فاحترز السلطان على نفسه ^(١٦٦) وفي العبارة التي وردت في هذه الرسالة هو أنهم كاتبوا الفرنج ما يدل دلالة واضحة على أن هؤلاء المناصرين ليسوا من الفرنج كما أن عكا في ذلك الحين كانت عاصمة مملكة بيت المقدس الصليبية ، إذا فالرسالة من داخل الأرض المحتلة . وكانت التسبيحة أن السلطان قام بالقبض على هؤلاء المتآمرين وكانوا ثلاثة وثلاثين أميراً وأمر بإعدامهم .

وفي المناطق الريفية التي خضعت للحكم الصليبي عبرت المقاومة الشعبية عن نفسها كذلك

في شكل حركات التمرد والعصيان والثورات التي قام بها الفلاحون كلما سنت الفرصة لهم بذلك عندما كانت تتعرض ممتلكات الصليبيين للأخطار ، ويدرك بعض المؤرخين الأوروبيين على سبيل المثال أن سكان القرى المسلمين في إمارة أنطاكية ومنذ بداية تأسيس هذه الإمارة في عهد الأمير بوهيموند كانوا على استعداد دائم للثورة ضد الحكم الصليبي عند أول فرصة تسعن لهم بذلك (١٦٧) ، وإن كان الأستاذ ماير يذكر أن حركات التمرد التي قام بها هؤلاء الفلاحون كانت نادرة ، ويعتلل ذلك بقوله أنهم اعتادوا حياة القنبة التي كانت موجودة قبل الغزوة الصليبية (١٦٨) وفي رأينا أن حركات التمرد والعصيان وإن كانت قليلة فإن السبب في ذلك لا يرجع أبداً إلى أنهم اعتادوا حياة القنبة كما يزعم ، بل راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة هؤلاء الفلاحين المسالمة ، وإلى إدراكيهم أنهم وهم العزل من كل سلاح كانوا أمام عدو عسكري الطابع وأن نتيجة الدخول في صراع مباشر معه ليست مضمونة العواقب . وليس معنى هذا بأنهم لم يثوروا ضد الحكم الصليبي أو استسلموا تماماً ، فقد سبق أن أشرنا إلى هجرة أهالي بعض القرى لقرابهم كنوع من التأديب للحاكم الصليبي الذي اشتط في معاملتهم رغم تمسكهم بالأرض ، وإدراكيهم لخطف الفرنج الذي كان يهدف إلى إخلال مزارعين من الغرب محل الفلاحين المحليين . ثم لدينا العديد من الأمثلة على ثورة هؤلاء الفلاحين في كل مكان ، ففي سنة ١١١٣م أعلن أهل القرى في فلسطين حالة التمرد والعصيان عندما تعرضت مملكة بيت المقدس الصليبية لهجوم المسلمين بقيادة مودود صاحب الموصل وطفتكين صاحب دمشق بل وساعدوهم في مهاجمة مدينة نابلس (١٦٩) وسجل المؤرخ اللاتيني فولشر ما حدث في أعقاب الهزيمة التي لحقت ببلدوين الأول ملك بيت المقدس أمام القوات المشتركة لمودود وطفتكين وما يهمنا منها هو موقف الفلاحين المسلمين في أوسط فلسطين ، والذين رحبوا بهذه القوات الإسلامية وأعلنوا الثورة في كل مكان ضد الحكم الصليبي (١٧٠) كما سجل وليم الصوري مناسبة أخرى ثار فيها فلاحوا العورة بالقرب من البتراء وقاموا بالاستجادة بالسلاجقة عام ١١٤٥م ضد الحكم الصليبي ، واستجاب الأتراك السلاجقة لهم وقاموا باحتلال القلعة الموجودة هناك ، وينادر الملك بلدوين الثالث على الفور إلى تجهيز قوة وسار على رأسها إلى مسرح الأحداث ، ونجح بعد حصار قصير في طرد الأتراك منها ، وأمام خشية بلدوين من تكرار المحاولة فقد قام بتقوية القلعة وزودها بعاصمة صليبية قوية وأمدتها بالمؤن الوفيرة والعتاد (١٧١) . وتعددت ثوراتهم وحالات العصيان والتمرد هذه ، إذ نسمع عن قيام مملكة بيت المقدس الصليبية بحملات تأديبية في المناطق البعيدة على حدودها كما حدث سنة ١١٤٤م عندما قام الفلاحون في القرى المرجوبة في وادي موسى في جنوب شرق الأردن باستدعاء

الجيوش الإسلامية والاستيلاء على القلعة الصليبية هناك ، وقامت الحملة الصليبية التأديبية بمعاقبة أهالي هذه المنطقة بقطع أشجار الزيتون التي يعتمدون عليها بشكل رئيس في حياتهم^(١٧٢) . وما حدث كذلك إبان رحلة أسامة بن منقذ إلى الشام سنة ١١٥٤ م كانت هناك حركات تمرد وعصيان بين سكان القرى المسلمين في المنطقة المحيطة بنابلس^(١٧٣) كما أن ثورات هؤلاء الفلاحين في القرى التي خضعت لحكم الفرنج كانت تتجدد من وقت لآخر ، وخصوصاً عندما كانت تتعرض ممتلكات الصليبيين للأخطار أو يشعر هؤلاء الفلاحون بقرب قدم جيش إسلامي مثال ذلك ما حدث عام ١١٢٣ م ، عندما وقع بلد़ين الثاني ملك بيت المقدس في أسر المسلمين ، وتم اختبار يوستاس جرنبيه أمير صيدا وصيا على العرش واستغل الفاطميون فرصة غياب ملك بيت المقدس وشنوا هجوماً برياً وبحرياً على ميناء يافا ، مما كان من أهم العوامل التي شجعت سكان القرى المسلمين على الثورة والعصيان ضد الحكم الصليبي ، على أمل الخلاص ، ولأندرى ماذا حدث في أعقاب فشل الهجوم الفاطمي ، إلا أنه من المتوقع أن يكون هؤلاء السكان قد تعرضوا لكتير من عمليات القمع والتآديب على أيدي الفرنج^(١٧٤) . وفي أعقاب انتصار صلاح الدين الأيوبي في حطين ، فقد اضطر الصليبيون إلى إخلاء منطقة نابلس بعد ثورة قام بها الفلاحون المسلمين تأييداً للقائد المسلم المنتصر^(١٧٥) . ولعل خير ما يعبر عن مدى تأثير حركات التمرد والعصيان التي قام بها الفلاحون في القرى الخاضعة للفرنج ، تلك العبارة الشهيرة التي ذكرها وليم الصورى يصف هؤلاء الفلاحين بقوله «وما من عدو أسوأ من العدو المقيم بين ظهارينينا»^(١٧٦) كما تشير بعض المصادر والمراجع الالاتينية إلى وجود كثير من حالات التمرد والعصيان في المناطق التي عرفت باسم بلاد المناصفات ، وهي التي تمت إدارتها بطريقة مشتركة بين حكام المسلمين والفرنخ وبخاصة في الجزء الخاضع للحكم الصليبي منها ، وهي التي قام بها المزارعون المسلمين بسبب تبرمهم من كثرة جباية الرسوم والضرائب ، كما أن وجود الدولة الإسلامية المجاورة التي يتقاسم الفرنج الريع معها كان عاملاً مشجعاً على التمرد^(١٧٧) .

وأخيراً يجب أن نشير إلى دور آخر من أدوار المقاومة الشعبية قام به أفراد طبقة المثقفين في ذلك الزمان ، ولن يتسع المجال لذكر قادة الحركة الفكرية لكننا سنكتفى بالإشارة إلى بعض منهم على سبيل المثال ، فلتقرأ ما كتبه بهاء الدين بن شداد في كتابه النواود السلطانية والمحاسن اليوسفية ، لنرى قيادة فكرية واعية حرص صلاح الدين أن يكون إلى جواره طوال السنوات الخمس الأخيرة من حياته وهو الذي ألف لصلاح الدين كتاباً في الجihad وأحكامه وأدابه ، وقدمه له فأعجبه وكان يلازم مطالعته . وبعد وفاة صلاح الدين اتجه ابن شداد إلى

حلب ولعب دوراً كبيراً في التقارب بين الأخيرة أولاد صلاح الدين وكانوا جميعاً يرجعون إلى رأيه ويستمرون إلى نصده ، وهو الذي لعب دوراً كبيراً في التوفيق بين أفراد البيت الأيوبي في مصر والشام كلما نشب نزاع بين بعضهم والبعض الآخر ، ولهذا كان دائم التنقل بين حلب والقاهرة لتحقيق هذا الهدف^{١٢٨}. كما تشير بعض المصادر المعاصرة إلى قيام كثير من الآباء من الطبقة الشفافة بسرد الأحداث التاريخية لأبنائهم تختلط فيها الأمجاد بالدسائس ، والفتنه بالفترحات ، وكانت تلك الأخبار تهز مسامع من يحضر مجالسهم ، بحيث تخرج من تلك المجالس أشخاص على قدر كاف من فهم التاريخ الخاص بهذه الفترة ، لذا عندما أتيحت لهم الفرصة للمشاركة في الحياة العامة تجد منهم من كان يمشي في السفارات ، ويتوسط في الصلح بين الملوك ، ويعقد معهم مجالس الشورى ، ويتضى في الأمور المهمة التي كان مصير البلاد يتعلق بها آنذاك ولنضرب مثلاً لذلك بابن العديم الحلبي المؤرخ المشهور «ت ٦٦٠هـ» من خلال كتابه زينة الحلب إذ نلاحظ أنه دون في أربعينات صفحة أحداث خمسة قرون تكلم فيها عن البلاد منذ الفتح الإسلامي حتى موت نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي ، بينما أفرد للسبعين سنة الجزء الثالث من كتابه وهي السنوات من ٥٦٩-٦٤١هـ بما يؤكد أن القرون الخمسة لم تؤثر في نفس ابن العديم وتشغله كما شغلته هذه الأعوام السبعين التالية . وهي الأعوام التي كانت فيها البلاد في مفترق الطرق أو في مهب الرياح ، رياح الطامعين والحاقدين والحكام المغرورين والجهلة والغافلين عن الخطر الصليبي الذي يجثم فوق الأرض العربية^{١٢٩} . وتتالت هذه القيادات الفكرية بعد عصر الأيوبيين ، ففي عهد قطز كان العز ابن عبد السلام ، وفي عهد بيبرس كان هناك .. عشرات في مصر ولاد الشام وكلهم قاموا بدورهم ، وبحثت القيادة الفكرية في تعبئة الناس . ويلاحظ كل من درس هذه الفترة أن الحكام حرصوا على الالتحام بهذه القيادات الفكرية .

لقد عبرت المقاومة الشعبية عن نفسها على لسان واحد من قادة الحركة الفكرية من الشعراء في مناسبات شتى من ذلك ما قاله أبو الحسن على بن الساعاتي في قصيدة مدح قبها السلطان صلاح الدين الأيوبي عقب توقيع صلح الرملة بين المسلمين والفرنج عام ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م بعد أن سُمِّيَ الطفان فترة القتال وكثرة المحسائر في الأرواح والأموال .

منعت ظباء المنجني بأسرده
وأشد ما أشکره فشك ظبائده
فعلت بنا وهي الصديق لحاظها
كظبي صلاح الدين في أعدائه

خلفاته ما شنت من أنبائه
ولسال سيل لنداه في بطعاته
لترنم الناقوس في أفنائه (١٨٠)

سل عنه قلب الانكليز فان في
لولاك أم البيت غير مدافع
ويكت جفون القدس ثانية دما

كذلك عبر هؤلاء عن لسان المقاومة من تغاذل بعض حكام المسلمين فيما كتبه
كثير من مؤرخي ذلك العصر وفقهائه . ومن ذلك ما كتبه ابن شداد عقب وفاة صلاح الدين:
«اشتغل كل من أهل بيته وأولاده بناحية ، ووقع الخلف بينهم ، وأعرضوا عن النظر في
المصلحة العامة لل المسلمين ، فلو قدر الله تعالى بقاءه أى صلاح الدين لكان أغلب الظن ، أن
العدو لا يبقى له في البلاد الشامية ثغر ولا بلد» (١٨١) وكأنه بهذه العبارة قد أدرك ما ندركه
نحن الآن ما للتاريخ من وظيفة حضارية في خدمة المجتمع ، إذ فيه كثير من العبر والعظة ،
و فيه كثير من حل مشكلات المستقبل التي ستواجه أبناء هذه الأمة ، بالغودة إلى تاريخ البلد
وتمثل فعالهم ، منهم من وقف المعارضة والمقاطعة للحكام المتخاذلين ، ففي أعقاب وفاة
صلاح الدين أيضا ، وهو الذي كان مجسداً لأمال الأمة ، وعندما دب النزاع بين أبنائه فيان
كبار قادة الحركة الفكرية رأوا في مقاطعة هؤلاء الحكام أبلغ وسيلة للتعبير بها عن سخطهم
على تصرفاتهم ، ليكون ذلك عبرة لهم . هذا الأسلوب يعبر عن موقف القاضي الفاضل أبلغ
تعبير ، حيث تشير المصادر المعاصرة إلى أنه تنزع عن ملابستهم ومخالطتهم واعتزل بنفسه
عنهم ، لما رأى اختلال أحوالهم وفساد أمورهم وإذا كانت هذه المقاطعة هي الوسيلة للتعبير عن
عدم الرضا حتى تنصلح أحوال الحكام فمما لا شك فيه أن هذه المواقف لقيت الاستحسان من
كثير من طبقة المثقفين المعاصرين ، فيانهم عندما يذكرونها فذلك دليل على رضائهم عن هذا
الموقف وتأييدهم له . فعلا لقد كان موقف القاضي الفاضل يعبر عن رغبة المسلمين جميرا في
كل مكان ، وهو ما أدى إلى وقوع الصلح بين الملك العزيز صاحب مصر وأخيه الأفضل صاحب
دمشق وعمهما العادل سنة ١١٩٤هـ / ١١٩٤ م وما حدث عام ١٢٢٦هـ / ١٢٢٦ م عندما
سلم الملك الكامل الأيوبي القدس إلى الفرنج ، فشارت ثائرة المسلمين عامته ، والقيادة الفكرية
خاصة ، وندد كثير منهم بهذا الحدث بما أثار الملك الناصر داود فقام بعسكته إلى القدس
واسترده فكان أن مدحه جمال الدين يحيى بن مطروح بقصيدة قال فيها :

سارت فصارت مثلا سائرا
إذا غدا بالكفر مستوطنا
أن يبعث الله له ناصرا
فناصر طهره أولا (١٨٣)

المسجد الأقصى له عادة
إذا غدا بالكفر مستوطنا
أن يبعث الله له ناصرا
فناصر طهره أولا

ولم يكن التنديد بالمخاوزلين من الحكام قاصراً على الملك بل تعداه إلى صغار الحكام ، مثل ذلك ما حدث سنة ٥٩٤هـ / عندما وقع تفريط من حاكم بيروت الأمير عز الدين أسامة كان من نتائجه استيلاء الفرنج على قلعة بيروت فلعن الناس أسامة لتفريطه فيها . وقال القاضي عماد الدين الأصفهاني الكاتب :

إن بيع المحسون من غير حرب سنة سنها بيبروت سامه

لعن الله كل من باع ذا البيع وأخزى بخزنه من سامه

وإن كانت عملية اللعن هذه كانت شائعة في ذلك العصر ، إلا أنها لم تكن قاصرة على المتخاذلين من الحكام أو المتعاونين مع الأعداء كرسيلة من وسائل المقاومة بل أنها انصبت على الفرنج أنفسهم ، فهذا ابن الفرات مثلاً ما في مرة يذكر فيها الفرنج إلا وتراء يقول «لعن الله من مضى منهم وخذل من بقى فيهم» وهو بهذا يحذر كل من تسول له نفسه التعامل معهم إلى أن اللعنة ستصيبه هو أيضاً (١٨٤).

وكما جاء التعبير على لسان قادة الحركة الفكرية نحو المتخاذلين من الحكم ولعنهم ، فقد عبروا عن رأيهم في بعض الحكماء الذين حملوا لواء الجهاد ، والأمثلة على ذلك عديدة وكثيرة ، وما ورد منها في حق المشهورين منهم كثير وكثير ، إلا أنها منتشر إلى بعض من لم تسلط عليهم الأضواء ولنأخذ ما قيل عن الملك العزيز عماد الدين عثمان صاحب مصر وابن الناصر صلاح الدين الأيوبي «ت ٩٥٥هـ» من أنه كان في غاية السماحة والكرم والعدل والرفق بالرعية، والإحسان إليهم - فكانت الرعية تحبه محبة شديدة فجمعوا بموته فجيعة عظيمة . إذ كانت الآمال المتعلقة بأنه يقوم مقام والده ويسد مسده (١٨٥).

هذه بعض الأمثلة القليلة عن دور القيادة الفكرية والذى يصلح أن يكون بحثا منفردا بذاته، إلا أن الحقيقة تبقى واضحة دائما فى أن القيادة الفكرية ممثلة فى مثقفى ذلك الزمان لم تتأخر عن المشاركة فى قيادة وتعضيد المقاومة الشعبية إما بعلمهم وأقلامهم وإما بأرواحهم (١٨٦).

حواشى الفصل الخامس

1- Foulcher of Chartres : Op . cit . p. 110 ; William of Tyre : Op . cit . vol . I ., p. 348 .

2- على السيد على « ملامح الجانب العربي في المواجهة ضد الغزو الصليبي » مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٠٢ لعام ١٩٨٧ م ، ص ٤٢ .

3- يوشع برازير : نفسه ، ص ١١٩-١٢٦ .

4- ابن القلاسي : نفسه ، ص ٦٠-٦٤ .

5- Raymond of Aguilers : Op . cit . p. 242 .

6- د. سعيد عبد الفتاح عاشور : « بعض أضواء جديدة ... » ، ص ٢٧ .

7- ابن الأثير : الكامل ، ج . ١ ، ص ٢٧٢ ، ج ١١ ، ص ٨٦ : السبروطى « جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر » : تاريخ الخلق ، تحقيق محمد معن الدين عبد الحميد (د . م . د . ت) ، ص ٢٧٥ .

8- ابن العديم : زينة الحلب ، ج ٢ ، ص ١١٢-١٠٧ . ابن خلدون « عبد الرحمن بن محمد » : العبر وديوان المبتدأ والنهاية ، بولاق ١٢٨٣ ، ج ٢ ، ص ٣٥٥ . القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ١٧ .

9- ابن العديم : نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٣ . سعيد عاشور : الحركة الصليبية ، ج ١ ، ص ١٦٦ .

١٠- أبو شامة : الروضتين ، ج ١ ، ص ٣٠ .

11- Lane - Poole (Stanley) : Saladin and the Fall of the Kingdom of Jerusalem (New York : G.P.Putnam . 1898) pp. 26-31 .

12- محمد محمد مرسي الشيخ : الجهاد المقدس ضد الصليبيين حتى سقوط الرها ، الاسكندرية دار الثغر ، ١٩٧٤ م ، ص ٢ .

13- ابن القلاسي : نفسه ، ص ١٢٥-١٤٤ .

14- المصدر السابق ، ص ١٣٩-١٦٣ . ابن الأثير : الكامل ، ج ٨ ، ص ١٨٢ .

15- ابن طولون الصالحي : القلادات الجوهرية في تاريخ الصالحيه ، تحقيق محمد احمد دهمان ، دمشق ، ١٩٤٩ م ، القسم الأول ، ص ٣-١ .

16- Prawer : Crusader Institutions . pp. 104-105 .

17- William of Tyre : Op . cit . vol . I . p. 250 ; Prawer : Op . cit . pp. 105-106 .

18- Rozier : Op . cit . p. 251 .

19- Peter W. Ebdury : Op . cit . pp. 147-148 .

20- Rozier : Op . cit . pp. 127-128 .

Conder : Op . cit . p. 39 -٢١

Mayer : Op . cit . pp. 151-152 ; Prawer : Op . cit . pp. 119-123 . -٢٢

Prawer : Op . cit . p. 124 -٢٣

William of Tyer : Op . cit . vol . pp. 408 - 409 . 453-469 . -٢٤

٢٥- مؤلف مجهر : أعمال الفرنجية وحجاج بيت المقدس ، ترجمة د. حسن حبشي ، القاهرة ١٩٥٧ م . ص ١١٢-١١٤ .

Foulcher of Chartres : Op . cit . p. 270 . -٢٦

٢٧- مؤلف مجهر : نفسه ، ص ١١٦-١١٨ .

Ibid : p. 10 . -٢٨

٢٩- مؤلف مجهر : نفسه ، ص ٩٨-٩٩ .

William of Tyre : Op . cit . vol . I . pp. 453-457 . Prawer : Op . cit . p. 119 . -٣٠

٣١- ابن واصل « جمال الدين محمد بن سالم » : ملخص الكروب في أخباربني أثيوب ، نشره وحققه جمال الدين الشيبالي حتى نهاية سنة ٦١٥ هـ في ثلاثة أجزاء ، القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٣ م ، ج ٣ . ص ٢٥٥-٢٥٦ .

٣٢- ابن طولون : القلائد ، ص ٢٦-٢٨ .

Benvenisti : The Crusaders in the Holy Land , Jerusalem 1970 . pp. 181-183. -٣٣

Mayer : Op . cit . p. 178 . -٣٤

Richard : Le Rayame Latin de Jerusalem , Paris , 1953 , p. 131 .

William of Tyre : Op . cit . V.I , p. 507 ; Prawer : op . cit . pp. 181-183 . -٣٥

Prawer : "The Settlement of Latin in Jerusalem " Speculum XXVII . (1952) p. 494. -٣٦

٣٧- أسامة بن منذر : كتاب الاعتبار ، نشره وحققه فيليب حتى ، برنسنون ، ١٩٣٠ م .

Mayer : Op . cit . pp. 177-178 . -٣٨

٣٩- ابن الجوزي « أبو الفرج بن علي » المتنظم في تاريخ الملك والأمم . حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٩ . ص ١٠٨-٩ : ابن تقرى بردى « جمال الدين يوسف أبو المحاسن » : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٢٩ م ، ج ٥ ، ص ١٥٠ .

٤٠- ابن القلائسي : نفسه ، ص ١٣٣ .

٤١- براور : نفسه ، ص ٦٩ .

٤٢- ابن القلائسي : نفسه ، ص ٣٢٣ ابن الأثير : الكامل ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ ; أبو شامة : نفسه ، ج ١ ، ص ٣ .

D.Murray : Syria and Palestine , London 1858 , vol . I . p. XIII . -٤٣

-٤٤

L.A. Zoe : The Crusades , New York , 1960 , p. 135 .

-٤٥

٤٥- بسام كرد على : سوريا ولبنان جغرافيا ، دمشق ١٩٤٩ ، ص ١٤٢ .

-٤٦

٤٦- على السيد على : التدس ، ص ٨٧-٨٨ .

-٤٧

٤٧- لمزيد من التفاصيل عن موقف ومعاناة أبناء الطوائف المسيحية راجع ، على السيد على : المجتمع المسيحي في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية ، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة القاهرة.

-٤٨

٤٨- جوزيف نسيم : العرب والروم واللاتين في الحروب الصليبية الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٧ .

-٤٩

Rey : Op . cit . pp. 96-97 .

-٥٠

Prawer : Op . cit . p. 343 .

-٥١

٥١- ابن جبير : نفسه ، ص ٢٤٩-٢٥٢ .

-٥٢

٥٢- المصدر السابق : نفسه ، ص ٢٥٢ .

-٥٣

٥٣- أسامة بن منقذ : نفسه ، ص ٨٢-٧١ ؛ ابن جبير : نفسه ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

W. Miller : Essay on the Latin Orient , Camb . 1921 , p. 527 , Richard : Op . cit . p. 123 .

-٥٤

Faulcher of chartres : Op . cit . pp. 153-155 .

-٥٥

Richard : Op . cit . p. 124 .

-٥٦

Ibid . pp. 123-125 .

-٥٧

٥٧- ابن جبير : نفسه ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .

-٥٨

٥٨- مجير الدين الحنبلي : نفسه ، ج ١ ، ص ٢٣٦ .

Faulcher : Op . cit . pp. 199-200 ; William of Tyre : Op . cit . vol . I , pp. 486 - 88 .

-٥٩

-٦٠

٦٠- ابن القلansى : نفسه ، ص ١٧١ .

-٦١

٦١- المصدر السابق : نفسه ، ص ٢٣٧ .

-٦٢

٦٢- الحركة الصليبية ، ج ٢ ، ص ٦٦٧ ، تقلال عن باركر : الحروب الصليبية ، ص ٨٩ .

-٦٣

٦٣- ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام ، ص ١٧٧ ؛ بيبرس الدوادار : زينة الفكرة في تاريخ الهجرة ، تحقيق زبيدة محمد عطا ، الرياض ١٣٩٤ ، ج ٩ ، ص ٢٥١ .

Stevenson (W.G): The Grusaders in the East , Cambridge 1907 , p. 140 .

-٦٤

Burchard of Mount Sion : A Description of the Holy Land in P.P.T.S. ; London 1897 , vol . XII , pp . 102-103 .

-٦٥

William of Tyre : Op . cit . vol . II , p. 6 ; Rey : Op . cit . pp . 211-215 ; Riley ٦٦

Smith : The Feudal Nobility and the Kingdom of Jerusalem 1174 - 1277 , London , 1973 , pp. 69-79 .

Smith : The Feudal . p. 81 ; Prawer : Crusaders . pp. 180-182 . -٦٧

Jaeques De Vitry : Op . cit .p. 11 ; Burchard : Op . cit . p. 16 ; Rey : Op . cit . pp. 72-73 . -٦٨

Rey : Op . cit . pp. 212-215 . -٦٩

Theodrich (S.) : Description of the Holy Places , in P.P.T.S (London , 1895) . vol . -٧٠
V. p. 59 .

٧١- الإدريسي «أبو عبدالله محمد»: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، بيروت ، عالم الكتب ،
Burchard : Op . cit . p. 215 . ٦٤٥ ص ٢ مجلد ١٩٨٩

Jean d'Iblin : Assises des Jerusalem , t . II , in R.I.I.C. : "Lois Paris , 1841" . p. -٧٢
179 ; Rey : Op . cit . pp. 212-215 .

٧٣- الإدريسي نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٤٦ .

٧٤- زكي النقاش : نفسه . ص ٩٦-١٧٤ :

Smith : The Feudal .p. 74 . -٧٥

Ibid : p. 74 . -٧٦

Ibid : pp. 86-89 . -٧٧

Prawer : The Latin Kingdom . pp. 408-410 . -٧٨

Tafel and Thomas (ed) : Urkunder Zur alten Handels Und Staats geschichte der -٧٩
Republik Venedig Mit besonderer Berücksichtigung auf Buzaz und die Levanta ,
1856-57 , . II . pp. 359-362 .

Ibid : II , p. 367 . Prawer : The Latin Kingdom . pp. 410 - 11 . -٨٠

Tafel - Thaimas : Op . cit .p. 367 ; Prawer : Op . cit .p. 412 . -٨١

Heyd (W) : Hist . du commerce . II , p. 262 . -٨٢

Prawer : Op . cit . p. 377 . -٨٣

Michaud : Hist . of the Crusades , Trans . From French by W . Robson , London -٨٤
1852 , Vol . . 3 . pp . 367-369 ; Smith : The Feudal . p. 60 .

Michaud : Op . cit . vol . 3 . pp. 367-369 . -٨٥

Ibid : pp. 385-391 . -٨٦

Benvenisti : Op . cit . p. 55 . -٨٧

Beugnot : "Memoire sur le regime des terres dan les principautes Fondees in Syire -٨٨
par les Frances le Suite des Croisades " in BEC, XV (1854) , p. 410 ; Richard : Op .
cit . p. 122 .

Smith : The Feudal , p. 40 . -٨٩

Ibid : p. 41 . -٩٠

Ibid : p. 42 . -٩١

Tafel - Thomas: Op. cit . II., p. 368 ; Prawer: Op. cit . p. 37 ; Smith : Op. cit .p.45. -٩٢

Ibid : p. 42 ; Prawer : Op . cit .p. 373 . -٩٣

Smith : Op. cit . p. 45 . -٩٤

Prawer : Op . cit . p. 377 . -٩٥

Tafel - Thomas : Op . cit . II . , p. 398 , Prawer : The Settlement , p. 316 . -٩٦

Prawer : The Settlement , pp. 377-378 . -٩٧

Smith : The Feudal , pp. 49-50 ; Rey : Op . cit . pp. 216-222 . -٩٨

Smith : Op . cit . pp. 40-50 . -٩٩

Burchard : Op . cit . pp. 10-16 ; Devitry : Op . cit . pp. 27-30 ; Fleming (W.B): -١٠٠

The History of Tyre , Colmbia , 1915 , p. 95 ; Prawer : The Lation Kingdom . p. 364 .

١-١- زکی النقاش : نفسه ، ص ١٥٩ .

Smith : Feudal . pp. 47-48 . -١٠٢

Prawer : Op . cit . p. 368 . -١٠٣

Smith : Op . cit . pp. 48-49 . -١٠٤

Prawer : Op . cit . p. 370 . -١٠٥

Smith : Op . cit . p. 45 ; Prawer : Op . cit .p. 375 . -١٠٦

Tafel - Thomas: Op . cit .p. II , p. 383 ; Prawer : The Settlement . p. 375 . -١٠٧

Smith : "Some Lesser Officials inLatin Syria " E.H.R. (1972) . p. 375 . -١٠٨

Prawer : Op . cit . p. 373 , Richard : Op . cit . p. 124 : ص ٢٥٤ : ٢٦-٢٨ . -١٠٩

Richard : Op . cit .p. 125 . -١١٠

١١١- ابن طولون : القلائد الجوهريه ، ص ٢٦-٢٨ .

Smith : The Feudal .p. 12 ; Mayer (H.E) : Latins , Muslima and Greeks in the -١١٢
Latin Kingdom of Jerusalem (London, 1978) , vol . 3 . p. 208 .

Smith : Op . cit . pp. 44-45 ; Tafel - Thomas : Op . cit . II , p. 375 . -١١٣

Smith : Op . cit . p. 74 . -١١٤

Ibid : p. 183 . -١١٥

Ibid : p. 50 . -١١٦

Ibid : p. 50 . -١١٧

Ibid : p. 45 . -١١٨

Tafel - Thomas : Op . cit . II , pp. 275-298 . -١١٩

Mayer : Op . cit . II . p. 183 ; Smith : Some Lesser , p. 12 . -١٢٠

١٢١- محمد نجى الشاعر «دكتور» أحوال المسلمين في مملكة بيت المقدس الصليبية ، بور سعيد ، ١٩٨٩ ، ص ١٧ .

Smith : Feudal . p. 46 . -١٢٢

Ibid : pp . 55-57 , Deleville le Roulez(t) : les Archives la Bibliotheque et la Tress- -١٢٣
re De L'order De Saint - Jean De Jerusalem a Malice (Paris , 1883) , p. 127 .

Smith : Some Lesser : pp. 21-24 . -١٢٤

١٢٥- ابن طریون : القلائد الیبرهیة ، النسخ الاول ، ص ٢٦-٢٨ .

Mayer : The Crusades . pp. 177-178 . -١٢٦

١٢٧- أسامه بن منقذ : نفسه ، ص ٩٢ .

١٢٨- ابن العديم : نفسه ، ج ٢ ، ص ٧ من المقدمة .

١٢٩- مولف مجهول : أعمال الفرخة ، ص ٥ .

١٣٠- المصدر السابق : نفسه ، ص ١٣ .

Thomas Wright : The Travels of Saevulf AD . 1100 and 1103 in Early Travels in -١٣١
Palestine (London , 1841 . p. 36 .

Stevenson : Op . cit . p. 62 . -١٣٢

Ibid : Op . cit . pp. 67-68 . -١٣٣

١٣٤- ابن الفرات «ناصر الدين محمد بن عبد الرحمن» : تاريخ ابن الفرات ، نشر حسن محمد الشاعع ، البصرة ، ١٩٦٧ م ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، ص ٤ .

Stevenson : Op . cit . p. 127 . -١٣٥

Ibid : p. 136 -١٣٦

Ibid : p. 147 . - ١٣٧

William of Tyre : Op . cit . I, p. 481 ; Stevenson : Op . cit pp. 131-32 . - ١٣٨

١٣٩ - ر. سى . سيل : فن الحرب عند الصليبيين في القرن الثاني عشر ، ترجمة محمد ولد الجلاد ، دمشق ، ١٩٨٥ م ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

١٤٠ - ابن الفرات : نفسه ، المجلد السابع ، ص ٢٧٧ .

١٤١ - أسامة بن منتز : نفسه ، ص ١٢٩ .

١٤٢ - مؤلف مجھول : أعمال الفرنج ، ص ٥١-٥ .

١٤٣ - المصدر السابق : نفسه ، ص ١٦٦ .

١٤٤ - ابن القلانسى : نفسه ، ص ١٧٨ .

١٤٥ - أسامة بن منتز : نفسه ، ص ٤٥ .

١٤٦ - المصدر السابق : نفسه ، ص ٩٢-٩١ .

١٤٧ - John Lamonte : The Lords of Sidon (New York, 1936) P.270 .

١٤٨ - مجیر الدين : نفسه ، ج ١ ، ص ٣٢١ .

١٤٩ - المصدر السابق : نفسه ، ج ١ ، ص ٣١٨-٣١٩ .

١٥٠ - ابن واصل : نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٦ .

١٥١ - ابن القلانسى : نفسه ، ص ٢١٢-٢١٣ .

١٥٢ - المصدر السابق : نفسه ، ص ٢٠٠ .

١٥٣ - المصدر السابق : نفسه ، ص ٢١٢-٢١٤ .

١٥٤ - المصدر السابق : نفسه ، ص ٢٢٤-٢٢٥ .

١٥٥ - المصدر السابق : نفسه ، ص ٢٢٥ .

١٥٦ - المصدر السابق : نفسه ، ص ٢٣٦ .

١٥٧ - ابن العديم : نفسه ، ج ٣ ، ص ٩٢ : المقريزى : السلوك ، ج ١ ، تسم ١ ، ص ٩٣ .

١٥٨ - ابن الفرات : نفسه ، ج ٢ ، مجلد ٤ ، ص ٣٧ .

١٥٩ - ابن العديم : نفسه ، ج ٣ ، ص ١٠٣ : ابن الأثير : الكامل ، ج ٩ ، ص ١٩٠-١٩١ : ابن واصل : نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٨ .

١٦٠ - ابن القلانسى : نفسه ، ص ١٧٧-١٧٨ .

١٦١ - Stevenson : Op . cit . p. 137 .

١٦٢ - ابن شداد : النواذر السلطانية ، ص ١٣٥-١٩٢ .

١٦٣ - Ibid : pp . 172-179 .

١٦٤ - Ibid : pp . 127-128 .

١٦٥ - ابن الفرات : نفسه ، المجلد الثامن ، ص ٢٠٧ .

١٦٦ - Ibid : p. 72 .

١٦٧ - Mayer (H.E); Op . cit .pp . 67-68 .

١٦٨ - ابن القلابي : نفسه ، ص ١٨٦ : أسامه بن منقذ : نفسه ، ص ١٢٨-١٤٠ : سهيل : فن الحرب ، ص ٣٠٣ .

١٦٩ - Foulcher : AHist . p. 427 .

١٧٠ - William of Tyre : Op . cit . II . , pp. 112-113 .

١٧١ - Mayer : " Studies in the History of Queen Melisend of Jerusalem in Dumbarton Oaks Papers : 26 (1972) . pp. 95-183 .

١٧٢ - Sivan (E) : " Refugies Syro - Palestiniens du temps des Croisades " in Revue des etudes islamiques " (1967) pp. 137 - 140 .

١٧٣ - سهيل : نفسه ، ص ١٠٨ .

١٧٤ - William of Tyre : op . cit . II , p. 48 .

١٧٥ - سهيل : نفسه ، ص ١٠٨ .

١٧٦ - المرجع السابق : نفسه ، ص ١٠٨ .

١٧٧ - ابن شداد : نفسه : نفسه ، ص ٤-٥ ، ٢٦ ، ١٩٢-١٩٩ .

١٧٨ - ابن العديم : نفسه ، ج ٣ ، ص ٩-٧ من المقدمة .

١٧٩ - ابن الفرات : نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٦ .

١٨٠ - ابن شداد : نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٦ .

١٨١ - ابن الفرات : نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٦-٨٩ .

١٨٢ - ابن الفرات : نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٤-١٢٦ .

١٨٣ - البوتبيني «قطب الدين أبو الفتح موسى» : ذيل مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، الهند ، حيدر آباد الدكن ، ١٩٥٤ ، المجلد الأول ، ص ١٤٣-١٤١ .

١٨٤ - ابن الفرات : نفسه ، ص ١٤٠-١٣٣ .

١٨٥ - المصدر السابق : نفسه ، ص ١٤٥ ، ابن واصل : نفسه ، ج ٣ ، ص ٨٢ .

١٨٦ - حامد زيان غنيم «دكتور» : العلامة بين الحرب والسياسة في العصر الأيوبي ، القاهرة ١٩٧٨ م ، ص ٦-١٠ .

محتويات الكتاب

صفحة

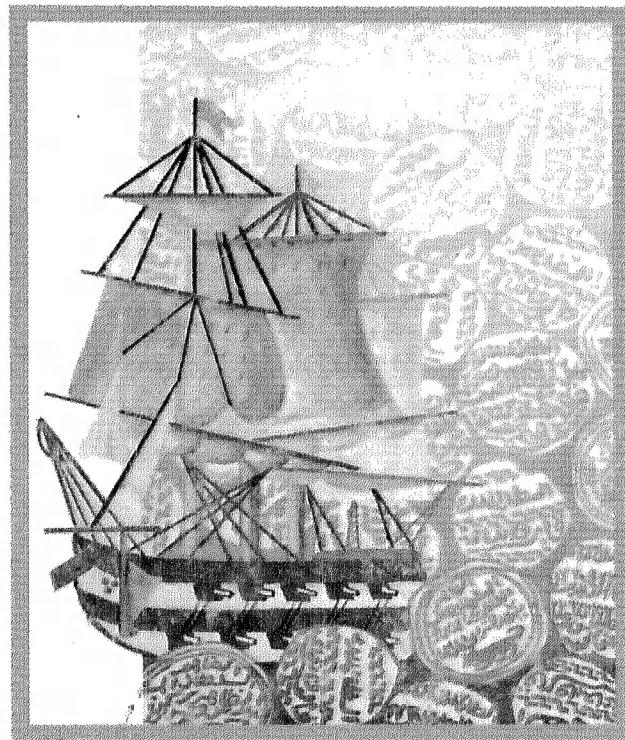
٥	المقدمة
الفصل الأول	
٩	عوامل حتمت قيام علاقات بين الطرفين
الفصل الثاني	
٤١	بلاد المناصفات «منطق المدوا» المشتركة»
الفصل الثالث	
٧٥	مؤسسات لخدمة التبادل التجارى
الفصل الرابع	
١١١	المعاملات المالية
الفصل الخامس	
١٥١	المسلمون تحت الحكم الصليبي

رقم الإيداع ٩٦/١٣٤٣٦

الترقيم الدولي ٥٦ - ٥٤٨٧ - ٩٧٧ - I.S.B.N

دار روتابريت للطباعة ت: ٣٥٥٢٣٦٢ - ٣٥٥٦٩٤
٥٣ شارع نوبار - باب اللوق

العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين



للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

To: www.al-mostafa.com